

الكتاب : وجه الرأسمالية الجديد

- دراسة -

توفيق المديني
من منشورات اتحاد الكتاب العرب
دمشق - 2004

وجه الرأسمالية الجديد

دراسة _____

توفيق المديني

وجه الرأسمالية الجديد

- دراسة -

من منشورات اتحاد الكتاب العرب
دمشق - 2004

المقدمة

واجهت الرأسمالية على الدوام انتقادات من مدارس فكرية متنوعة، ولكن ذلك لم يمنعها من الإستمرار والإزدهار. وكانت الكنيسة أول من انتقدها في بداية القرن التاسع عشر. وفي أواسط القرن عينه، كتب ماركس كتاب "الرأسمال" وفيه نقد جذري وجدلي للرأسمالية. واليوم في مطلع القرن الحادي والعشرين، مازالت المؤلفات التي تنتقد النظام الاقتصادي العالمي الراهن - النيوليبرالية المضطربة- والسلطة المتزايدة للأسواق، قليلة، بل إننا شهدنا في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة كيف أن أرباب العمل وكبار الموظفين الدوليين كما المثقفين أصحاب الحضور الإعلامي والصحافيين الألمعيين، يمتدحون نظام العولمة الرأسمالية، والاقتصاد الجديد.

وقد جاء هذا المديح في سياق إنتشار اللغة الكونية الجديدة، التي ترفض توجيه نقد صريح وواضح إلى النيوليبرالية، أو الرأسمالية

الجديدة، والطبقات المالكة للثروة، و الإستغلال والسيطرة والتفاوت الاجتماعي، باعتبارها مفاهيم أعيد النظر فيها بشكل قاطع بحجة بطلانها أو وقاحتها المفترضة، نتيجة هيمنة إمبريالية رمزية قبل كل شيء متمثلة في الخطاب النيوليبرالي المنتصر. ومايزيد مفاعيل قوة وضرر هذا الخطاب أن من يشيعه ليس فقط دعاة الثورة النيوليبرالية الذين يريدون تحت غطاء " التحديث " إعادة صنع العالم بالقضاء على المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن مئة عام من النضالات الاجتماعية والتي باتت توصف كأنها تقاليد قديمة أو معوقات في وجه الرأسمالية الجديدة، بل أيضا منتجون ثقافيون من اليسار مازالت غ البيتهم تعتبر نفسها تقدمية، لكنها محبطة مع إنهاء تجربة "الإشتراكية المشيدة " في الإتحاد السوفياتي، التي بدت صالحة في مرحلة ما من القرن العشرين .

العالم بحاجة اليوم إلى وقفة هادئة ومتأنية تحاول أن تقدم بحثا نقديا وعلميا حول طبيعة الواقع الموضوعي للرأسمالية المعاصرة التي تجدد نفسها في المراكز المتقدمة، بهدف ضمان إستمرارية سيطرة علاقات الإنتاج على قوى الإنتاج، وإعادة إنتاج هذه العلاقات الرأسمالية على الصعيد الكوني .و يعتبر نظام الإنتاج الرأسمالي في طوره الراهن نظاما مهيمنًا، ويشكل قاسما مشتركا بين البشر جميعًا، ويمتد في كل مكان، ويخص الجميع على كل مساحة الكرة الأرضية. والعولمة الرأسمالية الحالية تقدم نفسها على أنها مشروع جديد ذو توجه كوني، وتهدف إلى توحيد العالم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويقدم منظرو العولمة على أن النيوليبرالية الكونية، تمثل صخرة التوجه الإنسانية، وذات قيمة إيجابية يبرز دور الرأسمال الدولي، المتمثل بالمؤسسات المصرفية و المالية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، والمستندة إلى أكثر القوى الإنتاجية تقدما في عصرنا الراهن، عصر الثورة المعلوماتية (الأتممة المعقدة جدا، والإلكترون، والذرة، وإستخدام الكمبيوتر والانترنت إستخداما مذهبًا في مختلف مجالات الحياة)، عصر ثورة التكنولوجيا العالية في التسعينات من القرن العشرين وما بعدها، ومع التقدم غير المسبوق خاصة في تكنولوجيا (المعلومات- الإتصال)، وبالأحرى (الإتصال-المعلومات)، حيث أخذت التكنولوجيا المتقدمة الرقمية للإتصالات من البعد تحدد مدى إنتشار تكنولوجيا المعلومات، عن طريق الإنطلاق إلى آفاق جديدة.

النيوليبرالية الرأسمالية الغربية التي انتصرت على الماركسية والإشتراكية في نهاية عقد الثمانينات وقعت هي الأخرى في فخ لاهوت الخلاص وميكانيزماته الذي وقعت فيه الماركسية حين طرحت نفسها على أنها إيديولوجية خلاص البشرية. فالمتعقد الماركسي يقول إن المحرك الرئيس لهذا الخلاص ليس الشعب، وإنما طبقة البروليتاريا أخص منتجات الصناعة الرأسمالية، التي يجب أن تتحد في الكون كله من أجل

تحقيق سعادة البشرية وإيصالها إلى "أرض الميعاد" أي الشيوعية، حيث الرفاه والمساواة للجميع. والنيوليبرالية تقول الشيء ذاته معكوسا، حيث لم تعد البروليتاريا هي منقذة البشرية بل الشركات المتعددة الجنسية ورجال الأعمال والبيزنس، والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، التي صارت حارس المعبد ومديروها الرهبان الكبار وأنبياء البشرية الجدد، إجتماعات زعماء وقادة الدول الصناعية الثمانية (G8) التي باتت تشبه إجتماعات اللجان المركزية للأحزاب الشيوعية الكبرى التي كانت تقاريرها صادرة عنها بمنزلة الكلام المقدس.

-1-

لقد مثلت الماركسية في عهد ماركس أول حركة فكرية نقدية جدية للرأسمالية في مرحلتها الأولى، مرحلة الثورة الصناعية الأولى. وقامت الصناعة الكبيرة بفتح السوق العالمية التي كان اكتشاف أمريكا قد مهد الطرق إليها. وهكذا كما يقول سمير أمين، بدأت مسيرة التدويل الكونية منذ خمسة قرون باكتشاف أمريكا (1). فالاقتصاد الرأسمالي العالمي قائم منذ ما لا يقل عن خمسمئة عام. وارتبطت الثورة الصناعية بطريقة إنتاج جديدة لم يعرفها التاريخ من قبل، هذه الطريقة كانت نمط الإنتاج الرأسمالي. وبعكس التشكيلات الإجتماعية الراكدة بأهدافها الكثيرة المت لازمة، المنصبة على إرضاء ديناميكية الاقتصاد في الرأسمالية تستند إلى تكامل الوسائل من خلال الهدف المشترك، ألا وهو جني الأرباح. هذا التكامل يشد الوسائل إلى نظام مرتبط يهدف، ويفضي إلى تطورها وتبديلها المستقل. ولقد كمن الدور التاريخي لنمو الإنتاج الرأسمالي في " مركزية وسائل الإنتاج المبعثرة والضيقة، وتوسيعها وتحويلها إلى روافع ذات أثر جبار في إنتاج الحاضر" (2).

ولم تعرف ديناميكية الرأسمالية حدودا، بل ودمجت العالم بأسره في نظامها، مخضعة البلدان التي كانت تسيطر فيها أنماط إنتاج ما قبل رأسمالية، لهيمنتها. لقد جعل نمط الإنتاج الرأسمالي "الشرق تابعا للغرب" و تطورت الكولونيالية كظاهرة ملازمة للرأسمالية، بقدر ما تطورت هذه. وأصبحت العلاقة بين المستعمرات والبلدان الرأسمالية المتقدمة في الغرب علاقة ترتبط بنهب المستعمرات وإثراء المتروبولات الرأسمالية.

(1) Samir Amin , in favour of polycentric World Ifda -

(dossier 69 , January / February 1989 , (p 51

(2) - ماركس انجلز : المؤلفات الكاملة - الجزء 14 ، برلين 1962 (ص 211).

وكان ماكس فيبر قد عزا نشوء الرأسمالية إلى حركة الإصلاح الديني وظهور الأخلاق البروتستانتية ف" التحرر من الإتجاه الاقتصادي

التقليدي يبدو بمنزلة أحد العوامل التي ينبغي أن تفرز الميل إلى التشكيك أيضا بالتراث الديني، وإلى التمرد على السلطات التقليدية. غير أن المهم أيضا الإشارة إلى حقيقة منسية جدا هي أن الإصلاح الديني لا يعني بالتأكيد إزالة سيطرة الكنيسة بشكل نهائي على شؤون الحياة بل يعني بالأحرى استبدال القديمة منها بشكل جديد من السيطرة، وهي تعني استبدال سلطة متراخية إلى الحد الأقصى، وغير موجودة عمليا في حينه، بأخرى تخترق كل ميادين الحياة العامة والخاصة، فارضة تنظيما للسلوك شديد الوطأة والقساوة... إن البروتستانت قد أيدوا استعدادا خاصا للعقلانية الاقتصادية سواء كانوا يشكلون شريحة مهيمنة، أم شريحة مهيمنة عليها، الأغلبية أم الأقلية. وهذا ما لم يكن ملحوظا عند الكاثوليك، في هذه أو تلك من الحالات. بالنتيجة ينبغي ألا يبحث عن مبدأ الاختلاف في المواقف هذه فقط في الظروف الخارجية والمؤقتة تاريخيا واجتماعيا، بل أيضا في الطبيعة الملازمة للمعتقدات الدينية ومن داخلها(1).

وقد رأى ماركس أن المسيحية هي الدين المتناسب مع الاقتصاد السلعي. "بالنسبة لمجتمع منتجي البضائع، حيث تتركز علاقته الإنتاجية الاجتماعية العامة في أن المنتجين يعتبرون هنا منتجات عملهم بضائع، وبالتالي قيما، وحيث تقف أعمالهم الخاصة بهذا الشكل الشئني تجاه بعضها البعض كعمل بشري متجانس، بالنسبة لهذا المجتمع يكون شكل الدين الأكثر ملاءمة هو المسيحية بعبادتها للإنسان المجرد ولا سيما في مظاهرها البرجوازية كالبروتستانتية والربوبية... الخ"(2).

(1) - ماكس فيبر - الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (ص 16-19).

(2) - كارل ماركس - رأس المال - دار التقدم - موسكو الكتاب الأول - الجزء الأول (ص 117).

وإذا كان ماركس لم يعز نشوء الرأسمالية إلى البروتستانتية أو اليهودية، إلا أنه تناول العلاقة التاريخية بين اليهودية ونشوء الرأسمالية، وقال: "مع إنتصار المجتمع البرجوازي، الشعوب المسيحية صارت يهودية. تناقض المسيحية واليهودية هو تناقض النظري والعملي، الشكل و المحتوى، الدولة السياسية والمجتمع المدني"(1). اليهودية التي يعنىها هنا هي دين المال، وعبادة المتاجرة، المال هو إله "إسرائيل" الغيور. الأساس الدنيوي لليهودية هو الحاجة العملية، والمنفعة الشخصية، اليهودية بقيت ليس رغم التاريخ بل بالتاريخ". و لذلك رأى أن عتق اليهودي هو عتق المجتمع من اليهودية.

لقد انصب جهد ماركس النظري على نقد الرأسمالية في مراحلها الإنتاجية الأولى التي مرت بها الميركنتيلية أو الرأسمالية التجارية، ثم الرأسمالية الصناعية، حيث كان التوسع الصفة الملازمة للرأسمالية في

الماضي والحاضر. إلا أن التوسع الرأسمالي مختلف عن توسع الإمبراطوريات القديمة في منطقته وآلياته ووتأثيره ووسائله. فقد بدأ التوسع الرأسمالي مع تنامي النزعة التجارية، الميركنتيلية، التي قادت إلى إستعمار معظم البلدان المتأخرة.

(1) - باور - ماركس، المسألة اليهودية، عن مقدمة المترجمة (ص 17).

وبعد أن خلقت الرأسمالية الغربية، أول مرة في التاريخ، تجارة الجملة بـ الضروريات، التي سرعان ما حلت محل التجارة التقليدية المحدودة بـ الكماليات، توسعت الهيمنة الغربية عبر الحصول على المستعمرات التي تنتج المواد الخام الضرورية لتغذية آلة الإنتاج الرأسمالية في المتروبولات. وبذلك أخضعت مصالح المستعمرات ألياً إلى مصالح المتروبولات الرأسمالية في الغرب. و اتخذ التطور الرأسمالي منذ عمليات التراكم شكل نهب الداخل ونهب الخارج، وأطلق حركة لا تني تنشيط وتتقدم، أعني حركة تدمير البيئة وتدمير الإنسان. فالنزعة البرميثيوسية التي وسعت إنطلاق الرأسمالية دفعت البشرية إلى مفترق إما تدمير العالم، وفناء الجنس البشري، أو تغيير النظام العالمي القائم.

على أنه ينبغي توكيد أن التجارة لا تشكل جوهر الرأسمالية، حتى في مرحلتها الأولى الميركنتيلية، إلا بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية الإنتاج الرأسمالي، لحظة من لحظاتها المترابطة والمتكاملة. فالتبادل والتداول يتخذان شكل التجارة ويشكلان المجال الذي يتظاهر فيه الطابع الإجماعي - الإنساني للإنتاج عموماً وللإنتاج الرأسمالي خصوصاً. وما هذا الطابع إلا الشكل الموسع والمعمم للطابع الاجتماعي للعمل بوجه عام. إن التجارة أقدم عمراً من الأسلوب الرأسمالي للإنتاج. ورأس المال التجاري أقدم شكل حر لوجود رأس المال من الوجهة التاريخية - حسب ماركس - إلا أنه " في ظل النظام الرأسمالي يتم إنزال رأس مال التاجر من وجوده المستقل السابق ليلعب دوراً لا يكون معه سوى لحظة خاصة من لحظات استخدام رأس المال عموماً. وتختزل مساواة الأرباح معدل ربحه إلى المتوسط العام، وينشط هذا الرأسمال بوصفه محض تطور رأس مال التاجر فلا تعود هي الحاسمة الآن... إن القانون الذي ينص على أن التطور المستقل لرأسمال التاجر يتناسب تناسباً عكسياً مع درجة تطور الإنتاج الرأسمالي يتجلى بسطوع خاص في تاريخ تجارة الوساطة، carrying trade كما جرى مثلاً على يد أهل البندقية وجنوا وهولندا الخ حيث كان الربح الأساسي يتأتى لا عن تصدير المنتجات المحلية بل عن طريق توسط مبادلة المنتجات بين مجتمعات لم تتطور بعد تجارياً واقتصادياً عموماً" (1).

(1) - كارل ماركس - رأس المال - مصدر سابق الكتاب الثالث - الجزء الأول (ص 470).

إن تعاظم الثراء في البلدان الرأسمالية الغربية مع انفصال الصناعة المدنية عن الزراعة، وتثوير الصناعة والتجارة على الدوام، وخلق سوق عالمية جديدة، ونهوض أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وتفاقم الفاقة في الغالبية الساحقة من البلدان، تطور هذه وتأخر تلك، هي قوانين رأسمالية تتوافق مع "الفعل الكولونيالي"، الذي يرى أن "المستعمرات يجب أن يعاد تكوينها لصالح وفي سبيل أوطانها الأم".

لاشك في أن الرأسمالية منذ بدايتها، وهي تسعى لنقل أسلوبها للإنتاج إلى خارج حدودها في الوقت نفسه الذي كانت تسعى إلى مصادر الخامات والموارد وأسواق التصريف والاستثمار في الخارج. هذه الرأسمالية التي أحدثت عند قيامها ثورة هائلة في تنمية القوى الإنتاجية تمثلت في الثورة الصناعية، كانت تسعى دائما إلى إدماج العالم كله في سوق رأسمالية واحدة. ولقد ظهر التفاعل المستمر بين تطور الإنتاج و السوق العالمية منذ المراحل الأولى من ظهور الرأسمالية، وكان هو الدور الحاسم في هذا التفاعل للصناعة الرأسمالية... فالسوق العالمية ذاتها تؤلف قاعدة أسلوب الإنتاج هذا(1).

ويرى ماركس أن سيرورات التفكير وإنتاج المعارف لا يمكن أن تكون غير مرتبطة بعلاقات العمل والإنتاج. فالتفكير النقدي الحقيقي بالنسبة إلى ماركس، يجب أن يقدم البرهان عن مقدرته على تحليل الواقع الإ جتماعي والطريقة التي ينخرط الأفراد بواسطتها فيه. ونقد الإقتصاد السياسي هو نقد لتناقضات العمل، وفي الوقت عينه للإقتصاد حيث تعقد وتتبلور علاقات إجتماعية وعلاقات بين أشخاص يدعوها ماركس مجردة. و في شكل عام لا يركز هذا التفكير على لا عدالة الرأسمالية ولا إنسانيتها، إنما على ما يشكل ويميز الرابط الإجتماعي. والقيام بنقد الإ قتصاد السياسي يعني إذن إبراز شروط النقد الفاعل وتقديم طرق التفكير في طريقة مختلفة.

(1) - المصدر السابق (ص 480).

ويبين ماركس المحددات الشكلية لحركات رأس المال ولتحولاته كمظاهر للقيمة، وأن العمل بالنسبة إلى رأس المال ليس معطى أنتروبولوجيا، بل نشاط يطرح قيمة ويشكل جزء من رأس المال نفسه، وأن القدرة على العمل ليست سوى عنصر في حركة رأس المال وإنتاجه. إن العلاقة الا جتماعية أضحت علاقة رأس المال مع أن العمل المتموضع يمتلك عملا حيا، وأن الحقيقة يطرحها رأس المال وهي نتيجة له، وأن أشكال القيمة تتأكد كعناصر مكونة لأشكال حياة الأفراد والمجموعات، وأن المجال الحيوي بات محددا بالمنافسة والمال، وأن الأشخاص متساوون كمبادلين للقيم وأحرار في مبادلاتهم، وأن الإستقلالية الفردية لا تقوم بدورها إلا في المجالات المفتوحة حيث سلسلة الإرتباطات الموضوعية التي يخضع لها الأفراد. ولاينفي ذلك وجود مقاومات لعملية إعطاء

القيمة.

ويتحدث ماركس عن خضوع الأفراد في علاقاتهم لدينامية رأس المال، ويعتبر أن نشاطهم يندرج ضمن الحقول التي ينتجونها أو يستهلكونها وهي مكونة من رأس المال، وأن الأشخاص هم أشخاص رأس المال، وذاتيتهم موجهة نحو أهداف رأس المال، وكل الأجراء الخاضعين للإستغلال يتلقون يوميا عنف رأس المال، عنف إدخالهم في رأس المال، والعنف الممارس على أجسادهم ونفوسهم. وهذا العنف حاضر في العلاقات الاجتماعية، ويحمل نفيا له في ثبات، ويرجع إلى ضغوط موضوعية "اقتصادية" و"طبيعية". وينجح الرأسمال المهاجم هذا حين يدفع الشخص المهاجم (بفتح الجيم) إلى الشعور بالذنب وحين يحول ضده وضد محيطه جزءا من العنف المفترض أن يواجهه. وفي الوقت نفسه، فإن الخاضع لرأس المال، مهدد في كل لحظة بأن يفقد قيمته (قدرته على العمل وممتلكاته) وعليه أن يخوض حربا من أجل الإعتراف الاجتماعي به، أي من أجل إعطائه قيمة، في نظره وفي نظرا الآخرين. وهذه الحرب التي تظهر آمالا وخيبات أمل وتراجعات متتابة هي مصدر إزدلال غير محدد. ولكي يبعد الأفراد عنهم الألم، فإنهم لا يرون ماذا يفعلون وماهم عليه لأنهم غارقون في ذاتيات متفرقة، وهم يلجأون إلى أشكال مختلفة من الهرب والتسامي (1).

في معرض نقده الاقتصاد السياسي ينتقد ماركس المقولات الاقتصادية ونظام الاقتصاد الرأسمالي، ويكشف وظيفة رأس المال في مظاهرها المتناقضة، ويوضح التباعد والإرتباط بين القيمة والسعر وفائض القيمة والربح وسيرورات القيمة. ويرى ماركس أن النقد يجب أن يقود إلى إنتاج معارف جديدة، وأن يفتح الآفاق نحو إعادة امتلاك الذكاء المصادر من حركات عملية إعطاء القيمة.

(1) - انظر: بحث جان ماري فنسان تحت عنوان "ماركس العنيد"، في كتاب لمجموعة من الباحثين متكون من جزئين : Sous La Direction De Michel VAKALOULIS et - Jean - Marie VINCENT
MARX APRES LES MARXISTES - Tome 1: Marx a la question
L Harmattan, Paris, 2003

لم يجعل ماركس من الصراع الطبقي مفتاح قراءة كل المجتمعات، كما لم يبين مفهوم الإنتاج الاجتماعي على قاعدة الإنتاج وإعادة إنتاج الحياة (الشرب والأكل والسكن) بل على قاعدة إنتاج وإعادة إنتاج الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية (وهذا ما يوجب بدهة المادي والرمزي). ويرى ماركس أن الثورة في نظره تعني التحول الشامل للعلاقات الاجتماعية وأن هذا التحول ممكن لكنه ليس أمرا حتميا. فتناقضات الرأسمالية هي التي تخلق ضرورة تغير المجتمع. بيد أن الأمر لا يتعلق بضرورة الممكن

المرتبطة بحدث القطيعة الذي يتسبب به الفعل الجماعي. و مفهوم الثورة عند ماركس لا يحمل معاني محددة في الحاضر بل يمتد إلى المستقبل. ويعتبر ماركس أن إدراك زمن المفهوم وتأثيره والبنى المتوافقة معه يتم من خلال التطور التاريخي. وبذلك فإن مفهوم الثورة لا يعبر عن العلاقات التي يدركها فحسب، إنما يشكل أحد عوامل تلك العلاقات، فيفتح المفهوم بعض الأفاق ويغلق بعضها الآخر. ويشكل هذا النفي للمفاهيم المغلقة على نفسها المسار العلمي لماركس. ومن ناحية ثانية لا يعني تطور المفهوم عدم تحديد المعنى. فكثرة المعاني لا تلغي منطق الحركة الخاصة بالمفهوم، وقد تحمل بعدا مضمرا يرجع إلى لا وعي الأفراد و المجموعات. و قد يحمل المفهوم شيئا من الإنسجام ومن التناقضات، لكن المفاهيم تظل بشكل عام غير حيادية، بما أنها تصاغ وفق رؤية إجتماعية مهيمنة.

ويقدم الكاتب دنيز بر جيه مساهمته مع عدد من المؤلفين في كتاب مشترك حمل العنوان التالي "ماركس بعد المذاهب الماركسية" الجزء الثاني: إذ يرى أن تعايش نظرتين للتاريخ في مؤلفات ماركس وإنغلز، إحداهما احتمالية أوجدتها خصوصيات التطور التاريخي لكل تشكيلة إجتماعية ومبادرات المجموعات الإجتماعية المتصارعة، وأخرى طبيعية تفكر في المجتمع وفق معايير علوم الطبيعة وتشير إلى الحتمية. ومن العبث تصنيف مؤلفات ماركس وإنغلز تبعا لهذه الثنائية، لأن هذين المفهومين متعايشان في معظم الأحيان. وتتوافق النظرة الطبيعية أو النظرة الحتمية ذات السببية الأحادية مع المعايير المسيطرة في ذلك العصر، مما أوقع ماركس في فخ التعريفات التي تضع الحقيقة المتناقضة في إطار جامد، رغم العودة إلى الجدلية. وينطبق هذا الأمر على فكرة الثورة التي قدمت كحركة طبيعية أو كنتيجة لتناقضات "موضوعية" للرأسمالية. ورغم أن هذا المعنى للثورة يعبر عن نظرة ميكانيكية (الثورة نتيجة الأزمات وتدهور الاقتصاد)، إلا أنه يقطع مع الإرادية التي كانت تميز الكثير من ثورويي القرن التاسع عشر. وحول موضوع وحدة الاجتماعي والسياسي، ثمة إتفاق في الرأي بين دنيز بر جيه و كارل كورش حول أنه ليس من المنطوق أن ماركس وإنغلز منحا أهمية كبيرة للإستة لالية البروليتارية أو للنموذج الجاكوبي في إجتياح الديمقراطية. فمصطلح "ديكتاتورية البروليتاريا" الذي يثير الغموض صاغه ماركس للتأكيد على الدور التاريخي للطبقة العاملة. لكن ومع ذلك، يبقى هذا المفهوم فكرة مجردة بلا أساس. و في هذا الشأن، لم يتمكن لينين من تجاوز ثنائية الديمقراطية غير المباشرة والديمقراطية المباشرة. واختصارا، ثمة في إطار مفهوم الثورة نقص في تحديد المصطلحات ونقص في التحليل الجدلي.

وحول موضوع الدولة إشارة من بر جيه إلى الصعوبات التي واجهت

ماركس وإنغلز لناحية عدم تمكنهما من صوغ نظرية متكاملة، فالدروس التي استخلصاها من كومونة باريس لا تسمح بإصدار تعميمات مفاهيمية. ورأى برجييه في إطار الحديث عن الإستغلال والقمع أن الإستغلال لا يولد القمع بل يتحد معه، كما أن ماركس وإنغلز جمعا بين الإستغلال والقمع، فالأساس بالنسبة إليهما هو تمرکز الإستغلال(1). و فيما يرى إنغلز أن مؤلفات ماركس هي مؤلفات تامة لا تناقض فيها بين البرنامج والفعل ولا تردد حول الطريق المفترض اتباعه للتقدم في النقد، وهي تقدم في نظره، تفسيراً شاملاً للتاريخ والمجتمع يكفي أن نغذيه بوقائع جديدة وتنظيرات ثنوية كي نتممه ونجعله عملياً أكثر، يرى نقاد الماركسية أن ماركس لم يتحدث البتة عن طبقات كأشخاص فاعلين أو كممثلين جماعيين يتدخلون على نحو واع في العلاقات الإجتماعية. ف الطبقات في نظر ماركس هي مركبات من السيرورات والحركات الإجتماعية التي لا يمكن تشبيهها بكيانات ثابتة، والطبقات هي في إعادة بناء دائمة بفعل تراكم رأس المال ودورانه. ويمكن الإشارة إلى التغيرات التي تصيب العلاقات بين مختلف عناصر البرجوازية، والتغيرات التكنولوجية، والتغيرات التي تشمل طبقة المأجورين (أولئك الذين ينتجون فائض القيمة) لنواحي تراتبية المهام والأهلية وطرق التكون وطرق الإنخراط في العمل وعمليات الإنتاج..و تتجدد هذه الطبقة من خلال الهجرات والحركة الإجتماعية.

(1) - انظر: بحث دنيز برجييه تحت عنوان: "ماركس، إنجلز، الثورة"، في كتاب:

M. VAKALOULIS, J.M. VINCENT- Marx apres les marxistes, Tome2
.Marx au futur-L Harmattan, Paris 2003

ويرى جان ماري فنسان أحد النقاد الجدد للماركسية، أن الطبقات تتجابه وترتبط فيما بينها في طرق مختلفة، وهي وسيطة مع رأس المال، وتنقل حركات رأس المال وتتكيف معه. والمنافسة بين الأفراد والمجموعات هي القاعدة ... ويشير جان ماري فنسان إلى التفسيرات الخاطئة للماركسية لناحية القول بأن تطور المجتمع الرأسمالي يقود إلى اشتراكية من طريق سيرورات شبه طبيعية (تمرکز رأس المال)، في حين أن ماركس امتدح الوحدة الأخوية للعمال وأظهر أهمية المبادرة الإجتماعية التي تسمح للشعب بأن يحدد حياته الإجتماعية الخاصة بنفسه(1).

-2-

في عصر الإمبريالية التي تمثل " ضرورة لازمة " لنمط الإنتاج الرأسمالي، ومرحلة محددة من سيرورة إعادة الإنتاج الموسع لعلاقات الإنتاج الرأسمالية على النطاق العالمي، طور لينين نظرية الإمبريالية في كتابه "

الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية". لكن لينين استند في نقده للإمبريالية إلى الأطروحات النظرية التي طورها الماركسيون النمساويون (أوتوباوور ورودولف هيلفردينك) بسبب تباين التطور الإقتصادي في أقاليم الإمبراطورية النمساوية، وبسبب تدخل القوى الرأسمالية في مناطق الدانوب والبلقان الأوروبية. لقد طور أوتوباوور نظرية للإمبريالية تتركز حول المظاهر الجديدة ونظرية التبادل غير المتكافئ ونظرية التبعية. ويكشف أوتوباوور التبادل غير المتكافئ عند محاولته الوصول إلى تفسير للهوة التي تفصل بين البلدان الألمانية وبلاد التشيك، حين يقول: "لا يستغل رأسماليو المناطق العالية التطور عمالهم فقط بل إنهم يستحوذون بشكل دائم على جزء من فائض القيمة المنتج في المناطق الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية"(2).

(1) - انظر: بحث جان ماري فنسان: "ماركس العنيد"، مصدر سابق:

Marx apres les marxismes- Tome 1

(2) - أوتوباوور، مسألة القوميات والاشتراكية الديمقراطية، 1907.

أما علاقات التبعية فقد تكونت عن طريق تصدير رأس المال الذي يبحث عن أعلى معدل للربح: "وهكذا فتحت مجالات استثمار جديدة للرأسمالية... إن رأس المال يتدفق دائما نحو الأماكن التي يكون فيها أعلى معدل للربح". ولم تكن علاقات التبعية إقتصادية فقط (التبادل غير المتكافئ) بل سياسية وإيديولوجية أيضا: علاقات في الحقوق والواجبات "الثقافة" الأعلى أو "العنصر الأرقى". وإذا كان رودولف هيلفردينك الماركسي النمساوي قد "تخلف" عن تحليل أوتوباوور فيما يخص التبادل غير المتكافئ والتطور الإقتصادي، إلا أنه طور التحليل فيما يخص تحليله لطبيعة الإمبريالية، الذي يعتبر الأهمية، فيما يتعلق بالمسائل التالية:

- اندماج "الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي في الرأسمال المالي الذي مثل المحفز لتكون الكارتلات والتروستات:

- إستراتيجية تطور الكارتلات والتروستات - الإشارة الأولى لإستراتيجية المؤسسات المتعددة الجنسيات - فيما يخص قانون اتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض والسيطرة على الأسعار.

- "السياسة الاقتصادية" للرأسمال المالي: تصدير رأس المال.

وكان هيلفردينك أصدر كتابه عن الرأسمالية الإحتكارية عام 1910 وسماه "الرأسمال المالي"، ويقول عن أهداف كتابه إنها محاولة "لتقديم تفسير علمي للظواهر الاقتصادية لتطور الرأسمالية الحديثة... وأن ما يميز الرأسمالية "الحديثة" هو ظواهر التركيز التي تظهر "بالغاء المنافسة الحرة" بواسطة الكارتلات والتروستات من جهة، وبارتباط يزداد وثوقا بين الرأسمال المصرفي والصناعي من جهة أخرى. ويأخذ رأس المال عن

طريق الترابط هذا، وكما سنبيين لاحقا، شكل رأس مال مالي الذي هو الشكل الأعلى والأكثر تجريدا لرأس المال " (1).

(1) - رودولف هيلفردنك , رأس المال المالي - 1910.

و يعرف هيلفردينك الرأسمال المالي على النحو التالي : " أطلق على الرأسمال المصرفي - الذي تحول حقيقة، بهذه الطريقة، من رأسمال بشكله النقدي إلى رأسمال صناعي- الرأسمال المالي". وتحتل مهمة تحريك وإستخدام رأس المال الصوري - النقود- بواسطة المصارف الجزئين الأولين من رأس المال المالي لهيلفردنك الذي كتب بهذا الخصوص: " من أجل تركيز رؤوس الأموال في مشروع ما فإن على الشركة المساهمة أن تجمع رأسمالها بمساعدة رؤوس الأموال المتفرقة التي قد يكون كل منها عاجزا بمفرده عن العمل في الصناعة، سواء كان ذلك بصورة عامة أو في فرع صناعي يكون من إختصاص الشركة المساهمة، ولكن يجب الإلتباه إلى أن تجميع رؤوس الأموال هذه يتم في البداية بالأساس عن طريق دعوة رؤوس الأموال الفردية. وبعد التطور يتم تجميع رؤوس الأموال المتفرقة وتركز المصارف. لذلك يتم اللجوء إلى السوق النقدي بواسطة المصارف". و يضيف هيلفردنك: " ومع تطور الرأسمالية يزداد مجموع الأموال التي تضعها الطبقة غير المنتجة في خدمة المصارف التي تقوم بدورها بوضعها في خدمة الصناعة. وتكون الأموال الضرورية للصناعة في حوزة المصارف. وتزداد تبعية الصناعة للمصارف مع تطور الرأسمالية ومنظمتها التسليفية".

ويتم تجميع رأس المال الصوري - من زاوية "تداوله"- في بورصة القيم وبورصة البضائع. ولهذا يجعل هيلفردنك من البورصة " سوقا للرأسمال الصوري"، أو مكانا " لتجميع رأس المال". ومن الطبيعي ألا تكون هذه الأماكن مستقلة عن المصارف، حيث يقول هيلفردنك: " ومع التركيز المتزايد للنظام النقدي تنمو أيضا وبشكل هائل سلطة المصارف الكبيرة على البورصة وخصوصا في الفترات التي تكون فيها مساهمة الجمهور في البورصة ضعيفة. فإذا نظرنا إلى مجرى الأمور اليوم في البورصة، فإن علينا الكلام منذ الآن عن إتجاه المصارف الكبرى وليس إتجاه البورصة. ذلك: لأن المصارف قد جعلت، بشكل يزداد كل يوم، من البورصة أداة في خدمتها فتقوم بالتحكم بحرمانها وفق مشيئتها".

إذا كانت ميزة الشركة المساهمة هي فصل رأس المال عن وظيفة مدير المشروع الرأسمالي، فإن الرأسمال الصوري - النقدي - يستمر في المحافظة على وجوده الخاص وعلى حركته الخاصة المستقلة عن رأس المال الصناعي القائم. ويقول هيلفردنك في هذا الصدد: " ويستمر الرأسمال الأول المقدم من قبل المساهمين والذي تحول نهائيا إلى رأسمال صناعي على البقاء كما كان سابقا... فالسهم هو مستند للملكية ومستند للدين على إنتاج مقبل، وهو أيضا سند للدخل. وبما أن هذا

الدخل قد أخذ شكل رأسمال, وبما أنه يتضمن ثمن السهم. فسيبدو وكأن رأسمالا ثانيا قد وجد في أثمان الأسهم. إلا أن ذلك ما هو إلا وهما خالصا. إذ أن ما يوجد حقيقة هو الرأسمال - الصناعي وفائدته...". " فبعد أن يتم إصدار الأسهم تفقد علاقتها بالحركة الحقيقية للرأسمال الصناعي الذي تمثله".

لقد حلل هيلفردنك في كتابه المهم "رأس المال المالي" إستراتيجية تشكل وتطور الكارتلات والتروستات في سيرورة تطور الرأسمالية الإحتكارية, إذ إن هذه الكارتلات والتروستات شكلت الحاضنة التاريخية لولادة الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تشهدا الرأسمالية في طورها الراهن. وقد عزا هيلفردنك إستراتيجية تشكل الكارتلات والتروستات إلى إتجاه إنخفاض معدل الربح أولا, ومن أجل السيطرة على الأسعار والظروف (مسألة الأزمات) ثانيا.

ويذكرنا هيلفردنك, قبل كل شيء بأهمية سعر الإنتاج باعتباره عدم تكافؤ التبادل تحت غطاء ظاهر من تكافؤ الأسعار: "إن سيطرة جزء من المجتمع والإحتكار على ملكية وسائل الإنتاج للجزء الآخر يغير طبيعيا من التبادل, لأنه بواسطة التبادل فقط يمكن أن يظهر عدم تكافؤ أعضاء المجتمع. ولكن, بما أن التبادل هو علاقة تكافؤية فإن عدم التكافؤ سيظهر في هذه الحالة كتكافؤ لسعر الإنتاج وليس للقيمة كما كان سابقا, أي كنتيجة لعدم تكافؤ جهد العمل... في مجتمع يتساوى فيه معدل الربح, ويظهر تساوي معدل الربح أن ما هو مهم في المجتمع الرأسمالي هو رأس المال وليس غيره, لذلك لا تخضع عملية التبادل الفردي للشرط التالي: عمل متكافئ يساوي عملا متكافئا آخر ولكن تخضع لشرط: ربح متساوي لرؤوس الأموال المتساوية: وهكذا يستبدل تساوي العمل بتساوي الربح ويتوقف بيع المنتجات على أساس قيمتها ليتم بيعها على أساس كلفة إنتاجها".

إن ما تتميز به الرأسمالية هو تحقيق أعلى ربح ممكن بوصفه هدف كل رأسمالي. ومنذ ذلك الحين يظهر اتجاه تساوي معدل الربح كضرورة لعمل نمط الإنتاج الرأسمالي, وهذا يقود بدوره إلى تحقيق عدم تكافؤ التبادل. كما أن الرأسمالي لا يستطيع أن يحتفظ بمركزه إلا إذا قضى على منافسيه وزاد من ربحه ليتجاوز المتوسط وليحقق بذلك ربحا فائضا. ويظهر اتجاه تساوي معدل الربح من خلال تداول رأس المال الصوري كألسهم مثلا, أو من خلال جمع رأسمال صوري جديد ليحقق نفسه في رأسمال حقيقي, يقول هيلفردنك: "لأن سهولة حركة رأس المال لا تؤثر على الحركة الحقيقية لرأس المال المتجهة لإحداث تساوي في معدل الربح. فإن ما يبقى فقط هو جهد الرأسمالي للحصول على أعلى ربح ممكن. ويبدو هذا الربح الآن بشكل أكبر حصة أو أكبر سعر تحصل عليه لأسهم. وهكذا تتم الإشارة إلى الطريق الذي يمكن أن يسلكه الرأسمال

الباحث عن الإستثمار". "و هكذا لا يكون من الممكن تساوي معدل الربح إ لا عن طريق دخول رؤوس أموال جديدة في مجال الإنتاج الذي يكون معدل ربحه أعلى من المتوسط, في حين يتعرض خروج رأس المال من مجالات الإنتاج التي تتضمن رأس مال ثابت كبير إلى مصاعب عديدة"(1).

(1) - يجب, في الواقع, تمييز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الثانوية المرتبطة بالمؤسسات الكبرى التي تستفيد من هذا القطاع لتحقيق "فائض ربح", عن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال بعيدة عن التكتل.

عندما يميل اتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض, يدفع هذا الوضع الصناعة " غير المكرتلة" "للتكرتل" للحصول على " فائض الربح" مما يدعم الإتجاه نحو التساوي في معدل الربح. ومن هذا المنطلق فإن استراتيجية تشكل وتطور الكارتلات والتروستات تسير في الواقع في الإتجاه المضاد لإتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض. و بهذا المعنى يكتب هيلفردنك: "إن ما يدفع إلى التنسيق هو إختلاف معدلات الربح. فيرى المشروع الذي نسق أعماله مع المشاريع الأخرى غياب تقلبات معدل الربح, في حين يرى المشروع المنعزل تناقص أرباحه لمصلحة الآخرين... فإذا كانت معدلات الربح للمشروعين واحدة ولا تتعدى الربح المتوسط فإن اندماجهما سوف لن يعطيها أي تفوق ذلك إذا اعتبرنا أنه لا يمكن تحقيق سوى الربح المتوسط".

ويميز هيلفردنك بين الكارتل الذي يحقق " تعاون للمصالح" ويهدف إلى إلغاء التنافس وبين التروست, ويقول: "يعني الكارتل أو التنسيق: اتحاد مؤسستين رأسماليتين بحيث تقوم الأولى بتوفير المواد الأولية التي تستخدمها الثانية", وذلك بدون تعديل معدل الربح في المراحل المختلفة, حيث تتم مساواة معدل الربح في المشروع المركب على مستوى رأس المال الصوري وليس الصناعي. أما التروست الذي هو اندماج عدة مؤسسات في مؤسسة جديدة فإنه ينتج عن إختلاف معدل الربح في المناطق المختلفة للمشاريع الموحدة والتي تنتمي لفرع صناعي واحد: إن توحيد المشاريع يهدف إلى رفع معدل الربح في هذا المجال إلى فوق مستواه المنخفض عن المتوسط وذلك عن طريق إزاحة المنافسة... إذ يتم تأمل إرتفاع الربح في هذا الفرع من الصناعة, وذلك في أعقاب تخفيف المنافسة".

وهكذا فإن إستراتيجية تشكل الكارتلات والتروستات وتطورها اللاحق تعتمد على إختلاف معدلات الربح من جهة, وعلى إلغاء المنافسة من جهة أخرى, في الفرع الصناعي لرفع معدل الربح إلى ما فوق المتوسط, وذلك على حساب الفروع التي لم تخضع لعملية التركيز. وينجم عن هذه الإستراتيجية تطور الرأسمالية الإحتكارية التي تعبر عن مرحلة إندماج

الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي في الرأسمال المالي أولاً، وعن إلحاق التداول بعملية إنتاج الكارتلات والتروستات ثانياً. في سيرورة تطور الرأسمالية الإحتكارية، يصبح الرأسمال يبحث عن عملية التراكم خارج نطاق السوق القومية فتقدم له الإمبريالية الحل في شكل تصدير رؤوس الأموال، فيقول هيلفردنك: "تفي" الكرتلة" فائض أرباح مهم، وقد رأينا كيف أن فائض الأرباح المرسلة يتدفق نحو المصارف. إلا أن من نتائج الكارتل، في الوقت نفسه، إبطاء إستخدام رؤوس الأموال. إن ذلك يظهر في المؤسسات "المكترتلة" لأن الحل الأول الذي تتخذه هو تقليص الإنتاج، كما يظهر ذلك في الصناعات غير "المكترتلة" لأن تخفيض معدل الفائدة يقود إلى نتيجة مباشرة مؤداها عرقلة استخدام رؤوس أموال جديدة". وبسبب ذلك يرتفع حجم رؤوس الأموال المتجهة نحو التراكم، في حين تنخفض إمكانيات إستخدامها من الجهة الأخرى. إن هذا التناقض يتطلب حلاً، والحل هو تصدير رؤوس الأموال. ولا يمثل ذلك نتيجة "للكرتلة"، إنه ظاهرة لا تنفصل عن تطور الرأسمالية. إلا أن "الكرتلة" تزيد فجأة من حدة التناقض وتخلق سمة حادة لتصدير رأس المال

ويترافق مع عملية تصدير رؤوس الأموال تحول في الإقتصاد الرأسمال العالمي، إذ تتمكن رؤوس الأموال المصدرة إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات من الإستحواذ على فائض القيمة لمصلحة البلدان الرأسمالية الغربية، فضلاً عن أن البلدان المتأخرة تاريخياً عن مواكبة التطور الرأسمالي تتحول إلى مصبات لتصريف السلع القادمة من الدول الرأسمالية الصناعية. وحسب أطروحة هيلفردنك، فإن تصدير رأس المال مرتبط بتوسع العراقيل أمام عملية التراكم الرأسمالي في المراكز الرأسمالية، فيقول: "ومهما تكن الطريقة التي يتم بها تصدير رأس المال، فإنه يعني دائماً أن مقدرة السوق الخارجية على إمتصاص رؤوس الأموال الأجنبية هذه قد ارتفعت. وأن الحاجز الذي كان مفروضاً أمام تصدير البضائع قد كان يتعلق بمقدرة الأسواق الأجنبية على إمتصاص البضائع الصناعية الأوروبية" (1).

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى كان لينين يعتبر من أقوى المفكرين و المحللين لظاهرة الإمبريالية، خاصة مع تطور الرأسمالية من مرحلة المنافسة الحرة إلى مرحلة الإحتكار، حين يرتفع التركيب العضوي للرأسمال ليحدد حداً أدنى (لمعدل الربح) لا يمكن تحته القيام بالتراكم: فائض تراكم مطلق أو نسبي. وهنا تصبح السوق الخارجية التي لا تتأثر ضرورتها من عجز الرأسمالية عن بناء ديناميكتها على أساس مخطط إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الإجتماعي إنما تأتي هذه الضرورة بسبب حد أدنى - سببه ظهور الرأسمالية الإحتكارية- مما يجعل من التصدير حاجة حقيقية لمساعدة عمل النظام القائم على نمط الإنتاج الرأسمالي.

(1) - هيلفردنك - مصدر سابق.

و هكذا، ينطلق لينين في تحليله لظاهرة الإمبريالية من تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. ومن أجل إستخلاص وحدة سيرورة الإنتاج المباشر ومجال التداول لنمط الإنتاج الرأسمالي، فإن لينين يعرض مصدرين أساسيين هما: هيلفردنك وهوبسون(1). حينذاك يكتشف لينين تناقضات المرحلة الاحتكارية في أحشاء الجوهر العميق للظاهرة الإمبريالية. وان هذه التناقضات هي التي تعطي لهذه المرحلة سماتها تحت شكل تركيز الإنتاج والرأسمال المالي. ولا يكون شكل جهاز الإنتاج الا تجسيدا لتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي في مرحلة معينة من تطوره. في حين يتجسد الجوهر المتناقض لبنية الانتاج في معدل الربح وفي تسلط رأس المال على استعدادات التقدم التقني وعدم تناسب النمو بين الزراعة والصناعة. وعندما يسجل لينين بأن ولادة الاحتكارات الناتجة عن تركيز الإنتاج هي قانون عام وجوهري للمرحلة الحالية لتطور الرأسمالية"، فان ما يهم كشفه هنا هي القاعدة الاقتصادية للتحويل من الاقتصاد التنافسي الى الاقتصاد الاحتكاري. ويقول لينين بصدد حركة التصنيع والتركيز كتعبير غير مباشر عن هذا التحويل: "إن التطور المكثف للصناعة وسيرورة التركيز السريعة جدا للإنتاج في المشاريع المتزايدة الأهمية يشكلان إحدى السمات الأكثر تميزا للرأسمالية"(2).

(1) - أنظر الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، يقول لينين: "إن ما قيل أساسا حول الإمبريالية خلال الأعوام الأخيرة- خصوصا في العديد من المقالات في الصحف والمجلات وأيضافي القرارات، قرارات مؤتمر شمينتز وبأل في خريف 1912- لم يخرج مطلقا في الأفكار المعروضة، أو بدقة أكثر الملخصة من قبل الكاتبين المذكورين..."
(2) - لينين- الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية.

ويفسر لينين الطبيعة التناقضية للرأسمالية الإحتكارية. فهي من جهة، تقود السيطرة الإحتكارية على التجديد، إلى رفع تطوره بكثير مما في حالة الرأسمالية التنافسية: "يتحول التنافس إلى احتكار. وعن ذلك ينتج تقدم كبير في مجمل الإنتاج إجتماعيا. لا سيما في مجال رفع مستوى إتقان أداء الأعمال والاختراعات التقنية". ومن الجهة الأخرى تبطئ سيطرة الاحتكار على التجديد، من سرعة النمو إلى ما دون السرعة الكامنة، وذلك بسبب الطبيعة الاحتكارية لهذه السيطرة: "في حالة فرض أسعار الاحتكار مؤقتا، فإن ذلك يؤدي، إلى حد معين، إلى إختفاء محفزات التقدم التقني وكنتيجة لذلك كل تقدم آخر، حينذاك يصبح ممكنا، على الصعيد الاقتصادي، إبطاء التقدم التقني اصطناعيا"(1).

في ظل الرأسمالية الإحتكارية، وكنتيجة للتناقضات الملازمة لعمليتي

الربح والتجديد، أكد لينين على عدم تناسب النمو بين الزراعة والصناعة. " يتأخر تطور الزراعة عن الصناعة: وهذه ظاهرة خاصة بكل الدول الرأسمالية، وأنها أحد الأسباب الأكثر عمقا لتوقف التناسب بين الفروع المختلفة من الإقتصاد الوطني، ولحدوث الأزمات وارتفاع كلفة المعيشة.. " لا تقوم الرأسمالية بإزالة التناقض، بين الصناعة والزراعة، بل بالعكس، انها تعمق وتزيد أكثر فأكثر، من حدته " (2).

(1) - كريستيان بالوا-الاقتصاد الرأسمالي العالمي- ترجمة عادل عبد

المهدي- دار ابن خلدون- الطبعة الثانية 1980 (ص 61).

(2) - لينين، معطيات جديدة حول قوانين تطور الرأسمالية الزراعية.

إن أول آلية للإمبريالية الرأسمالية الاحتكارية هي، حسب لينين، تصدير رأس المال بحيث " يوجه " هذا التصدير تبادل البضائع، مع توفير إمكانية تحقيق " فائض ربح " مستحصل من استخدام رأس المال في المناطق الأقل تقدما. فعندما كتب لينين: " بأن ما كان يميز الرأسمالية القديمة التي يسيطر فيها التنافس الحر، هو تصدير البضائع، أما ما يميز الرأسمالية الحالية التي يسيطر فيها الاحتكار، فهو تصدير رأس المال "، فإنه لم يقصد بذلك أن الإستغلال عن طريق التبادل الدولي للبضائع قد توقف أو تراجع. إنه أراد بالتحديد، أن هذا الاستغلال قد تقوى أكثر لأنه أصبح يستند إلى تصدير رأس المال (1).

وفي الواقع، فإن وظيفة تصدير رأس المال التي أكدها لينين هي قبل كل شيء، بإيجاد " دولية من التبعية والعلاقات ". ولقد تمت العودة الى هذه النقطة اليوم من قبل أندريه كوندر فرانك (2) Frank: "من المهم أن نتمتع جيدا في الدور الذي يلعبه تصدير رؤوس الأموال في إيجاد " شبكة دولية من التبعية والعلاقات للرأسمال المالي".

ويظهر تصدير رأس المال إذن، كدعامة للمعاملات المفيدة جدا لنمط الإنتاج الرأسمالي، وذلك من خلال تأديته لمهمتين، كرأسمال، تحقيق معدل ربح أعلى من ذلك المتحقق في المتروبول، ومن الناحية الثانية، فإنه يشكل أساسا " للتبادل غير المتكافئ ". ويعدد لينين الأسباب الحقيقية التي تجعل الربح يتحقق في البلدان المتخلفة بصورة أكثر، حين يؤكد: " تكون الأرباح هنا (البلدان المتخلفة) اعتياديا، عالية بسبب قلة رؤوس الأموال والإنخفاض النسبي لسعر الأرض وكذلك بالنسبة للأجور والمواد الأولية".

(1) - كريستيان بالوا- مصدر سابق (ص 64).

(2) - أندريه كوندر فرانك، الرأسمالية و التخلف في أمريكا اللاتينية، 1968.

وإذا كان لينين لم يبحث قضية عدم تكافؤ التبادل، إلا أنه حلل مسألة إعادة إقتسام العالم بين الرأسماليين على أساس قوة وحجم رؤوس الأ

أموال المستثمرة، فيقول: "إذا كان الرأسماليون يتقاسمون العالم، فإن ذلك لا يعود إلى غدر خاص يتعلق بهم، بل لأن درجة التركيز المتحققة فعلا ترغمهم على سلوك هذا الطريق بهدف تحقيق الأرباح، وأنهم يتقاسمون العالم بشكل " يتناسب مع رؤوس الأموال"، و" حسب قوة كل منهم"، كل ذلك لعدم وجود طريقة أخرى للتقاسم في نظام الإنتاج البضائعي والرأسمالي".

الإمبريالية معرفة من قبل لينين هي المرحلة الإحتكارية من الرأسمالية. وكذا: "إن الإمبريالية هي الرأسمالية التي وصلت إلى مرحلة متطورة تتأكد فيها سيطرة الإحتكارات ورأس المال المالي، وفيها يكتسب تصدير رؤوس الأموال أهمية من الدرجة الأولى، ويبدأ إقتسام العالم بين التروستات الدولية، وينجز إقتسام كافة أقاليم الكرة الأرضية بين أكبر البلدان الرأسمالية".

- 3 -

إذا كان هناك شبه إجماع من جانب المنظرين الغربيين الذين تنطخوا لتحليل ظاهرة الإمبريالية، على أن هذه الأخيرة تمثل النفي الجزئي لتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن تحليل ظاهرة الرأسمالية الإحتكارية للدولة كإحدى خاصيات تطور الرأسمالية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى ولغاية بداية الثورة النيوليبرالية في الغرب، بقيادة الثنائي رونالد ريغن ومارغريت تاتشر، تظل موضوع جدل بين مختلف رواد المدارس الفكرية.

إن مفهوم الرأسمالية الإحتكارية للدولة هو مفهوم لينيني استخدم أول مرة عام 1917، حين قال في " الكارثة المحدقة وكيف تحاربها"-تشرين الأول 1917: "يفترض ديالكتيك التاريخ بالتحديد أن الحرب، التي عجلت بصورة عظيمة في تحول الرأسمالية الإحتكارية إلى رأسمالية دولة إحتكارية، هي نفسها قربت الإنسانية كثيرا من الإشتراكية... إن رأسمالية الدولة الإحتكارية هي تحضير مادي كامل للإشتراكية، إنها المدخل إلى الإشتراكية، إنها العتبة التاريخية التي لا تفصل بينها وبين الإشتراكية أية عتبة وسيطة".

وخلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939) ازداد تركيز وتمركز رأس المال، وبرزت فيها الإحتكارات الرأسمالية الضخمة، وتعرض فيها النظام الرأسمالي لكثير من الإضطرابات، وأزمة الكساد الكبير (1929-1933)، وبرزت الحروب النقدية والكتل التجارية، وانهيار قاعدة الصرف بالذهب الخ.. في خضم كل هذا ازداد التدخل الحكومي على نحو واضح لمواجهة أزمات الرأسمالية في تلك الفترة. وتعتبر نظرية الإقتصادي الفرنسي ب بوكارا الأطروحة النظرية الأكثر دقة في مجال تحليل الرأسمالية الإحتكارية للدولة. إن العناصر الأساسية الثلاثة لأطروحة بوكارا هي:

1-تعتبر الرأسمالية الإحتكارية للدولة عن مرحلة ضرورية لتطور نمط الإ

إنتاج الرأسمالي، حيث تفرض تناقضات هذا النمط، الذي يتم التفكير به بصيغ فائض التراكم، بتدخل الدولة في طريقة خلق وامتصاص الفائض الاقتصادي.

2- تدخل الدولة للحصول على الرأسمال ثم لتعيد تملكه للرأسماليين.

3- تسمح تناقضات الرأسمالية الاحتكارية للدولة بقيام " ممارسة عملية تساعد على التغيير paraxis الديمقراطية المتقدمة" (1).

(1) - المصدر السابق (ص105).

على أن القبول الواسع بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بدول المنظومة الرأسمالية قد تجلى بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية والتبني الكاسح للفلسفة الاقتصادية الكينزية. فقد أثبت كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظيف (1936) أن هناك ميلا متأصلا في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن، وهو ميل نابع من آلياته الداخلية وبسبب الأزمات الاقتصادية بشكل دوري من جراء عدم التناسب الذي يحدث بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. ونظرا لأن النظام يعجز عن أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه والقضاء على البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري، أو سبل تجنبه لمخاطر التضخم وهو يمر بمرحلة التوظيف الكامل، فقد نادى بأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن أو التعويضي في الطلب الكلي. وقد تم في ذلك رويته المعرفة لمواجهة الأزمات الدورية، والتي يلعب التدخل الحكومي فيها دور الطبيب المعالج (1).

(1) - لمزيد من التفاصيل راجع:

John M. keynez: The General Theory Employment, Interest and Money
Macmillan and Go .Ltd. London, 1936

وهكذا، فإن الرأسمالية الاحتكارية للدولة هي جمع قوى الاحتكارات وقوى الدولة في آلية موحدة، تستهدف الوقوف في وجه التناقضات الناجمة عن فائض التراكم أو فائض الإنتاج الرأسمالي. ثم إن إتجاه فائض التراكم، بوصفه تعبيرا عن إتجاه المعدل المتوسط للربح للإخفاض، لا يشكل ظاهرة جديدة، بل، إنه ملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي. لكن ما تتميز به الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو الصفة المزمنة والعامة لظاهرة فائض التراكم. وإجمالا تعاني مجتمعات البلدان الرأسمالية في الغرب أكثر فأكثر من فائض رأس المال. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد تدخل الدولة في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تبنت النظرية الكينزية، وقبلت البرجوازية الاحتكارية مبدأ التدخل الحكومي، باعتبار ذلك أصبح يخدم مصالحها، ما دام كينز استهدف، وبإخلاص شديد، حماية النظام الرأسمالي وتأمينه ضد الإضطرابات الإ

إجتماعية وزحف الإشتراكية عليه. لقد تطورت في سيرة الرأسمالية الإحتكارية للدولة، خاصة مع إزدياد تركيز وتمركز رأس المال المؤسسات العملاقة المسماة الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تلعب هذه المؤسسات اليوم دورا مهما على صعيد العالم الرأسمالي.. وتسمى لدى المتخصصين الاقتصاديين الشركات متعددة القومية أو فوق القومية، وهي ليست متعددة الجنسيات، إذ أن لها جنسية واحدة، هي جنسية (الوطن الأم)، إنما توزع إستثمارها المباشر الأجنبي بطريقة غير متساوية، إجتماعيا وجغرافيا، على مستوى العالم كله..

و تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أرقى أشكال الإستثمار المعاصرة لإنتاج الرأسمالي، وأهم الأدوات المسؤولة عن الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بملكية أصول ثابتة في الخارج، وحق إدارة هذه الأصول.. وتكمن إستراتيجيات هذه الشركات في صوغ دور وتوزيع الإستثمار الأجنبي، كعنصر مكون أساسي في مرحلة الرأسمالية الإحتكارية.

وكان نشاط هذه الشركات المتعددة الجنسيات تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، وإعادة إعمار أوروبا، حيث لعبت الشركات الأمريكية دورا رائدا في مجال الإستثمار الأجنبي. وتميزت طرق الإستثمار لدى الشركات المتعددة الجنسيات، بسمات مختلفة عن طرق الإستثمار التقليدية المعروفة لتصدير رأس المال الذي يقوم على أساليب الإقراض، أو الإستثمار بالسندات المالية، التي تنطوي على عنصر المخاطرة. كما أن عمل الشركات المتعددة الجنسيات الذي يخدم حركة الإستثمار المباشر لرأس المال في السوق العالمية، وبالتالي يخدم النظام الرأسمالي الإحتكاري، يتناقض مع قوانين عمل الرأسمالية التقليدية، التي تفترض عدم قابلية عوامل الإنتاج للإنتقال من بلد إلى آخر، ووجوب بقاء إستثمار رأس المال في إطار السوق الوطنية أن يهاجر إلى خارج سوقه الوطنية.

يتميز الإنتاج العالمي للشركات المتعددة الجنسيات بالإنتاجية العالية، وبتوظيف الخلق والإبداع التكنولوجيين من كل ما توصل إليه العالم في هذا المجال. ويقوم رجال الأعمال الأمريكيون وأشقائهم من البلدان الصناعية الأخرى بإيجاد هذا الإقتصاد بواسطة نوع جديد من التنظيم: المؤسسات أو الشركات المتعددة الجنسيات. وتمتد المئات من هذه الشركات عبر الحدود الوطنية لتنتج السلع والخدمات في الخارج بهدف إشباع حاجة المستهلك العالمي كافة. وعلى عكس المؤسسات التجارية للقرن الماضي، فإن المؤسسات المتعددة الجنسيات تضمن سهولة إنتقال عوامل الإنتاج- رأس المال، التكنولوجيا، وتكنيك الإدارة- وكذلك سهولة إنتقال البضائع. إنها تطلب النمو والربح في كل مكان تبدو فيه الأموال و المردودات عالية جدا. إنها تجمع كميات جديدة من رؤوس الأموال، وتطور المصادر غير المستثمرة وتسعى بمهارة نحو الفرص الجديدة. وإن

نتيجة كل ذلك هي إسرار النمو الإقتصادي، ورفع مستوى المعيشة في البلدان الصناعية والبلدان السائرة في طريق التقدم(1).

(1) - ستيفن هايمر، كفاءة (تناقضات) المؤسسات المتعددة الجنسيات 1970.

إن الشركات المتعددة الجنسيات تطبق في إستراتيجياتها المبدأ القائل " ليس لرأس المال وطن... بل وطنه سوق الإستثمار"، وهي تمثل الآن المحرك الأساس في الإقتصاد المعولم. وتخلق تحالفاتها الإستراتيجية سوقا عالمية بالغة التفاوت، قائمة على إحتكار القلة، وليست خاضعة لمقتضيات النموذج التنافسي التام التي تتسم بها الرأسمالية التقليدية. وتخوض الشركات المتعددة الجنسيات صراعا تنافسيا ضاريا وفتاكاً. وهي تستخدم كل إستراتيجيات الأعمال المتاحة لإقصاء بعض اللاعبين المنافسين عن شبكاتها، وحبس آخرين حبسا وثيقا داخل هذه الشبكات، وتنعم هذه القلة الإحتكارية بالمزايا الكبرى "للمحرك الأول"... ويمكن لنا أن نضع تمييزا مفهوما بين أربعة أنماط تنظيمية من الأعمال الكونية للشركات متعددة الجنسيات مستخدمين أسماءهم وهي:

- 1- الشركات التي تعتمد على الحضور المحلي القوي من خلال تحسس الفوارق القومية والإستجابة لها ("الشركات متعددة القومية").
- 2- الشركات التي تستثمر معرفة وقدرات- الشركة الأم من خلال الإنتشار والتكيف العالميين ("الشركات العالمية").
- 3- الشركات التي تحقق أفضليات في الكلفة من خلال مركزة العمليات على النطاق الكوني ("الشركات الكونية").
- 4- الشركات التي تبعثر نشاطاتها على وحدات متخصصة، ومستقلة نسبيا، سعيا لتحقيق القدرة التنافسية الكونية من خلال المرونة متعددة القومية، ومن خلال قدرات تعلم المعرفة وتطويرها على نطاق العالم ("الشركات العابرة للقوميات") (1).

(1) - بول هيرست- جراهام طومبسون- ما العولمة- ترجمة فالح عبد الجبار- عالم المعرفة- العدد 273، سبتمبر 2001 (ص134).

إن عمل الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، هو بمنزلة هدم كلي للإيديولوجية الإقتصادية النيو كلاسيكية، والنيو ليبرالية، التي تفترض الحصول على أقصى الأرباح في سوق (وطني ودولي) يقوم فيه تنافس صاف وتام لا بد أن يقود إلى أقصى حدود الرخاء الجماعي (وطني وعالمي) والفردية. و"ينتج" المنظرون الاقتصاديون المدافعون عن الشركات متعددة الجنسيات، نظرية جديدة، لأقصى الأرباح الإحتكارية في سوق تنافس دولي لقلة محتكرة (Oligarchique)، التي تقود إلى تحقيق أقصى حدود الرخاء لقلة من الإحتكارات الدولية.

وتتهم معظم البلدان النامية الشركات متعددة الجنسيات بخضوعها لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وبوضع القرارات المتعلقة بالحياة المحلية بيد مراكز قياداتها الموجودة في نيويورك ولندن وطوكيو: أي وضع المهام المتعلقة بالدولة الوطنية في العالم الثالث تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات. ذلك أن تطور رؤوس الأموال عبر الأوطان، يمثل مرحلة جديدة للرأسمالية الإحتكارية للدولة، والتي تقع نفسها ضمن الطور الإمبريالي للرأسمالية الموضحة سماتها من قبل لينين. فسياسة الدولة في العالم الثالث بشكل خاص، لا تعارض رؤوس الأموال الأجنبية، بل إنها تعكس وتخدم حاليا في جزء متنام، مصالح الشركات متعددة الجنسيات.

لقد أحدثت الشركات متعددة الجنسيات تبدا حقيقيا في الرأسمالية لجهة تدويل الإنتاج، والأسواق، ورأس المال، وإندماج مجالات الإنتاج الرأسمالي في المرحلة التنافسية، التي كانت تجد تجسيدها في رؤوس الأموال الخاصة بكل مجال. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات عن إندماج الرأسمال المصرفي والصناعي في الرأسمال المالي، حين تقضي على إستقلال المجالات الثلاثة، عبر دمجها جميعها في مركز قراراتها، من أجل إلغاء إحتفاظ الرأسمال التجاري بجزء من فائض القيمة، واستبدال العمل القاصر للتنظيم الذاتي للسوق، بالنسبة للإنتاج، بالآليات المخططة. ولا بد من القول إن الإندماج الذي يتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، والذي يؤدي إلى إلغاء الرأسمال التجاري، يعود الفضل في توضيحه نظريا إلى هيلفردنك. أما اليوم فيقدم لنا "ج.ب. دليه" تحليلا منظما، وبهذا الصدد يقول: "تبرز مشكلة الرأسمال التجاري بوضوح أكثر في النشاط الخارج Aval من المشروع وعما في النشاط أداخل Amont إليه. فتقوم المشاريع الكبيرة بدمج الرأسمال الصناعي والتجاري: إنها تقوم بإنشاء شبكتها التسويقية الخاصة التي ترتبط وتشد، أكثر فأكثر، بإنتاج نفسه. وتسمح أجهزة الإعلام، في كل لحظة، بقياس حجم الطلبات آخذة بالحسبان جميع الخصوصيات. فمن وجهة نظر إقتصادية، فإن النتيجة الرئيسية هي إنتهاء التمييز بين الرأسمال "الصناعي" والرأسمال "التجاري". وبالنتيجة يتلاشى توزيع الربح بين ربح للمدير الرأسمالي وربح تجاري، ويميل هذا التوزيع إلى الإختفاء في الممارسة.

"إن المحرض الحقيقي لهذا الإندماج هو مقدرة الرأسمال التجاري، شأن الرأسمال الصناعي، على خفض كلفته، بالرغم من أنه لا يضيف، بصفته رأسمالا تجاريا، أية قيمة. إن لذلك أهمية قليلة ٢ ١ إذ تطرح مسألة إنتاجية التجارو علاقتها مع مردودية الرأسمال التجاري - بعبارات رأسمالية- على شكل أنقاص للتكاليف... فلا يقتصر الرأسمال الإحتكاري على السيطرة على الشبكات التجارية الموجودة، إنه يقوم بزج كميات من رؤوس الأموال ليتم له "إعادة تكوين بنية" التجارة وجعلها أكثر "

عقلانية "Rationalisation" (1).

- 4 -

منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، دخلت الرأسمالية في أزمة بنيوية، وشهد العالم الرأسمالي سلسلة من الأزمات المالية والنقدية، إضافة إلى الاتجاه نحو التضخم والركود. وفي يوم 15 آب 1971، قرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ريتشارد نيكسون إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. وانهار بذلك كل نظام بريتون وودس (1944) الذي تمخض عنه ولادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو النظام الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، وكانت تهدف إلى تحقيق تكامل في الاقتصاد العالمي تحت قيادتها، لكي يخدم إقتصادها الأقوى والأغنى.

(1) - كريستيان بالوا- مصدر سابق (ص 134-135).

ومنذ ذلك التاريخ شهد العالم ولادة ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الرأسمالية الجديدة"، لأنها أعادت حرية المناورة النقدية لواشنطن، وفتحت الطريق للإجراءات الأكثر راديكالية على صعيد الإضطراب المالي، وسمحت لإزدهار العولمة الليبرالية. وتعرضت الثورة الكينزية في السنوات اللاحقة (التي شكل تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي جوهرها) لثورة مضادة، سواء على صعيد الفكر الاقتصادي أو صعيد السياسات الاقتصادية. وتوصل منظرو المدرسة النقدية الذين تكونوا في جامعة شيكاغو- وتجمعوا حول الأستاذ ميلتون فريدمان (جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 وأحد المناهضين الكبار لجون ماينارد كينز)- إلى السلطة، أولا داخل الفرق التي تحيط بالجنرال بينوشيه في التشيلي، ثم ثانيا مع مارغريت تاتشر في المملكة المتحدة، وأخيرا مع رونالد ريغان في واشنطن.

ومن العام 1975 حتى العام 1980 كانت النيوليبرالية تحل شيئا فشيئا مكان النموذج الكينزي، وقد أنجزت عملية الإنعطاف هذه في العام 1979 عندما قررت وزارة الخزانة الأميركية أن ترفع فجأة معدلات الفوائد. ومنذ قمة البندقية في العام 1980، احتلت عملية مكافحة التضخم الأولوية، وأصبح الإتكال على مجالات التوظيف أمرا طوباويا وانفتحت أزمة الدين في العالم الثالث. كانت هذه بداية الطور النيوليبرالي في نظام العولمة.

فعلى الصعيد الفكري تعرضت الكينزية لحصار نظري طاحن من خلال هجمات المدرسة النيوكلاسيكية التي قاد لوائها ميلتون فريدمان، وأنصار مدرسة إقتصاديات العرض. فقد نسبت هاتان المدرستان للتدخل الحكومي كافة الأزمات والمشكلات التي تعاني منها الرأسمالية (البطالة، الركود، انخفاض الإنتاجية، التضخم، عجز الموازنة... الخ) والحق أن أنصار الكينزية عجزوا عن الرد، أو إقتراح سياسات براغماتية جديدة

للخروج من الأزمة، خاصة أزمة الركود التضخمي، وإن كانت مساهماتهم النظرية في هذا المجال أو غيره، أمرا لا يمكن التهوين من شأنه. وعموما، فإنه لما كانت الرأسمالية، عبر شتى مراحل تطورها، قد أفرزت من تيارات الفكر الاقتصادي ما يناسب مصالحها ويعبر عن وعيها الطبقي، فإن الأزمة الهيكلية التي دخلت منذ مشارف عقد السبعينات قد أفرزت أشد تيارات الليبرالية تطرفا. وهذا التيار الليبرالي الجديد المتطرف، قد انقسم في الحقيقة إلى فرعين رئيسيين، يصبان معا في منبع واحد، هو المناداة بإطلاق الحرية الاقتصادية (بمعناها الهمجي) إلى أقصى حد ممكن(1).

فياسم " الثورة المحافظة"، بدأ هؤلاء الليبراليون المتطرفون ينشرون نيوليبرالية عدوانية ومضاعفة بنوع من الأنتي-كينزية المناضلة للقضاء على ذلك التقليد القديم ألا وهو ضرورة تحجيم دور الدولة وتدخلاتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، منادين في الوقت عينه بأن الحرية الاقتصادية هي أساس حياة الفرد والمجتمع. وركزوا في هجومهم على السياسات الاجتماعية التي تطبقها الدولة في مجال السوق، مثل دعم صندوق التضامن الاجتماعي وإعانات البطالة، والرقابة على الأسعار، ودعم الخدمات التي توجه للطبقات الفقيرة، ومحدودي الدخل (كالدعم السلمي والعلاج المجاني أو الرخيص، فضلا عن الإسكان والتعليم إلخ).

(1) - رمزي زكي- الليبرالية المتوحشة- دار المستقبل العربي- الطبعة الأولى 1993 (ص 88).

فهذه السياسات في رأي أنصار النيوليبرالية هي التي أدت إلى زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة. وهذا العجز قد مول من خلال الإئتمان المصرفي وطبع البنكنوت، مما كان له علاقة وثيقة بزيادة عرض النقود وإنفجار التضخم. كما أن جانبا من هذا العجز قد تم تمويله من خلال سياسة الدين العام الداخلي (الإقتراض من القطاع الخاص) فترتب على ذلك سحب جانب من المدخرات الحقيقية لتمويل الإنفاق الحكومي، وهي مدخرات كان من الممكن أن تتوجه للإستثمار المنتج وتزيد من معدلات النمو(1). وأولت النيوليبرالية أهمية خاصة لتصفية نفوذ النقابات العمالية في البلدان الرأسمالية، وكذلك معظم المكاسب الاجتماعية التي حققها العمال في نضالهم الطويل ضد الإستغلال الرأسمالي. الثورة النيوليبرالية هي الجواب التاريخي الذي تقدمه البرجوازية الإحتكارية لأزمة الرأسمالية العالمية من أجل تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وخفض معدلات الضرائب على الدخل والثروات المرتفعة، وإطلاق العنان لقوى السوق العمياء في بيئة يغلب عليها طابع الإحتكار، وحل أزمات الرأسمالية، وبالذات أزمة التضخم، التي لن تتم إلا في ضوء القبول الواسع بالبطالة وبالتالي قبول التحول من الإفقار النسبي إلى الإفقار المطلق داخل البلدان الرأسمالية، بعد أن تم

التخلي تماما عن هدف التوظيف الكامل كأحد مرتكزات الدولة الكينزية.

(1) - بول باران، و بول سويزي ، رأس المال الإحتكاري ، (ص 152-153).

وترافق مع هذه الثورة النيوليبرالية إندلاع الثورة العلمية والتكنولوجية التي باتت تلقب بالثورة الصناعية الثالثة في الغرب، و التي أحدثت تغيرات هيكلية في إقتصاديات البلدان الرأسمالية من خلال الأوتوماتية المرنة، كما أحدثت تغيرا جذريا في العوامل المادية لقوى الإنتاج، بل ثورة في القوى الإنتاجية الذاتية وهي الإنسان نفسه. وحلت محل وسائل الإنتاج القديمة وسائل إنتاج جديدة إلكترونية مبرمجة بوساطة الكمبيوتر.

وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية تدخل الرأسمالية في عالم حضاري جديد، تتمثل حضارته في المعرفة التي تقوم على المعلومات بدلا من المواد الخام والوقود والموارد الطبيعية وموارد العمل البسيط للبشر. وتصبح المعلومات هي المورد الرئيس لثروة المجتمع، وتصبح القوى المنتجة للمعرفة هي مفتاح تحديد وتجديد القوى المنتجة للمجتمع. بل تصبح المعلومات هي الشكل الرئيس لرأس المال. إن المعلومات مورد مثل سائر الموارد الطبيعية: كالثروات المعدنية، والأرض، والمياه، ومثل الثروات البشرية. وهي مورد متجدد يتزايد كل يوم ويتضاعف كل خمس سنوات. وهو قادر على أن ينتج موارد جديدة لم تكن معروفة. ف المعلومات تحول المواد التي لم نكن نعرف لها قيمة إلى موارد طبيعية جديدة... والواقع أن أهم تحول يشهده الإقتصاد الدولي هو التحول من الخامات الطبيعية إلى الخامات الصناعية. في البداية لم تفض الثورة التكنولوجية إلى تحولات كيفية في جهاز الإنتاج المستقر والتكنولوجيا المستخدمة. فقد كان الإنتاج يعتمد على الإستخدام الواسع لموارد النمو الإقتصادي. ولم تكن الثورة معنية بعد بقضية محدودية الموارد الطبيعية والبشرية. ولقد نجحت اللقاءات المتنامية بين العلم والإنتاج في زيادة سرعة نمو الإنتاج... وهكذا اتجه الأمر لتغيير وتحويل جهاز الإنتاج بالإتجاه إلى تكنولوجيات (التوفير في الموارد والطاقة).

وتشهد التطورات الحديثة في التكنولوجيات وفي الإقتصاد الرأسمالي أن ثورة العلم والتكنولوجيا تنمو لتصبح ثورة العلم والإنتاج. و بإندماج العلم والإنتاج يغزو التقدم التكنولوجي - إضافة إلى مجال الإنتاج - المجال غير الإنتاجي أيضا، ليغير حياة الناس اليومية وأوقات فراغهم. ف الثورة توفر مقدمات لإعادة بناء جذرية للنظام القائم لتقسيم العمل الدولي. غير أن عدم التكافؤ السائد في الإقتصاد الدولي لا يسمح بعد بمثل هذا التحول الجذري. ولذلك فإن ما يحدث حاليا من عمليات إعادة هيكلة للإقتصاد الدولي لا تزال تجري في إطار من المنافسة الدولية غير المتكافئة(1).

ثم إن التطور غير المتكافئ في مجال العلم والتكنولوجيا يدخل في إطار التبادل الدولي غير المتكافئ ليزيد في تأخر وتبعية وفقر البلدان النامية حيث تجري عملية إعادة توزيع الموارد على صعيد العالم. لقد صارت دورة الإنتاج والتوزيع والتبادل والإستهلاك دورة عالمية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية التي شملت الاقتصاد الوطني لكل أقطار العالم.

لقد أحدثت هذه الثورة في الواقع عمليتين معا بالغتي الأهمية: الأولى هي تجديد وتوسيع القبول الإنتاجية، والثانية هي تدويل هذه القوى الإنتاجية، التي من أجل أن تتجدد وتتوسع لابد من أن تتخطى الحدود القومية لكل بلد من بلاد العالم، ومن ثم أخذت تتشكل أشكال عديدة من صور التدويل الاقتصادي مثل: تدويل رأس المال، وتدويل العمل، وتدويل الأزمات التي تتحول أكثر فأكثر إلى أزمة عالمية، كونية (2).

- (1) - فؤاد مرسى - الرأسمالية تجدد نفسها- عالم المعرفة العدد 147- آذار/مارس 1990، (ص 67).
(2) - المصدر السابق-(ص 105).

إن الرأسمالية تبدلت في عصر النيوليبرالية، التي تتيح للرأسمالية جمع الأموال بواسطة المال، وبالتالي توليد الإفقار الراهن في مراكز النظام ومحيطاته. فالليبرالية المتوحشة هي إمكان الرأسمالية أن تفعل ما تشاء، حين تشاء، وكما تشاء، بلا "إتيك"، بلا أخلاق، وبلا سلطة مناقضة لسلطتها. ومع تجذر الثورة النيوليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بدا العديد من المنظرين الإشتراكيين يطرحون الأسئلة المحيرة "هل للإشتراكية من معنى؟" وكيف يمكن للطبقة العاملة، و النقابات، والأحزاب الإشتراكية أن تواجه مثلاً رأسمالاً معولماً ينقل رساميله من طرف محدد على الأرض إلى طرف آخر؟ وهل من الواقعية الإدعاء بتحديد حركة رأس المال في هذه السوق؟ وهل من معنى للحركات الإجتماعية، في ظل عولمة الاقتصاد اليوم على مستوى عالمي؟

وعلى الرغم من أن التاريخ لم ينته، وأن التناقضات الرأسمالية المرتكزة على الأجور والمنافسة تتطلب مواجهتها بتنظيم واع قادر على مركزة فوائد العمل، إلا أنه في ظل تبني معظم الإشتراكيين على اختلاف درجة راديكاليتهن السياسية، منطق السوق، وعقدتهم اتفاقاً تاريخياً مع "سلطة" رأس المال، وتخليهم عن تصحيح مساوئ الرأسمالية، وتحولهم الزائد نحو "الليبرالية الإجتماعية" والإعتدال، ازدادت سيطرة أفكار الخصم من النيوليبراليين المتطرفين، وتفوق "نظامهم الإيديولوجي" بشكل قوي. وأضحت النقابات العمالية في البلدان الرأسمالية والبلدان النامية على حد سواء، الهدف الذي يجب تصفيته من قبل الثورة النيوليبرالية. فالنقابات العريقة لا تزال في اللعبة وتطرح كقوة طبيعية

للبدل الحكومي في ظل عدم وجود بديل يساري. ويعتبر ذلك مؤشرا على التبعية المتزايدة للإشتراكية، أمام إغواءات النيوليبرالية.

وفي ظل تبعية أو سقوط وإنهيار معظم الأحزاب الإشتراكية، وأمام سيطرة إيديولوجيا النيوليبرالية، بات على النقابات العمالية القيام بـ الجمع بين ثلاث مصالح متناقضة: المصلحة "القطاعية" للطبقة العاملة، ومصلحة رأس المال لنمو من دون عقبات، ومصلحة "الجماعة الوطنية" من أجل خير معمم. ثم إن إزالة الحدود الوطنية من طريق التجارة الدولية وتدمير النقابات العمالية قد "قضى على كل الروادع" كما قال شاكي روبرت رايش، الاقتصادي المعروف ووزير العمل (السابق) في عهد إدارة كلينتون السابقة. فبما أن المشروعات تسوق بضائعها عالميا، لذا "لم يعد مستقبلها يتوقف على ما لدى العاملين الأمريكيين من قوة شرائية"، هؤلاء العاملين الذين صاروا يتحولون أكثر فأكثر إلى "طبقة مذعورة" (1).

وأمام تحدي الثورة النيوليبرالية وهجومها الكاسح على جبهة العمل، ضعفت القدرة النضالية للعديد من النقابات الشهيرة عالميا في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وتونس، والجزائر، والمغرب. وتحولت هذه النقابات المنهكة إيديولوجيا، والضعيفة إجتماعيا، إلى عبارة عن تشكيلات شعبية تسيطر على أجهزتها "أرستقراطية" والطبقات الوسطى، حتى وإن ظلت مرتبطة بالعمال والفئات الشعبية، مع إشارة إلى دورها الطبقي عبر التاريخ في لحظات معينة، إلا أنها حاليا في ظل هزيمتها أمام النيوليبرالية لم تعد تشكل أطرا طبقية، بسبب ضعف الرابط الذي يشد العمال إلى الإشتراكية الديمقراطية، وعدم تحسس النقابات للمطالب الشعبية مع إنتشار الفقر والبطالة، وضعف مقاومة المجتمع والحركة النقابية لتأثيرات السياسات النيوليبرالية المتبعة.

(1) - فخ العولمة- مصدر سابق (ص 223).

ويرى الإقتصادي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، (و هو واحد من المراكز المحافظة في واشنطن) إدوارد لوتوك : أن ماتفرزه "الرأسمالية النفائة" هو في واقع الحال " نكتة خبيثة: فما كان يزعمه الماركسيون قبل مئة عام من مزاعم كانت خاطئة آنذاك، أضحى الآن حقيقة. فالرأسماليون يزدادون ثراء والطبقة العاملة تزداد فقرا. و"أن المنافسة المعولمة تطحن الناس طحنا" وتدمر التماسك الإجتماعي (1). في كل مكان من العالم الرأسمالي أصبح عدم الثبات في العمل أو العمل المؤقت *la precarite*، هو السائد بينما نشهد بالمقابل تراجع النضالات العمالية، والمعارك النقابية، والحقوق الجماعية الكبيرة المكتسبة بفضل النضالات (خاصة حق الإضراب). ففي كل مكان تهب رياح النيوليبرالية

المتوحشة، تعصف بالسدود الاجتماعية التي تم تشييدها بصبر طيلة سنوات 1850-1900، وتزعزع أسسها نفسها، في مبادئها وشرعيتها. وماذا يفيد أن نلاحظ هنا وهناك، أن حق العمل يخدم مصالح "أصحاب الثروات les nantis"، عندما يتموقع المهم في ظل سيادة بطالة معمرة إلى جانب التوظيف.

(1) - المصدر السابق (ص 225).

من خصائص الرأسمالية الجديدة أن قوة جاذبية الليبراليين المتطرفين les ultra liberaux أصبحت تضمن لهم نفوذا شرعيا يضخم أزمة حق العمل المهزوز ليس فقط من قبل المعطيات الاقتصادية الجديدة، وإنما أيضا ، وهذا هو المهم، من العودة القوية للنموذج الليبرالي الذي تأسس على الضد منه. فالوضع الحالي يطرح علاقة الاقتصاد بالاجتماعي. و فيما كان الاشتراكيون يرون أن التقدم الاجتماعي يتوقف على التقدم الاقتصادي، يرد عليهم الليبراليون المتطرفون بخطاب العودة إلى "الجدية"، أي رد الاعتبار للربح ولسلطة أرباب العمل تحت غطاء إعادة هيكلة الاقتصاد، أي تحويل الواقع وقوانينه من خلال : "الاقتصاد هو الذي يحدد الاجتماعي". ولم يتردد رؤساء الشركات والمصانع عن إعلان تسريح للعمال والموظفين "من أجل تحسين معدل الربح". و يحدث هذا كما لون أن الاجتماعي أصبح "فضالة" الاقتصاد، مقدرا بدلالة المردودية والإنتاجية فقط.

إن تكيف أنظمة عقود المدة المحدودة والعمل المؤقت تبتثق من ذات الإيديولوجية النيوليبرالية الواحدة. و في معظم البلدان الرأسمالية أصبح عدد كبير من الأجراء مجبرين على ترك أوضاعهم كعمال ثابتين لكي يتم إعادة توظيفهم مباشرة في ظل نظام العمل غير الثابت. والحال هذه، تحولت العقود ذات المدة المحدودة وعقود العمل المؤقت إلى وسائل عادية لإدارة اليد العاملة. و تغذي معظم الأنظمة الإستثنائية المطبقة لمصلحة الفئات الخاصة بطالبي التوظيف (خاصة الشباب منهم) هذا الإ تجاه. و تستخدم دورات التكوين المهني للشباب كيف ماجاء وبخبط عشوائي لأنها أقل كلفة لأرباب العمل .

وفي ظل سيطرة النيوليبرالية تتعرض التعبئة الاجتماعية لأخطار حقيقية تتمثل في الطرد الإجباري من عالم العمل، إذ تلقى حق العمل ضربات موجعة جراء هذه التحولات. فلم يعد الأجراء يمتلكون القدرة المبدئية لحرية الاختيار، بل إنهم مجبرون على القبول أو التسريح من العمل. وقاد هذا الوضع إلى تراجع عدد المنخرطين في النقابات، وتراجع المشاركة في الانتخابات المهنية، وتراجع المحبة للهيئات التمثيلية للأفراد، إضافة إلى تنامي الشكوك حول فاعلية هذه الهيئات، واللجوء المتكرر إلى الإستفتاء... وبذلك تحول المصنع أو الشركة إلى إطار مثالي للإستراتيجيات النيوليبرالية القائمة على تغليب أولوية المصلحة الفردية

بمعناها الأناني والخلاص الفردي من واجبات الإيديولوجية التaylorية. و النتيجة واضحة للعيان، إذ يتقمص الأجير أيضا نفسية المصنع كليا، مثلما يتقمص الابن نفسية أبيه. ولم يعد الاجتماعي يشكل المكان الملائم لتشكيل هوية جمعية، مستقرة، تأخذ مكانتها في لعبة السلطة، وإنما وسيلة تحرير طاقات الأفراد في سيرورة تفضل فاعليتهم وإنتاجيتهم إلى أقصى حد.

- 5 -

خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أعدت أهم الشركات المتعددة الجنسيات، وبنوك وول ستريت، والخزانة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية (البنك المركزي الأمريكي) والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ما بات يعرف في كل العالم بـ "توافق واشنطن"، الذي يقوم على مبدئين: الأول، حكومة الحد الأدنى. والثاني، الأسواق الحرة. ولعبت مجموعة الثماني دورا ناشطا في فرض عقيدة الطور النيوليبرالي للعولمة وفي تولي قيادته. و السياسة التي توجه سياساتها تركز على الأنماط الثلاثية الأبعاد المتمثلة في الاستقرار والتحرير والخصخصة.

ورداً على الإنتقادات المتصاعدة تمّت صياغة العقيدة في العام 1990 على يد عالم الاقتصاد جون وليامسون والتي حملت اسم "توافق واشنطن". وقد ارتكزت هذه العقيدة على مبادئ سبعة هي النظام المالي (إقامة التوازن في الموازنات وخفض الاقتطاعات المالية)، التحرير المالي (معدلات فوائد تحددها فقط أسواق الرساميل)، التحرير التجاري (إلغاء أنظمة الحماية الجمركية)، فتح الاقتصادات كليا على الإستثمارات المباشرة، خصخصة مجمل الشركات، إلغاء القيود (إزالة جميع العوائق في وجه المنافسة) والحماية التامة لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بـ الشركات المتعددة الجنسية .

إن "توافق واشنطن" هو عبارة عن مذهب إقتصادي ليبرالي يقوم على فلسفة التقشف، والتخصيص، والتحرير، والإنضباط في الموازنة، والإصلاح الضريبي، وتخفيض النفقات العامة، وتحرير المبادلات التجارية والأ سواق المالية. ولقد استنبطت تدابير "توافق واشنطن" هذا الرد على كل المشاكل الاقتصادية التي كانت تواجه معظم بلدان العالم سواء في المراكز الرأسمالية المتقدمة أم في البلدان المتخلفة التي كانت تعاني من عجوزات كبيرة في موازنتها، حيث كانت خسائر المؤسسات العامة غير الفعالة تسهم في هذا العجز. و لذا سوف يسميه خبراء الاقتصاد أيضا بـ "التفكير الأحادي". وفي عقد التسعينات عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض هذا النموذج الإقتصادي أي النيوليبرالية في إطار الترويج للعولمة، وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، وبرامج الإصلاح الإقتصادي، على معظم بلدان العالم الثالث لكي تتبناه، بوصفه نموذجا إقتصاديا نيوليبراليا مفروضا من قبل الرأسمال الإحتكاري الأمريكي

مقابل تدفق الاستثمارات.

ولعبت المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، دوراً رئيساً في تقديم النصائح والتوصيات إلى بلدان العالم الثالث بهدف الإنخراط في نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة. وأنشأ صندوق النقد الدولي في عام 1944 بموجب إتفاق وقع في قمة بروتون وودس، (بلدة في هامبشاير في الولايات المتحدة)، وفيها اجتمع في العام 1944 وفود الحلفاء الغربيين، حيث أسسوا للمبادئ والمؤسسات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الخ) التي كان عليها تأمين إعادة إعمار أوروبا، ووضع نظام اقتصادي عالمي وتأسس رسمياً يوم 27 ديسمبر 1945، وتكمن مهمة الرئيسة في ضمان الاستقرار للنظام النقدي والمالي العالمي، وتسهيل أيضاً توسع نطاق التجارة العالمية وبناء اقتصاد مفتوح عالمياً، في ظل غياب قاعدة الذهب، التي كانت قد قامت بهذه الوظيفة حتى الحرب العالمية الأولى. وينص البند الأول من النظام الأساسي على أن البنك الدولي مكلف باتقاء الأزمات ومعالجتها عندما تحدث .

وكان الهدف المعلن من إحداث الصندوق هو تشجيع التعاون النقدي الدولي، والعمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، وتجنب القيود على المدفوعات الخارجية، والوصول إلى نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات، والعمل على ثبات أسعار تبادل العملات بين الدول الأعضاء. وتتأتى مصادر تمويل صندوق النقد الدولي من مشاركة البلدان الأعضاء. وكل بلد عضو يمتلك حصة تحدد مساهمته. وتتم مراجعة الحصص مرة كل خمس سنوات. وكانت المراجعة التي حصلت في عام 1998 عقب الأزمة المالية الآسيوية والتي لجأ فيها صندوق النقد الدولي لإنقاذ عدد من البلدان، قد شهدت زيادة في الحصص بنحو 45%.

وبالمقابل، فإن الاجتماع الذي جرى في شهر يناير 2003 لم ينجم عنه أي تغيير. ويجب على كل عضو أن يسدد على الأقل 25% من حصته بالعملة المستعملة في أسواق الصرف الدولية (الدولار، اليورو، الين)، أو بالذهب، وأخيراً عن طريق حقوق السحب الخاصة "العملة" التي أنشأها صندوق النقد الدولي في عام 1967. وتغذي هذه الإسهامات مصادر تمويل الصندوق الذي يذهب إلى نجدة البلدان الأعضاء. وبلغت قيمة هذه المصادر 325 مليار دولار في نهاية فبراير 2004. ويقدم الصندوق للبلدان الأعضاء التي تتعرض لعجز مؤقت في موازين مدفوعاتها، قروضا في حدود الشريحة الذهبية لحصتها في الصندوق، دون شروط ما دام السحب المطلوب لا يتجاوز هذه الشريحة. أما إذا أرادت دولة ما من الدول الأعضاء أن تسحب من الصندوق ما يتجاوز شريحتها، فإن عليها أن تبرر طلبها، وأن تتعاون مع الصندوق لتطبيق سياسات اقتصادية ونقدية ومالية معينة يراها الصندوق لازمة للقضاء على العجز بميزان المدفوعات.

لقد تعمقت أزمة الرأسمالية العالمية في عقد الثمانينات بميل ملحوظ إلى إتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، ترافق معها تآكل القدرات التنموية في انظمة العالم الثالث الأمر الذي جعلها تقع في مصيدة الديون الخارجية وإضطرارها لطرق أبواب صندوق النقد الدولي و نادي باريس لإستجداء عمليات إعادة جدولة ديونها، والحصول على قروض جديدة من الأسواق المالية الدولية. و في كانون الأول/ديسمبر 1987 أنشأ صندوق النقد الدولي " التسهيلات من أجل تعزيز التسويات البنوية" (FASR) يقدم بموجبها قروضا للبلدان النامية القليلة الدخل. ويطلب صندوق النقد الدولي من البلدان التي تستفيد من قروضه الموافقة على "شروطه" وإلتزام التعاون معه، "من أجل بلورة مشاريع محددة قابلة للقياس في مجال السياسة المالية".

و تفترض هذه " الشروط" تبني " معايير الأداء التي يتم التأكد منها مرتين في السنة إن لم يكن مرة في الشهر والتي تغطي جوانب أساسية من السياسة الداخلية والخارجية للدولة المستفيدة من قروض الصندوق. عموما يطرح صندوق النقد الدولي "ليبرالية التكيف" لكي تطبقها غالبية البلدان المتخلفة. وتستمد فلسفة ليبرالية التكيف قوتها من مصدرين أساسيين هما:

المصدر الأول هو تلك الأفكار المحددة التي اتفق عليها واضعو التقرير الشهير المعروف باسم (تقرير لستيربيرسون)، أو مايسمى " شركاء في التنمية". وهنا نجد ثمانية مبادئ أساسية: (1)
1-المبدأ الأول هو أنه يتعين على الدول المتخلفة البدء فورا في تحسين المناخ العام للإستثمار الخاص، محليا كان أم أجنبيا، ذلك " أن المستثمرين الأجانب يحسون بالخطر إذا كانت البيئة التي تحيط بهم لا تتعاطف مع أي من أنواع المشروعات الخاصة.. ويكاد يكون من المؤكد بصورة عامة أن تحسين وضع القطاع الخاص ككل يعتبر من أهم الخطوط الفردية نحو تحسين المناخ للإستثمار الأجنبي في الدول النامية. ولذا فنحن نوصي بأن تتخذ الدول النامية الخطوط الفورية التي تتمشى مع الأهداف القومية المشروعة لتعريف وإزالة العوائق التي تقف أمام الإستثمار الخاص المحلي".

المبدأ الثاني، ويختص بإبطال مفعول القوى السياسية القابلة للإنفجار و التي غالبا ما يؤدي إليها نشاط الإستثمارات الأجنبية الخاصة. وهنا يشير التقرير صراحة: " يبدو أنه من السبل الهامة لتحقيق ذلك تحقيق إستخدام أوسع للمشروعات المشتركة". والمقصود بالمشاركة هنا إما المشاركة مع رأس المال المحلي أو المشاركة مع القطاع العام، وذلك لكي تضمن الشركات الأجنبية عدم التعرض لمصالحها أطول فترة ممكنة تحت حجة المشاركة مع رأس المال الوطني.

(1) - انظر رمزي زكي - الليبرالية المتوحشة مصدر سابق (ص 189-

المبدأ الثالث، وهنا يقترح التقرير فكرة إتفاقيات ضمان وحماية الإستثمارات الأجنبية الخاصة التي تؤمن المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة، وتكفل لهم تعويضا ملائما وحرية تحويل هذا التعويض إلى الدولة حينما تتعرض الإستثمارات الأجنبية لخطر تعديل أو تصفية نشاطها.

المبدأ الرابع، وهنا يشير التقرير إلى " الإمتيازات الضريبية التي تمنحها الدول النامية تعد في بعض الأحيان وسيلة مفيدة لحماية الشركات الأجنبية مؤقتا من الأثر الكلي للنظام الضريبي العتيق.. غير أننا مع ذلك نوصي الدول النامية ببناء نظامها الضريبي لتشجيع إعادة استثمار الأرباح بواسطة الشركات الأجنبية ".

المبدأ الخامس، وهنا يشير التقرير إلى ضرورة العمل لتنفيذ دراسات إقتصادية لإكتشاف الفرص الإستثمارية في الدول المتخلفة، من خلال تركيزه على " تحديد فرص الإستثمار الجديدة بصورة نشطة، وتجميع الشركاء المحليين والأجانب لتنفيذها. وبالتأكيد فإن هيئة التمويل الدولية والمنظمات المماثلة تعد، بفضل روابطها مع القطاع الخاص في الدول النامية والمتقدمة، وكلاء منطقيين لأعمال تعريف المشروعات وتنمية الاستثمارات. وعليه نحن نوصي بأن تصبح هذه أكثر نشاطا في هذا المجال ".

المبدأ السادس يختص بضرورة تطوير قوانين الشركات. وهنا ينص التقرير على ما يأتي : "غالبا ما يمكن تحسين قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الإنفتاح المالي للمشروعات المحلية والأجنبية. ومن شأن هذا أن يقلل من عدم الثقة ويساعد على حماية حملة الأسهم .. ويدعم تنمية سوق رأس المال المحلي .. وبطبيعة الأحوال، فإن المسؤولية الرئيسية لتنمية سوق رأس المال المحلي يجب أن تكون على عاتق الدول المعنية. ولكن تطوير أسواق رأس المال القابلة للنمو يجب أيضا أن يكون من بين الأشياء التي تهتم بها الوكالات التي تقدم المعونات. وقد تتخذ المعونة الاستشارة حول قانون الشركات، وقواعد الإنفتاح المالي، وإجراء الحسابات المناسبة والحوافز الرامية إلى توسيع الإشتراك من جانب المستثمرين الأفراد، وإصدار أسهم جديدة في الدول النامية ".

المبدأ السابع يقضي بضرورة السماح للشركات الأجنبية بالإقتراض من أسواق رأس المال المحلية، وذلك ضمن الشروط والحوافز الخاصة لجذب الإستثمار الأجنبي إلى الدول المتخلفة، وخصوصا في تلك الدول التي يكون فيها سوق الصرف هشا .

والمبدأ الثامن يتعلق بتصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي باعتباره ملكية عامة للشعب. وهنا يقول صانعو تقرير بيرسون بصراحة شديدة ما يلي : " أننا نوصي بأن تقوم حكومات هذه الدول بإنشاء نظام من الحوافز الايجابية لجميع الشركات الأجنبية والمحلية على السواء

للمشاركة في الملكية العامة عن طريق بيع الأسهم في أشكال ملائمة ".
المصدر الثاني، ويتعلق ببرامج "التسويات البنوية" التي وضعها صندوق
النقد الدولي، والتي تقدم إلى جميع الدول دون مراعاة ظروفها. وتتضمن
هذه البرامج ثلاثة محاور: (1)

(1) - المصدر السابق (ص 196).

المحور الأول خاص بإجراءات القضاء على العجز بميزان المدفوعات
ويشمل بصفة أساسية تخفيض القيمة الخارجية لعملة البلد، وإلغاء
الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليلها إلى أدنى الحدود، وتحرير الإ
ستيراد من القيود وخصوصاً للقطاع الخاص، وإلغاء الاتفاقيات التجارية
الثنائية، والسعي لعمل سوق تجارية للنقد الأجنبي .
المحور الثاني يختص بإجراءات تتعلق بخفض العجز بالموازنة العامة
للدولة، وهو يشمل مجموعة محددة من السياسات التي تهدف إلى تقليل
نمو الإنفاق العام (تخفيض الإتفاق الحكومي على التعليم والصحة والا
سكان الشعبي والضمانات الاجتماعية وإلغاء دعم المواد التموينية
وتخفيض الاستثمار العام) وزيادة موارد الدولة (زيادة الضرائب غير
المباشرة وأسعار الخدمات العامة وزيادة اسعار الطاقة والنقل والاتصال
ورفع اسعار منتجات القطاع العام ..) ويصر هذا المحور على ألا يمول
العجز المتبقي في الموازنة - بعد هذه الإجراءات - من خلال الإقتراض
من الجهاز المصرفي أو طبع البنكنوت، وإنما من خلال اقتراض الحكومة
من سوق المدخرات المحلية (طرح اذونات الخزنة او
سندات حكومية).

المحور الثالث خاص بالسياسة النقدية، ويهدف إلى الحد من نمو عرض
النقود وتنمية السوق النقدي والمالي. ويشتمل هذا المحور على سياسات
تعويم (زيادة) أسعار الفائدة المدينة والدائنة ووضع حدود عليا على الإ
ئتمان المصرفي المسموح به للقطاعات الاقتصادية، وتعديل وتطوير
القوانين المتعلقة بالبورصات (السوق النقدي والمالي) وأن تستهدف
السلطات النقدية تكوين احتياطي نقدي دولي International
Reserves مناسب لمواجهة اعباء ما بعد إعادة جدولة الديون .

كان صندوق النقد الدولي ولا يزال مهووسا بالتصدير، وهو خاضع كلياً لإ
ستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما أطلق برامج "
التسويات البنوية" ما بين 1981-1985، و1990-1995، شهدت
البلدان التي بقيت خارج برنامج هذه " التسهيلات " نسبة نمو 0,3 % و
1% في المرحلتين المذكورتين. أما الدين الخارجي فبلغت نسبته من
الناتج القومي الخام في البلدان المتعاملة مع الصندوق 82% في
المرحلة 1980-1985 ووصلت إلى 154% ما بين 1991 و1995، بينما
قفزت النسبة في البلدان الأخرى من 56% إلى 76% فقط. ويلاحظ أن
النتائج التي حققتها الدول المستقلة عن الصندوق كانت أفضل من نتائج

الدول الخاضعة لبرامجه حتى لو وافقنا على الطريقة التي يقدم بها الصندوق أرقامه (1).
لقد جعل صندوق النقد الدولي من معادلة ربط النمو بنظام التصدير شرطا أساسيا لتقديم القروض إلى البلدان المتخلفة، التي انصاعت لحكوماتها لهذه الإستراتيجية من دون إعتراض. وكانت نتيجة هذا الخيار القائم على إعطاء الأفضلية للصادرات في خطط النمو كارثية للبلدان التي أذعنت حكوماتها لتوجيهات صندوق النقد الدولي في وقت تتراجع فيه أسعار المنتجات، فوجدت نفسها مأخوذة في دوامة التصاعد المتزامن للديون والفقر. وليست الأرجنتين إلا نموذجا للبلدان التي وقعت في هذه الدائرة الجهنمية.

(1) - غبريال كولكو - صندوق النقد الدولي و هوس التصدير - لوموند دبلوماتيك- النسخة العربية - آيار 1998 .

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشكلان أهم المؤسسات المسماة على إسم "بروتون وودس". والتنسيق كامل بين المؤسستين، فالدول المحتاجة إلى خدمات البنك الدولي، يجب أن تقوم بجدولة ديونها، وليحقق لها نادي باريس ذلك عليها أن تأتي بشهادة (حسن سلوك) من صندوق النقد الدولي الذي يربط ذلك بتنفيذ برامج "التسويات البنيوية" أي برامج الإصلاح الهيكلي في محاوره الثلاثة. فالبنك الدولي هو المؤسسة المالية الثانية المنبثقة عن مؤتمر (بريتون وودس). وتعتبر تسمية "البنك الدولي" غير دقيقة، فالاسم الرسمي هو "المجموعة الدولية للمصارف" "The World Bank Group" ؟، وهي تضم البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، والجمعية الدولية للتنمية والشركة المالية الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمارات والمركز الدولي لإدارة النزاعات المتعلقة بالإستثمارات. وفي منشوراتها الخاصة تستخدم المجموعة عبارة "البنك الدولي" كناية عن البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وعن الجمعية الدولية للتنمية..

و كان البنك الدولي، الذي تحدد الولايات المتحدة الأمريكية توجهاته، يعمل من أجل هدف إستراتيجي هو تعزيز نمو بعض بلدان العالم الثالث حليفة الدول الغربية كي تشكل سدا منيعا ضد خطر توسع المشاريع الثورية أو المناهضة للإمبريالية. ويمارس البنك الدولي نفوذا هائلا في الكرة الأرضية، ويبسط نشاطا إنسانيا ومتعدد الأشكال. وهو اليوم وحده يمنح الإعتمادات للدول الأكثر فقرا. وهكذا نجد أنه خلال العقد المنصرم أمّن لدول العالم الثالث قروضا على المدى الطويل فاقت قيمتها الـ 225 مليار دولار. كما يؤمّن بناء البنى التحتية بواسطة إعتمادات الإستثمار.. كما يمول كل سنة المئات من مشاريع التنمية.

وهذا الجهاز هو اليوم، في التعبير التقني المصرفي "مقرض الفرصة الأخرى"، أي المقرض الذي يستفيد من وضع يستطيع من خلاله أن يفرض

على المقترض شروطاً هو يضعها. فمن غيره يبدي استعداداً لمنح أدنى قرض لدول مثل تشاد أو هندوراس أو مالاوي أو كوريا الشمالية أو أفغانستان؟ والتحالف بين البنك الدولي و"وول ستريت" هو طبعاً تحالف إستراتيجي. وعلى كل حال، فإن البنك الدولي قد أنقذ مرات عديدة كثيراً من المؤسسات المالية التي جازفت في عمليات مضاربة هنا وهناك في القارات المختلفة. أما في نشاطه اليومي فيعمل وفقاً للمعايير المصرفية الصارمة، وميثاقه يستبعد صراحةً أي نوع من الإرتهان السياسي أو غيره، في حين أن ممارسته خاضعة إلى حد بعيد لمبدأ مركب ذي جذور غير مصرفية وهو مبدأ إيديولوجي ويعرف بـ"توافق واشنطن"⁽¹⁾.

لقد صاغ البنك الدولي سياسته وبرامجه وتوصياته إنطلاقاً من خدمة مصلحة الرأسمالية العالمية، وفلسفة النيوليبرالية التي تعتبر بمنزلة الثورة المضادة للفلسفة الكينزية. فالبنك الدولي، على غرار صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هو أيضاً أحد معاقل العقيدة النيوليبرالية. فهو يفرض في كل مناسبة وعلى جميع الدول المقرضة رضا واشنطن ويحض على خصخصة الممتلكات العامة والدول كما يفرض سلطة أسياذ العالم الجدد.

(1) - مجموع اتفاقات غير رسمية تمت على مدى الثمانينات و التسعينات بين الشركات الرئيسية عبر القارات و مصارف وول ستريت و فيديرال بنك أوف أمريكا و الأجهزة المالية الدولية ، و ذلك في إشراف الولايات المتحدة.

و جاءت المبادئ والسياسات التي قدمها البنك الدولي إلى البلدان المتخلفة على هيئة نصائح متضمنة مايلي: 1- حرية التجارة والإعتماد على قوى السوق والمنافسة، 2- تشجيع السياسات المتجهة للتصدير. 3- التخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية، 4- تنمية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي. 5- إلغاء الدعم الحكومي للأسعار وتخفيض عجز الموازنة. 6- التخلص من القطاع العام عن طريق تبني إستراتيجية الخصخصة الرأسمالية. وتهدف هذه السياسات في النهاية إلى تحقيق ما يلي: 1- تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتنميته. 2- إنفتاح الأسواق وإعطائها الأولوية في تسيير الاقتصاد، وإطلاق حرية المبادلات التجارية. 3- اعتبار الرأسمالية المحلية ركيزة العمل الاقتصادي والتنموي، وإفساح في المجال أمام الإستثمارات الأجنبية. 4- دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الرأسمالي العالمي⁽¹⁾.

وسنوياً ينشر البنك الدولي تقريراً يشكل نوعاً من التعاليم تحت عنوان "تقرير حول التنمية العالمية". وهذا الإعلان يفرض نفسه في الأوساط الجامعية وفي أوساط الأمم المتحدة، وهو يسعى إلى تحديد الموضوعات الكبرى التي ستشغل، لبعض الوقت، الوكالات المتخصصة

في الأمم المتحدة والجامعات، وستشغل أبعد من ذلك، الرأي العام.. أما منظرو البنك الدولي فيبدون عادة مرونة نظرية رائعة. فبالرغم من فشل مؤسستهم الجلي لم يكفوا خلال العقود الخمسة المنصرمة، عن الإكثار من النظريات التبريرية، ولديهم لكل سؤال جواب، إنهم لا يكلون وهم ينهضون بأعباء سيزيف.

(1) - منير الحمش - الاصلاح الاقتصادي - دار رضا للنشر- الطبعة الأولى 2003 (ص 29-30).

بلغ البنك الدولي عصره الذهبي ما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات (1). وقد ترأسه من العام 1968 الى العام 1981 روبرت مكنامارا، وزير الدفاع الأمريكي السابق في عهدي الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون. وفي ظل رئاسته هذه زاد حجم القروض السنوية من مليار دولار الى 13 ملياراً، وتضاعف عدد الموظفين أربع مرات والموازنة الإدارية 3.5 مرات. وبمساعدة أمين صندوقه يوجين روتبرغ، نجح مكنامارا في إستلاف حوالى 100 مليار دولار من مختلف أسواق الرساميل الوطنية، ومن سخرية التاريخ أنه حصل على قسم كبير من هذا المبلغ من المصرفيين السويسريين، وهم أنفسهم الذين يحمون الجزء الأكبر من الرساميل المهربة الآتية من أمراء المال والحكام الديكتاتوريين ومن الطبقات الطفيلية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

(1) - جاز زيغلر - صورة جامعة في البنك الدولي - لوموند ديبلوماتيك - النسخة العربية - تشرين الأول / اكتوبر 2002 .

يرى جيرى ماندر(1) أن ماكنامارا قتل من البشر أثناء توليه رئاسة البنك الدولي أكثر مما قتل يوم كان يشرف على مجازر فيتنام كوزير للدفاع في الولايات المتحدة. والصورة التي يرسمها جيرى ماندر عنه هي أنه "إن كان يشعر بالخجل من الدور الذي لعبه في حرب فيتنام فقد أراد أن يحسن صورته عبر مسارعتة إلى مساعدة الفقراء في العالم الثالث. وقد شرع في عمله بغطرسة المؤمن الواثق"، ففي كتابه "عود على بدء: فيتنام المأساة والعبر" Avec le recul : la tragédie du Vietnam (2) يقول "إنى أرى في التحديد الكمي لغة تزيد المنطق دقة. ولطالما اعتقدت أنه كلما كانت المسائل مهمة وجب أن يكون عدد أصحاب القرار أقل". ولأنه يثق بالأرقام، حمل ماكنامارا دول العالم الثالث على الرضوخ للشروط المفروضة للحصول على القروض من البنك الدولي وعلى تحويل الاقتصادات التقليدية بغية بلوغ الحد الأقصى في التخصصية الاقتصادية وفي التجارة العالمية. أما الذين رفضوا ذلك فقد تم التخلي عنهم. ويضيف ماندر بعد ذلك: "وبناء على إصراره لم يكن من خيار أمام العديد من الدول إلا الإنصياع لأوامر البنك

الصارمة. فلم يعد مكنامارا يدمّر القرى بغية إنقاذها، بل بات يدمّر اقتصادات بأكملها، وإذا بالعالم الثالث يجد نفسه الآن أمام سدود موحلة وطرق مخربة لا توصل إلى أي مكان ومبان فارغة المكاتب وغابات وأرياف تالفة وديون هائلة لن يستطيع أبداً تسديدها. (...) ومهما كان الدمار الذي زرعه هذا الرجل في فيتنام كبيراً، فقد تفوق على ذاته أثناء فترة توليه البنك الدولي."

- (1) - راجع : Jerry Mander , Face a la maree montante . In Edward Goldsmith et Jerry Mander , Le proces de la (mondialisation , Fayard , Paris , 2001(p42
(2) - منشورات سوى – Seuil ، باريس 1996.

في زمن مكنامارا كانت النظرية المفضلة لدى البنك هي نظرية "النمو". ف النمو = التقدم = التطور = السعادة للجميع. لكن جاءت الموجة الأولى من الإحتجاجات التي حمل لواءها في نوع خاص "نادي روما" حول موضوع "النمو اللامحدود يدمر الكوكب". فرد منظرو البنك بربع انعطافة: "كم أنتم على حق أيها العلماء المبجلون! والبنك الدولي يوافقكم الرأي. ومن الآن وصاعداً سيعتمد البنك مفهوم "التطور المتكامل". في معنى آخر أنه لن يأخذ في الإعتبار وحسب نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلد من البلدان، بل سينظر أيضاً في انعكاسات هذا النمو على باقي قطاعات المجتمع. وفي ما يلي الاسئلة التي قرّر البنك أن يطرحها على نفسه: هل النمو متوازن؟ ما هي انعكاساته على التوزيع الداخلي للمداخيل؟ أليس هناك خطر أن يؤدي التسريع جداً في استهلاك الطاقة في بلد من البلدان الى التأثير على احتياطات مصادر الطاقة على الكرة الأرضية؟ الخ.

خلال عقد التسعينات، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا " النموذج النيوليبرالي" على بلدان شرق آسيا، خاصة الإختلال العام في الأسواق المالية. فعن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أجبرت الولايات المتحدة بلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية على تبني هذا النموذج الا قتصادي النيوليبرالي المفروض من قبل الرأسمال الإحتكاري الأمريكي مقابل إستثماراته.

و كانت "رأسمالية الخلان" هي السبب الكامن وراء الأزمة الآسيوية في عام 1997. وكان لا بد من إيجاد مذهب جديد، بما أن "الأساسيات" (التضخم والبطالة والنمو) جيدة، وبما أن أندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند تؤدي دور التلامذة المثاليين لصندوق النقد الدولي. والمذهب هو، إذن، طبيعة النظام الرأسمالي نفسها في تلك البلدان، التي تتميز بوجود نخبة مغلقة وسرية ومحرمة، تقفل على عالم السياسة والإقتصاد والمال. و كانت المصارف في تلك البلدان تمنح قروضا للرفاق الجيدين و الماكربين، وعندما تخطىء في حسابها، كانت الدولة تنقذها كما

بمعجزة(بادر اليابان في عام 1997 إلى تأميم بعض المصارف الكبرى، مما أدى إلى "طيران" مؤشر نيكاي). ومنذ عام 1997، بدأت الحكومات في آسيا وفي أمكنة أخرى ترى نفسها مدعوة إلى جعل نظامها أكثر شفافية وإلى إخضاعه لقوانين السوق. ويجب عليها في شكل خاص أن تكف عن العمل على إبقاء مصارف ومشاريع مفلسة على قيد الحياة، بحجة أنها مرتبطة بـ "خل" أو بشركائه. لاشك أن هذه البراهين قد فقدت بعضاً من قوتها منذ "إنقاذ" صندوق المضاربة الشهير (LTCM) في 23 سبتمبر 1997. في ذلك جمع رئيس الاحتياط الفيدرالي في نيويورك وليم ماكدونو نخبة المالية العالمية وطلب إليها تعويم الصندوق المذكور الذي كان في حال إفلاس ممكنة. وما إن انقضت بضع ساعات حتى كانت خمس عشرة مؤسسة أمريكية وأوروبية (من أصلها ثلاثة مصارف فرنسية) قد ساهمت بـ 3,5 مليار دولار مقابل 90% من الصندوق، وأنشأت لجنة مراقبة(1).

(1) - ابراهيم وارد - النظام المصرفي المصرفي العالمي على كف عفريت - لوموند ديبلوماتيك - النسخة العربية - تشرين الثاني / نوفمبر 1998 .

إن المتضررين الأساسيين من أزمة جنوب شرق آسيا لم يكونوا المضاربين، ولا النخبة السياسية الفاسدة عموماً، ولا أصحاب رؤوس الأموال في البلدان الصناعية، الذين راهنوا على " الأسواق المستحدثة". ف الضحايا الحقيقيون هم سكان المدن من الموظفين والعمال الذين حملوا "النمور" الذائعي الصيت إلى مصاف النماذج في الاقتصاد العالمي، والذين على أكتافهم تحققت " المعجزة الآسيوية" الشهيرة. ومنذ أن قررت الحكومة التايلندية تعويم العملة الوطنية، البات، الذي خسر خلال ثلاثة أشهر 40% من قيمته إزاء الدولار في مطلع صيف 1997، امتدت الأزمة إلى ماليزيا، وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، وحتى إلى أندونيسيا، فيما استمر المستثمرون، وقد سيطر عليهم الذعر، في سحب أموالهم. والمفارقة أن حديث كل العالم آنذاك كان يدور على منطقة كان تطورها الوضع الاقتصادي في شكل مطرد ليحقق ابتداءً من عام 1990، 40% من مستوى الدخل الاقتصادي العالمي، بنمو فاق 10% خلال عقدين من الزمن.

و منذ بداية 1998، وإن بدت كوريا وتايلاند وأندونيسيا على وشك الإفلاس، وجدت نفسها مجبرة على التوجه إلى صندوق النقد الدولي وإلى الشبكات المصرفية الغربية من أجل الحصول على سلسلة من القروض. وكنتيجة لهذه الأزمة بلغ عدد العاطلين عن العمل في تلك البلدان 40 مليون، أي ما نسبته 44% من مجموع العمال، في حين أن العاملين بدوام كامل كانوا يغطون 4,7% من حاجات الشعب، وتم تقليص الإنفاق الاجتماعي إلى أقصى حد، وتسارعت عمليات الخصخصة، وتحرير علا

اقات العمل من القيود، وزيادة ضخمة في عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر. ولا توجد في هذه البلدان أية ضمانات إجتماعية، وخسارة الوظيفة تعني الإرتقاء فورا في الشارع، أو العودة العسيرة إلى مسقط الرأس في الريف.

- 6 -

على مر السنين، فرض صندوق النقد الدولي نفسه كوزارة مالية تعمل على الصعيد الكوني، إذ أن مهمتها تكمن في فتح الأسواق الوطنية أمام الإستثمارات الأجنبية والنهب من قبل البلدان الغربية الغنية. وفرض صندوق النقد الدولي في كل مكان من عالم الجنوب برامج "الإصلاح الهيكلي" أيضا، وعلاوة على ذلك عمد إلى القضاء على كل القيود التي تعيق حرية تنقل السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال. وأصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أساسا، ونادي باريس الذي يضم حكومات الشمال كدائنة، ونادي لندن الذي يجمع مصارف الشمال الخاصة، والقطاع الخاص (المصارف، صناديق التقاعد، وصناديق التعاضد)، ثم الدول الصناعية الكبرى الثماني G8، ومنظمة التجارة العالمية (OCM)، المؤسسة المركزية المتعددة الأطراف للعولمة الليبرالية التي تفرض تعميم تطبيق مشاريع الإصلاح البنوي والتشدد فيها، بوصفها وسيلة لتدجين بلدان العالم الثالث، وشرق أوروبا.

و يتساءل خبراء الاقتصاد في هذه الأيام: هل إن إصلاح صندوق النقد الدولي مازال يشكل موضوع إهتمام الآن؟

منذ إنشائه تعرض صندوق النقد الدولي إلى إنتقادات مختلفة، مع تزايد صعوبات الصندوق في ضوء التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المجتمع الدولي خلال عقد التسعينات، بدءا من إنهاء الإتحاد السوفياتي مورا با لأزمة المالية العاصفة التي شهدتها البلدان الناشئة في جنوب وشرق آسيا عام 1997، والبلدان المتحولة من التخطيط المركزي إلى إعتماد اقتصاد السوق. وفي غضون ذلك تعالت الأصوات المناهضة بإصلاح صندوق النقد الدولي لتلافي حدوث أزمات مالية في المستقبل أو تحجيمها على أقل تقدير.

و لكن بعد إندلاع الأزمة الآسيوية في عام 1997 لم يعد الأمر مجرد أزمة فردية تصيب دولة بعينها. فقد بدا الأمر كأنه أزمة عامة تضم العديد من البلدان بمختلف مستوياتها الاقتصادية. ولهذا فقد جاءت معظم الإنتقادات التي وجهت للصندوق مؤخرا مركزة تحديدا في ثلاثة قطاعات. الأول وهو وجهة النظر التي ترى ضرورة إلغاء صندوق النقد الدولي بإعتبار أنه وسيلة لضياع الأموال العامة في زمن ازدادت فيه تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية. أضف إلى ذلك أن الرأي عينه يرى أن دور الصندوق كمنقذ أخير يضعف من قدرة الأسواق على الإهتمام بتفادي المخاطر علما منها أن هناك دائما فرصة سانحة من الصندوق للحصول على تمويل إضافي إذا حدثت كارثة. الثاني وهو

الرأي الذي يعتقد أن هناك إحتياجاً حقيقياً لوجود دور حكومي إشرافي للحصول على إستقرار النظام المالي والنقدي الدولي وتخفيف الفوارق بين البلدان. وهذا الرأي يرى ضرورة إستبدال أو تعديل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى يمكن إيجاد طرق جديدة وفعالة لتخفيض الفقر في العالم والوصول إلى كفاية إنتاجية وعمالية عالية ورفع المعدلات الأخوذة بها في مجال البيئة ووضع محدّدات جديدة أكثر كفاءة لتدفق رؤوس الأموال على الصعيد العالمي(1).

(1) - نيرمين السعدني - مرة أخرى : إصلاح صندوق النقد الدولي - مجلة السياسة الدولية العدد 148 - أبريل 2002 (ص 163).

و كان صندوق النقد الدولي يعمل على تحقيق الهيمنة السياسية حين يطرح برنامج الإصلاح الهيكلي، وأثبت عدم كفاءة في معظم الحالات التي رضخت فيها سياساته للضغوط الأمريكية. فعندما تقدم المصالح السياسية على حساب تخفيض الفقر مثلاً أو الإصلاح الهيكلي، فالنتيجة الطبيعية هي تدفق الأموال إلى الأغنياء بالدول المتحوّلة وزيادة أعباء الفقراء لديهم. ثم إن وقوع صندوق النقد الدولي تحت طائلة الضغوط السياسية يحيدّه عن مساره الاقتصادي الأمثل ويضعف من إمكانيات إصلاحه. والحقيقة أن واقع الأسواق العالمية الآن يفرض ضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. ويظلّ الإصلاحيات الجوهرية التي تركّز عليه مختلف الأطراف هو إستقلال الصندوق عن الضغوط السياسية التي تمارسها واشنطن عليه، حيث أصبح هذا الإصلاحي ملحاً حتى لمصلحة الإقتصادات الكبرى. من يتابع ممارسات وخطط المؤسسات المالية الدولية المعروفة يدرك جيداً أنها تعمل على فرض قوانين الرأسمالية الجديدة في كل مكان من هذا الكون وفرض مبادئ يعرف بالعولمة الليبرالية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ماهي هذه العولمة الليبرالية؟

إن العولمة ليست ظاهرة العصر بل كبرى مسائله الخلافية أيضاً. فهي عند المدافعين عنها تمثل خشبة خلاص البشرية. وهاهو توماس فريدمان، أحد كبار كتاب الإفتتاحيات في السياسة الخارجية في صحيفة "نيويورك تايمز"، والذي ألف كتاباً حول العولمة (1) بات من أكثر الكتب مبيعاً في الولايات المتحدة الأمريكية، يشير إلى أن هدفه ليس وصف العولمة بل "إفهامنا" إيها أي جعلنا ندرك أنها تشكل أرقى مراحل الحضارة البشرية، وهي مرغوبة وأهل للثقة وقادرة على جعلنا أغنياء وأحراراً، كما من شأنها تطوير كل فرد وكل شيء في العالم أجمع. لكن نقطة إنطلاق الكتاب ليست مفاجأة في شيء، إذ حاول توماس فريدمان إقناعنا بأن إنتصار الرأسمالية حمل الحرية لشعوب العالم. ويروي لنا تالياً "الديمقراطية التكنولوجية" التي سنتمكن بفضلها من تجهيز أنفسنا بالهواتف والحواسيب. وتبهره "الديمقراطية المالية" التي تسمح لنا بالإ

إستثمار أينما كان وفي جميع المحالات. ويصف لنا معجزات "ديمقراطية الإعلام" أي بشكل أساسي تكاثر شبكة التلفزة المتوافرة لإرضاء حشريتنا. أن تضافر شبكات التلفزة أدى إلى تآكل جميع السلطات الهرمية وتخريبها، سوفياتية كانت أم أندونيسية أم حتى أمريكية من الطراز القديم. وتأتي شبكة الأنترنت كدليل على هذا الكلام من حيث إلقائها الضوء على المكان الأكثر ديمقراطية في الأرض وعلى "نموذج المنافسة التامة".

(1) - أنظر: Thomas Friedman ,The Lexus and the olive Tree:Understanding Globalisation, FarrarStrauss and Giroux, New York, 1999

و تمثل العولمة الليبرالية لنقاد الرأسمالية " الفظاعة الإقتصادية" مجسدة، ومرحلة عليا ومعقدة كوكبيا من جحيم الرأسمالية. فالعولمة تتعلق بالقطاع المالي بوجه خاص، لأن حرية تنقل رؤوس الأموال، و التدفقات المالية أصبحت شاملة، وجعلت من هذا القطاع القطاع المسيطر في الفضاء الاقتصادي بإطلاقية. هذا الارتباط بين الرأسمالية و العولمة لا يجرد هذه الأخيرة من خصوصيتها كظاهرة جديدة في التاريخ. فصحيح أن الرأسمالية مارست منذ تشكلها كنظام إنتاجي نوعا من العولمة من خلال تعميمه، أو مسعاها إلى تعميم هذا النظام الإنتاجي الرأسمالي على صعيد كوني. لكن العولمة كما يدور الكلام عنها اليوم ليست آلية من آليات الرأسمالية، بل هي هذه الرأسمالية عينها في شكل نوعي جديد من أشكال إشتغالها وشكل لا تفك لغزه القراءات القديمة للرأسمالية، سواء كانت هي قراءات آدم سميث وريكاردو، أم ماركس و كينز. هذه العولمة تمس حتى الزوايا المخبأة من الكرة الأرضية، متجاهلة في الوقت عينه، أوضاع الأفراد والشركات وإستقلال الشعوب أو تنوع الأنظمة السياسية. وهي لا تستهدف إحتلال بلدان بقدر ما تستهدف إحتلال الأسواق. ويظل شغلها الشاغل لا السيطرة الفيزيائية على الأجسام ولا إستعمار الأراضي، وإنما الإستحواذ على الثروات.

يقدم أستاذ الإقتصاد في جامعة باريس التاسعة- شارل -ألبير ميشاليت في كتابه الجديد "ما العولمة Qu'est-ce que la mondialisation?" " (1) 2004، مقاربته التي يريدها جديدة للعولمة، من حيث هي ظاهرة جديدة. فيقول، إن الرأسمالية، مثلها مثل " إشتراكية البلد الواحد" الستالينية، لا تستطيع أن تشتغل في بلد واحد. فالنزوع إلى العولمة، وإلى المزيد من العولمة دوما، هو شرط لبقائها. وخلافا للأطروحة التقليدية القائلة إن الرأسمالية قد ولدت في السوق القومية للأمة- وهي الأطروحة التي استتبعت المقولة الشهيرة بأن الأمة ولدت في السوق القومية للرأسمالية- فإن مؤلف " ما العولمة"، ينتصر بقوة لأطروحة المؤرخ الكبير فرنان بروديل القائلة إن " الإقتصاد- العالم"، الذي سبق

تشكيل الدول القومية، هو الإطار التاريخي الذي ولدت فيه الرأسمالية، منذ القرن الرابع عشر. وهذا القلب الجذري لإشكالية مولد الرأسمالية لا غنى عنه لفهم مآل تطور الرأسمالية في حقبتها العولمية الراهنة. فمن المنظور البروديلي عن "الإقتصاد-العالم" الذي "يقطع" مع مرجعية الدولة القومية، فإن القواعد التي انطلقت منها الرأسمالية في سيرورة توسعها كانت المدن المرفئية الكبرى مثل البندقية وأمستردام ولندن ولوبك، وهي أكبر موانئ ألمانيا على بحر البلطيق في حينه، وقديمت "مدينة حرة" منذ تأسيسها عام 1143 إلى حين وقوعها تحت السيطرة النازية عام 1937. فمن جميع هذه المرافئ، ومن مدن حرة أخرى في أوروبا الغربية، كان ينطلق نحو شتى أقاصي العالم القديم المعروف تجار مغامرون يسعون، من خلال ممارسة التجارة "البعيدة" إلى كسب مقادير من المال أكبر مما كانوا سيربحونه في ما لو بقيت تجارتهم أسيرة إطار جغرافي محدود.

Charles Albert Michalet – Qu'est-ce que la - (1)
.Mondialisation ? La Decouverte , Paris 2004

و خلافا لما ستفرضه النظريات اللاحقة عن النشوء المترابط عضويا للرأسمالية والدولة القومية، فإن تلك المبادلات التجارية الدولية، التي شكلت طلائع النظام الرأسمالي الوليد، قد وجدت نفسها ملجومة ومعاقة عن النمو جراء التشكل التدريجي لأحياز إقليمية مقفلة ستعرف لاحقا باسم الدول القومية. فهذه الأخيرة عبرت عن نفسها، أول ما عبرت إقتصاديا، باتخاذ تدابير حمائية ومركنتلية أرضت القوى الاجتماعية المحلية الداعمة لها بقدر ما لجمت نشاط أولئك التجار "الأغراب" بمضاعفة الضرائب، وشجعت بالمقابل الإنتاج المحلي عن طريق الإعفاء الضريبي. وكان لابد من إنتظار ريكاردو، الأب الثاني للإقتصاد السياسي الرأسمالي، لقلب العلاقة بين نمو الإنتاجية وبين السوق القومية المقفلة بـ التدابير الحمائية والمركنتلية.

فريكاردو، الذي كان ينتمي إلى طبقة الصناعيين الجدد، لا إلى طبقة الملا ك العقاريين المحافظين التي كانت تسيطر على البرلمان الإنكليزي، نبه إلى أن الإقتصاد الإنكليزي محكوم عليه بالجمود، أي بدرجة الصفر في النمو، فيما إذا لم يلغ قانون الحبوب الذي كان يمنع إستيراد الحبوب من خارج المملكة حماية للإنتاج المحلي. فالمنافسة ضرورية لتحفيز الإنتاجية. وما قد تخسره السوق القومية نتيجة لدخول الواردات الأجنبية قد تعاود ربحه مضاعفا جراء نمو الصادرات إلى السوق العالمية نتيجة لتعاظم قدرتها على المنافسة الذي هو بدوره نتيجة لتحسين الإنتاجية، وبالتالي لخفض تكاليف الإنتاج. هذه الحقيقة الإقتصادية، التي كانت تحجبها الإيديولوجيا الحمائية السائدة في الستينات من القرن العشرين، هي التي أدركتها بعض بلدان جنوب شرقي آسيا التي كانت

سبابة إلى الدخول في سيرورة العولمة عندما استعاضت عن سياسة التصنيع بهدف الإستغناء عن الإستيراد بسياسة التصنيع برسم إعادة التصدير إلى الخارج. ومن ثم تركت الإقتصاد الرأسمالي العالمي يغزو أسواقها القومية لتعاود بدورها غزوه في أسواقه القومية. و الواقع أن مفهوم "السوق القومية" بالذات لا يعود ذا معنى في ظل العولمة. فليس بين الرأسمالية والدولة القومية رابطة زواج كاثوليكي. وخصوص العولمة الذين يحصرون نقدهم لها بكونها اعتدت على "حرمة" الدولة القومية يدللون على عدم فهم لطبيعة الرأسمالية، ولكن ليس صحيحا بالمقابل أن الرأسمالية مقولة لعصر الأمة. فالخالق ليس عبدا لمخلوقه. وإن تكن الرأسمالية قد احتاجت إلى إطار الدولة القومية في طورها من تطور تاريخها، فإن هذا التطور، الذي لا يزال يندفع دوما إلى الأمام، لا يمكن أن يلجمه ما كان حافزا له في الماضي وما صار عائقا له في الحاضر والمستقبل.

في ظل الإقتصاد المعولم الذي شرع بالتبلور منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، ثم تسارع إيقاعه في عقد التسعينات بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي، وانتصار منطق النيوليبرالية (حاكمية السوق) على سائر أشكال المقاومة الإيديولوجية، لم يعد لا الرأسمال، ولا العمل، ولا المواد الأولية، يشكل في حد ذاته، العامل الإقتصادي المحدد. فالمهم هو العلاقة الأفضل بين هذه العوامل مجتمعة (1). ويتسم الإقتصاد المعولم بغلبة البعد المالي وتداول الرساميل المالية بالزمن الفعلي، كما يقال، دونما أي اعتبار آخر غير المردودية الفورية، والخدمة لا لمصلحة التجار أو الصناعيين، بل لمصلحة أصحاب الريوع سواء كانوا من كبار المليونيرية أم من صغار المساهمين. وتختلف طبيعة الرأسمالية الجديدة عن الرأسمالية التجارية المركنتلية التي كانت سائدة منذ بداية القرن الخامس عشر ولغاية الثورة الصناعية الأولى - وهي الأطول عمرا في تاريخ الرأسمالية- إذ تتميز بغلبة البعد الذي تمثله المبادلات التجارية للسلع والخدمات فيما بين الأمم على ما عداه من أبعاد العولمة الرأسمالية، كما تختلف عن الرأسمالية في ظل الثورة الصناعية الثانية و الثالثة التي تتميز بغلبة حركية إنتاج السلع والخدمات وليس فقط حركية تبادلها- كما في ظل التشكيلة الرأسمالية الأولى- فضلا عن الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسية التي تسعى للفوز بأكبر حصة ممكنة من السوق العالمية، بوصفها الفاعل الرئيس في الإقتصاد المعولم، لا الدولة القومية التي تضطر ليس فقط إلى التخلي عن قطاعات من سيادتها (المناطق الحرة) لمصلحة تلك الشركات، بل كذلك إلى تقديم شتى التنازلات والتسهيلات القانونية والضريبية، لإغراء الاستثمارات الأجنبية ولإستقبال المصانع المرحلة.

(1) - أنظر:

Maniere de voir 72- Le Monde Diplomatique
Decembre2003-janvier2004, Le Nouveau Capitalisme.
.IGNACIO RAMONET – Re gression

من الإسقاطات المدمرة لهذه العولمة الرأسمالية الجديدة، تحطيم الجمعي، وتخصيص الخاص والفضاءات العامة والإجتماعية من قبل السوق. وتتصرف العولمة كألية فرز دائمة تحت تأثير المنافسة المعقدة: السوق ضد الدولة، الخاص ضد القطاع العام، والفرد ضد المجموعة، والأ نانية ضد التضامن. ويوجد أيضا منافسة بين الرأسمال والعمل. وبما أن رؤوس الأموال تتنقل بحرية، بينما الأشخاص هم أقل حرية في تنقلاتهم ، فإن الرأسمال هو الذي يربح. ويمكن القول أن الرأسماليين أعلنوا الحرب الطبقيّة على العمال في ظل هذه النيوليبرالية المتطرفة، و أنهم قد فازوا بها أيضا. فقد أدخلت معظم حكومات العالم، سواء في المراكز الرأسمالية المتقدمة أم في المحيطات، تغييرات على قوانين العمل بما يخدم مصلحة الرأسماليين المستثمرين، الأمر الذي مكن هؤلاء، إضافة إلى مديري الشركات من أن يتبعوا سبلا متطرفة في علاقاتهم مع العمال والموظفين على نحو لا مثيل له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي ظل الاقتصاد المعولم لا تأخذ الشركات العملاقة بعين الاعتبار لا الحدود القومية ولا وضع اللوائح القانونية. ويقود هذا الوضع في الأعم الغالب إلى أحداث تصدع في التضامنيات داخل البلد الواحد. ونصل إلى الطلاق بين مصلحة الشركات الكبرى المعولمة ومصلحة الشركات المتوسطة والصغيرة الوطنية، وبين مصلحة المساهمين في الشركات الكبرى ومصلحة المجموعة الوطنية، وبين المنطق المالي ومنطق الديمقراطية. فالشركات المساهمة العملاقة لا تشعر بأنها معنية في هذا المجال، إنها توقع صكوكا من الداخل وتبيع في العالم أجمع. إنها تنتج حيثما تكون اليد العاملة رخيصة الأجور، لكي تبيع حيث يكون مستوى الحياة هو الأكثر ارتفاعا .

في العقدين الأخيرين، ومن خلال تفضيل حرية تدفق رؤوس الأموال و الخصخصة المكثفة، سمح رجال السياسة في الدول الرأسمالية الغربية المركزية والدول الرأسمالية التابعة لها في عالم الجنوب بعملية إنتقال القرارات الرئيسية (في مجال الإستثمار، والتوظيف، والصحة، والتربية، والثقافة، وحماية البيئة) من مجال الفضاء العام الوطني إلى الفضاء الخاص الدولي. وبذلك أصبح قادة الشركات المساهمة العملاقة الكوكبية وكذلك قادة المجموعات المالية العالمية هم الذين يمسكون بزمام السلطة في الواقع ، بوساطة لوبياتهم القوية، وباتوا يؤثرون في القرارات السياسية. إنهم يصادرون الإقتصاد والديمقراطية بما يخدم مصالحهم.

و لقد كانت لسياسات الإصلاح الهيكلي، تحت إسم " توافق واشنطن"، كلفة إجتماعية باهظة. فمن أجل تشجيع الإستثمار الدولي، دمرت

الحكومات في البلدان المتخلفة مجتمعاتها، وعمقت الفوارق الطبقيّة، وزادت في نمو الإفقار المطلق، من خلال قبولها تخفيض النفقات العامة على الصحة والتعليم، تحت إسم مكافحة العجز في الموازنة. ففي العديد من بلدان عالم الجنوب، تم تحطيم البنيات الدّولتيّة، وحتى البنيات الإقتصاديّة والإجتماعيّة التقليديّة. وترافق مع إنبثاق هذه الرأسماليّة الجديدة، تدمير مذهب لصناعات بأكملها، وللبيئة- لأن الشركات المساهمة العملاقة تنهب البيئة، وتستغل ثروات الطبيعة، التي هي ملك للبشرية- ونمو كبير للجريمة الماليّة المرتبطة بأوساط رجال الأعمال و البنوك الكبيرة التي تعيد تبييض كميات كبيرة من المال تتجاوز قيمتها 1000 مليار دولار، أي ما يقارب 20% من كل مبلغ التجارة العالميّة وأكثر من الناتج الوطني الخام لثلث الإنسانية.

فالرأسماليّة الجديدة، هي الترجمة العمليّة للنيوليبراليّة، التي تمتلك رؤية اقتصاديّة تختزل الإنتاج الاجتماعيّ إلى سلع وخدمات، فتغدو مجالات الحياة الاجتماعيّة هوامش للسوق، ويمكن الاستغناء عنها. وهي رؤية تعيد إنتاج فكرة آدم سميث عن "اليد الخفيّة" التي تنظم السوق فتلغي فكرة الدولة بوصفها شكلاً "سياسياً" للوجود الاجتماعيّ وتختزل الحرية إلى حرية السوق والقانون إلى قانون السوق. والرأسماليّة الجديدة حسب تعبير الكاتب الفرنسي الشهير أنياسيو رامونيه: هي التسليع العام "la marchandisation generale" للكلمات والأشياء، للأجسام والعقول، للطبيعة والثقافة، الأمر الذي يقود إلى تعميق اللامساواة غير المسبوقة على الصعيد الكوني(1).

و تشكل هذه الرأسماليّة الجديدة قطيعة إقتصاديّة، وسياسيّة، وثقافيّة، كبيرة، حين تضع الشركات والمواطنين أمام أمر واقع مفروض بالقوة: "التكيف"، أي الإستسلام بملء الإرادة من أجل الخضوع الأفضل للأوامر غير المسماة للأسواق الماليّة. إنها تقتل سلفاً كل طيف مقاومة أو حتى تمرد باسم "الواقعيّة". ومن وجهة نظر هذه الرأسماليّة الجديدة تعتبر كل السياسات الحمائيّة، وكل الأبحاث عن البدائل، وكل محاولات التنظيم الديمقراطي، وكل الإنتقادات للأسواق الماليّة، "رجعيّة ومتخلفة". الرأسماليّة الجديدة تنصب المنافسة كقاطرة محرّكة للتطور الإقتصادي. وفي هذا السياق من الفهم، حول الرأسماليون الصناعيون، ورجال السياسة، والعلماء، والاقتصاديون، والتكنوقراطيون، "المنافسة" إلى كتاب عقيدة - دين جديد، إلى إنجيل. وبات مصطلح "المنافسة" يستخدم بطريقة عشوائية، في وقتنا الراهن.

(1) - المصدر السابق عينه .

في الاقتصاد، ومن الناحية المبدئية، المنافسة ليست إلا طريقة سلوك الفعاليات الاقتصاديّة في إطار الأسواق المتنافسة، حيث تبحث كل

فعالية إقتصادية، وكل شركة على وجه الخصوص، عن مواقع وأفضليات تنافسية في إطار احترام القواعد المحددة والشروط المتساوية للجميع. وفي الواقع كفت المنافسة عن أن تكون "وسيلة لتحقيق الذات"، لكي تصبح الهدف الرئيس ليس للشركات فقط، وإنما للدولة والمجتمع بأكمله. و في الدول الرأسمالية الغربية : الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إيطاليا، وحتى البرتغال، أو في كوريا الجنوبية واليابان، هناك جواب جاهز كلياً ويتمثل في وجوب المدارس والجامعات تكوين رأسمال بشري متميز ويمتلك خصائص الانتصار لجعل إقتصاد البلاد أكثر تنافسية في مواجهة المنافس (والحال هذه العدو؟) الأجنبي. و يتلخص إنجيل المنافسة في بضع أفكار بسيطة تروجها أجهزة الإعلام في الدول الرأسمالية : نحن الآن في حالة حرب تكنولوجية، صناعية وإقتصادية بلا رحمة على الصعيد الكوني. والهدف الرئيس هو البقاء " كي لا نقتل"، والبقاء يمر عن طريق المنافسة، و خارج سياقها، لا يوجد خلاص على الأمدين القصير والبعيد، ولا نمو، ولا إزدهار إقتصادي وإجتماعي، ولا إستقلال سياسي. ومن هذا المنظور أصبح الهدف الرئيس للدولة، والمدرسة، والنقابات، والمجالس المحلية في المدن، هو خلق المناخ الأكثر ملائمة للشركات كي تكون (أو تصبح، أو تظل) تنافسية في هذه الحرب التجارية الكونية.

و للمنافسة مبشريها، وعلمائها اللاهوتيين ، وأساقفتها، وبطبيعة الحال، أنصارها. فالمبشرون هم بعض الألاف من الخبراء في الاقتصاد ذوي السمعة الدولية الراقية، الذين نجدهم في الجامعات، والبرلمانات، و المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، وفي داخل المفوضية الأوروبية، وفي غرف التجارة والصناعة مثل ليون وميلانو وبرشلونة، وفي النقابات الألمانية، والذين دونوا " القوانين الطبيعية" للإقتصاد الحديث- المسمى إقتصاد السوق-عبر إدخال عدد من المقومات المأخوذة من نظريات فلسفية وعلمية مرتبطة، خطأ أو صواباً، بهوبس، وداروين، وسبنسر، ونيتشه... وخلال عقدي الثمانينات والتسعينات، ألف هؤلاء الإنجيليون العديد من الكتب، وكتبوا العديد من المقالات، وألقوا عدداً كبيراً من المحاضرات لشرح وجهة نظرهم حول المنافسة التي لم تعد قضية الشركات (الميزو تنافسية)، لقطاع صناعي أو منطقة فقط، وإنما أصبحت تهم العالم والنظام الرأسمالي في مجمله (الماكرو- تنافسية). وحسب هؤلاء الإنجيليين، فإن المنافسة مثل الشحم: إما أن يكون أو لا يكون . إنها غير قابلة للقسم. فالذين يمتلكون القدرة التنافسية قد نجوا بجلدهم. أما الذين سوف يرتكبون معصية عدم قدرتهم التنافسية فإنهم محكوم عليهم بالزوال(1).

(1) - أنظر: Riccardo PETRELLA-L evangile de la
72 Maniere de voir competitivete.cmpetitivet

إن وضع المنافسة في مصاف الإيديولوجيا، ليس جيدا إلا لأقلية من السكان في العالم. أما للباقي، فإن أضراره كبير للغاية. ففي المقام الأول، تضفي نوعا من القدسية - من خلال حقيقة السلعة الوحيدة- على مبدأ الإقصاء. إذ إن كل العالم مدعوون لتناول وجبة الغداء، لكن أقلية فقط من الأشخاص، والمجموعات، والمناطق أو البلدان- أي أولئك الذين يمتلكون القدرة على الحصول على النعمة بفضل تفوقهم التنافسي على الآخرين- سوف يسمح لها شرعيا وفعليا بالجلوس إلى مائدة الطعام. إنها لسخرية "قوة الأشياء": فبقدر ما تزداد المنافسة يزداد الإقصاء، من خلا ل تخفيض عدد الفعاليات الإقتصادية الحاضرة في الأسواق، وبالتالي تفقد هذه الأسواق طابعها التنافسي، أي منع المنافسة من أن تكون السلوك الممكن للفعاليات الإقتصادية. والإقصاء لا يقتصر على الشركات فقط، بل يضرب بشكل أساسي الشخصية الإنسانية، والمجموعات الإجتماعية، وبلدانا وشعوبا بأكملها في عالم الجنوب: إما لأنها لا تمثل أسواقا كبيرة، أو لأنها لا تمتلك القدرة "الثقافية" على السير في حركة العولمة الرأسمالية المتوحشة.

إن إيديولوجية المنافسة تعزز، من خلال نقل بعض العناصر الجديدة، أولوية منطق الحرب في العلاقات بين الشركات، والفعاليات الاقتصادية، والمدن، والدول. والرؤية التي تحملها عن الاقتصاد العالمي هي منتقصة جدا فعليا: ووفق هذه الرؤية ليست الشركات إلا جيوشا تتقاتل من أجل غزو الأسواق والدفاع عن المواقع المكتسبة. أما قيادات هذه الشركات فهم بمنزلة جنرالات، وإستراتيجيين. وتصبح كل الوسائل جيدة في هذه المعركة: بحث وتطوير، براءات الإختراع، مساعدات الدولة، المضاربة المالية، إغراق الأسعار، نقل خطوط وحدات الإنتاج، الإنصهارات، و التملك.

إن منطق الحرب يستولي أيضا على منطق الشراكة في ظل الرأسمالية الجديدة. فقد قلبت التحالفات والإتفاقات "الإستراتيجية" بين الشركات الأوروبية واليابانية والأمريكية رأسا على عقب سيرورات التدويل و العولمة للشركات والإقتصاديات، والتنظيم الداخلي للشركات والعلاقات فيما بين هذه الشركات، والشبكات العالمية، والدول "المحلية". وأصبحت الضغوطات التي تمارس على العاملين في الشركات من مهندسين وكوادر وعمال كبيرة جدا. فكل كادروا وقع تحت وطأة هذه الضغوط، يقاتل من أجل بقائه، الذي بات مرتبطا بتحقيق مجموع مبيعات عالية أو معدل ربح حددته الشركة.

و يخفض منطق الحرب هذا دور الدولة إلى دور نظام هندسة واسع، قضائي، وبيروقراطي، ومالي موظف في خدمة تحقيق نتائج تجارية جيدة للشركة. فلم تعد الدولة هي دولة الكل الإجتماعي، ولا هي التعبير السياسي عن المصلحة العامة الجماعية، بل تصبح فاعلا من مجموع فواعل أخرى، مكلف بخلق الشروط الأكثر ملائمة لمنافسة الشركات. و

هكذا تتلخص المصلحة العامة في مصلحة الشركات المساهمة العملاقة التي تخوض الحرب من أجل إعادة إقتسام الأسواق العالمية طبقا لحصة قوة رأس المال. والبقاء دائما للأقوى. ومن البديهي في مثل هذه الحالة أن تدخل هذه الإيديولوجيا في تناقض عدائي مع كل أشكال الديمقراطية التشاركية، ومع مصالح الشعوب في عالم الجنوب.

* ... * ... *

الفصل الأول : العولمة ضد عالم الجنوب

1 - قمة دافوس : محاولة طرد شبخ سياتل

انتهت في الأول لاول من شباط 2000 ستة أياما من المناقشات في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية في شأن مستقبل التجارة العالمية. وإذا . وإذا كان المشاركون في هذا المنتدى قد نوهوا بقوة الاقتصاد العالمي ، واختفاء الإضطرابات الاضطرابات الناجمة عن الأزمات لازمة الآسيوية والبرازيلية والروسية ، وبدور الثورة العلمية و التكنولوجيا في تحقيق الثروة ، والديناميكية الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الرأسمالية المتقدمة ، إلا أن المحللين ما انفكوا أنفكوا يطرحون الأسئلة الاسئلة في هذا الملتقى الاقتصادي العالمي ، ومنها هل عثرت الرأسمالية الرأسمالية على الحل الأكيد لتناقضاتها لتناقضاتها الداخلية عبر العولمة ؟ وكيف يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي الصارخ في الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية ، والمتين في أوروبا وأوروبا ، والمتجدد في آسيا آسيا ، والواعد في أميركا أميركا اللاتينية ، والتغاضي عن مسألة مسألة التوزيع غير المنصف لثمار هذا النمو ، وعن إفرازات إفرازات العولمة وانعكاساتها المدمرة التي أحدثت أحدثت فوارق طبقية مهولة بين فئات المجتمع ، بل حتى بين الشركات العملاقة المندمجة والحكومات ، وفجوة كبيرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وبين الأغنياء والفقراء في البلدان المتقدمة .

لقد انطلق منتدى دافوس قبل 30 عاما بمبادرة من البروفسور الاقتصادي السويسري كلاوس شواب ، وأصبح أصبح بذلك حدثا مميزا يستقبل ثلاثة آلاف من الاختصاصيين الاختصاصيين ، ووزراء وأعضاء برلمانات ، ورؤساء ورؤساء شركات دولية عابرة للقارات، ورجال أعمال ، وغالبية زعماء الدول الصناعية الغربية . وبات من المعروف أن منتدى دافوس الاقتصادي هو منتدى نخبوي للأثرياء ، لا يعطي الفرصة لمشاركة الدول الفقيرة التي لا توجه لها الدعوات ، فتمثيلها ضعيف مقارنة بالدول الغنية المواظبة على حضوره . إضافة بالإضافة إلى أنه يعطي الشركات العملاقة وزعا يجعلها في مركز مؤثر على الحكومات مما يفسح في المجال لعمليات الإبتزاز الإبتزاز والرشاوي والفساد.

وناقشونناقش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي الذي يعتبر بمنزلة «
الدولية الجديدة للعولمة

« La nouvelle Internationale de la globalization » القضايا ا
لاقتصادية الساخنة، والخطط والإستراتيجيات والاستراتيجيات المتعلقة
بدفع مسيرة العولمة الرأسمالية في ضوء المستجدات والتحويلات التي
تطراً في العالم . ومن يتابع قمم دافوس الماضية خلال الأعوام 1991
- 1998 وما تمخضت عنه من مفاهيم وتوصيات ، نجد أنها كانت الأ
ساس في صياغة مشاريع وأفكار تروجوا أفكار تروج لمسيرة العولمة ،
وآلياتها ، وكيفية ضمان استمرارها ، خصوصاً وأن عقد التسعينات شهد
تضاعفاً لا مثيل له للصادرات العالمية ، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل
أربعة عقود ماضية . وتابعت العولمة هذا المشروع بشكل متميز للغاية ،
فغيرت الكثير من الأمور في العالم ، حتى وصلت إلى هذه المرحلة ،
فألغت الحدود الوطنية ، ولم تعرف الشركات والأسواق المالية وقرارات ا
لاستثمارات أيابة حدود على الإطلاق .

إن النظرة الكونية تجذب وترعب لأنها تمثل لدى البشر "إلغاء الغيرية"،
وهذا ما يعتبر نزعة نرجسية عميقة الا انها تثير في التصرف نفسه اقوى
حالات القلق(1)، فالسؤال الذي يطرح عندها هو: من نحن الذين ألغينا الا
خر؟ وماذا سيحدث لنا إن نحن، المتساويين والخاضعين للقانون نفسه،
بقينا مع ذلك وحيدين في مواجهة كون واجم؟
فقبل أن نعرف كيف نرسم خط الفصل الجنوبي على سطح الأرض بزمن
طويل، كان البحارة والمراسلون يشكون في قدرتهم على الاحتفاظ بوهم
"الاختلاف" الجذري بينهم وبين "البشر المتوحشين" الذين اكتشفوهم
في الجانب الآخر وراء خط الاستواء. لذا كان المطلوب اشاعة فكرة الا
ختلاف هذه عن طريق ايديولوجيات طوعية، ومع ذلك لم يستغرق الأمر
سوى عقود كي يجبروا على الاعتراف بأن لهؤلاء البشر روحاً. وبعد أقل
من ثلاثة قرون على انطلاق فورة العبودية لم يعد في الامكان التمييز
رسمياً بين "أعراق متفوقة" و"سكان محليين". وقد جاء علم الاناسة (الا
نتروبولوجيا) ليساعد حتى في تبين اشكالية تصنيف المجتمعات
البشرية بين "الثقافات الراقية" و"الجماعات البدائية"، وإذا ما أخذنا
بمغزى الفيلم الرائع " ليتل سنغال" (السنغال الصغرى)(2)، لا نجد كلاً من
الحضارة والتوحش حيث نتوقع لهما ذلك، اي الحضارة في الغرب و
التوحش في إفريقيا، بل ربما وجدنا الأمر معكوساً.

Françoise Sironi, " L'universalité est-elle une torture - (1)
N° 34, Nouvelle Revue d'Ethnopsychiatrie. Paris 1998" ?

(2) - فيلم من إخراج رشيد بوشارب، نيسان/أبريل 2001.

وما هو أكيد أن المجتمعات السيدة تحافظ على تمايزها عبر السيطرة،
سواء بابقاء الجنوب تحت الوصاية أم بالتقنين في عملية مدّه بالأدوية.

غير أن هذه الشرعية تفقد أيضا شيئا من قوتها. ففي اختصار، إن الآخر (الأدنى، الضعيف، العالم الثالث أو الرابع الخ) مدعو، مهاجرا كان أم لا، إلى أن يكون من صنف، مماثلا لي. فاما أن تكون الكونية تماثلا " في كل شيء واما لا تكون. فإذا عدم الفاعلية المتنامية في نماذج التوزيع المجحف التي ووجهت بها نهضة "الكوني"، كان أن اخترعنا تقسيمات أفقية بين الشعوب أو الجيوش المتساوية إلى حد ما على "المستوى الحضاري". وقد اندفعنا، بعضنا ضد بعض، بحمية كانت تشتد بقدر ما كنا نشعر بتقاربنا، تميز بيننا رموز دقيقة (الثقافة أو "الكولتور" الألمانية مقابل "الانوار" الفرنسية) أو تفاصيل في الرأي (ديكتاتورية السوق مقابل ديكتاتورية الدول)(1). الاطلاق. لقد شجعت العولمة وكذلك التساهل الذي كان يظهره الزعماء السياسيون حيالها خلال عقد التسعينات على سريان مفعول ما يشبه الهيئة التنفيذية العالمية وذلك بشكل غير ظاهر. وتضم هذه الهيئة أربعة فاعلين أساسيين فيها، وهم: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية. وهذه الهيئة التنفيذية هي التي تقرر بإطلاقية مصير سكان هذا العالم بإطلاقية، دون أن يكون هناك أي سلطة مضادة لها سواء أكان على شكل برلمان أو أحزاب، أو أجهزة إعلامية تستطيع تصحيح أو تعديل أو حتى رفض قراراتها. قراراتها.

(1) - دنيس دوكلو: عالم اجتماع، مدير أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية في باريس، من المشاركين في تأليف: Nature et démocratie des passions, Presses universitaires de France, Paris 1996. هل العولمة ستوحد العالم؟ مقال منشور في مجلة لوموند ديبلوماتيك الشهرية تصدرها صحيفة الرأي الأردنية، بتاريخ آب/أغسطس 2001.

وعلى الرغم من سعي الأسواق والشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق مبيعات وأرباح أوفر مستعينة بالعولمة، إلا أن الأزمة التي ألمت بالنظام المالي العالمي، أي الأزمة الآسيوية والروسية خلال عامي 1997 - 1998، كانت بمنزلة أول إعصار عاصف تواجهه العولمة الرأسمالية المتوحشة، الأمر الذي فتح الباب أمام "ثورة الشك" حول مسيرة العولمة هذه. وهذا ما جعل قمة منتدى دافوس المنعقد خلال العام المنصرم (1999) تركز على موضوع "العولمة المسؤولة" globalization Responsable. وكان هذا العنوان يعكس مناخ "أزمة العولمة" في أعقاب الأزمة الآسيوية والروسية، وما قد تسببه من "خسائر مالية" »

و"خسائر اجتماعية" بعد أن كان الحديث يدور دوماً عن مزايا ومكاسب العولمة، وضرورة الهرولة لركوب "قطار العولمة" على حد قول الدكتور محمود عبد الفضيل.

ويجمع المحللون الاقتصاديون على أن الوجه الخطير للعولمة يتمثل في مشكلتين أساسيتين : الأولى هي عدم الإستقرار الاقتصادي الذي تفرزه العولمة . صحيح أن التطور الاقتصادي سيكون عالمياً ، لكنه ينعكس بشكل منفرد على الاقتصاديات ، والفوضى كانت سبب الأزمة المالية الآسيوية . ففي بداية التسعينات غرقت أسواق آسيا المالية وشركاتها المحلية بالرساميل الخارجية وقروض المصارف والاستثمارات المباشرة في المصانع وأسواق المال ، في الوقت الذي نشطت فيه صادرات الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان ، ثم توقفت الأزمة في منتصف عام 1997 .

والمشكلة الثانية التي تفرزها العولمة هي سياسية وثقافية واجتماعية . فإذا كانت العولمة الرأسمالية قد استفادت من الثورة العلمية و التكنولوجيا في صنع المعلومات وحفظها واستعادتها ، واستغلت التقدم في جميع العلوم في قطاع انتقال وإنتاج الأموال ، فإنها في الوقت عينه أخفقت فشلت في تحقيق الرخاء الذي لم يحدث إلا في جزء صغير من هذا العالم . فالأرقام تتكلم وحدها : يعيش في هذا العالم ستة مليارات شخص مع بداية الألفية الثالثة ، يعيش خمسة مليارات منهم في بلدان عالم الجنوب . وهناك الشعوب الغنية التي تمثل 15 في المئة من سكان العالم تتحكم بنحو 85 في المئة من العائد الدولي ، ويعيش 56 في المئة من البشرية في البلدان المسماة ذات العائد الضعيف . إنه بسبب الفشل في تحقيق النمو على صعيد البلدان الفقيرة الناجم بدوره عن العولمة الرأسمالية وتوزيعها غير العادل للثروة ، تعمق الإفقار والافتقار المطلق في عالم الجنوب ، وهذا ما جعل جيمس وولفوسون ، رئيس البنك الدولي ، يتحدث عن " « عولمة الفقر globale pauvrete » " . النسبة للمتخلفين عن العولمة . العولمة . وحسب تعبير أحد المفكرين لم " « تتعولم » العولمة بعد ، لأنه لا يوجد توزيع عادل لثمارها ، لذا فإن بعض منتقدي العولمة على حق حين يقول إن العولمة ليست عولمة لأنها لم تصل إلى العالم كله ، والعولمة ليست عولمة لأنها ليست حتمية كما يدعي المبشرون بها .

وهكذا ، فإن العولمة الرأسمالية ، التي احتفظت بل زادت في الواقع من قدرتها على إنتاج الثروة زيادة مذهلة ، تبدو في نهاية عقد التسعينات ومع بداية الألفية الثالثة عاجزة عن إيجاد السبل و الوسائل لضمان التوزيع العادل لما تخلقه من ثروات . وهذا هو جوهر ومضمون مظاهرات مدينة سياتل الأميركية ، التي أسهمت إسهاماً هاماً فعلياً في إخفاق إفشال مؤتمر وزراء " « منظمة التجارة الدولية » " ، حيث كانت الشعارات المرفوعة من قبل المتظاهرين تتمثل في الآتي : " « العالم لن يتحول إلى سلعة يتداولها يتداولها الأقوياء » " (سواء دول أو شركات دولية كبرى) . " « الناس والشعوب قبل الأرباح » (People before profits) .

« لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة » (Fair trade not free trade).

لقد أخفق فشل مؤتمر سياتل في إصدار بيان ختامي ، وأسسوا أساس المعارضة له معارضة قوية تطالب بالعدالة والمساواة ، باعتبارهما باعتبارهما أساس أي مجتمع سليم ، وبجيل جديد من الحقوق للشعوب ، وبشكل حقوق جماعية مثل حقوق للسلام ، وحقوق للمعلوماتية ، وحقوق للطفولة ، وحقوق لتنمية الشعوب . ومن هذا المنطلق لم يعد مناسباً عدم مشاركة هذا المجتمع المدني في محادثات دولية مقبلة ، تفرض فيها مناقشة المسائل المرتبطة بالبيئة والصحة ، و السيطرة المالية ، والمسائل البشرية ، والتعددية الثقافية ، والهندسة الجينية . وقد طالب المعارضون لمؤتمر سياتل ، تفكيك المجال المالي ، ووجوب فرض ضرائب ورسوم على عائدات رأس المال ، وإجراء تسويات مضاربة في أسواق المال بشكل خاص ، وإلغاء وإلغاء فردوس الضرائب ، هذا الفردوس الذي يسيطر ويهيمن فيه السر المصرفي ، و الذي يشكل غطاء يحجب خلفه الاختلاسات والألاعيب والجرائم المالية ، واعتماد أسلوب تقسيم جديد للعمل ، وأسلوب أسلوب توزيع جديد للعائدات في ظل نظام اقتصادي شامل ، وضمن هذا النظام لا يحتل السوق سوى حيز صغير ، حيث أن الناتج العالمي الذي سيوزع بعدل كاف لتأمين حياة كريمة لكل سكان الأرض .

وقد أشار رالف نادر (اللبناني الأصل) ، أحد أشهر المدافعين عن المستهلك في الولايات المتحدة الأميركية في السبعينيات إلى أن حركة الاعتراض التي ظهرت في سياتل ضد منظمة التجارة العالمية : « سوف تنتشر من الآن فصاعداً . . في أنحاء الأرض كافة » . وكانت الصحف اليابانية قد علقت على إخفاق فشل مؤتمر سياتل : « إن إخفاق المؤتمر فشل المؤتمر ألقى مياهاً باردة على الثقة المفرطة التي أبدتها الولايات المتحدة الأميركية وأثبتت ثباته أنه لا يمكن التوصل إلى إطار عمل لتحرير التجارة ، على الصعيد العالمي ، من دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية والقوى الاقتصادية الأخرى في العالم . وجاء في صحيفة " أساهي شيمبون " اليابانية " « أن المؤتمر كان فرصة للدول المتقدمة والنامية لكي تقول " لا " للولايات المتحدة التي اتصفت تصرفاتها بالأنانية والصلف والغرور ، لكونها القوة العظمى الوحيدة في العالم » . وكان " شبح سياتل " حاضراً في قمة دافوس الأخيرة ، حيث هيمنت النقاشات المتعلقة بالبحث في مدى قصور آليات العولمة الراهنة ، وكيف يمكن محاصرة سلبياتها ، وإيجاد وإيجاد آليات جديدة لها ، لا سيما بعد إخفاق فشل مؤتمر سياتل ، إضافة بالإضافة إلى مناقشة نقطة مهمة تتعلق بتوضيح العلاقات الجديدة التي ما لبثت أن نشأت بين قطاع الأعمال والحكومات .

وفي منتدى دافوس ، هاجم ألفا متظاهر قمة دافوس باعتبارها أهم المنابر التي تدافع عن مستقبل العولمة ، ورفعوا لافتات تندد بالهزيمة السياسية " « للأمية الرأسمالية " » و"لقاء القتلة" .

ويتوقع المحللون السياسيون و الاقتصاديون ، أنه ، إذا لم يتم ردم الفوارق الطبقية والاجتماعية ، وردم الهوة في التطور بين الدول الرأسمالية المتقدمة ودول عالم الجنوب ، فإن وقوع أحداث ومتغيرات مثيرة ستكشف عنها السنوات المقبلة ، لأن العولمة الرأسمالية المتوحشة ستوسع خطرها وفي كل الأحوال فالأمر محتم .

منتدى دافوس و المناهضة الجديدة للرأسمالية
2-منتدى دافوس و المناهضة الجديدة للرأسمالية :
بعد استدارة العام 2002الماضي في نيويورك ، لإظهار التعاطف و المساندة للولايات المتحدة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر2001 ، عاد المنتدى الاقتصاديالإقتصادي العالمي دافوس إلى المقر الأصلي بسويسرا ، حيث افتتحت دورته السنوية الجديدة في عام 2003, ورقمها 33 ، تحت شعار " بناء الثقة " .

و من الواضح أن شعار الدورة الجديدة ، يعد إشارة ضمنية إلى فضائح الشركات الكبرى في الولايات المتحدة . و يتولى منتدى دافوس 2003 ، مراجعة مشروعين سبق تناولهما تناولهما في دورة العام الماضي ، و هما المبادرة الخاصة بقضية الثقة في الشركات العالمية الكبرى ، و المبادرة المتعلقة بدعم التجارة بصفتها أفضل السبل لإحراز التقدم في البلدان النامية .

و يزيد عدد المشاركين في المنتدى هذا العام على 2150 شخصا من نحو 99 دولة ، بينهم عدد من القادة و الزعماء في شتى المجالات . و من أبرز المشاركين في هذا المنتدى الرئيس البرازيلي الجديد إنياسو لو لا دا سيلفا ، الذي كان الشخصية العالمية البارزة في منتدى بورتو أليغري ، المنتدى الاجتماعيالإجتماعي المنافس لمنتدى دافوس، و الذي حاول منذ سنتين أن يقدم رؤية مختلفة عن العولمة في المنتدى الاجتماعيالإجتماعي في بورتو أليغري ، الذي كان أحد المروجين له.. و يتساءل المحللون الاقتصاديونالإقتصاديون أي خطاب سيطلقه الرئيس البرازيلي في منتدى دافوس ، و هو الذي كان وعد البرازيليين بثلاثة وجبات طعام في اليوم من الآن و حتى نهاية ولايته ؟ و ما هي الآمال التي يحملها للمنظمات المناهضة للعولمة ، التي ترى في شخصه فرصتها لاختبار سياسة أخرى تأخذ مسافة واضحة مع نهج الليبرالية المتوحشة ؟

من الصعب إعطاء جواب مقنع بهذا الصدد ، بيد أن المسألة المهمة ، و هي أنه منذ انطلاقة التظاهرات الشعبية المناهضة للعولمة الرأسمالية ، يعتبر لولا أول مناهض للعولمة يصل إلى قمة رئاسة أكبر دولة في أمريكا

اللاتينية ، مستندا في ذلك إلى تجربة نضالية عريقة جسدها منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن حزب العمال ، المستأنس بالديمقراطية التشاركية.

وسيووجه الرئيس لولا في منتدى دافوس قيادات "عولمية" أقل غطرسة من السابق، بسبب الأزمة التي تعاني منها الرأسمالية، خاصة بعد انهيار إنهييار البورصات العالمية، وفضائح الشركات الأمريكية في عام 2002، و هيمنة الركود الاقتصادي الإقتصادي على معظم الدول الرأسمالية الكبرى، وهي أمور لا تتلاءم مع الانتصار الانتصار المضفر للرأسمالية الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية. و حتى أشد المدافعين عن الرأسمالية يعترفون بأن الأزمة الراهنة تتجاوز بكثير الانقلابات الانقلابات الفجائية "الطبيعية" لنظام اقتصاديا اقتصاديا نجح في فرض نفسه سيدا على الاقتصاد الاقتصاد العالمي. فاليوم، مفهوم الرأسمالية قابل للنقاش. و حسب التعريف العريف الذي يقدمه لنا معجم الاقتصاد الاقتصاد و العلوم الاجتماعية الاجتماعية (ناثان، 1998): الرأسمالية هي نظام اقتصاديا اقتصاديا يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ودور السوق الذي يمارس فيه منافسة بين مختلف الفعاليات الاقتصادية الفعاليات الاقتصادية، وأهمية المبادرة الفردية (التي لا تلغي كليا دور الدولة)، و البحث عن إعادة الاستثمار الاستثمار المنظم للربح.

إن السوق حسب تعريفه الأكثر تشددا، هي المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب لمنفعة محددة، و الذي يتقرر فيه سعر التحويل إليه، و الكميات المتبادلة في إطار احترام احترام المنافسة. و يعتبر بعض الاقتصاديين الاقتصاديين أن اقتصاد اقتصاد السوق و الرأسمالية يمثلان شيئا واحدا. في حين أننا نجد آخرين أمثال المؤرخ فرناند بروديل ، يعتقد أن الرأسمالية لا تشكل إلا "المرحلة العليا" من اقتصاد السوق، لسبب بسيط هو أن الهدف النهائي للسوق، ليس تراكم الربح على نقيض الرأسمالية.

إذا كانت هذه هي خصائص الرأسمالية، فإن مفهوم العولمة بدأ استخدامه في عقد التسعينات ، و نجح في وصف الوقائع الجديدة التي نجمت عن انهيار جدار برلين، أي وضع حد لتقسيم العالم إلى ثلاثة أقطاب اقتصادية (الاقتصاديات الرأسمالية الغربية، و الكتلة السوفيتية السوفياتية، و العالم الثالث) الذي تمخض عن الحرب العالمية الثانية، ولكنه أيضا اتسم بإسراع التبادل ، و عولمة أنشطة الشركات، و الأسواق ، و السلع، و كذلك العولمة المالية، التي تتجسد كصيرونة كسيرورة وصل بين الأسواق و رؤوس الأموال على الصعيدين الوطني و الدولي، و تقود في المحصلة النهائية إلى سوق مالية موحدة على مستوى كوني. و قد حطمت التحولات التكنولوجية التي ثورت مجالات الإعلام، والاتصالات ، و العولمة المالية، كل الحدود.

و هكذا يشهد العالم انتقال الرأسمالية الصناعية التي انتصرت عقب الحرب العالمية الثانية إلى رأسمالية مالية جديدة مورثة. ثم إن مجيء هذه الرأسمالية المالية الجديدة يضع حدا للنمط التقليدي , حيث كانت الشركة تعتبر كتجمع للمصالح بين شركائها الثلاثة (المساهمون , و قيادات الأعمال , والأجراء) لكي تترك مكانها لنمط جديد يعطي الأولوية المطلقة لمصالح المساهمين الذين يمتلكون الأموال الحقيقية للشركة.

و بعد سقوط جدار برلين ، و انهيار إنيهار الكتلة السوفيتية السوفياتية في عام 1989 ، ظلت القوى المعارضة لليبرالية الرأسمالية المتوحشة تدق جرس الإنذار طيلة عقد من الزمن. و إذا كانت الأزمات الاقتصادية و المالية المتكررة في البلدان الناشئة عقب نهاية عقد التسعينات ، و الصعود المدوي للبطالة ، و هشاشة الأعمال في البلدان الصناعية الرأسمالية، قد مهدت الأرضية ، فإن قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل في نوفمبر عام 1999 ، قد تمخضت عن ولادة الحركة العالمية المناهضة لليبرالية الرأسمالية المتوحشة ، و هي حركة تضم منظمات غير حكومية ، و منظمات اجتماعية و ثقافية ، و لكنها تشقها تيارات إص لاحية و راديكالية . و من خلال مناهضتها و إدانتها لاجتماعات لإجتماعات وقمم المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية والدول الرأسمالية الغنية السبع ، المتهممة ببناء العولمة الرأسمالية المتوحشة .لقد فرضت حركة مناهضة العولمة نفسها تدريجيا في المشهد السياسي الدولي ، إلى درجة أن كبريات المنظمات المالية الدولية ، و الحكومات الغربية ، فتحت حوارا مباشرا مع المناهضين للعولمة .

كما إن الهجوم المضاد الايديولوجي هو من جهته في عزّ اندفاعته. فكيف الطريق إلى استعادة الثقة بعد فشل ذريع مثل فشل سياتل؟ الوسيلة الأولى في ذلك هي الاعلان ان خصومهم هم "اعداء الفقراء"، وتلك هي الطريقة المعتمدة سواء في لندن في صحيفة "فاينانشال تايمز" وأسبوعية "الإيكونوميست" أم في جنيف على لسان المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد مايك مور ("إن هؤلاء المتظاهرين يجعلونني أشعر بالغثيان"). وما وراء الأطلسي هناك بول كروغمان، عالم الاقتصاد في مؤسسة ماساتشوستس للتكنولوجيا والولد المدلل في الأوساط الصحافية، الذي لا يتأخر عن الركب إذ يرى "بات للحركة المناهضة للعولمة في سجلها اللافت انجازات مهمة في الأضرار التي سببتها تحديدا للناس والقضايا التي تدعي الدفاع عنها"، ففي رأيه أن المتظاهرين في كيبك "وايا كانت نياتهم قد فعلوا ما في وسعهم كي يجعلوا الفقراء أكثر فقرا⁽¹⁾". وقد استعاد السيد جورج بوش الفكرة نفسها عشية اجتماع جنوى، إذ صرح لصحيفة "لوموند" (19 تموز/يوليو 2000) بالقول: "إن المتظاهرين يحكمون على الناس بالبؤس".

وفي عددها الأول الصادر بعد قمة سياتل، قدمت مجلة "الإيكونوميست" حجة ثانية. فإزاء النجاح الذي حققته المنظمات غير الحكومية، حاولت المجلة أن توضح أن هذه المنظمات "تمثل تحولا خطيرا في السلطة نحو مجموعات غير منتخبة ولا تخضع للمحاسبة من أي جهة". أن هذا الزعم بأن المعارضين يفتقرون إلى الشرعية يشكل أساساً لأزمة في أوساط رجال الأعمال منذ أن نشر، في أيلول/سبتمبر 1998، "إعلان جنيف للأعمال" (Geneva Business Declaration) المنبثق عن اللقاء الذي اشترك في تنظيمه كل من رئيس غرفة التجارة العالمية في ذلك الحين، السيد هلموت ماوتشر (وكان من جهة أخرى رئيس مجلس إدارة شركة "نستله" ورئيس الطاولة المستديرة للصناعيين الأوروبيين) والأمين العام للأمم المتحدة(1).

إضافة إلى تلك التظاهرات، فإن قسما من حركة مناهضة العولمة قرر تنظيم المنتدى الاجتماعي لإجتماعي العالمي في بورتو أليغري (ب) البرازيل (عام 2001، من أجل هيكلة الحركة بطريقة أفضل، و إظهارها للعالم بأنها حركة قادرة على أن تقدم مقترحات بديلة لليبرالية المتوحشة، لا أن تكون جبهة رفض فقط.

(1) - سوزان جورج : نائبة رئيس مؤسسة "آتاك فرانس" (Attac France) ومؤلفة كتابي:

Rapport Lugano, Fayard, Paris, 2000 Remettre l'OMC à sa place, Mille et Une Nuits, Paris, 2001. Le Monde diplomatique, avril 2001

مقالة النظام الليبرالي وأفعاله الدنيئة، منشورة في مجلة لوموند ديبلوماتيك آب/أغسطس 2001

إن المعادين للرأسمالية يشربون الآن من كل هذه التحاليل و يجدون في الأحداث الراهنة، خاصة: الركود الاقتصادي، و الحرب الأمريكية على العراق، ما يشجعهم على تصليب مواقفهم المناهضة للعولمة الرأسمالية المتوحشة. و فضلا عن ذلك فإن معارضتهم الآن تتقاطع موضوعيا و سياسيا مع المعارضة العالمية المتصاعدة ضد الحرب الأمريكية الجديدة على العراق التي تقودها حركات السلام، والتي تستعيد في خطابها السياسي الأطروحات الأنتيالاتي إمبريالية أيضا. كما أن حركة مناهضة العولمة الرأسمالية تلتقي أيضا مع طموحات الشبيبة العالمية، بوصفها القوة الناشئة التي تعيش أوضاعا صعبة في ظل البطالة و الأعمال المؤقتة.

و مع ذلك فإن حركة مناهضة الرأسمالية اليوم تطورت كثيرا، لأن المناضل لم يعد اليوم رجلا منظما في حزب سياسي، و لا رجلا صاحب عقيدة، و ليس له نموذج محدد يقترحه، إنه رجل مؤمن بمعتقد بالاحتفاظ بمعارضة كلية للرأسمالية من خلال عدم الإعتراف باقتصاد السوق كإطار

لا بديل عنه للمبادلات .

لقد كانت مناهضة الرأسمالية في السابق تستهدف تغيير المجتمع قبل سقوط جدار برلين . أما الآن التي رأسمالية التي ظهرت على السطح في زمن مناهضة العولمة، فلها أولوية تتمثل في إعطاء بعد حضاري للتغيير . و هكذا انتقلنا من الصراع ضد النظام الرأسمالي القائم إلى الصراع ضد الفوضى الذي جاء بها النظام الدولي الجديد في زمن العولمة.

3-المنتدى الاجتماعيالإجتماعي الأوروبي و مناهضة العولمة :

يعتبر المنتدى الاجتماعيالإجتماعي الأوروبي النسخة الثانية من التجمع العالمي المناهض للعولمة الذي عقد في مدينة فلورنسا الإيطالية في نوفمبر 2002، تحت شعار "صوت الذين لا صوت لهم". كما أن المنتدى الاجتماعيالإجتماعي الأوروبي جزء لا يتجزأ من من المنتديات الإقليمية التي انشئت بمبادرة المنتدى الاجتماعيالإجتماعي العالمي الذي عقد في بورت أليغري في جنوب البرازيل عام 2001، والذي جمع في تجمعه السنوي الثالث يناير 2003 أكثر من 100000 شخص، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف التجمع الأول.

و قد عقدت المنتديات القارية السابقة في مالي (يناير 2003)، و إثيوبيا(يناير 2003)، و الهند (2003)، والبرازيل (يناير 2002-2003)، و فلورنسا فيما يتعلق بأوروبا. و سوف يعقد المنتدى الاجتماعي لإجتماعي العالمي المقبل في مدينة بومباي بمومي الهندية (من 16 إلى 21 يناير 2004) ، متزامنا تقريبا مع المنتدى الاقتصاديالاقتصادي العالمي -دافوس-، الذي يعتبر عادة المدافع عن الليبرالية الاقتصادية الإقتصادية الجديدة ، حيث يريد المنتدى الاجتماعيالإجتماعي العالمي أن يكون موازيا له.

المنتدى الاجتماعيالإجتماعي الأوروبي الثاني عقد من 12 إلى 15 نوفمبر الجاري في أربعة فضاءات قريبة من باريس (باب لا فيلات) و ثلاثة مدن صغيرة تشكل "الحزام الأحمر" لمدينة باريس نظرا لكونها يتركز فيها الحزب الشيوعي الفرنسي بقوة ، وهي : سان دينيس، بوبيني، إيفري سورسين. و قد وضع المنتدى تحت شعاري "بناء أوروبا أخرى ، و بناء عالم آخر"، بوصفه منتديا مفتوحا لكل الفعاليات في المجتمعات الأوروبية و سواها (جمعيات، منظمات غير حكومية، نقابات، شخصيات مهمة الخ...). و حسب المنظمين لهذا المنتدى ، فقد شارك ما بين 50000 إلى 60000 شخص طيلة هذه الأيام الثلاثة ، و 60 بلدا و كذلك 1500 منظمة متنوعة.

إذا كان منتدى فلورنسا تجريبيا، فإن هذا المنتدى الأخير يختلف عن الأول في الجوهر إذ تصدى، أول مرة للمسألة الأوروبية و مستقبلها، عبر الخوض في نقاشات متعددة تركزت أساسا في المواضيع التالية:

الدستور المقرر للإتحاد الأوروبي, دور البنك المركزي الأوروبي, مستقبل دولة الرفاه الاجتماعية الإجتماعي, القطاع العام, البطالة, عدم ثبات العمل, اندماج اندماج البلدان المرشحة للإتحاد الأوروبي, مضمون السياسات الاقتصادية الإقتصادية و الاجتماعية الإجتماعية الأوروبية, العلاقة التي يجب إقامتها بين الديمقراطية والمواطنة المواطنة, سياسات التضامن التي يجب وضعها إزاء بلدان العالم الثالث, دور الإتحاد الأوروبي في العولمة الليبرالية أو أيضا الموقف الذي يجب اتخاذها إتخاذ إزاء "هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و مشاريعها للحروب الإستباقية". إضافة إلى هذه الموضوعات, عقدت عدة اجتماعات اجتماعات أخرى نوقشت فيها قضايا النساء والرجال: المساواة في الحقوق و المساواة الحقيقية, ضد إعادة هيكلة القطاع العام في إطار الإتفاق العام حول تجارة الخدمات المطلوبة من قبل منظمة التجارة العالمية, ومن أجل زراعة مدعومة و أمن غذائي, و في سبيل التنوع الثقافي و اللغوي في أوروبا, و الحق في التعليم للجميع. وهكذا يشكل المنتدى الاجتماعي الأوروبي ديناميكية تعبوية للقوى المتعددة والكثيرة, الصغيرة والكبيرة, التي تعتبر أن شروط الحياة للعديد من المواطنين المواطنين المعاصرين غير مقبولة, و أن الكرة الأرضية تتدهور أكثر فأكثر بسبب تآكل رأسمال مواردها الطبيعية بـ لا رحمة, إضافة إلى الإقصاء و التهميش و الإفقار المطلق التي تخنق الإقتصادات في العالم الثالث.

و تعتبر لمنتديات فرصة لتبادل الرأي حول أربعة أنظمة من الأسئلة : طبيعة المشاكل المعاشة في كل أنحاء العالم, خاصة تلك المتعلقة بآليات هذه العولمة وإسقاطاتها المدمرة على كل شعوب الأرض, و تنقيح تجارب المقاومة, و الأجوبة التي تقدمها الفعاليات الفاعليات المنظمة في المناطق التي تطرح فيها المشاكل العويصة, وأخيرا تطور القواعد الدولية التي تسمح بإحداث النمو الاقتصادي الإقتصادي, ولكن أيضا التقدم الاجتماعي و الحفاظ على البيئة و الديمقراطية.

و يسهم المنتدى الاجتماعي الاجتماعي الأوروبي في توسيع شبكة الفاعلين الذين يشاركون في بناء ما يمكن تسميته "النظام المالي التضامني الأوروبي". و هو يشكل فرصة أيضا لتعزيز الروابط بين المنظمات غير الحكومية الأوروبية من أجل بناء تضامن دولي. و يجمع المحللون أن المنظمات غير الحكومية أصبحت الآن تقود حملات ميدانية باتجاه توعية الرأي العام العالمي, و تلعب دورا مهما في مسارات المفاوضات خلال العشر سنوات الأخيرة. فلو لا التزامات التزامات هذه المنظمات ما كان بالإمكان إحراز تقدم على صعيد البيئة. و حتى قمة الأرض في ريو دي جينيرو التي عقدت في عام 1992, هل كان بإمكانها أن تتوصل إلى اتفاقين اتفاقين مهمين حول تغير المناخ و التنوع الحيوي؟ أما في ميدان التجارة, فإن الحركات المناهضة للعولمة أسهمت إسهاما

كبيرا في إفشال مؤتمرات منظمة التجارة العالمية.
إن التنظيم المتدرج للفعاليات للفاعليات غير الحكومية يجبر الدبلوماسية الدولية على الانفتاح. الإنفتاح. ذلك أن الدبلوماسية تنتمي إلى ميدان القوى، وهي مجبرة على أن تنسق مع قوى اجتماعية إجتماعية، و مناطقية، واقتصادية وإقتصادية، وثقافية لا تحصى. و قد فهمت الدبلوماسية الحديثة و الفعالة هذه الحقيقة، أي الإقرار بوجود دبلوماسية تشاركية بوجود دبلوماسية تشاركية كما بوجود ديمقراطية تشاركية. بوجود ديمقراطية تشاركية.

ومنذ سنوات ما انفكت الحركات و المنتديات الاجتماعية الإجتماعية المناهضة للعولمة تنقل موضوع العولمة إلى قلب النقاش العام، بسبب ما أفرزته العولمة الرأسمالية المتوحشة من تعميم عدم المساواة بين الشمال و الجنوب، و تجاهلها الكلي للخيارات الجماعية للشعوب، و تغذيتها مشاعر الخوف و الانزواء الانزواء في أوساط الرأي العام العالمي. و هذا ما جعل المتطرفين المدافعين المافعون عن هذه العولمة يتغذون من منطقهم الأمني و الرجعي، و بالمقابل برزت على صعيد عالمي مطالب جديدة، اتخذت في الأعم الأغلب شكل حركات احتجاجية احتجاجية ذات طابع معولم أيضا.

صغار منتجي القطن في جنوب أفريقيا، الشعوب الأصلية في الشياibas أو الاكوادور، فلاحون لا أرض لهم في البرازيل، فقراء المدن في بانكوك، مستهلكو الماء في كوشابامبا (بوليفيا) أو سري لانكا، نساء يعملن في الاقتصاد غير المصرح به سعيا لتأمين لقمة العيش، عاطلون عن العمل لأجل طويلة أو المهاجرون وهم الاقوام الرحل في عصرنا... جميعهم يخضعون لقانون القيمة نفسه وجميعهم باتوا في أحوال عطوبة وصلوا إليها من طرق مختلفة. فبعضهم يعاني علاقات العمل المأجور مع الرأسمال وبعضهم الآخر تلقى الضربة من جراء آليات مالية وقانونية اضافت لها العولمة ابعادا لم تكن في الحسبان: ازدهار الرأسمال المالي، حجم الدين، الجناات الضريبية، معدلات الفوائد، برامج الاصلاح البنوي، خفض حجم دولة الرفاه، قواعد منظمة التجارة العالمية الخ.. كما تزايدت التعهدات الثانوية في الاطراف وأتسع مجال التحرر من القيود وانخفض حجم الضمان الاجتماعي ومعه احيانا القيمة الفعلية للأجور.

ثلاثة عقود من الهجوم على العمل وعلى الدولة بغية تسريع تراكم الرأسمال (عملا بتعليمات توافق واشنطن)، عقد من النيوليبرالية المنتصرة بعد سقوط جدار برلين، كلها أوجدت مناخات جديدة للنضال الاجتماعي (1).

. لكن في مواجهة مركزية القرارات الاقتصادية من فوق بقيت هذه التحركات المطالبة مجزأة في المرحلة الاولى خصوصا ان اطراف هذا التوجه المطالب فقدوا الكثير من مصداقيتهم مع فشل "الاشتراكية

الحقيقية" وضعف اليسار الموجود على الساحة والنمط "العمودي" في عمل الأحزاب وانطفاء الأحزاب الشيوعية وتواطؤ الاشتراكية الديمقراطية. و تشكل المنظمات غير الحكومية العديدة التي تؤلف الحركة الاجتماعية الاجتماعية الدولية الكاشف عن هذه الحركة النقدية على مستوى عالمي. "إن عالمنا ليس للبيع" هذا الشعار رفعتة كل الحركات والمنتديات الاجتماعية الاجتماعية المناهضة للعولمة في مختلف شبكاتها. وهكذا انتظمت النقاشات , وتعددت المبادرات, وازدهرت الشعارات و الكتب التي تندد بنظام العولمة الرأسمالية المتوحشة. وهذا يعتبر أمرا حيويا و مشجعا للديمقراطيات الكلاسيكية في الغرب, أو للديمقراطيات الناشئة في العالم الثالث. و يلعب المجتمع المدني دوره الكامل حين يسأل السلطات العامة.

(1) - Laurent Delcourt, Bernard Duterme et François
mouvement des " Polet, forces et faiblesses du
Politique, n°28, Paris, février 2003, pages , "mouvements
.16 et 17

و يعتبر المحللون الإستراتيجيون أن الاحتجاجا لاحتجاج بدون العمل السياسي الميداني لا يمكن أن يأتي بشيء جديد. و حتى التظاهرات المؤثرة جدا و المناهضة للعولمة – مثل المنتدى الاجتماعي العالمي أو رافده المنتدى الاجتماعي الاجتماعي الأوروبي- تتحول إلى تظاهرات روتينية. و حتى الرأي العام العالمي أصبح معتادا على رؤية التظاهرات التي تنظمها الحركات المناهضة للعولمة في كل مرة تعقد قمة دولية , من قمة الثمانية الكبار إلى مؤتمرات منظمة التجارة العالمية. و لا يعني هذا الانطبعا لانبطاع التقليل من شأن الحركات و المنتديات الاجتماعية الاجتماعية المناهضة للعولمة أو من المجتمع المدني العالمي, بل على النقيض من ذلك فقد نجحت جميعها في إحداث نقلة نوعية صحية على صعيد الرأي العام العالمي و السياسة, خاصة باتجاه اليسار. و قد كان الطريق الذي قطعته مذهلا. فهذه الضغوطات التي تمارس على أصحاب القرارات في الدول الرأسمالية الغربية ضرورية جدا, و يجب أن تستمر إلأن تدخل هذه الأخيرة في طور جديد من المفاوضات والتعاون مع الحركات غير الحكومية و المنتديات الاجتماعية الاجتماعية المناهضة للعولمة.

إن الإحتلال الأمريكي للعراق و ما انجر عنه من ويلات على الشعب العراقي وكل شعوب المنطقة , أو الإخفاق الأخير في مؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانكون , يعبران بوضوح عن إخفاقات نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يفرض تحديا تاريخيا على البشرية بعد العقد المتحير ما بعد مرحلة الحرب الباردة : بلورة رؤية جديدة لعالم الغد. إن تغيير العالم لم يعد حلما

طوباويا , بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات و حاجات الشعوب و التاريخ أيضا.

4 - مواجهة بين الشمال و الجنوب في كانكون:

أخفقت مفاوضات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية , الذي انعقد في كانكون , إحدى مدن المكسيك و منتجعاته السياحية المعروفة, واستمر استمر من 10 إلى 14 سبتمبر 2003, في التوصل إلى تسوية حقيقية حول الملفين الكبيرين اللذين تنطج لمعالجتهما, بالدرجة الأولى افتتاحا لفتح المفاوضات حول الإستثمار و شفافية الأسواق العامة و المنافسة, و تسهيل حرية التبادل. و قد جوبهت الدول الغنية بمعارضة قوية من جانب الدول النامية التي رفضت إدراج هذه المفاوضات في جدول أعمال الجولة الحالية التي تنتهي في ديسمبر 2004. و كان مؤتمر الدوحة قد ربط ما بين التجارة الدولية من جهة و كل من موضوعي الاستثمار الإستثمار و المنافسة. بمعنى أن تطوير النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف, بما في ذلك موضوعات تمكين الدول النامية من النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة,, ربط ذلك بتقديم الدول النامية تنازلات مقابلة تتعلق بدخول الاستثمار الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أسواقها و بآليات المنافسة الداخلية فيها. و تشترط الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية السماح بدخول أسواقها, و تحقيق برامج الإصلاح الهيكلي من انفتاحا لفتح, و خصخصة, و ليبرالية اقتصادية إقتصادية , و تغيير في أنماطها الاقتصادية الإقتصادية, لتمكين الشركات المتعددة الجنسية من اختراقا لاختراق أسواقها بصورة مريحة بما يسمح بمزيد من حرية منافسة هذه الشركات الدولية عبر القارات للشركات الوطنية. و قد ووجه هذا الموضوع بمعارضة شديدة من قبل الدول النامية ولا يزال..

وحضرت هذا المنتدى العريض وفود من الدول 146 الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. و يعتبر هذا المؤتمر الخامس في سلسلة المؤتمرات التي عقدتها منظمة التجارة العالمية حتى الآن منذ إنشائها عام 1995. فمنظمة التجارة العالمية تريد أن تعبر عن تغيير جوهري في الهيكل الاقتصادية الإقتصادية العالمي , إذ تركز على فلسفة مفادها أن التحرير العادل للتجارة العالمية هو السبيل الأفضل لتحقيق نمو اقتصاديا إقتصادي عالمي يكثف آلية رفع مستويات المعيشة في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء.

و عقد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة في الفترة من 9-13 ديسمبر 1996. و المؤتمر الثاني في جنيف في الفترة من 18-20 مايو 1998, و المؤتمر الثالث في مدينة مدينته سيائل الأ مريكية في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999. و شهدت العاصمة القطرية الدوحة في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 انعقاد

المؤتمر انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية, الذي يعقد مرة واحدة كل سنتين.

و يجمع المحللون الاقتصاديون والاقتصاديون في البلدان النامية على التأكيد, أنه على الرغم من تعدد انعقاد انعقاد المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية, إلا أن العوائق البنيوية التي تواجه منظمة التجارة العالمية تتمثل في المسائل التالية: عدم التكافؤ في العلاقات التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية, و تدهور أسعار الصادرات, وصعوبة تسويق منتجات منتجات البلدان النامية في أسواق البلدان الصناعية بسبب إجراءات الحماية التي تفرضها معظم الدول الصناعية على صادرات الدول النامية, و أيضا جمود هياكل الإنتاج في الدول النامية بسبب تبعيتها للدول الصناعية.

ومنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية, مثل القطاع الزراعي واحدا من أهم القضايا التي تواجهها المنظمة في تحقيق أهدافها. و لعل الموضوع الأهم في هذا المجال الزراعي موضوع سماح الدول الصناعية المتقدمة للمنتجات الزراعية من الدول النامية بالنفاذ إلى الأسواق في الدول المتقدمة و رفض كل أشكال التمييز ضدها. و كانت نحو 121 دولة من الدول الأعضاء و معظمها من الدول النامية قد تقدمت بمقترحات في هذا الإطار باتجاه خلق نظام تجاري عادل يعتمد على اقتصاديات اقتصادية السوق التي تدعي الدول المتقدمة أنها تتمسك به كإطار أساسي للعمل.

و كان الرئيس المكسيكي فينست فوكس قد أفتتح افتتاح المؤتمر الوزاري هذا, معبرا, منذ مدة, عن تحفظه على مزايا التبادل الحر المعظم من قبل منظمة التجارة العالمية. فالرئيس المكسيكي الذي كان المدير السابق لشركة كوكاكولا في المكسيك وأمريكا الوسطى, والملسوع من قبل معدل بطالة قياسي و انتكاسات انتخابية إنتكاسات إنتخابية, حذر في كلمته إلى الوفود, من أن الفجوة بين فقراء العالم وو أغنيائه مستمرة في الاتساع والتوسع وأن المطلوب من جهود تحرير التجارة الدولية أخذ هذا الخطر في الاعتبار الإعتبار, و قال: "إن الاجتماع الاجتماع الذي تستضيفه المكسيك يسعى إلى ضمان تدفق التجارة بأكثر قدر من الحرية لكن الهدف النهائي يكمن في مكافحة الفقر, إذ أن الفقر هو العدو الذي يجب علينا قهره". و أضاف: "بداية من الآن, فإن أولويتنا المطلقة سوف تكمن في تعزيز سوقنا الداخلية. لقد تخلى عن الفكرة التي تقول إنه يجب الانخراط في الانخراط في الاقتصاد الإقتصاد النيوليبرالي الذي لم يحقق لنا نجاحات خلال السنوات الماضية".

و كان الفلاحون المكسيكيون أتوا بكثرة من محافظة شياباس, التي شهدت حركة فلاحية أبرزها الإعلام قبل أعوام, وقادت التمرد الثوري ضد الحكومة المركزية بقيادة القومندان ماركوس (المتعاطف مع حزب

الثورة الديمقراطية القوة السياسية الثالثة في المكسيك) طيلة عقد التسعينات, وعبروا في تظاهراتهم عن نقيمتهم على إتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية , و هو ما أصطلح على تسميته بالنافتا, التي دخلت حيز التنفيذ عام 1994 بعضوية ثلاث دول: الولايات المتحدة, كندا, و المكسيك . ويجمع هؤلاء المتظاهرون على أن سياسة (ألينا) أضرت بالفلاحين المكسيكيين في غضون الأعوام الثمانية الماضية, أي منذ دخول المكسيك في شراكة سوق تبادل حرة مع جارين كبيرين هما الولايات المتحدة الأمريكية و كندا. فالفلاحون المكسيكيون لا يمتلكون القدرة على منافسة المنتجين الرأسماليين الأمريكيين الشماليين الذين تدعمهم الحكومة الفيدرالية. وتعتبر كلفة الإنتاج للذرة الصفراء قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية ,و يعتبر الإنتاج متطورا. بينما في المكسيك العكس هو الصحيح, إذ أن الحكومة المكسيكية تشتري الذرة الصفراء من الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط الشركات الخاصة.

لقد كان تأثير الواردات المكثفة والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية قويا جدا على حياة الفلاحين المكسيكيين , إذ ترك 800 ألف مزارع أرضهم في المكسيك, وانتقلوا إنتقل قسم كبير منهم إلى العيش تحت خط الفقر, بسبب انخفاض انخفاض مدا خيلهم من المحاصيل الزراعية (الذرة الصفراء, و الفاصوليا), نتاج انهيار إنيار الأسعار 70% منذ العام 1994, الأمر الذي أجبرهم على بيع كامل محصولهم الزراعي , مع المحافظة على القليل منه للاستهلاك لإستهلاك العائلي.

و يرد المزارعون تردي أحوالهم إلى تعجيل العمل بنود تحرير تبادل السلع الزراعية في سوق أمريكا الشمالية. و نصت المعاهدة على إرجاء تخفيض التعرفة على الذرة إلى عام 2008, أي تقسيم التخفيض تدريجيا على 15 عاما. و نظيره, تحرير حصص الاستيراد إلى ستيراد (الكوتا) من الولايات المتحدة الأمريكية. و لكن السياسة الاقتصادية الإقتصادية التي انتهجت انتهجت فعلا اختصرت اختصرت الخمسة عشر عاما إلى ثلاثة أعوام. فأغرقت الشركات الزراعية الأمريكية و الكندية السوق المكسيكية بمحاصيلها الرخيصة, قبل أن تتاح للزراعة المحلية فرصة تنويع محاصيلها أو محاصيلها أو الإنتظام في تعاونيات تسهم في تخفيض تكلفة الإنتاج, أو تتاح للمزارعين فرص التوجه إلى مرافق عمل و إنتاج أخرى.

و لهذه الأسباب يريد الفلاحون المكسيكيون الذين تظاهروا في كانكون وضع حد لمنظمة التجارة العالمية, و إعادة التفاوض حول إتفاقية التبادل الحر (ألينا). و يصح تعميم مثال الفلاحين المكسيكيين على حال المزارعين, و محاصيلهم , و نتاجهم في معظم بلدان العالم الثالث, واستشهادها استشهادا على مفاعيل التبادل غير المتكافئ, بين البلدان النامية العاجزة أبنيتها الاقتصادية الاقتصادية عن المنافسة , و بين

البلدان الصناعية التي تقدم لمزارعيها معظم وسائل القوة و الغلبة: من التجهيز الآلي و رأس المال الكثيف إلى مرافق التسويق و التمويل و النقل.

أما من جانب الإنتظارات الإفريقية تجاه مؤتمر كانكون فقد كانت كخيرة , إذ يحتل موضوع القطن رأس القائمة. و لا يتكلم ممثلو البلدان الإفريقية عن القطن كمسألة تجارية أو اقتصادية إقتصادية و لكن "ككارثة إنسانية" للقارة السمراء, وهم ينتقدون "النفاق و عدم الانسجام إلى نسجام " في الخطاب الدولي حول التنمية. فمن جهة, كيف يمكن أن نتحدث عن القضاء على الفقر بوصفه المهمة الرئيسة للمؤتمر , ومن جهة أخرى , يتم القضاء على الجهود كلها التي تسير في هذا الطريق من خلا ل تخصيص موازنات ضخمة لبضعة آلاف من المنتجين الغربيين , بينما من غير هذا الدعم ,سوف ينجح ملايين من الأفارقة في تأمين لقمة العيش بلا مساعدة؟

الحساب بسيط للغاية : فمن جهة هناك 12000 منتج أمريكي للقطن تلقوا في عام 2002 دعما ماليا بقيمة 4 مليارات دولار مكنهم من بيع قطنهم بأقل من الكلفة الإنتاجية, و من جهة أخرى فإن مدا خيل 10 ملا يين إفريقي على علاقة مباشرة بإنتاج القطن, تحولوا إلى حطام. ففي بنين يمثل القطن 75% من مداخيل مداخيل الصادرات من العملة الصعبة , و في مالي نصف الموارد من العملة الصعبة متأتية من بيع القطن. وفي التشاد يمثل القطن الإنتاج الرئيس للتصدير. و كان مسئولو مسؤولو أربع دول إفريقية (بوركينا فاسو, ومالي, و تشاد, و بنين) بقيادة رئيس بوركينا فاسو بليز كوبا وري قد قدموا اقتراحا إقترحا إلى الدول الغنية باسم ميسم عشرين دولة إفريقية و بدعم من البرازيل, في مؤتمر جنيف الذي عقد في آب الماضي , يقضي بإلغاء دعمها للمنتجين الزراعيين في دول الشمال. ففي عام 2001 أوضح كوبا وري أن الدول المتقدمة قدمت دعما لمزارعيها ست مرات أكثر من المساعدات التي قدمتها للتنمية , أي بالتناوب 355 مليار دولار و و 55 مليار دولار.

و لقد فوجئت الدول الصناعية المتقدمة بالموقف الصلب لمجموعة من الدول النامية و الفقيرة من إفريقيا و أمريكا اللاتينية و آسيا , التي أبدت ,أول مرة قدرة على فرض آرائها ووجهات نظرها من خلال التجمع الذي شكلته, و يضم 21 دولة -تقوده البرازيل و الهند و الصين و و إفريقيا الجنوبية- تتشابه أوضاع شعوبها السياسية و الاقتصادية و الا جتماعية الإقتصادية و الإجتماعية, و معاناتها جراء هيمنة القوى العظمى على منظمة التجارة العالمية التي تشكل إحدى ركائز نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة, إلى جانب الركيزتين الأخريين: صندوق النقد الدولي و البنك الدولي, اللذين يزرعان الخراب والدمار في العالم الثالث

من خلال برامج الإصلاح الهيكلي. و اشترط اشتراط هذا التجمع المتكون من 21 بلدا على الأمريكيين و الأوروبيين و اليابانيين وضع حد لدعمهم الضخم (المقدر بنحو 1مليار دولار يوميا) , و الذي يدمر أوضاع المزارعين في بلدان الجنوب.و قد أبدت أوروبا إستعدادا لإيجاد تسوية فيما يتعلق بإلغاء الدعم فقط للذي يتبين أنه فعلا يلحق أضرارا بـ المزارعين الفقراء في الدول النامية.و لكنها رفضت الالتزام بالإلتزام بتاريخ محدد لإلغاء هذا الدعم .

و يتمتع مزارعو الشمال , وزراعتهم مرفق رأسمالي تام الصفات الرأسمالية, فوق هذا كله بميزة لا ينافسها عليهم نظراؤهم في البلدان النامية هي موارد الدعم الغزيرة. ففي أيار(مايو) 2002 وافق المجلس الأمريكيان على قانون التوجيه الزراعي الذي رفع بوش بموجبه صندوق الدعم ألتحاديا لإتحادي إلى 175 مليارملياري دولار, على عشرة أعوام,رغم توقيع وزير التجارة الأمريكي في مؤتمر الدوحة على اتفاق إتفاق منظمة التجارة العالمية الذي ينص على إلغاء إجراءات دعم الصادرات الزراعية المباشرة وغير المباشرة. و تشكل سياسة الدعم هذه قاسما مشتركا بين القوى الزراعية الكبرى في العالم , و في مقدمتها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية .

و على الرغم من إخفاق مؤتمر كانكون , إلا أن الحقيقة الساطعة تتمثل في أن الدول النامية و و الفقيرة وصلت إلى مرحلة من النضج و التنسيق و التفاضل ووضوح الرؤية الواعية في فرض مواقفها و إرادتها, حين توحد جهودها و إمكانياتها إمكانياتها في إطار عمل مشترك لخدمة مصالحها المشتركة داخل منظمة التجارة العالمية.إن هذا التصميم من جانب الدول النامية الذي أسهم في إخفاق مؤتمر كانكون يظهر تلك المفارقة وهي أن منظمة التجارة العالمية , لا يمكن لها من الآن فصاعدا أن تكون أداة طيعة لخدمة الليبرالية الرأسمالية المتوحشة و مصالح دول الشمال , بل إنها أصبحت ميدانا لخوض المعارك لتحقيق الغايات و الطموحات التي جاءت منظمة التجارة العالمية أساسا لتحقيقها , و لعل أهمها إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف يتصف بالعدالة و الوضوح, و يدفع بالدول النامية نحو تحقيق معدلات تنمية معقولة بما يجعلها طرفا حقيقيا في المنظمة الاقتصادية الإقتصادية الدولية.

5 - هل من إمكانية لبرازيل أخرى في ظل اليسار الجديد؟
تعد البرازيل أكبر دولة في أمريكا اللاتينية, إذ يبلغ عدد سكانها 173 مليون نسمة - أي ما يعادل نصف سكان أمريكا الجنوبية - , و يعيش 78% من سكانها في ضواحي المدن الكبرى , و و 48% في المدن (12 مدينة أكثر من نصف مليون ساكن) . و تعتبر البرازيل جمهورية فيدرالية مكونة من 26 ولاية , و مقاطعة فيدرالية واحدة , و تبلغ مساحتها الجغرافية 8.5 مليون كيلومتر مربع, أي ما يعادل نصف مساحة أمريكا الجنوبية, و يبلغ ناتجها الإجمالي القومي 528.5 مليار دو

لار، أي ما يعادل الناتج الإجمالي القومي لكل دول القارة الجنوبية (631 مليار دولار). ويحتل الاقتصاد البرازيلي المرتبة 12 عالميا.

بعد أن عاشت مرحلة الإفراط في التضخم في تاريخها المعاصر، عقب أزمة الاستدانة الإستدانة الخارجية التي عرفت في أوائل عقد الثمانينات من القرن الماضي، يبدو أن البرازيل تخرج الآن من ثماني سنوات من تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، الملقب ببرنامج الريال، الذي طبقت عليه الحكومات النيوليبرالية التي انطلقت في العام 1990 مع السيد فرناندو دو ميللو و شهدت نهايتها بانتهاء الولاية الثانية للرئيس السابق فرناندو كاردوسو الذي استلم مقاليد الحكم عام 1994. وقد تم إيقاف تقدم التضخم على الأقل بنقطتين، و سمحت السياسات النقدية بتطهير نسبي للاقتصاد. للاقتصاد. غير أن التضخم تمت السيطرة عليه من خلال التباطؤ القوي في النمو، الذي أرجع إلى معدل 1.5% في عام 2002، مقابل 2.5% في عام 1994. و بشكل مواز، بلغت الديون الخارجية للبرازيل في عهد حكومة فرناندو كاردوسو 260 مليار دولار أمريكي، و انتقل الدين العام (الديون الداخلية) من 31% من إجمالي الناتج القومي في عام 1994 إلى 64% في سبتمبر 2002، قبل أن يتم تخفيضه إلى 52% في 30 أبريل 2003. وتتطلب عملية خدمة الدين العام ما يزيد على 32.7 مليار يورو سنويا، وفي الأعوام 2002 و 2003 و 2004 ستكون البرازيل في حاجة الى 1.02 مليار يورو أسبوعيا من أجل خفض الدين الخارجي البالغ حوالى 30.6 مليار دولار وعجز في الحسابات الجارية يبلغ 20.4 مليار دولار في حين أن المداخيل تبلغ حتى الآن 20.4 مليار يورو سنويا. وسواء على الصعيد المالي أم على صعيد سير الأعمال فإن الدولة لن تكون موضع ثقة إذا لم تفاوض مجدداً، بالحد الأدنى، على مهل تسديد الديون. وإذا لم يتم ذلك فإنها ستلحق بحكومة السيد دو لا روا الأ رجنتينية في طريقها وفشلها(1).

(1) - راجع:

Carlos Gabetta, ' Crise totale en Argentine ', Le Monde diplomatique, janvier 2002

فلقد بات الاقتصاد خاضعا كليا لكأس الاتجاه المالي في الاقتصاد نظرا الى مستوى الاستدانة في الانفاق والى تورط المصارف في سندات الخزينة (وذلك على حساب القروض الاستثمارية) ونظرا إلى النسبة المتنامية للتوظيفات في مجال المضاربة من جانب الشركات الصناعية و التجارية والزراعية.

وو عندما تسلم الرئيس الجديد للبرازيل لويز إيناسيودا سيلفا مقاليد الحكم في البرازيل في مطلع العام الماضي الجاري 2003، ورث تركة

اقتصادية إقتصادية ثقيلة من سلفه فرناندو كاردوزو، و زادت التركة ثقلا نتيجة لحالة الذعر التي انتابت إلتايت دوائر المال بعد الإعلان عن فوز "لو لا" الذي كان ينادي حتى الماضي القريب بنبذ قوانين التجارة الحرة و التملص من دفع ديون البرازيل الخارجية والداخلية.

لقد أجبرت هذه الإختلالات برازيليا برازليا على التوجه نحو صندوق النقد الدولي، فأبرمت حكومة كاردوزو إتفاقية معه ، حصلت بموجبها البرازيل على أول قرض بقيمة 16 مليار دولار في سبتمبر 2001، ثم على قرض ثان بقيمة 30 مليار دولار في عام 2002. و كان الرئيس الجديد "لولا" صادقا في الالتزام بالإلتزام بتعهداته الانتخابية الانتخابية ، فبدأ بالفعل في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الإقتصادية التي اشترطها إشتراطها صندوق النقد الدولي و أهمها الإلتزام بإلتزام بزيادة معدل الفائض المالي لعام 2003 إلى 75.3%. فاتبعت حكومته سياسة تقشفية طالت من ضمن ما طالت مخصصات البرامج الاجتماعية. الإ جتماعية. فقد انخفضت إلتايت معدلات الإنفاق على هذه البرامج التي كانت بمنزلة جواز مرور "لولا" إلى قلوب الناخبين إلى 6% من إجمالي الناتج القومي لعام 2003 بعد أن سجلت 2.4% العام الماضي و العمل بتعويم سعر الصرف للريال ، و خلقت هذه الإصلاحات و غيرها حالة من الارتياح الإرتياح الشديد في السوق العالمي مما ساعد على ارتفاع إلتايت قيمة السندات البرازيلية وأستعاد الريال البرازيلي شيئا من قوته 20%، بعد أن فقد خلال شهور الإلتايت إلتايت 40% من قيمته. و بفضل العودة القوية للصادرات ، حققت البرازيل فائضا تجاريا بقيمة 13 مليار دولار في عام 2002، و سوف يبلغ هذا الفائض 16 مليار دولار خلال العام 2003. هذا العام. و تم تخفيض العجز في ميزان المدفوعات الحالي من 23 مليار دولار في عام 2001 إلى 7.8 مليار بعد عام من ذلك، و تم تخفيضه سوف يتم تخفيضه إلى 5,6 مليار دولار في نهاية عام 2003.

البرازيل أمة عدم المساواة بامتياز، و إن كانت لا تعاني من المجاعة بالمعنى الدقيق للكلمة ، لكن ما يمكن ملاحظته هو غياب العدالة في ظل وجود فوارق طبقية هائلة على الصعيد الاجتماعي الاجتماعي ، و سوء توزيع الثروات و الأراضي الزراعية حيث تقع 90% من أراضي البلاد الصالحة للزراعة في قبضة 20% من الرأسماليين الزراعيين البرازيليين ، في حين يعيش 40% من المزارعين المعدمين على 10% فقط من الأراضي الزراعية. و يصل معدل الناتج المحلي الخام في البرازيل إلى 3060 دولار للفرد، و هو أقل عشر مرات من الدخل للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هناك 10% من السكان يتمتعون بنحو 50% من الدخل القومي في البرازيل، بينما يتقاسم 52% من السكان 10% من الدخل القومي. و يعاني 13 مليون من

البرازيليين البرازيليين من مشاكل سوء التغذية , بينما نجد 52 مليون لهم دخل أقل أو يساوي الحد الأدنى من الأجور (77 دولارا في الشهر), في حين يحصل 1% من السكان على أكثر من 20 مرة من هذا المبلغ. و يرتفع معدل البطالة الرسمي في البرازيل إلى 7.5%, و يعاني 10.5% من السكان من الأمية , علي الرغم أن البرازيل تحوي أيضا 51 مليون تلميذ و طالب. إضافة إلى أن 21% من المساكن مرتبطة بشبكة المياه و الكهرباء و الصرف الصحي.

بصورة عامة " البرازيل تترنح " هذا ما عنونت به مجلة " إستو إي " غلا فها, وهي من أكبر ثلاث مجلات موجودة في البرازيل. و يتساءل المحللون الغربيون هل تمتلك القيادة الجديدة في البرازيل برنامجا إصلاحيا لإخراج البلاد من أزمتها؟

الرئيس البرازيلي الجديد "لولا" يساري القلب و معاد حتى و إن أخفى ذلك لكل ماهو أمريكي, و و حاول في بداية توليه السلطة الالتزام بالالتزام بسياسة التوازنات المثالية بين وضع منظومة من البرامج الاجتماعية الاجتماعية الفعالة و الالتزام بالالتزام بسياسات اقتصادية اقتصادية حازمة تقيل " العملاق البرازيلي " من عثرته الاقتصادية الاقتصادية, غير أن برامجه و سياساته حتى الاجتماعية الاجتماعية منها مثل مبادرته لمكافحة الجوع أصبحت مجرد تكرار و استمرار لسياسات من سبقوه. و أنه بدلا من الالتزام بالالتزام بمبادئ "يسار الوسط" أصبح وفقا لوصف مجلة التايم الأمريكية " بلير البرازيل " بعد أن تخلى مجبرا أو بإرادته عن مضمون أفكاره اليسارية. و أدرك الرئيس الجديد استحالة إستحالة خوض المعارك الجسم متسلحا بسيف خشبي في ظل العولمة الرأسمالية المتوحشة , فارتقى في أحضان سياسات ومبادئ السوق الحرة ظنا منه أنها الحل , و اتبع بنجاح و صفات صندوق النقد الدولي , إلى درجة أنه جذب لنفسه مديح هذا الصندوق, الذي يحاول الذهاب ثانية لإقامة شراكة مع أيقونة إيقونة المناهضين للعولمة, بينما تبتهج المجموعة المالية الدولية أيضا من شهر العسل للذين الزوجين غير المحتملين .

هذه السياسة الاقتصادية الاقتصادية الجديدة للرئيس "لولا" جعلته يتصادم في الداخل مع بعض التيارات الراديكالية داخل حزب العمال الذي شارك "لولا" في تأسيسه عام 1980 , و مع المناهضين للعولمة في الخارج , حيث عبر هذان الفريقان عن خيبة أملهما لإعتقادهما أنهما وجدا أخيرا في برازيل "لولا" النموذج . هل "خان" لولا مبادئ و سياسة اليسار ؟ يقول أستاذ الاقتصاد الاقتصاد في المدرسة العليا للإدارة لمؤسسة جيتوليو - فارغاس (مؤسس " الدولة الجديدة " و قد حكم البرازيل في فترة 1930-1945, معتمدا على الطبقة العمالية و أصدر تشريعات اجتماعية اجتماعية مهمة.) في مدينة ريو دي جينيرو ,

إستيفان كاسزنار: إن الرئيس " لولا" بصدد الرجوع ثانية إلى مدرسة شيكاغو, فعندما تسلم مقاليد الحكم لم يكن لديه الخيار: وبالرغم من المساعدة الموعودة من جانب صندوق النقد الدولي, فإن البرازيل سوف تلجأ إلى تأجيل الديون المستحقة عند اشتداد اشتداد الأزمة الاقتصادية لإقتصادية. وهذا يتطلب طمأنه المستثمرين على وجه السرعة. "و يتهم رونالدو غونزالفس وو هو عضو "راديكالي" في حزب العمال البرازيلي , و أستاذ اقتصاد اقتصاد في الجامعة الفيدرالية لريو دي جينيرو, "لولا" بأنه "يطبق وصفات صندوق النقد الدولي التي لم تنجح في أي مكان . فرؤوس الأموال المضاربة التي تتدفق الآن بسبب ارتفاع ارتفاع معدلات الفائدة , سرعان ما تهرب من البلاد بمجرد أن يدق جرس الإنذار".

في كتاب صدر حديثا تحت عنوان "لولا و البرازيل الأخرى" للكاتب كانديدو مينديس - و هو رفيق درب لحزب العمال البرازيلي - يقدم لنا تفسيراً مغايراً, يجد مصادره في الخصوصيات البرازيلية . في الواقع , و بالنسبة للقادة البرازيليين الجدد, فإن اقتصاد اقتصاد بلادهم واسع و متنوع بما فيه الكفاية لكي يتعايش فيه قطاع مفتوح على الرأسمال الأجنبي , و قادر على الخضوع للأوامر المفروضة عليه من المؤسسات المالية الدولية , و "تقديم" ريع كبير للمستثمرين , هذا من جهة , أما من جهة أخرى , فهناك قطاع "التنمية" القادر على تعبئة جهود الدولة و الفئات الاجتماعية الاجتماعية في آن معا لبناء اقتصاد اقتصاد سوق و قطاع عام يقدمان للبرازيليين البرازيليين الأكثر فقرا- و هم الأكثرية أيضا- خيارات الاستهلاك الاستهلاك التي تنقصهم بصورة أساسية. و الحال هذه, فإن احترام احترام قواعد "السوق المعولمة" هو و حده الذي يسمح بتحرير و تطوير "السوق الداخلية", من دون فقدان ثقة الممولين , في الداخل و الخارج.

و عندما تتحقق هذه الثقة, يصبح من الممكن "الانتقال إلى انتقال من الانتصار الانتصار المالي إلى الانتصار الاقتصادي الانتصار الاقتصادي" حسب تعبير "لولا", من خلال خلق طلب منبثق من الضرورات الاجتماعية, والإجتماعية, و عبر توجيه الإنتاج نحو المساحات الداخلية الشاسعة للبلاد, و إعطاء الأولوية لخلق فرص العمل بدلا من الرأسمال. و يندرج هذا المشروع في سياق الاستمرارية الإستمرارية التاريخية في البرازيل منذ عهد الحكم الثوري في عام 1922, حيث كان النظام السياسي حينئذ يحمي الفلاحين من عنف كبار الملاكين العقاريين حتى مجيء مجيء حكم جيتوليو فارغاس (1930-1945) الذي فرض على أرباب العمل بشكل قسري الأجر الأدنى للعامل و الضمان الاجتماعي الاجتماعي. و كان في أساس صناعة الخيارات الاستهلاكية. الإستهلاكية.

غير أن الرئيس "لولا" من خلال طمأنه المستثمرين الدوليين بمن أجل

تهيئة التنمية للسوق الداخلية الموجهة للفقراء, "ينسى" في طريقه الطبقات الوسطى, التي كانت سنده الرئيس في نجاحه الانتخابي. الانتخابي. و كانت الطبقات الوسطى هذه شهدت تعمق الانقسامات إلى نقسمات التي ظهرت في مرحلة الديكتاتورية العسكرية. فقد تأثرت شرائحها الدنيا التي بدأت تميل إلى البروليتاريا نتيجة البطالة و السقوط في أشكال العمل غير الرسمي و تراجع الخدمات العامة و اعتماد اعتماد عقود العمل في القطاع المصرفي, في حين أن تعقد الخدمات و توسع القطاع المالي قد ساعد فئة أخرى في التعلق بالدينامية بالدينامية المعولمة لتحديث استثمار استثمار الرأسمال. و السؤال الذي يطرحه الجميع في البرازيل و خارجها, هل سيكون الرئيس "لولا" مخلص البلاد من الهيمنة الأمريكية و قبضة صندوق النقد الدولي, أم أنه سيتحول إلى "بليز البرازيل"؟

6 - قمة الأمريكتين الأمريكتين تكشف عمق الخلافات بين واشنطن و الجنوب:

اختتمت في مدينة مونتيري المكسيكية, القمة الثالثة لرؤساء دول القارة الأمريكية في حضور الرئيس بوش و 33 رئيسا آخر, بعدما استمرت يومين في أواسط يناير 2004, و ستعقد القمة المقبلة في الأرجنتين سنة 2005. و طيلة أعمال هذه القمة الاستثنائية الإستثنائية, كان هناك تصادم بين مفهومين للتنمية. الأول تدافع عنه الولايات المتحدة الأمريكية, و يركز على حرية التجارة والليبرالية الاقتصادية الاقتصادية المتوحشة. والثاني, طرحه الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو داسيلفا, و يركز على دور الدولة الاجتماعي الاجتماعي في مكافحة الفقر.

و قد شهدت قمة مونتيري التي جمعت النقيضين, أول اتصالا اتصال حقيقي للرئيس الأمريكي جورج بوش مع اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية. و يتمثل اليسار الجديد بين رؤساء دول أمريكا اللاتينية, بالرئيس الأرجنتيني نستور كيرشنر, و الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا داسيلفا, اللذين ينظران إلى العالم من منظور المصاعب الاقتصادية الاقتصادية التي يعانيها بلدهما. و كان الرئيس البرازيلي السابق قد حض نظراءه على عدم إبرام الاتفاقية إبراهيم الاتفاقية التجارية التي وقعت في القمة السابقة في كيبك بكندا, و التي انعقدت قبل وصوله إلى السلطة. و حجة الرئيس لولا أن ينظر في رفع الدعم المالي السنوي للقطاع الزراعي الأمريكي و البالغ 20 مليار دولار.

إن الميزة الوحيدة لهذه القمة قد لا تكون إيجابية إذا ما عرف المتابع أن الخلافات الشديدة على البيان الختامي, شهدت تباينا واضحا بين شقين: أمريكي يسعى للتركيز على إقامة منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين الأمريكتين و مسألة الإرهاب و فرض عقوبات صارمة على الحكومات "الفاصلة" و آخر لاتيني يشدد على بحث مسائل الفقر و الديون الخارجية و الديمقراطية و العلاقات مع كوبا و السيادة الوطنية

والتعاون في مجالي الصحة و التربية.
و كان الرئيس بوش يريد من القمة، و قد نجح في ذلك، أن يضع
المؤتمرون هدفا ينفذ خلال السنة المقبلة ، لتكون كل المنطقة منطقة
تجارة حرة (ماعدا كوبا بالطبع) مما يجعل حجمها الاقتصادي
العام يبلغ 11400 مليار دولار. و كمثال للمقارنة ، فإن الناتج الداخلي الإجمالي
للإتحاد الأوروبي الواسع لن يبلغ هذه السنة سوى 8400 مليار دولار.

في هذا السياق تتعاقب قمم العولمة الرأسمالية وتتشابه من سياتل إلى
واشنطن ، ومن براغ إلى كيبيك . وقد صاحب قمة كيبيك التي عقدت في
شهر نيسان/ابريل 2001 ، وجمعت أربعة وثلاثين رئيس دولة من الأمير
كتينالأميركيتين قدرا ملموسا من الجدل والسخط الشعبي ضد الفكرة
الرئيسية للقمة القاضية بتشكيل السوق القارية الكبرى Free Trade
Area of the America للسنة 2005 ، التي تضم 800 مليون مواطن
، وبناتج داخلي خام يقدر بنحو 11000 مليار دولار . إذ ترى شعوب
القارة الجنوبية أن هذا التكتل يخدم مصلحة الأغنياء ويستغل الفقراء .
وتعتبر فكرة إنشاء السوق القارية الكبرى للأميركتينالأميركيتين فكرة
قديمة - جديدة ، إذ تبناها الرئيس بوش الأب عام 1990 ، وواصل
الرئيس السابق بيل كلينتون السير في الطريق عينه عندما أقرت في
عهد أي في عام 1994 اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية
وهو ما أصطلح على تسميته بالنافتا NAFTA . ويعود تاريخ التعاون بين
الأميركتينالأميركيتين إلى قيام الاتحاد الدولي للجمهوريات الأمريكية
عام 1890، ثم تحول هذا الاتحاد إلى الاتحاد الأمريكي عام 1910، و
في عام 1948 أصبحت منظمة الدول الأمريكية القائمة حاليا التي وقع
على وثيقتها 35 دولة أمريكية. و قد سعى رؤساء الدول الأعضاء
إلى إقامة أشكالا لاقامة أشكال من التعاون الإقليمي
إقليمي داخل الأمريكتينالأميركيتين، فكان الحصاد خمس مناطق لتحرير
التجارة في القارتين:

1- اتفاقية تحرير التجارة لدول أمريكا الشمالية (إلينا) دخلت الاتفاقية
حيز التنفيذ عام 1994 بعضوية ثلاث دول : الولايات المتحدة الأ
مريكية، كندا ، و المكسيك، ويبلغ إجمالي إجمالي عدد السكان 406 ملا
يين نسمة.

2- تجمع دول الكاريبي أنشئ عام 1994 و ظل يحتوي حتى عام
2000 على 25 دولة.

3- جماعة دول الكاريبي (Caricom) : أنشئت عام 1973 بعضوية 12
دولة مع استبعاد كوبا ويبلغ إجمالي يبلغ عدد السكان 7 ملايين
نسمة.

4- جماعة دول الجنوب: أنشئت عام 1969 بعضوية كل من بوليفيا،

كولومبيا, الإكوادور, الإكوادور, فنزويلا, و بيرو , و يبلغ إجمالي جمالي عدد السكان بها 110 ملايين نسمة.

5- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى :أنشئت عام 1960 بعضوية كل من كوستاريكا, كوستريكا , جواتيمالا, هندوراس, نيكاراغوا, نيكاراغوا, و السلفادور, و يبلغ إجمالي جمالي عدد السكان 33 مليون نسمة.

6- السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية مركوسور: أنشئت عام 1992 بعضوية كل من الأرجنتين, الأرجنتين, البرازيل , باراجواي, و أورجوايا, وارجواي, و يبلغ إجمالي جمالي عدد السكان 216 مليون نسمة. وها هي الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جورج بوش الابن تدفع باتجاه خلق كيان أو كتل تجاري قاري , يتيح ل واشنطن توسيع نطاق حرية الحركة أمام صادراتها واستثماراتها شمال وجنوب القارة .

و يعد الاتفاق لإتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الأمريكتين, الأمريكتين تجسيدا لحلم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في إقامة منطقة تجارة حرة تعزز النفوذ و الوجود الأمريكي في أمريكا الجنوبية خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء إنتهاء الحرب الباردة و بروز كتل ومنظمات اقتصادية إقليمية إقليمية مثل :الإتحاد الأوروبي, الإتحاد الأوروبي, وروبي, و الآسيان, و الإيبك, و زيادة التوجه نحو التعاون القاري بين القارات ومن أمثلته: الحوار الأوروبي - الآسيوي, الآسيوي - الآسيوي, و الأوروبي الإفريقي. الأوروبي الإفريقي. هذا إضافة بالإضافة إلى أن هذه المنطقة تعد إحدى المحطات الهامة في طريق الرئيس الحالي جورج بوش الابن لضمان سيادة و هيمنة الولايات المتحدة على السياسة التجارية العالمية في ظل العولمة, حيث أن هناك تصورا لبوش يرى الولايات المتحدة كدولة مرابطة محاطة بالأعداء عسكريين وتجاريين على حد سواء, و أنه لابد من ضرورة إخضاع هؤلاء الأعداء و احدا تلو الأخرى لآخر للإرادة و المصلحة الأمريكية. وتعد أمريكا اللاتينية أول هؤلاء الأعداء , لذا كانت البداية بهم من خلال إقامة إقامة هذه المنطقة للتجارة الحرة.

و مع أن هناك توافقا داخل الإدارة الأمريكية حول أسس و أدوات التحرك على الساحة الخارجية , ومن بينها ساحة الأمريكتين, الأمريكتين , إلا أن ثمة اعتراضات أو احتجاجات على المنطق الرسمي الأمريكي الخارجي في التعامل مع الأمريكتين, الأمريكتين, حيث يرى بعض الخبراء و المتخصصين الأمريكيين أن إقامة إقامة مناطق التجارة الحرة سلاح ذو حدين , لأنلان تقليص الحواجز أمام الأعضاء الا أعضاء يرفع بشكل عملي الحاجز أماما أمام الخارجيين. و يجادل الخبراء الاقتصادي في التجارة جاجديس بهاجواني, الذي قارن السباق العالمي الحالي نحو عقد صفقات و مناطق تجارة حرة "تميزية" بحروب التعريفات الجمركية التي تسببت في كارثة الأزمة الاقتصادية

الدولية في مطلع الثلاثينات , بأن نظاما عالميا هو وحده القادر على أن يكون حرا بحق و لايشكل تهديدا لكل دولة. و يذهب فريد برجستين من معهد الاقتصاد الدولي إلى أبعد من ذلك, محذرا من أن تركيز واشنطن على الأمريكتين والامريكيتين سيحرك الصراع التجاري على جبهتين هما أوروبا و آسيا مما يوثق عرى التحالف بينهما للوقوف في وجه السياسة الأمريكية.

إن تشكيل السوق القارية الكبرى جزء من كل يتمثل في تعظيم المكاسب الاقتصادية التي تحققها واشنطن من جراء تحرير التجارة , حيث أن حبس القيود في الأسواق الخارجية تسيطر على قطاع الأعمال ومنتخذ القرار السياسي في البيت الأبيض سواء بسواء . فالشركات الأمريكية تعتبر أن الحواجز التجارية , تمثل أكبر عقبة تحول دون رفع قيمة مبيعاتها إلى الخارج . وكلما زادت زادات الصادرات إلى الخارج , ارتفع معدل النمو الاقتصادي , و من ثم فإن العلاقة طردية بين الجانبين . ويتساءل المحللون الاقتصاديون في القارة الأمريكية , هل أن مشروع إنشاء السوق القارية الكبرى , في ظل تأثيرات الأزمة النقدية العالمية (كما نلاحظ في البرازيل والأرجنتين) يعني القبول بالنموذج النيوليبرالي الذي يترجم بخلق حلف مقدس مع الدولار , أو بمعنى آخر دولة أميركا اللاتينية ؟

وهل إن خلق منطقة التبادل الحر في الأمريكتين والامريكيتين هو مجرد إتفاق تجاري أم أنه على العكس من ذلك سوف يتطور نحو اندماج إقليمي مدفوعا بقوة لمنافسة الاتحاد للاتحاد الأوروبي ؟

إذا كانت منطقة التبادل الحر في الأمريكتين والامريكيتين اختارت طريقة الاندماج الأوروبية , فإنها ستعرض لصعوبات جمة . فالمقارنة بين أوروبا وأمريكا توضح لنا الاختلال الداخلي الهائل . ففي أوروبا يمكن تجاوز هذا الاختلال , بينما في منطقة التبادل الحر في الأمريكتين والامريكيتين يصعب تجاوزه . فعلى الصعيد الديمغرافي الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى الأكثر عددا في السكان , تليها البرازيل و المكسيك , بينما بقية الدول الأخرى هي أقل عددا . في السكان بنسب كبيرة .. في الاتحاد للاتحاد الأوروبي القوة الاقتصادية لفرنسا وإيطاليا مجتمعة تنافس القوة الاقتصادية لألمانيا , بينما في الأمريكتين والامريكيتين الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة هو ثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الخام لمجموع الـ 33 بلدا . فالسيطرة الأمريكية مطلقة . من هنا فإن مشروع السوق القارية الكبرى للامريكيتين والامريكيتين ليس له حظوظ للنجاح بسبب الاختلالات الداخلية الكبيرة وغياب القيم المشتركة على الصعيد السياسي و كانت منظمات المجتمع المدني في دول أمريكا اللاتينية رفضت منذ عدة سنوات مشروع منطقة التجارة الحرة , خلال اجتماع رؤساء الدول لاعضاء في السوق الجنوبية المشتركة (مركوسور)(1) , إضافة الى

رئيسي شيلي وبوليفيا والذي انعقد في فورتاليزا (في البرازيل) في كانون الاول/ديسمبر عام 1996. لقد أوفدت كل من النقابة المركزية الرئيسية في الولايات المتحدة ومنظمة العمل في الدول الأميركية ممثلين لهما لدعم النقابات المركزية الأميركية الجنوبية التي اتفقت على إحياء "اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق عمال السوق الجنوبية المشتركة".

(1) - المركوسور: تجمع إقليمي اقتصادي يضم الأرجنتين والبرازيل والاروغواي باراغواي.

والحال أنه بعد ذلك بقليل وخلال الاجتماع الوزاري الثالث المنعقد في بيلو اوريزانتي في أيار/مايو عام 1997 لم يجتمع ممثلو الحركة النقابية في الدول الأميركية وحسب بل أيضا مندوبو الاتحادات المعارضة لمشروع التبادل الحر. ومذ ذاك تسعى هذه الهيئات إلى بلورة مواقف مشتركة وإلى إعداد بديل لمواجهة مشروع التحرير المنظم للأسواق الشعبية والخدمات الصحية والتربية والاستثمارات. ولا شك في أنه من القرارات التي اتخذت في بيلو اوريزانتي، كان القرار الأكثر حداثة ذاك المتعلق بإطلاق اتحاد اجتماعي قاري، ما يعني إرساء قواعد اتحاد موسع ومتين حول إعداد "بديل موثوق وعملي لمشروع منطقة التبادل الحر(1).

و ينبع رفض منظمات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لمنطقة التجارة الحرة من الأسباب التالية:1-تحتوي الأمريكتان على 800 مليون نسمة منها 500 مليون نسمة في جنوب القارة الأميركية، أي في الفقر.2- وتقدر ديون أمريكا اللاتينية بنحو 792 مليار دولار أمريكي للشمال منها 123 مليار دولار خدمة الدين لسنة 1999 فقط.3-و يتركز رأسراس المال والتكنولوجيا في الشمال ، إذاذ إن الولايات المتحدة تحتكر 80% من الوزن الاقتصادي للقارة الأميركية،، في حين يحتكر القطاع الخاص سوق العمالة ، الذي لا يحترم حقوق العاملين.و فضلا عن ذلك تزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، و بين الشمال و الجنوب، حيث ستجعل 20% يستهلكون 80% من الموارد مع تشجيع التصدير و ليس الاستهلاك المحلي علالاتساع .

(1) - « Des Alternatives pour les Amériques. Vers un accord entre les peuples du continent», version préliminaire, octobre 1998, p.5

و تمسك الولايات المتحدة اليوم بيدها كل الأوراق الأساسية الاوراق الاساسية في اللعبة الكونية بالطبع. فلا يمكن اتخاذ أي قرار جوهري و لا إقراراقرار حل حاسم دون موافقتها.و في القارة الأميركية اللاتينية ، الأريكيوالامريكيون الشماليون هم الأسيادالاسياد على الرغم من

المقاومات التي تنشأ هنا وهناك في المجال الاقتصادي. والواقع أن النظام العالمي الجديد الذي تعمل الولايات المتحدة على إنشائها، يجمع تيارات متناقضة غير واقعية لدى الجنوب، مثل الاتجاه نحو العولمة، والاتجاه التفتيتي الذي يظهر على السطح في قالب صراعات عرقية وعنصرية وثقافية، والاتجاه السريع نحو تقنين الأوضاع السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في اتفاقيات دولية مختلفة، يبقى هذه الأوضاع، ويحتفظ للمراكز الغربية، خاصة الأمريكية منها بميزات تفوق نسبية عديدة سياسية واقتصادية وتكنولوجية، وهو ما يطرح تساؤلاً حول دور ومكان ووضع العالم الثالث في هذا المجال.

7- الهند توظف علمائها في خدمة توسع الرأسمالية الغربية: إذا كانت الصين تعتبر اليوم "مصنع العالم"، فإن الهند تشهد تطوراً اقتصادياً وإقتصادياً ملحوظاً قائماً لا على الموارد الطبيعية فقط، أو على يدها العاملة الرخيصة، وإنما على علمائها: إذ تقوم البلاد بتأهيل 260000 مهندساً من المستوى الرفيع سنوياً. وبذلك أصبحت الهند هدفاً إستراتيجياً للشركات المتعددة الجنسية التي تريد استقطاباً مستقطاباً هؤلاء العلماء لتوظيفهم سواء في مقر الشركات الأم، أو في فروعها عبر العالم. وكانت

و تقدر الدراسات الإستراتيجية الغربية أن الهند منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي قد انفتحت تدريجياً تحصل على التجارة العالمية. غير أن اعتماد الليبرالية كما أرادته الطبقة السياسية ظل محدوداً. فليس فقط أن البلاد لم تقع في قبضة 55% من مبلغ 19,5 مليار دولار من مجموع مبيعات الشركات المتعددة الجنسية بل أنها تساهم في تشكيل كتلة "جنوبية" داخل منظمة التجارة العالمية مع جنوب إفريقيا والبرازيل والصين. التي أسست لها فروعاً في البلاد والمحصورة في قطاعات الخدمات، و تكنولوجيا الإعلام و سيرورات المعالجة المعلوماتية للشركات. كما أن الهند أصبحت مركز جذب للشركات المتعددة الجنسية خاصة الأنكلوساكسونية منها، نظراً لنوعية يدها العاملة الأنغلوفونية، و أجرها الرخيص. ففي بريطانيا الدولة الكولونيالية السابقة للهند، تتكاثر إعلانات الشركات المتعددة الجنسية لنقل مقراتها إلى الهند، إذ أعلنت يوم 2 ديسمبر الجاري شركة التأمين أفيفا عن نقل 2500 وظيفة إلى الهند في ميدان الخدمات المعلوماتية، من أجل إعطاء الشركة مزيداً من المرونة و القدرة.

و قد أدانت النقابات البريطانية هذا القرار في حين إقتصر تعليق رئيس الوزراء البريطاني على الموضوع بالقول "إنه يتألم لكل رجل أو امرأة أصبحت وظيفته مهددة"، و أضاف: "إن الشيء السيئ لدى الحكومة هو إعطاء أمل مهدور عبر التأكيد بأنه من الممكن إيقاف هذا المنحى". و شركة فيفا ليست إلا مثالا للعديد من الشركات المتعددة الجنسية التي

إنغريست حديثا في الهند. و حسب إحصائيات النقابات البريطانية , فقدت بريطانيا 10000 وظيفة عمل خلال الثمانية عشرة شهرا الماضية , و هناك 200000 وظيفة أصبحت مهددة. و يبرر أحد المسؤولين من جمعية الشركات التي تستخدم يد عاملة أجنبية , السيد نيغل روكسبورغ : " في المدى القصي يضر غرس فروع للشركات المتعددة الجنسية في الهند الإقتصاد البريطاني من خلال القضاء على فرص العمل . لكن , في المدى البعيد, تعتبر هذه الإنتقالات للشركات مفيدة".

أما في الولايات المتحدة الأمريكية, فيوجد الآن مهندسون في شركة سيليكون فالبي (120000), أقل من المهندسين العاملين في بانغالور ب الهند (150000) . و تبرر الشركات المتعددة الجنسية موقفها هذا , من خلال التأكيد أن مراكز أبحاثها التي إنغريست في الهند سوف تسمح لها بتطوير مواد جديدة ذات جودة عالية بسرعة كبيرة. و قد قدم 900 مهندسا هنديا من شركة تكساس للوسائل في بانغالور 225 براءة إختراع جديدة . و تعمل شركة مايكروسوفت على إستقطاب 2000 مهندس هندي حتى نهاية هذا العام لتطوير برامج الكمبيوتر. و يعمل المهندسون الهنود الآن على صيانة و تطوير المواقع التفاعلية لليبهمان براضرس, و بوينغ, والصفحات الصفراء للهاتف في الولايات المتحدة الأمريكية.

و حسب تقديرات الحكومة الأمريكية , فإن الأجهزة المالية الأمريكية سوف تنقل 500000 وظيفة إلى الخارج , و بشكل رئيس إلى الهند حتى عام 2008. فعندما تغلق الشركات المتعددة الجنسية في وول ستريت أبوابها في المساء , يعالج المحللون الهنود و يدققون العمليات اليومية لغالبية البنوك الكبرى ودورالسمسرة. أما المخاطر و المعطيات الشخصية المستخدمة لتحرير بوليصات التأمين أو منح قروض من قبل بنوك أميركان إكسبريس و مورغان و تشيز منهاتن, فهي تعالج في الهند. في فرنسا يؤكد رئيس شركة كاب جيميني إرنست و يونغ- التي لها 600 موظف في الهند من (أصل 52600 موظف)- السيد بول هيرملين " سوف تشهد شركات الخدمات و الهندسة في قطاع المعلوماتية سيناريو إقامة فروع لها في الهند مشابهة لشركات قطاع النسيج . و يقول السيد جان إيفيس هاردي رئيس شركة فالتيش المتخصصة في تجارة الأجهزة الإلكترونية , والتي فتحت لها مركز تطوير في الهند يوظف حاليا 40 أجيورا, و يأمل أن يستقطب 1000 موظفا حتى نهاية عام 2004 - من أصل 800 متعاون من العدد الإجمالي لشركة فالتيش خلال عام 2002 - " إن إقامة فروع للشركات في الهند تعتبر مسألة حياة أو موت في ظل مناخ إنخفاض الأنشطة الإقتصادية و تزايد الضغوطات على الأسعار".

و تعتبر فرنسا الشريك الأوروبي الخامس للهند خلف بريطانيا , ألمانيا, بلجيكا, و إيطاليا, و تأتي في المرتبة التاسعة في مجال الإستثمار. و إذا

كان هناك 200 شركة فرنسية تربطها علاقات مع الهند , إلا أننا نجد ثلاثين شركة فقط لها أنشطة فعلية. وكانت بعض المشاريع المقترحة من بعض الشركات الفرنسية تم رفضها من قبل الهند التي لا ترغب اللجوء إلى المساعدة الثنائية. فالهند تعتبر نفسها من الآن فصاعدا دولة كبيرة, وقد قدمت قروضا إلى السودان و البرازيل, و لم تحافظ سوى على المساعدة الثنائية المتأدية من الولايات المتحدة الأمريكية, و روسيا, و الاتحاد الأوروبي, و ألمانيا , و اليابان. و مع ذلك لم يتخل الفرنسيون عن هذه السوق الواسعة التي يعتبرونها صعبة بسبب اللغة , و التباطؤ في اتخاذ القرارات, وصعوبة إختيار شريك محلي.

و يشعر رجال الأعمال الهنود بإرتياح كبير, بسبب عودة الإنتعاش إلى الإقتصاد الهندي , الناجمة عن هطول الأمطار بكميات كبيرة هذه السنة أدت إلى حصول إزدهار إقتصادي . وتعطي الهند صورة عن نفسها من أنها بلد خرج من بوتقة التخلف و التبعية الإقتصادية نهائيا, و الأرقام تدعم ذلك: فقد بلغ الناتج الإجمالي الوطني للسنة المالية الجارية 7,4% , و تقارب موجوداتها من العملة الصعبة 100 مليار دولار, و حققت بورصتها زيادة بنحو 50% منذ بداية هذا العام. و يقول خبير إقتصادي هندي الدكتور أمقارغوسواني " نحن الآن بصدد التعلم كيف نسوق أنفسنا , ولكن على أية حال , الهند ذاع صيتها اليوم عالميا".

و قد شرعت الحكومة الهندية في إعادة تنظيم مجالات الإستثمار من أجل "تسويق الهند" بطريقة أفضل. فالحاجات هي كبيرة: ففي مجال الهاتف الجوال, الهند بحاجة إلى إستثمارات بنحو 8 مليار دولار سنويا و لمدة العشر سنوات المقبلة. و في مجال الإتصالات, تتجاوز الشركات الأجنبية العملاقة مثل - سيمنس, إريكسون, نوكيا, ألكاتال - مع كبريات الشركات الهندية المحلية مثل- ريليانسي, طاتا, آرتيل. و أسهمت الثورة الهائلة في مجال إعادة الهيكلة الإقتصادية التي قامت بها الشركات الهندية المندمجة من تحسين و وضعها التنافسي على صعيد عالمي , من الآن فصاعدا.

و مع بداية الخصخصة الرأسمالية , كان رجال الأعمال الهنود يريدون حماية الحكومة, ويتذمرون من المنافسة غير الشريفة من قبل الشركات الأجنبية. أما اليوم , فإن الشركات الهندية الرأسمالية العملاقة تعانق العالم دون خوف, و تبني مصانع في عدة بلدان من العالم. و هناك 450 شركة أدوية هندية تمارس نشاطها في بريطانيا .

و مع أن الإستثمارات الأجنبية في الهند تظل متواضعة 4,8 مليار دولار خلال العام المالي الجاري 2002-2003, و هي نسبة تقارب 10% من الإستثمارات الأجنبية في الصين, إلا أن الأمور يمكن أن تتغير بسرعة كبيرة. فالهند تحتاج إلى إستثمار أجنبي بقيمة 10 إلى 12 مليار دولار سنويا. و البلد بدأت تصدر بخجل سياراتها , و شاحناتها, و دراجاتها - 270000 في عام 2002- و الشركات المتعددة الجنسية أقامت مراكز

أبحاثها التكنولوجية في الهند مثل كريسلير و جنرال موتورز اللذين يشغلان 100 مهندسا لكل واحد منهما في بانغالور، و فورد لها 300 مهندس في مخبرها القريب من شيناي، و تستعد هونداي الكورية القيام بالعمل نفسه.

غير أن كل العلامات المشرقة هذه في الوضع الإقتصادي والبحث العلمي والتكنولوجي الهندي ، لا يجوز أن يحجب عنا الوجه الآخر للهند، إذ أن 430 مليون هندي يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، و هناك الملايين من الأطفال يعانون من سوء التغذية، فضلا عن أن الماء الصالح للشرب أصبح نادرا.

و تقدر لدراسات الإستراتيجية الغربية أن الهند تحصل على 55% من مبلغ 19,5 مليار دولار من مجموع مبيعات الشركات المتعددة الجنسية التي أسست لها فروعها في البلاد والمحصورة في قطاعات الخدمات، و تكنولوجيا الإعلام وسيرورات المعالجة المعلوماتية للشركات. كما أن الهند أصبحت مركز جذب للشركات المتعددة الجنسية خاصة الأنكلوساكسونية منها، نظرا لنوعية يدها العاملة الأنغلوفونية، و أجراها الرخيص. ففي بريطانيا الدولة الكولونيالية السابقة للهند ، تتكاثر إعلانات الشركات المتعددة الجنسية لنقل مقراتها إلى الهند، إذ أعلنت يوم 2 ديسمبر 2003 شركة التأمين أفيفا عن نقل 2500 وظيفة إلى الهند في ميدان الخدمات المعلوماتية ، لإعطاء الشركة مزيدا من المرونة و القدرة .

و قد أدانت النقابات البريطانية هذا القرار، في حين أقتصرت تعليق رئيس الوزراء البريطاني على الموضوع بالقول "إنه يتألم لكل رجل أو امرأة أصبحت وظيفته مهددة"، و أضاف : "إن الشيء السيئ لدى الحكومة هو إعطاء أمل مهدور عبر التأكيد بأنه من الممكن إيقاف هذا المنحى". و شركة فيفا ليست إلا مثالا للعديد من الشركات المتعددة الجنسية التي إنغرست حديثا في الهند. وحسب إحصائيات النقابات البريطانية ، فقدت بريطانيا 10000 وظيفة عمل خلال الثمانية عشر شهرا الماضية ، و هناك 200000 وظيفة أصبحت مهددة. و يبرر أحد المسؤولين من جمعية الشركات التي تستخدم يد عاملة أجنبية ، السيد نيغل روكسبورغ : "في المدى القصير يضر غرس فروع للشركات المتعددة الجنسية في الهند الاقتصاد البريطاني من خلال القضاء على فرص العمل . لكن ، في المدى البعيد، تعتبر هذه الانتقالات للشركات مفيدة".

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فيوجد الآن مهندسون في شركة سيلكون فالبي (120000)، أقل من المهندسين العاملين في بانغالور بـ الهند (150000) . و تبرر الشركات المتعددة الجنسية موقفها هذا ، من خلال التأكيد أن مراكز أبحاثها التي إنغرست في الهند سوف تسمح لها

بتطوير مواد جديدة ذات جودة عالية بسرعة كبيرة. و قد قدم 900 مهندس هندي من شركة تكساس للوسائل في بانغالور 225 براءة اختراع جديدة . و تعمل شركة مايكروسوفت على استقطاب 2000 مهندس هندي حتى نهاية هذا العام لتطوير برامج الكمبيوتر. و يعمل المهندسون الهنود الآن على صيانة و تطوير المواقع التفاعلية للبيهمان براضرس, و بوينغ, والصفحات الصفراء للهاتف في الولايات المتحدة الأمريكية.

و حسب تقديرات الحكومة الأمريكية , فإن الأجهزة المالية الأمريكية سوف تنقل 500000 وظيفة إلى الخارج , و بشكل رئيس إلى الهند حتى عام 2008. فعندما تغلق الشركات المتعددة الجنسية في وول ستريت أبوابها في المساء , يعالج المحللون الهنود و يدققون العمليات اليومية لغالبية البنوك الكبرى ودورالسمسرة. أما المخاطر والمعطيات الشخصية المستخدمة لتحرير بوليصات التأمين أو منح قروض من قبل بنوك أميركا ن اكسبريس و مورغان و تشيز منها تن, فهي تعالج في الهند.

في فرنسا يؤكد رئيس شركة كاب جيميني أرنست و يون- التي لها 600 موظف في الهند من (أصل 52600 موظف)- السيد بول هيرملين " سوف تشهد شركات الخدمات و الهندسة في قطاع المعلوماتية سيناريو إقامة فروع لها في الهند مشابهة لشركات قطاع النسيج . و يقول السيد جان إيفيس هاردي رئيس شركة فالتيش المتخصصة في تجارة الأجهزة الإلكترونية , والتي فتحت لها مركز تطوير في الهند يوظف حاليا 40 أجيرا, و يأمل أن يستقطب 1000 موظف حتى نهاية عام 2004- من أصل 800 متعاون من العدد الإجمالي لشركة فالتيش خلال عام 2002- " إن إقامة فروع للشركات في الهند تعتبر مسألة حياة أو موت في ظل مناخ انخفاض الأنشطة الاقتصادية و تزايد الضغوطات على الأسعار".

و تعتبر فرنسا الشريك الأوروبي الخامس للهند خلف بريطانيا , ألمانيا, بلجيكا, و إيطاليا, وتأتي في المرتبة التاسعة في مجال الاستثمار. و إذا كان هناك 200 شركة فرنسية تربطها علاقات مع الهند , إلا أننا نجد ثلاثين شركة فقط لها أنشطة فعلية. و كانت بعض المشاريع المقترحة من بعض الشركات الفرنسية تم رفضها من قبل الهند التي لا ترغب اللجوء إلى المساعدة الثنائية. فالهند تعتبر نفسها من الآن فصاعدا دولة كبيرة, وقد قدمت قروضا إلى السودان والبرازيل, و لم تحافظ سوى على المساعدة الثنائية المتأتية من الولايات المتحدة الأمريكية, وروسيا, والإتحاد الأوروبي, و ألمانيا , و اليابان. و مع ذلك لم يتخل الفرنسيون عن هذه السوق الواسعة التي يعتبرونها صعبة بسبب اللغة , و التباطؤ في اتخاذ القرارات, وصعوبة اختيار شريك محلي.

كما أن الهند لم تخضع لقبضة الشركات المتعددة الجنسية. ففي إمكان المستثمرين الأجانب امتلاك نسبة 100 في المئة من الشركة في مجال

الفنادق وقطاع الأدوية والبنى التحتية (النقل والطاقة) و51 في المئة على الأقل من الشركات العاملة في مجال السيارات وما بين 49 و100 في المئة في قطاع الاتصالات وما بين 20 و40 في المئة في القطاع المصرفي. غير أن الاستثمارات الدولية المباشرة (74 IDI) مليار دولار هي أدنى بعشر مرات من مجمل تلك المتحققة في الصين (420 مليار دولار)(1).

(1) - استقطبت الهند استثمارات المحافظ (الأوراق التجارية) بقدر الاستثمارات الخارجية المباشرة. فمن العام 1991 الى العام 2002 حصلت على 24 مليار دولار من الاستثمارات الخارجية المباشرة و23 مليارا من استثمارات المحافظ.

و يشعر رجال الأعمال الهنود بارتياح كبير، بسبب عودة الانتعاش إلى الاقتصاد الهندي ، الناجمة عن هطول الأمطار بكميات كبيرة هذه السنة أدت إلى حصول ازدهار اقتصادي . وتعطي الهند صورة عن نفسها بأنها بلد خرج من بوتقة التخلف و التبعية الاقتصادية نهائيا، والأرقام تدعم ذلك: فقد بلغ الناتج الإجمالي الوطني للسنة المالية الجارية 7,4% ، و تقارب موجوداتها من العملة الصعبة 100 مليار دولار، وحققت بورصتها زيادة بنحو 50% منذ بداية هذا العام. و يقول خبير اقتصادي هندي هو الدكتور أمقارغوسواني " نحن الآن بصدد التعلم كيف نسوق أنفسنا ، ولكن على أية حال ، الهند ذاع صيتها اليوم عالميا".

و قد شرعت الحكومة الهندية في إعادة تنظيم مجالات الاستثمار من أجل "تسويق الهند" بطريقة أفضل. فالحاجات هي كبيرة: ففي مجال الهاتف الجوال، الهند بحاجة إلى استثمارات بنحو 8 مليار دولار سنويا و لمدة العشر سنوات المقبلة. و في مجال الاتصالات، تتجاوز الشركات الأجنبية العملاقة مثل - سيمنس، إريكسون، نوكيا، ألكاتال - مع كبريات الشركات الهندية المحلية مثل- ريليانسي، طاتا، آرتيل. وأسهمت الثورة الهائلة في مجال إعادة الهيكلة الاقتصادية التي قامت بها الشركات الهندية المندمجة في تحسين و وضعها التنافسي على صعيد عالمي ، من الآن فصاعدا.

و مع بداية الخصخصة الرأسمالية ، كان رجال الأعمال الهنود يريدون حماية الحكومة، ويتذمرون من المنافسة غير الشريفة من قبل الشركات الأجنبية. أما اليوم ، فإن الشركات الهندية الرأسمالية العملاقة تعانق العالم دون خوف، و تبني مصانع في عدة بلدان من العالم. و هناك 450 شركة أدوية هندية تمارس نشاطها في بريطانيا . طبعاً هناك عدد من الشركات المتعددة الجنسية الموجودة في الهند التي ترى فيها "دولة ورشة" حيث يمكنها أن تصدر منها المنتجات التي اكتسبت قدرة تنافسية بسبب رخص اليد العاملة، مثلاً " على غرار شركة صناعة السيارات

الكورية هيونداي. غير ان هذه الدولة الشاسعة تبقى ضعيفة في التحاقها بالتجارة العالمية. فصناعة النسيج لا تزال تمثل 30 في المئة من صادراتها والصناعة الغذائية 15 في المئة. وفي كل الأحوال ارتفعت صادرات المواد الكيميائية من 6.2 في المئة في العام 1980 الى 14.7 في المئة في العام 2001، وهذا ما يدل على قدرة الهند على تقليد (وحتى على قرصنة) التكنولوجيات الأجنبية. كما ان المعلوماتية تطورت أكثر. فالهند، بتحقيقها نسبة 20 في المئة من الصادرات العالمية، هي البائع الاول لخدمات تكنولوجيا المعلوماتية امام إيرلندا والولايات المتحدة. وقد بلغ معدل نمو هذه الصادرات في العام 2002 نسبة 30 في المئة.

و مع أن الاستثمارات الأجنبية في الهند تظل متواضعة 4,8 مليار دولار خلال العام المالي المنصرم 2002-2003، و هي نسبة تقارب 10% من الاستثمارات الأجنبية في الصين، إلا أن الأمور يمكن أن تتغير بسرعة كبيرة. فالهند تحتاج إلى استثمار أجنبي بقيمة 10 إلى 12 مليار دولار سنويا. و البلد بدأت تصدر بخجل سياراتها، و شاحناتها، و دراجاتها - 270000 في عام 2002- و الشركات المتعددة الجنسية أقامت مراكز أبحاثها التكنولوجية في الهند مثل كريس لير و جنرال موتور اللذين يشغلان 100 مهندس لكل واحد منهما في بانغالور، و فورد لها 300 مهندس في مخبرها القريب من شيناي، و تستعد هو نداي الكورية للقيام بالعمل نفسه.

غير أن كل العلامات المشرقة هذه في الوضع الاقتصادي والبحث العلمي والتكنولوجي الهندي، لا يجوز أن يحجب عنا الوجه الآخر للهند، إذ تشير معظم التحقيقات التي أنجزت منذ أواخر تسعينات القرن الماضي الى أن الفقر يميل الى التراجع بـ "أرقام نسبية". فنسبة السكان التي لا تزال تعيش تحت عتبة الفقر رسمياً، وهذا موضع شك كبير، قد تراجعت من 41 في المئة في العام 1992 الى 25 في المئة في العام 2003. أما مجمل الناتج المحلي للفرد الواحد، على أساس القدرة الشرائية، فقد ارتفع من 20 في المئة نسبة إلى المعدل العالمي في العام 1980 إلى 25 في المئة في العام 1990 وإلى 32 في المئة في العام 2000 حيث بلغ وقتها 2300 دولار.

فهل أن هذا التطور يعكس تأثيرات السياسات التي اعتمدت منذ العام 1991 أم أنه يعود الى عوامل أخرى؟ يبدو أنه يجب في كل الأحوال ربطها بنهضة الانتاج في مختلف المجالات منذ عشر سنوات. ولهذا التوسع تدين الهند بنسبة نمو في مدخول الفرد بلغت 3,5 في المئة منذ العام 1996 مقابل 3,1 في المئة في مجمل الدول النامية وبنشوء طبقة وسطى تتكثف أكثر فأكثر، فقد بات هناك 35 مليون هندي يدخلون ما يزيد على 1000 يورو شهرياً وعددهم يزداد بنسبة عشرة في المئة

سنوياً.

غير أن البلاد لا تزال تحوي العدد الأكبر من الفقراء في العالم (430 مليون شخص يعيشون فيها بأقل من دولار واحد في اليوم، وهناك الملايين من الأطفال يعانون من سوء التغذية، فضلاً عن أن الماء الصالح للشرب أصبح نادراً. وهذا باعتراف البنك الدولي نفسه). ومن جهة أخرى فإن الهند لا تكف عن التراجع وفق مؤشر التنمية البشرية. فبحسب تقرير "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (1) (PNUD) تراجعت مرتبتها من الرابعة والتسعين (من أصل 130 بلداً) في العام 1994 إلى الرابعة والعشرين بعد المئة في العام 1995 ثم إلى السابعة والعشرين بعد المئة في العام 2003. وهذا الترتيب يعكس أيضاً تنامي الفوارق الاجتماعية. ذاك أنه إذا كان المدخول الفردي قد ارتفع بمعدله الوسطي، فإن بعض المجموعات، مثل الطبقة الوسطى الشهيرة، تستفيد منه أكثر من غيرها من المجموعات التي ترى طبعاً أن وضعها يتحسن إنما بطريقة هامشية وبوتيرة بطيئة إلى درجة أن الهوة تتعمق بشكل أكيد.

* ... * ... *

الفصل الثاني

مرض الليبرالية الأمريكية

(1) - راجع: PNUD, Rapport mondial sur le développement humain. 2003, Economica, Paris, 2003

كانت البداية جيدة جداً. على عتبة الثمانينات كان عالم آخر يرى النور. عالم الثورة المحافظة في الغرب بقيادة رونالد ريغان ومرغريت تاتشر اللذين يبشران شعبيهما بفضائل النيوليبرالية الموعودة التي ستجلب الخير والرفاه الاقتصادي لكل الكون. وكان الانبياء في حالة من الغبطة: فريدريك هايك، العجوز، يرى في هزيمة الدولة الكينزية ضربة نهائية لـ "دروب العبودية" (1)، بينما يرى ميلتون فريدمان في حرية الحركة للرسميل بالتزاوج مع أسعار القطع العائمة ضماناً لثبات الاقتصاد. أما فرنسيس فوكوياما فيرى التاريخ البشري قد انجز مساره ليحل محله "عهد الحسابات الاقتصادية والسعي للامتناهي وراء الحلول التقنية" (2). إنها السعادة.

1- أزمة صناعة السيارات الأمريكية:

بيد أن هذه السعادة لم تدم طويلاً، إذ يعبر واقع صناعة السيارات الأمريكية اليوم عن المثال النموذجي للإنحدار للإنحدار التاريخي لصناعة السيارات الذي أصبح يبيت الذعر في كل من واشنطن وواشنطن ستريت. ويتساءل كبار المحللين الاقتصاديين الإقتصاديين أيضاً، ما إذا كانت صناعات السيارات الأمريكية ستعرف المصير المأساوي عينه الذي عرفت صناعات النسيج والحديد والصلب.

وعلى الرغم من أن عودة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 6% خلال هذه السنة الماضية، وانخفاض، وإنخفاض قيمة الدولار، يزيدان من قدرة المنافسة للشركات الأمريكية، إلا أن تسريح آلاف العمال من المصانع استمر بوتيرة عالية. فهناك ما لا يقل عن خسارة 2.7 مليون فرصة عمل في الصناعات الأمريكية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وتتنويع كل من شركتي فورد و كرسليير الإعلان عن تسريح جديد لبضعة آلاف من العمال .

(1) Friedrich Hayek : La route de la servitude, Médicis - 1946 .

(2) La fin de l'histoire et le dernier homme - Flammarion, Paris, 1992 .

وسوف تلغي شركة فورد التي تحتل المرتبة الثانية في مجال صناعة السيارات الأمريكية (بنحو 6.9 مليون سيارة التي تم تصنيعها في عام 2002، وتمتلك ماركات أستون مارتين- فورد جاغوار- لاند روفر- لينكولن- مازدا- ميركوري- فولفو، وتشغل 121000 أجير، وحققت مجموع مبيعات بنحو 163.4 مليار دولار في عام 2002) ما يقارب 12000 فرصة عمل في عالم صناعة السيارات من أصل 350000. وهذه المعلومة التي أعلنتها صحيفة وولت ستريت جورنال تم تأكيدها من قبل الشركة ذاتها. وتسير شركة كرسليير - الفرع الألماني لديملير- التي تحتل المرتبة الثالثة (حيث توظف 121000 أجير في الولايات المتحدة الأمريكية، وحققت مجموع مبيعات بنحو 149.58 مليار دولار خلال عام 2002، إذ باعت الشركة 4.47 مليون سيارة عبر العالم). في الطريق عينه، إذ أنها ستسرح عدة آلاف من الأجراء العاملين عندها في الولايات المتحدة، بعد أن ألغت 20000 فرصة عمل في عام 2001. وتذكر بعض التحليل أن ليس مستغربا في السنوات المقبلة أن يتم وضع شركة فورد أو جنرال موتورز على القائمة 11 المتعلقة بالقانون الأمريكي الخاص بإفلاس الشركات، أو أن تنفصل ديملير عن كرسليير.

وتشهد صناعة السيارات الأمريكية أخطر أزماتها، إذ أن مردودية الإنتاجية أصبحت معدومة، وحصتها من السوق سقطت إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية، كما أن التزاماتها وإلتزاماتها إزاء صناديق المعاشات أضحت ثقيلة أكثر فأكثر. فالشركات الأمريكية المتهمة بسبب اندفاع اندفاع الأسواق خلال سنتي 1998 و 1999، زادت من قدراتها الإنتاجية بتهور، بينما هي أعادت هيكلة بنيتها الصناعية عقب أزمة 1990. وهكذا أصبحت شركة جنرال موتورز قادرة على إنتاج مليون سيارة أكثر من إنتاج عام 1995. وكانت النتيجة: أن مصانعها أصبحت تنتج 1.5 مليون سيارة فوق طاقتها. وبإمكان شركات فورد و كرسليير و جنرال موتورز، الثلاث، صنع 14.5 مليون سيارة

في السنة، أي بنحو 2,3 مليون سيارة أكثر مما باعوه في عام 2002. وقد أجبرهم ضعف قدرتهم التنافسية أمام الشركات اليابانية المنافسة على خوض حرب الأسعار.

لا شك أن هذا الوضع الصناعي تكون له إسقاطات مدمرة على النتائج المالية للشركات الأمريكية. فقد خسرت شركة فورد 6.5 مليار دولار خلا ل سنتي 2001 و2002، بينما ربحت 1.3 مليار دولار خلال النصف الأول من السنة الماضية الجارية 2003. ولم تكن شركة كرسليير في وضع أفضل. وكانت شركة كرسليير تتمنى قبل بضعة أشهر تحقيق أرباح تجارية بقيمة ملياري دولار خلال هذه السنة. وهي تحاول الآن أن تصل إلى تحقيق التوازن بعدد أن خسرت 1.1 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2003. ولم تعد شركة جنرال موتورز الأمريكية التي تحتل المرتبة الأولى (بإنتاج 8.2 مليون سيارة خلال عام 2002، وهي تنتج الماركات التالية: شيفروليت - بويك - كاديلاك - أولدسموبيل - وبونتياك، وحققت مجموع مبيعات بنحو 186.7 مليار دولار خلال عام 2002) -قوية ماليا كما كانت في السابق، حتى وإن كانت سياراتها لازالت تقاوم المنافسة بشكل أفضل. لقد حققت الشركة أرباحا رمزية بقيمة 83 مليون دولار في الثلاثة أشهر الثانية من نصف سنة 2003 هذه السنة من مجموع المبيعات البالغة 28.6 مليار دولار. غير أن جنرال موتورز تبيع الأموال من خلال بيع القروض، لا السيارات. وتكمن خطورة الأوضاع للشركات الأمريكية الثلاث في الاتفاقات لاتفاقات التي أبرمتها مع نقابات السيارات في شهر سبتمبر الماضي . وقد قبلت نقابات السيارات، مالم يكن معقولا أن تقبل به قبل سنتين، ألا وهو إلغاء 50000 فرصة عمل خلال أربع سنوات، في الأساس عقب التقاعد الطبيعي، والتقاعد المبكر، وإعادة تصنيفات أخرى.

ويسمح الاتفاق لاتفاق هذا مع النقابات، الذي تمت المصادقة عليه خلال شهر أكتوبر الشهر الماضي أن تغلق الشركة بموجبه أربع مصانع في الولايات المتحدة الأمريكية: ديربورن (ميتشيغان)، وأديسون (نيوميتشيغن)، وإديسون (نيو دجيرسي)، ومصنعين آخرين في منطقة كليفلاند (أوهايو)، وبيع مصنع خامس. ومن جهتها تنوي شركة كرسليير اقتراح اقترح التقاعد المبكر على الآلاف من موظفيها، وو إغلاق أو تسليم تسعة مصانع منهما اثنا اثنين مهمان جدا في دي ترويت (ميتشيغان) وديترويت (ميتشيغن) و إنديانا بوليس (إنديانا بوليس (إنديانا). وأخيرا، فإن جنرال موتورز التي لم تصدق بعد على الاتفاق لاتفاق مع النقابات تنوي إغلاق وحدة إنتاجية تشغل 1100 شخص في بال تيمور (ميريلاند). وقد حصلت جنرال موتورز بوجه خاص من النقابات على إمكانية ملائمة أعداد العاملين فيها مع الحاجات خلال السنوات المقبلة عبر اللعب على التقاعد المبكر، إذ أن ال 112000

موظفا من جنرال موتورز العاملين في الولايات المتحدة سوف يحالون على التقاعد بداية من عام 2008.

ويعتبر هذا العلاج أسوأ من المرض ذاته، لأن على الشركات الأمريكية الإسهام في تمويل معاشات متقاعد يهتم في الوقت عينه، الذين أصبحوا في تزايد مستمر، يضاف إلى ذلك الضمان الاجتماعي لأجرائهم. وإذا أخذنا جنرال موتورز على سبيل المثال، فهي لها 339000 متقاعد إضافة لـ 125000 أجير في الولايات المتحدة الأمريكية. ويكمن مشكل الشركات الأمريكية الثلاث، وهن يواجهن صعوبات على الصعيد التجاري، في الحصول على أموال كافية لتمويل صناديق الإعاشة. ففي عام 2002 حولت جنرال موتورز 4.8 مليار دولار لمن أجل تسديد العجز في صندوقها. وتقدر دراسة حديثة قام بها البنك الألماني، أن على جنرال موتورز تخفيض تكاليف الإنتاج بنحو 13.5 مليار دولار خلا ل السنوات الخمس المقبلة لكي تفي بالتزاماتها، وفور بنحو 11.1 مليار دولار.

وتزداد أزمة الشركات الأمريكية تعقيدا، عندما نعرف أن السوق الوطنية هي الوحيدة التي تمثل في الوقت الحاضر خشبة الخلاص الرئيسية لها، في حين أن فروعها في الخارج، خاصة في أوروبا ما انفكت تخسر أموالا. ولهذا السبب، عملت شركة فورد التي خسرت 776 مليون دولار في النصف الأول من سنة 2003 هذه السنة في أوروبا، على الإعلان في أول أكتوبر عن مخطط جديد لإعادة هيكلة أنشطتها الأوروبية. وسوف تلغي الشركة 1700 وظيفة عمل في ألمانيا، وبشكل جوهري في مقرها الرئيسي بـكولونيا، و3000 وظيفة عمل في بلجيكا في مصنعها بجينك. وكانت شركة فورد استثمرت خلال عام 2002، 900 مليون يورو في مصنعها هذا لرفع قدرتها الإنتاجية من 350000 سيارة إلى 450000 سيارة. غير أن التباطؤ الاقتصادي في أوروبا أجبر الشركة الأمريكية على تخفيض معدل إنتاج سيارة مونديو، التي تعاني من عدم اهتمام إهتمام المستهلك الأوروبي الذي لا يثيره هذا النوع من السيارة.

ويتساءل كبار المحللين الاقتصاديين الإقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية، هل تكون هذه الهيكليات المتعددة التي تقوم بها الشركات الأمريكية الثلاث كافية لإنقاذ صناعة السيارات الأمريكية؟ إن الشركات الأمريكية لا تنوي تخفيض عروضها، ولكنها تنوي تخفيض تكاليفها الثابتة المرتبطة بالإنتاج هذا. إنه شيء أفضل من لاشيء، ولكنه ليس بالضرورة أن يكون هو الحل لإنقاذ تراجع الصناعة الأمريكية.

إن السرعة التي ظهر بها العجز الصناعي الأمريكي تشكل واحدا من الجوانب المثيرة للإهتمام في العملية الجارية الآن. فعشية الركود الاقتصادي عام 1929، كان الإنتاج الصناعي الأمريكي يساوي 44,5% من الإنتاج العالمي مقابل 11 و6% لألمانيا و9,3% لإنكلترا و7% لفرنسا و

4,6% للإتحاد السوفياتي و3,2% لإيطاليا و2,4% لليابان(1).و قد أصبح الإنتاج الأمريكي بعد سبعين سنة، أقل بقليل من إنتاج الإتحاد الأوروبي أو أعلى قليلا من إنتاج اليابان. ولم يعوض هذا الركود في القوة الاقتصادية، نشاط الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية. فمذ عام 1998 صارت الأرباح التي تحولها إلى أمريكا أقل من الأرباح التي تحولها الشركات الأجنبية العاملة في أمريكا إلى بلادها الأصلية(2).

2- أزمة نموذج مكدونالد

(1) - Arnold Toynbee et collaborateurs Le monde en mars 1939, Gallimard, 1958.

(2) - إيمانويل تود - مابعد الإمبراطورية- دراسة في تفكك النظام الأمريكي- ترجمة محمد زكريا إسماعيل- دار الساقى , الطبعة الأولى 2003,(ص 89).

في سياق الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، نجد أن مجموعة مكدونالد التي تمثل أحد وجوه العولمة الرأسمالية تعصف بها الأزمة بدورها وتبحث مجموعة مكدونالد الأمريكية عن نفس جديد، في ظل تقلبات البورصات العالمية، والحرب بالاستعدادات الأمريكية المستمرة للحرب على العراق، إذ أن المجموعة لم تسجل سوى تقدم متواضع في مجموع مبيعاتها لعام 2001، بفضل ما حققته في البلدان الناشئة لا في سوقها الرئيسية، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية . فقد تآكلت أرباحها.

ومن أجل إيجاد ديناميكية جديدة تبحث إدارة مكدونالد عن التنوع في مبيعاتها، لكنها لا تغامر إلا بحذر في ظل هذا المناخ الدولي الكئيب .و تمثل فرنسا استثناء في ذلك، لأن المجموعة تحقق نجاحات جيدة ، خاصة بفضل ضعف منافسيها . أما في أستراليا استراليا فإن سلسلة المطاعم السريعة متواجدة بقوة في المدارس، وهي تعمل على جلب الزبائن من الشباب، من خلال تقديم الهدايا بموافقة المدارس .

ففي الثلاثة أشهر الأخيرة من عام 2002، شهدت مجموعة مكدونالد أزمة حقيقية، ووقامت بحملة احتجاجية . فالمجموعة التي توزع 46 مليون وجبة يوميا على صعيد كل الكرة الأرضية، جوبهتو وجهت بمعارضة حقيقية خاصة في الولايات المتحدة وأستراليا استراليا، من قبل مناهضي العولمة، والنباتيين، والمدافعين عن الحيوانات . وتأتي هذه المظاهرات في زمن عصيب تمر به هذه السلسلة من المطاعم، التي أصبحت في الدرك الأدنى في البورصة، حيث انخفض سعرها إلى أكثر من 34% منذ بداية عام 2002، وهو مستوى لم تصل إليه أبدا منذ سبع سنوات .

ويتساءل المحللون الاقتصاديون عن الأسباب الحقيقية التي قادت إلى ذلك . فمجموعة مكدونالد توظف 395000 موظف في 121 بلدا، وهي

المتصدر الأول دائما في الوجبات السريعة . وخلال الخمس سنوات الأ
خيرة، انتقل عدد مطاعم المجموعة من 20000 مطعم إلى 30000،
بواسطة مضاعفة وجودها في أمريكا الجنوبية وآسيا . غير أن هذا النمو
الجامح لم ينجح في زيادة أرباحها، ولا في تعويض لها ثها في سوقها
التاريخية، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يشكل أزمة
حقيقية لماكدونالد : فهذه المجموعة تحقق 60% من نتائج استثمارها ..
في عام 2001، سجلت سلسلة مطاعم ماكدونالد نموا تراوح من 4,4
% من مجموع مبيعاتها إلى 8، 14 مليار دولار (15 مليار يورو)، وقد
جاءت هذه الزيادة في المبيعات من البلدان الناشئة بصورة رئيسية
وتأكلت هذه الأرباح بنحو 17%، بسبب إجراءات إعادة تنظيم المجموعة
في الولايات المتحدة بوجه خاص : ومنذ شهر يناير 2002، لم تتحسن
الوضعية: فقد تراجعت الأرباح بنحو 8% في النصف الأول من العام
الماضي، أما المبيعات العالمية فلم تتقدم إلا بنحو 2% خلال المرحلة
الممتدة من يناير إلى أغسطس من عام 2002، قياسا بعام 2001 .
وكانت أوروبا مخيبة للآمال أيضا . وحدها فرنسا تسجل فيها مجموعة
ماكدونالد تقدما ملموسا في القارة العجوز إذ يبلغ عدد المطاعم فيها
1000 مطعم في ظل غياب منافسة حقيقية، بينما الوضع في ألمانيا
وبريطانيا هو في تدن، من دون أن نتحدث عن البلدان اللاتينية مثل
أسبانيا وإسبانيا وإيطاليا، اللتين لا تتحسنان كثيرا لأكل الكلاكل الهمبرغر .
إضافة إلى ذلك، تعاني مجموعة ماكدونالد من ملاحظات قضائية داخل
الولايات المتحدة نفسها، مع ثلاثة منافسين، من قبل ربونزون شديد
السمنة، الذي يتهمها ببيع أغذية دسمة جدا . وو كانت ردة فعل
المجموعة أن أعلنت في شهر سبتمبر من العام 2003 الماضي أنها
خفضت الزيت في البطاطا المقلية .

وقد عمل المدير العام لمجموعة ماكدونالد منذ وصوله في نيسان عام
1998، على مضاعفة المخططات لمن أجل تطوير ماكينة ماكدونالد .
فعلى الصعيد العالمي، حاول أن يظهر الشركة بأنها " متعددة- محلية " من
خلال تكيف سلسلة مطاعم ماكدونالد مع الأذواق الوطنية . وقد مالت
صورة ماكدونالد إلى الاعتدال، خاصة عندما تخلت في بعض الأماكن
الرمزية عن ألوانها الفاقعة الأحمر والأصفر . ولكن المدير العام يجد
صعوبة كبيرة في تقديم حلول فعالة داخل الولايات المتحدة، حيث أن
الشركة لم تسجل أي نمو يذكر في حصتها من السوق المقدرة بنحو 43
% . وو كانت المجموعة قد طرحت في عام 1999 مخططا كبيرا سمي
" هذا مصنوع لك " من أجل تقديم همبورغر " على القياس " .. وفي عام
2001، ضاعفت المجموعة فقد ضاعف من أرباحها أيضا ((ما يعادل
ضعف أرباحها المحققة أرباحه المتحققة في فرنسا) .

ومع ذلك، فإن هذا كان كافيا فقط لضمان استقرار المبيعات لدى كل
مطعم . وقد وضعت جامعة ميتشيغان الأمريكية في عام 2001 التي

تقوم بسبر آراء المستهلكين الأمريكيين، مجموعة ماكdonald خلف منافسيها الرئيسيين، ويندين وبرغوكينغ خاصة بسبب الانتظار في صناديق الدفع، والاختلاف بين ما يقدم في الصحن وما يراه المستهلك من عروض على الصورة .

وقد كثف مدير ماكdonald جاك غرينبيرغ خلال عام 2002 من شبكة " الزبائن الغامضين " الذين يأتون للتأكد من نوعية، ونظافة، الوجبات المقدمة، وسرعة الخدمات . وقد زار حوالي 200000 زائر من هذا الصنف مطاعم ماكdonald، في عام 2002، وكان لهذه الزيارات تأثير إيجابي " إذ أن سبرسير الآراء الذي نشرته المجلة الأمريكية QSR ، في نهاية العام الماضي، جعل من ماكdonald ينتقل من المرتبة العاشرة إلى المرتبة الرابعة خلال عام .

ومازال جاك غرينبيرغ مستمرا في مضاعفة الإعلانات الدعائية لماكدونالد، حيث أعلن أنه سيقف فتح مطاعم جديدة في الولايات المتحدة ، ويأمل باستثمار ما بين 300 إلى 400 مليون دولار لإعادة تحديث المطاعم الأمريكية القديمة .

إن إشكالية ماكdonald تكاد تكون متشابهة مع شركة كوكا كولا الأمريكية . فبعد أن تخيلت مفهوما عالميا فعلا، فسح من قبل عدة منافسين، فإن علي الشركة أن تجد بدائل جديدة للنمو من الآن فصاعدا . أما ماكdonald فله أربعة مشاريع في خطته، غير أنه في الوقت الحاضر لا تمثل هذه الأنشطة المتنوعة التنوع سوى 1% من مجمل المبيعات العالمية . في عام 1999، أعلن جاك غرينبيرغ بأن " الأسوأ أصبح خلفنا " لكن النتائج المتدنية لا زالت تغذي منذ بضعة أشهر إشاعات عن قرب رحيله . وقد أعلن مؤخرا أن برنامج التجديد لماكدونالد " سوف يأخذ بعض الوقت قبل أن يرى النور في الحسابات " . و يظل الوقت شيئا ثميناً في قطاع المأكولات السريعة

3-انتصار إنتصار شركة "إيرباص" على شركة "بوينغ" حققت شركة " إيرباص " الأوروبية انتصارا دائما ولكنه محفوف بالمخاطر، عندما أعلن رئيس الشركة السيد نويل فورجبارد، في تقريره السنوي الذي قدمه يوم 14 يناير الجاري عن نتائج سنة 2002، بأن الشركة الأوروبية باعت 189 طائرة مقابل 167 طائرة لشركة بوينغ . وكانت شركة " إيرباص " قد تلقت طلبا بشراء 120 طائرة في شهر أكتوبر 2002 الماضي ، لم تعلن عنها رسميا إلا في 2 يناير 2003، الأمر الذي يجنب شركة " إيرباص " إدراجها في حسابات 2002، وإعلان حصولها على 70% من حصتها من السوق .

في عام 2001 حققت شركة بوينغ 58,2 مليار دولار (61 مليار يورو) من إجمالي مبيعاتها، أي ما يعادل نصف ضعف منافستها الأوروبية التي حققت بدورها 30,8 مليار يورو من إجمالي مبيعاتها. و مع أن بوينغ

حققت تقدما بنحو 13%، إلا أن شركة إيرباص ازدادت مبيعاتها بسرعة بنحو 27%. وحققت بوينغ ربحا صافيا بنحو 2,82 مليار دولار في عام 2001 (أي ما يقارب 3 ملياري يورو) بزيادة تقدر بنحو 33%، في حين حققت شركة إيرباص ربحا صافيا 1,37 مليار يورو (مقابل خسارة بنحو 909 مليون يورو وفي عام 2000).

وعلى صعيد المبيعات المدنية والعسكرية، حققت الشركة الأمريكية 60,3% من أنشطتها في صناعة الطيران المدني بهامش استثمار 10,1%. و مثلت مبيعات الطائرات العسكرية

و الصواريخ (التي حققت حدا من الربح بنحو 21,4% من النشاط)، أما مبيعات الأقمار الصناعية ووسائل الاتصالات (حدا من الربح 6%) و 17,8% من النشاط، و حقق التمويل التجاري (حدا من الربح بنحو 31,5%) و 1,5% من إجمالي النشاط. وبالمقابل مثلت مبيعات شركة إيرباص 66,5% من إجمالي مبيعاتها بهامش استثمار استثمار بنحو 7,8%. كما تباع الشركة طائرات هليكوبتر أسهمت بنحو 16,2% من إجمالي المبيعات، وحررت هامشا من الاستثمار استثمار بنحو 6%. و تباع شركة إيرباص صواريخ وأنظمة اتصالات مثلت 10,8% من مجموع مبيعاتها (ولكن هذا النشاط خاسر)، وتعمل في مجال الفضاء (أريان، أستريوم) الذي يمثل 7,9% من إجمالي مبيعاتها، لكنه نشاط خاسر أيضا. وتمثل مبيعات الطائرات العسكرية 1,8% من إجمالي المبيعات (قبل إطلاق إيرباص 400) وبزيادة حد صغير من الربح . 0,2%.

أخيرا، وفي نطاق استعراض استعراض موازين القوى بين العملاقين الأمريكي والأوروبي، نجد أن شركة بوينغ حققت 65% من مبيعاتها في مجال الطيران المدني و 35% للدفاع، مقابل 80% و 20%، على التوالي مقابل لشركة إيرباص. 80% و 20%، على التوالي.

وفيما كان الرئيس السابق لشركة "إيرباص" السيد جان بيار سون قد جعل من تحقيق التكافؤ التكافؤ موضوعا لصراعه مع شركة "بوينغ"، فإن الرئيس الحالي يواجه تحديا جديدا لم يكن في الحسبان، يتمثل في تحمل مسؤولية القيادة العالمية لصناعة الطيران المدني، على غرار إنتال وميكروسوفت، وهي صناعة لا زالت الاعتبار السيادة القومية قائمة فيها، وحيث أنه ليس مستبعدا أن تقوم الحكومة الأمريكية برد فعل قوي . وهكذا بدتبدو سنة 2003 كأنها حسنة في تاريخ صناعة الطيران العالمية : إذ أنه أول مرة سيخرج عدد الطائرات من مصانع تولوز الفرنسية وهامبورغ الألمانية أعلى من طائرات بوينغ التي ستصنع في مصانع سياتل بولاية واشنطن الأمريكية. فخلال الخمس سنوات الأخيرة، تجاوزت شركة "إيرباص" عمليا منافستها "بوينغ" في مجال الطلبات الصافية (الأرقام الإجمالية لشركة بوينغ هي غالبا ما يعاد النظر فيها باتجاه الهبوط) . غير أن شركة بوينغ ظلت لفترة حديثة العهد تعيش

على دفتر طلبات كان يساعدها على الحفاظ على إنتاجها بمعدل أعلى .
أما دفتر طلبات شركة " إيرباص " فقد تجاوز من الآن فصاعدا دفتر
شركة بوينغ، وفي عام 2003، تقاطعت سوف تتقاطع منحنيات الإنتاج .
وتقدر شركة " إيرباص " بيع 300 طائرة مقابل من 270 إلى 280 طائرة
لمنافستها شركة بوينغ . ولم تكن شركة " إيرباص " تتوقع أن تجد نفسها
في مثل هذه الوضعية المتقدمة .

بكل تأكيد كانت شركة " إيرباص " تعلن عن التفوق التكنولوجي لطائراتها
وانتصاراتها منذ سنوات عديدة . أما فرقها لدراسة الأسواق للأسواق،
وفرقها التجارية، فقد أثبتت كفاءة عالية معترفا بها من الجميع في
الصناعة . وبالمقابل تمتلك شركة " بوينغ " علما تكنولوجيا وصناعيا أكثر
رسوخا وقدمًا، ولديها كل الوسائل لكي ترد على المنافسة . فطرح طائراتها
الجديدة بوينغ 777 التي تتسع لـ 300 راكب، والتجديد الكامل
لتشكيلة طائراتها 737 خلال عقد التسعينات، قد أكد بأن شركة بوينغ لا
يمكن لها أن تسمح لأحد بتجاوزها .

غير أنه منذ سنتين أو ثلاث تراجعت إستراتيجية شركة بوينغ، بسبب الأ
زمات الدورية التي تعاني منها صناعة الطيران في 1996 و 2001، حيث
قامت بوينغ بتسريح عشرات الآلاف من العمال، الأمر الذي أثقل الشركة
بتكاليف باهظة على صعيد إعادة الهيكلة المكثفة والعميقة غير المنظمة
لإنتاجها . ووجدت بوينغ صعوبة حقيقية في عودة انتعاشها من أجل
عودة إنتعاشها، وإيجاد أجراء أغوتهم في غضون ذلك أسطورة الاقتصاد
لإقتصاد الجديد، حيث فعالياته موجودة في محيط سيئات مقر العلاقات
لاقتصاديا لإقتصادي الآخر مايكروسوفت . وكنتيجة لذلك، كانت نتائج
فرع الطائرات المدنية لشركة بوينغ دون المتوسط منذ عدة سنوات .
ولكن يبقى أننا نشاهد سنة بعد سنة تراجع تقدم أمريكا في جميع المجالا
ت بما في ذلك الصناعة التي تحتل فيها مركز الزعامة في العالم . وقد
أنتجت شركة إيرباص في عام 2003 ما يوازي إنتاج بوينغ ولو أنها لن
تستطيع أن تماثلها بقيمة الإنتاج إلا عام 2005 أو 2006(1).

(1) - المرجع السابق عينه (ص 88).

لقد أسهم التبدل المفاجيء في السياسة العسكرية الأمريكية في 2001،
و الزيادة الكبيرة لموازنة الدفاع، في إنهاء التغيير الإستراتيجي لشركة
بوينغ . وأصبحت كل الأبحاث مركزة لمصلحة الحكومة الأمريكية، الأمر
الذي يفسر لنا تخلي بوينغ عن مشروع الطائرة الضخمة القادرة على
تحدي طائرة إيرباص 380 . والحال هذه، أصبح المجال مفتوحا أمام
شركة إيرباص لكي تشق طريقها إلى اعتلاء عرش القمة العالمية
لصناعة الطيران المدني، فهل تمتلك الوسائل لتحقيق ذلك؟ وبينما يكون
على شركة إيرباص تمويل مجهود ضخم للأبحاث والتطوير لطائرة
إيرباص 380، بنحو 11 مليار يورو، الأمر الذي يقود إلى التقليل من

أرباحها لعدة سنوات, فإن شركة بوينغ اكتفت ببيع تشكيلة من طائراتها المستهلكة منذ وقت طويل. و سوف يمكن حد الأرباح الملائم لشركة بوينغ من تخفيض الأسعار في ظل وجود منافسة عالمية, والا ننتفع من انخفاض الإنتفاع من إنخفاض أرباح شركة إيرباص المائلة للا نخفاض.

للإنخفاض. غير أن الأسوأ يتمثل في إقدام الحكومة الأمريكية الأمريكية- التي أصبحت قلقة على شركة بوينغ -على نجدة بطلها الوطني. فقد تقدم البنتاغون بطلب شراء 100 طائرة تزويد عملاقة. وبدل أن تستفيد شركة بوينغ من هذه الأموال السخية لاستثمارها الإستثمارها في برامج جديدة- حيث أن طائرة بوينغ 747 تم تطويرها بفضل التكنولوجيات المكتسبة من طائرة س-50 العسكرية- فإن شركة بوينغ عملت على تكييف طائرتها 767 القديمة منذ منذ ثلاثين سنة للجيش. وهذه كلها أسباب تجعل شركة إيرباص تنطحتتنطع لقيادة صناعة الطيران المدني بنوع من القلق. وسوف تمكن الطائرة "أ380" شركة "إيرباص" من الوصول إلى قطاع خاص تحتكره شركة "بوينغ" في مجال التجارة الرباحة بالطائرات العملاقة, التي هي مصدر عائدات ضخمة من الأموال لبوينغ الأمريكية منذ ثلاثين سنة. فالطائرة الأوروبية العملاقة سوف تتسع ل550 راكباً. وتقدر شركة "إيرباص" أسواق الطائرات العملاقة بنحو 1500 طائرة خلال العشرين سنة المقبلة, وتأمل الحصول على نصف هذا العدد. وسوف تصل طائرة أ380 إلى السوق في عام 2006, حين يزداد الطلب على تغيير طائرة "بوينغ 747" بكثرة. وتقدر شركة "إيرباص" أن طائرة أ380 سوف تكون مربحة بعد بيع 250 طائرة, إذ سيتراوح سعر الطائرة بين 218 و240 مليون دولار. وهكذا, فإن إنتاج طائرة أ380 العملاقة سوف يشعل الحرب التجارية الأمريكية- الأوروبية.

4 - مرض جنون البقر يضرب أمريكا:

إضافة إلى الأمراض التي تعاني منها الليبرالية الأمريكية, أعلنت وزيرة الزراعة الأمريكية آن فينمان فينيمان رسمياً يوم 23 ديسمبر من العام 2003 الماضي إكتشاف أول حالة جنون البقر في الولايات المتحدة الأمريكية. و أوضحت أن البقرة المعنية تنتمي إلى جنس هولستين, وتعيش في مزرعة مابلتون على بعد 65 كيلومتراً من مدينة ياكوما في ولاية واشنطن (الغربية). وو أكدت الوزيرة : " رغم هذا الاكتشاف إلا كتحشاف, نحن لدينا الثقة في أمننا الغذائي. والخطر على الصحة الإنسانية هو قليل جداً".

وكان يأمل محققو وزارة الزراعة الأمريكية يأملون الانتهاء الإنتهاء من فحص الحمض النووي للبقرة المصابة في وقت مبكر من نهاية العام الماضي, الأسبوع المقبل لتأكيد شكوكهم في أنها ولدت بولاية ألبرتا ألبرتا

بكندا في إبريل/نيسان عام 1997. وأعلنت كندا عن ظهور أول حالة إصابة بمرض جنون البقر في وقت سابق من عام 2003 , وكانت أيضا من ولاية ألبرتا الكندية. وقال رون ديهافن كبير الأطباء البيطريين بوزارة الزراعة الأمريكية إن المحققين يسعون للتأكد مما إذا كانت البقرتان قد قدم لهما علف من نفس المصدر. وصرح مسئولون مسؤولون كنديون أنهم يطلعون على سجلات مزارع وعلف تعود ثماني سنوات إلى الوراء. وينتقل مرض جنون البقر عندما تأكل الماشية علفا يحتوي على بقايا من ماشية مصابة.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها حتى وقت قريب جدارا بلدا في منأى عن كل خطر مرتبط بمرض جنون البقر، رغم أن الخبراء الأوروبيين يعتقدون منذ عدة سنوات أنه من غير المعقول أن لا يكون مرض جنون البقر موجودا في هذا البلد، الذي يحتوي على ثروة حيوانية تقدر بنحو 900 مليون رأس بقر. من جهتها صنفت اللجنة الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية من بين البلدان التي يمكن أن تكون مصابة بمرض جنون البقر. وقد قامت بهذا التصنيف على أساس معايير خارجية (مثل استيراد علف يحتوي على بقايا من ماشية مصابة، طحين اللحوم والعظام الصادر من بلدان كانت مصابة بمرض جنون البقر) وداخلية (مثل شيوع استخدام هذا الطحين كعلف وغياب الرقابة الصحية).

وإذا كان الخبراء الأوروبيون يشكون في أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخفت بطريقة أو بأخرى واقع الوباء المرتبط بمرض جنون البقر، فإنه يمكن أن نفهم الأسباب التي تقودها اليوم إلى الاعتراف بالإعتراف بوجود هذا المرض في ماشيتها، مع كل التأثيرات الاقتصادية والإقتصادية التي ستنتج عنه. هناك افتراضا افتراضا يمكن سوقهما سوقهما في هذا المجال حسب قول خبير فرنسي يعمل لدى اللجنة الأوروبية. أما أن السلطات الأمريكية تقدر، بعد الحالة التي أعلنت عنها كندا وفي ظل الظرف السياسي الدولي المناسب لها، أن الوقت قد حان بالنسبة إليها لقول الحقيقة مع تحمل أقل الخسائر. وإما أنها تمتلك معطيات تتعلق بإمكانيات وجود أشكال إنسانية من مرض جنون البقر.

لقد أدى إعلان الإصابة الأولى بالمرض المذكور في الولايات المتحدة إلى انخفاض أسعار الماشية سريعا نحو 20% مما أجبر إدارة الرئيس الأميركي كي على حظر استخدام الماشية المريضة أو المعاقة في صناعة الأغذية الخاصة بالإنسان وهي خطوة كانت تعارضها صناعة اللحوم منذ فترة. وتحاول إدارة بوش إعادة الثقة إلى مشتري اللحوم الدوليين، وفي هذا الإطار توجه مسئولون أمريكيون سيتوجه مسئولون أميركيون إلى مكسيكو سيتي لحثها على إعادة فتح الحدود أمام اللحوم الأميركية. وبحث المسئولون وسيبحث المسئولون الإجراءات التي تتخذها الولايات

المتحدة الأمريكية للسيطرة على المرض. والمكسيك هي ثاني مستورد للحم البقر الأمريكي.. وفي الفترة الزمنية عينها وقت سابق هذا الأسبوع زار وفد تجاري أمريكي أميركي العاصمة اليابانية طوكيو وعاصمة كوريا الجنوبية سول لحث البلدين على استئناف وارداتهما من لحم البقر الأمريكي. الأميركي. وهناك مشكلة أخرى تواجه المصدرين وهي مصير 44 ألف طن من اللحم ألبقريالبحري الأمريكي قيمته 350 مليون دولار كانت في طريقها إلى دول أخرى في نفس الوقت الذي ظهرت فيه أول إصابة بجنون البقر في الولايات المتحدة الأمريكية. وو تقطعت السبل بهذه الشحنات نتيجة الحظر التجاري الذي فرض على اللحم ألبقريالبحري الأمريكي.

وإذا استمرت مقاطعة الأسواق العالمية للحم البقر الأمريكي حتى ربيع 2004 الربيع بسبب ظهور جنون البقر فمن المحتمل أن تشهد الأسعار المحلية لهذه اللحوم انخفاضا إنخفاضا حادا يغري الأمريكيين بالإقبال عليها. وقد حظرت أكثر من عشرين دولة مستوردة للحم البقر الأمريكي في آسيا. منها بلدان تعتبر أسواقا كبيرة للحم المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقول المحللون الاقتصاديون الإقتصاديون إنه إذا استمر الحظر عدة شهور فإن المعروض المحلي من اللحم ألبقريالبحري سيتزايد بشدة ويدفع الأسعار للهبوط. فبعد الحظر الذي فرضته اليابان التي تعتبر المشتري الأول للحم الأمريكي بنحو 32% من الصادرات الأمريكية من لحم البقر أي 240144 طنا خلال عام 2002، وبلدان جنوب شرق آسيا، فرضت كل من المكسيك وكندا المستوردين الثاني والثالث بالتناوب للحم البقر الأمريكي بدوريهما بدورهما حظرا لوارداتهما، وجزئيا لكندا. واتخذت كل من البرازيل و تشيلي والبيرو إجراءات مماثلة. أما روسيا فقد ألغت الرخص ل 4% من وارداتها من لحم البقر الأمريكي. وحظرت الصين كل استيراد استيراد للحم البقر من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن اشترت لحما أمريكيا بقيمة 532 مليون دولار في عام 2002.

إن اكتشاف اكتشاف مرض جنون البقر يهدد قطاع الماشية الذي يعتبر الجناح الكبير في الزراعة الأمريكية : وهو يعادل الخمس من مجموع مبيعاتها الإجمالية، حسب إعلان وزارة الزراعة الأمريكية. وتمثل صناعة لحوم الأبقار الأمريكية قيمة تقدر بنحو 175 مليار دولار وتتكون من أكثر من مليون شركة، ومزارع تربية الماشية. وو إذا كان اللحم ألبقريالبحري الأمريكي يستهلك في معظمه محليا (90%)، أي بمعدل 30 كيلو لحم لكل شخص أمريكي في السنة)، فإن 10% من الإنتاج الآخر يتم تصديره. وتقدر هذه الصادرات (لحوم البقر وأجزاء أخرى، مثل اللسان وذناب البقر) بنحو 3,4 مليارات دولار في عام 2002.

ويعتبر ماكدونالد، العملاق الأمريكي للمأكولات السريعة (الهيمبورغر) واحدا من الضحايا الاقتصاديين لاكتشاف الإقتصاديين لإ

إكتشاف مرض جنون البقر. فقد خسر العملاق الأمريكي ماكdonald 5,22 % إلى 23,96 دولار عندما أقفلت بورصة وول ستريت يوم الأربعاء 24 ربيع 2001 ديسمبر من العام الماضي. أما منافسه الأمريكي الآخر وينديز فقد سجل انخفاضا إنخفاضا بنحو 4,7% إلى 37,79 دولار. ولم تسلم سلسلة المطاعم التي تستخدم اللحوم الحمراء من الخسائر: أوت باك ستاك هاوس خسر 5% ورار هوسبيتال البيت الأم للونغهورن ستاك هاوس خسر 7,35%, تايسون فوود. وخسرت أول شركة للقصابة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية 7,7%, بينما حقق في الوقت عينه بلغريم برايد المنتج للدواجن ربحا بنحو 11,89%. وإذا تأكدت هذه الأزمة وانتشرت، فإنها ستشكل ضربة قوية للعملاق الأمريكي ماكdonald، الذي قام بإعادة هيكلة عميقة لمطاعمه على مستوى العالم ككل، حيث بدأ يقطف ثمارها. فبعد الأزمة الكبيرة التي عانى منها ماكdonald، هاهو يسجل تقويما لمبيعاته في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي شهر نوفمبر الماضي، وللشهر الثالث على التوالي، سجل نمو لمبيعاته بنحو 10,2%. وقد عانت شركة ماكdonald الأمريكية كثيرا في أوروبا، بسبب مرض جنون البقر وانتشار وانتشار الحمى القلاعية. وفي اليابان يواجه العملاق الأمريكي مصاعب كبيرة دائما لمن أجل تصحيح حساباته، بينما تعود أزمة جنون البقر في الأرخبيل إلى سنتين، وأن لحوم البقر التي يستهلكها اليابانيون تستورد من أستراليا التي لم يكتشف فيها إلى حد الآن مرض جنون البقر. إن تاريخ مرض جنون البقر كما عاشته عاشته أوروبا منذ ظهوره أول مرة في بريطانيا عام 1986، يعطي درسا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية: وحدها الإجراءات الصحية الوقائية الكبيرة هي التي توفر مخرجا حقيقيا لأوضاع الأزمة.

5.-

هشاشة إقلاع الاقتصاد الإقتصاد وزيادة النمو في أمريكا:

بعد حالة من الكساد التي عاشها الإقتصاد الإقتصاد الأمريكي في عام 2001، لم يعد أدنى شك في أن هذا الأخير عاد من جديد إلى الإقلاع، وعاد معه النمو بسرعة إذ استطاع أن يسترجع مستويات مجهولة منذ نهاية إزدهار عقد التسعينات من القرن الماضي. وكان معظم المحللين الاقتصاديين الإقتصاديين ينتظرون أن تعلن وزارة التجارة الأمريكية معدلا ت النمو للناتج الوطني الإجمالي يوم 30 أكتوبر من العام 2003. الماضي. وبالفعل فقد ارتفع الناتج الوطني الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مثيرة، وبمعدل 7.2% سنويا، وهو مستوى يفوق بكثير التقديرات الأمريكية ((معدل 6%)). ويستشهد هؤلاء المحللين بالأوضاع المتشابهة التي عرفها الإقتصاد الإقتصاد الأمريكي خلال ثلاثة أشهر الأولى من عام 1984، حين هيمن الكساد على مختلف الأنشطة الاقتصادية الإقتصادية، لكن سرعان ما

استعداد الاقتصاد الإقتصاد عافيته لاحقاً، وحقق نمواً مذهلاً. ومع ذلك، فإن وولت ستريت أبدت تفاؤلاً حذراً، معتبرة أن مثل هذا المعدل للنمو لا يمكن الوثوق به. وقد استعادت بورصة نيويورك أرباحها بنحو 30% منذ نهاية شهر مارس 2003، مستفيدة من التحسن الثابت للمردودية والوضع الماليين للشركات الأمريكية، التي تجاوز معدل تمويلها الذاتي بنحو 93% في الوقت الحاضر، وهو معدل لم تشهده منذ عام 1992، لحظة خروجها من الكساد الاقتصادي الإقتصادي السابق في عهد جورج بوش الأب. وأخيراً، بلغ مؤشر داوون جونز العتبة الرمزية لـ 10000 نقطة، محققاً بذلك المعدل الذي بلغه منذ أربع سنوات عقب ازدهار ازدهار فقاعة الانترنت. الانترنت.

ومنذ انفجار أن انفجرت فقاعة الانترنت الانترنت، تطلب الأمر عوامل مشجعة نقدية وتتعلق بالموازنة، لكي يخرج الاقتصاد الإقتصاد الأمريكي من وضعية صعبة. ويرى المستثمرون أن ارتفاع ارتفاع معدل النمو بنحو 7.2% يعود إلى التقاء إلتقاء عدة عوامل مشجعة بصورة استثنائية استثنائية: تموقع معدلات الفائدة في أدنى مستوياتها منذ أكثر من أربعين سنة، وبلوغ العجز في الموازنة أكثر من 500 مليار دولار، وانخفاض انخفاض الضرائب الذي لعب دوراً مهماً، يضاف إلى ذلك، انخفاض انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو والين منذ بضعة أشهر، الأمر الذي سمح للشركات الأمريكية بأن تكون أكثر تنافسية على صعيد تصدير منتجاتها الصناعية. ويقول الاقتصادي الإقتصادي مارك زاندي "إن العوامل كلها توافرت لكي تسمح للاقتصاد الإقتصاد الأمريكي بالخروج من ثلاث سنوات مخيبة اتسمت بالركود منذ عام 2001، ثم سلسلة متوالية من الازدهار الاقتصادي الإقتصاد المجهض". ويجمع المحللون الاقتصاديون الأمريكيون على أن المستهلك الأمريكي يظل المصدر الأول لهذه الديناميكية الاقتصادية الإقتصادية قتصادية. فمنذ ثلاث سنوات، تاريخ بداية عودة الشركات الأمريكية وولت ستريت إلى عافيتها، بعد انفجار انفجار فقاعة الانترنت الانترنت و التجاوزات المتعددة لسنوات عقد التسعينات، ظل المستهلك الأمريكي يساند بقوة اقتصاد اقتصاد بلاده. فقد سمح له بدون شك بمقاومة الصدمات العنيفة جداً التي لم يشهدها منذ نصف قرن. فأحداث 11 سبتمبر 2001، وفضائح شركات المحاسبة المتهمة بالغش والتحايل المالي، وانهايا إنهاء البورصة، والحرب على العراق، لم تزعزع قناعة المستهلكين الأمريكيين برؤية مستقبل أفضل. وتفسر لنا اليوم، شهيتهم لاستهلاك الاستهلاك في قسم كبير منه، عودة النمو إلى الاقتصاد الإقتصاد الأمريكي.

كل الإقتصادات العالمية تبتهج مادام الاستهلاك الإستهلاك الأمريكي له أهميته، إذ يمثل ما يقارب 70% من الناتج الوطني الإجمالي للولايات

المتحدة الأمريكية، و20% من النشاط الاقتصادي الإقتصادي العالمي. وتعتمد أوروبا عامة وفرنسا خاصة على عودة النمو للاقتصاد الإقتصاد الأمريكي بوجه خاص لكي ترتبط مع النمو. وما انفك المصدرون الآسيويون الكبار: اليابان، كوريا الجنوبية، والصين بوجه خاص، يخفضون قيمة عملاتهم الوطنية أمام الدولار، من أجل الاستمرار في استمرار في تصدير منتجاتهم إلى السوق الأمريكية. فالصين تمول بفضل فائضها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية البالغ 100 مليار دولار سنويا، تنمية مشروعها الطموح "الصين مصنع العالم"، أما اليابان فإنها ترى في فائضها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية المخرج الوحيد للخروج من الكساد.

والحال هذه، لا يمكن لأي إنسان أن يسمح لنفسه اليوم برؤية تدهور المستهلك الأمريكي. فقد منحت الخزينة الفيدرالية (البنك المركزي الأمريكي) الوسائل للمستهلك الأمريكي لكي يستمر في الاقتراض الإقتراض بمعدل فائدة زهيد من خلال إرجاع كلفة المال إلى أدنى مستوى لها منذ اثنيّين وأربعين عاما، فضلا عن أن البيت الأبيض زاد من قدرته الشرائية (خاصة بالنسبة للميسورين) بعد تخفيض كبير للضرائب. أما المستثمرون الدوليون، فقد سمحوا للماكينة الاقتصادية الإقتصادية الأمريكية الاستمرار في العمل من خلال جلب رؤوس أموالهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتعويض العجز التجاري الكبير، والضعف الكبير للدخار للإدخار الوطني.

ولم تسمح التخفيضات المتكررة لمعدلات الفائدة للأمريكيين، المطبقة منذ ثلاث سنوات، بتخفيض ديونهم، وإنما زادت إنفاقهم أكثر. وقد حثتهم شركات صناعة السيارات الأمريكية، على المضي قدما في هذا الاتجاه من خلال منحهم قروض بمعدل فائدة صفر. وتضاعف المؤسسات المالية من الحيل والمنتجات المونتاجات لتخفيض ثقل الديون أو اقتراح اقتراح بطاقات إئتمان على المسكن الرئيس بلا حياة، لبلاحياء، من أجل ضمان تسديد النفقات اليومية من دون ألام. ويوجد الآن سيارات كثيرة مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من حاملي رخص قيادة السيارات.

هذا الوضع لا يمكن له أن يدوم. فالإقتصاد الإقتصاد العالمي أصبح خاضعا للمستهلك الأمريكي المثقل بالديون. وهذا النظام المنحرف يغذي العجوزات والحاجات المفرطة للولايات المتحدة الأمريكية عبر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. والمستهلكون الأمريكيون لا يستطيعون أن يستهلكوا أكثر مما يربحون ويدخرون في آن معا. وتمثل الديون اليوم 115% من مداخيلهم الحاضرة للاستعمال للإستعمال، وبالمقارنة مع فرنسا على سبيل المثال، فإن هذه الديون لا تمثل سوى 55%. أما خدمة الدين فتصل إلى نسبة 14% من المداخيل، وهو مستوى لم يرتفع بسبب المعدلات المنخفضة وإعادة التفاوض المستمر بشأن الديون العقارية. و

يؤكد الاقتصاديا لإقتصادي الأمريكي دافي روزينبرغ: "أنه من الصعب جدا تخيل أن ديون المستهلكين يمكن أن تتزايد أكثر، ومع ذلك فإن الطريقة الوحيدة لكي يستمر المستهلك في تنشيط الاقتصاد الإقتصاد تكمن في مراكمة ديون جديدة"، ويضيف "إذا وجدت اليوم فقاعة، فهي تحمل اسم ديون".

ويدل التصاعد المذهل لإستدانة الأسر أن المستهلك الأمريكي يعيش بواسطة القروض. فخلال أربعة عقود، ارتفعت هذه الإستدانة من 200 مليار دولار عام 1964 إلى 7200 مليار (أي 72 في المئة من الناتج المحلي الخام) عام 2002. وفي العام 1985 كان يمثل 26 في المئة من الدخل الفردي و40 في المئة نهاية العام 2002. ويشكل التدهور الكبير في فوائد التوفير أحد المؤشرات إلى تداعي الرأسمالية الأميركية كون التوفير والإستثمار يمثلان العناصر الرئيسية لتراكم الرأسمال. تبعا لمصرف "مورغان ستانلي" فإن فائدة التوفير الوطني الصافي (أي مجموع مدخرات الأسر والشركات والدولة في نسبتها إلى الناتج المحلي الخام) بلغت 16 في المئة، أدنى مستوياتها على الإطلاق في الفصل الثالث من العام 2002، أي أقل من ثلث معدل التسعينات، ونسبة السدس قياسا على الستينات والسبعينات. وسيؤدي عجز الموازنة المتصاعد باستمرار الذي لجأ إليه فريق بوش (1) إلى خفض هذه الفائدة. والارقام تتكلم في حد ذاتها: ففي الفصل الأول من العام 2000، أعلنت إدارة الموازنة الفيدرالية عن وفر بنسبة 2,3 في المئة من الناتج المحلي الخام وبلغت فائدة التوفير 6,4 في المئة، أما في ثالث فصل من 2002 فقد بلغ العجز نسبة 1,8 من هذا الناتج.

(1) - تراوح التقديرات بين 304 و375 مليار دولار للعام 2003 وبين 307 و425 مليار للعام 2004 دون احتساب كلفة الحرب على العراق.

إن مفتاح الإستدانة الأميركية والذي يمكن أن يتحول إلى عقب أخيل هو التدهور السريع في ميزان المدفوعات الجارية (1). ويمكن في هذا الصدد إجراء مقارنة بين وضع المدفوعات الجارية في أوج الامبراطورية البريطانية قبل العام 1914 ومدفوعات الولايات المتحدة اليوم. أما الفائض الجاري للمملكة المتحدة في العقود السابقة للحرب العالمية الأولى فقد بلغ 4 في المئة من الناتج المحلي الخام. إن الامبراطورية الاميركية الراهنة بما تتميز به من بنى مالية هشة تجر وراءها عجزا جاريا مزمن بنسبة 5 في المئة من الناتج المحلي الخام. أما الخطر الآخر، فيتمثل في زيادة العجزات الخارجية الأميركية، إذ أن العجز في ميزان المدفوعات (تجارة خارجية ورؤوس أموال) سوف يتجاوز هذه السنة المستوى القياسي الذي بلغه 480 مليار دولار في عام 2002. ويقدر بعض الخبراء أن يصل العجز إلى ما يقارب 600 مليار دولار، وهذا يقتضي من الولايات المتحدة الأميركية أن تستورد رؤوس

أموال أجنبية بقيمة 1.6 مليار دولار يوميا.

(1) - يمثل ميزان المدفوعات الجارية الفارق بين تصدير البضائع واستيرادها والخدمات وحركة الرساميل. عندما يشتري بلد من البلدان من الخارج أكثر مما يبيع فيكون عليه تمويل الفارق من الاستدانة مما يزيد في حجم الدين الخارجي.

ونظرا لخطورة مشكل العجز الأمريكي، فإن الدول الصناعية الكبرى اتفقت في اجتماع اجتماع الدوليين بدبي في 23 و24 سبتمبر 2003 على إيجاد الماضي على إيجاد علاج غير مقنع يتمثل في استمرار استمرار تخفيض قيمة الدولار، الوسيلة الوحيدة الممكنة التي تسهم في إعادة التوازن للتجارة الخارجية الأمريكية من خلال محاباة الشركات المحلية. و يقول جون سنو وكيل الخزانة الأمريكية: "إن الاقتصاد الإقتصاد العالمي لا يمكن له أن ينجح إذا ركز العالم كله على الصادرات فقط. و يوجد اليوم تفاهم كبير من قبل الإقتصادات الكبيرة على وجوب التركيز على الطلب والقيام بإصلاحات تمكن أسواقها المحلية من أن تكون المحرك للنمو".

لاشك أن السلاح الوحيد لإجبار أوروبا وآسيا على بعث دينامية لطلبها الداخلي يكمن في ترك الدولار يتحرك بحرية في أسواقها. ولكن أي انخفاض انخفاض سريع في قيمة الدولار سوف يفضي إلى عرقلة الاستثمارات الإستثمارات اليابانية والصينية - المشتريين الرئيسيين للسندات من الخزانة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية. وإذا حول هؤلاء الأخيرون وجهة هذه السندات، فإن هذا يعني ارتفاع ارتفاع معدلات الفائدة بصورة كبيرة على المدى الطويل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتهديد جدي للاستهلاك الاستهلاك الأمريكي والنمو الاقتصادي الإقتصادي على مستوى العالم كله.

6 - قاطرة النمو الأمريكي تجر الاقتصاد الإقتصاد العالمي: يؤكد المحللون الاقتصاديون الإقتصاديون أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن أمام فقاعة مالية اصطناعية اصطناعية بالكامل وآفاق نمو اقتصادي اقتصادي مجنون. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل ستجنب أمريكا انفجار انفجار الفقاعة المالية وتستفيد من تدفق النمو؟

لقد أصبحت لوحة الفقاعة المالية معروفة للجميع: الاستدانة الإستدانة الخارجية وديون المستهلكين هما ظاهرتان في الواقع الأمريكي، وبالتالي فإن إنجاسهما سوف يكون له إسقاطات مدمرة على الاقتصاد الإقتصاد الأمريكي ومن ورائه الاقتصاد الإقتصاد العالمي، وإن كانت هذه فرضية مدرسة اقتصادية اقتصادية. ومع ذلك يظل الاقتصاد الإقتصاد الأمريكي ممولا من قبل العجز في الموازنة الذي يتحدد بين 7% و8% من الناتج الوطني الإجمالي. والحال أنه في كل مرة تجاوز العجز في الموازنة سقف 6%، قاد إلى أزمة خطيرة. وقد حدث هذا أربع مرات، كانت

آخرها آخرها عام 1987.

في التسعينات بات ازدياد الطلب الداخلي ممكنا بسبب الاستدانة الخارجية المتفائلة مما سمح بتمويل عمليات الاستيراد. وقد تجاوز الاستيراد الذي ما انفك يتزايد خلال السنوات الخمس عشرة المنصرمة، عمليات التصدير بنسبة 42 في المئة. ان الحد من هذا الفارق شبه مستحيل بسبب غياب القدرة التنافسية للمنتجات الاميركية في الاسواق العالمية وذلك بالرغم من تراجع قيمة العملة الخضراء. من اجل مواجهة عجز جار بقيمة 500 مليار دولار يتصاعد سنويا بنسبة 10 في المئة، يفترض تسجيل واردات مالية تجاوز الملياري دولار في كل يوم من ايام العمل، اي ما نسبته 76 في المئة من فائض موازين المدفوعات العالمية الجارية. يصعب الوصول الى هذا الوضع حتى في المدى القصير، فاذا كانت الرساميل الاجنبية لا تزال تتدفق على الاسواق المالية الاميركية فإن حركتها يشوبها التباطؤ، فحجم الموجودات الخاصة الاجنبية قفز ابتداء من منتصف التسعينات ليبلغ الذروة مع الف مليار دولار في العام 2000 - العام الذي حصل فيه انهيار اسهم الناسداك(1). ليهبط الى الخمسمئة مليار دولار اليوم.

(1) - مؤشر ناسداك للاسهم التكنولوجية وصل الى الذروة 5048 نقطة في 10 آذار/مارس 2000، وهو اليوم ما دون الـ 1300 نقطة.

وتسجل اول المؤشرات على خروج الرساميل الاجنبية من الاسواق المالية الاميركية. بالطبع ان الحركة ضعيفة لكنها قد تتحول الى موجة عارمة نظرا لحروب بوش المبرمجة، بعد العراق، في الشرق الاوسط و العالم. فكما يرتهن المدمن للمخدرات فقد باتت الولايات المتحدة مرتهنة تماما لدخول الرساميل الاجنبية لتمويل تسهيلات الضريبة الكبيرة. ف المستثمرون الاجانب يملكون اكثر من 18 في المئة من رسملة سوق الاسهم للموجودات الاميركية الطويلة الاجل و42 في المئة من سندات الخزينة. ويمكن ان تغادر هذه المبالغ البلاد فجأة من خلال بعض الاوامر البسيطة على الحواسيب. ان تصاعد العجز في الموازنة مضافا اليه العجز الجاري في ميزان المدفوعات سيفاقم من حاجات التمويل بنسبة لا تقل عن 6 في المئة من الناتج المحلي الخام عام 2003(1). وهكذا فإن النمو الأمريكي مرتبط أشد الارتباط بالارتباط بمعدلات الفائدة التي تقع الآن في أدنى مستواها التاريخي. فهذه المعدلات تلقت منشطات لكي تمكن الاقتصاد الإقتصاد الأمريكي من تجاوز خط وصول الانتخابات إلى انتخابات الرئاسة في نوفمبر 2004. فنحن الآن لسنا أمام نمو اقتصادي اقتصادي صحي. وفي الوقت الحاضر، تؤثر قيمة تراث الأمة على الاستهلاك الاستهلاك، فإذا سقطت قيمة الذمة المالية هذه فلن يبقيتقى سوى الديون. ولضمان الاستقرار من أجل ضمان الاستقرار للنمو الاقتصادي الاقتصادي يجب على الاستثمارات الاستثمارات الصناعية أن

تأخذ مشعل القيادة، وهذا ليس حاصلًا الآن.

(1) - فريدريك كليرمون - الاستدانة عقيدة القوة العظمى في العالم ,
لوموند ديبلوماتيك , النسخة العربية, نيسان/أبريل 2003

ولا يجوز التوقف كثيرا عند خلق فرص العمل حصرا، لأنه مازال ضعيفا .
وتؤكد الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية للصناعة و
المعلوماتية، والإنعاشات الجديدة للمصانع في البلدان الناشئة ، أنها
ليست على موعد مع الإقلاع الاقتصادي في الولايات المتحدة
الأمريكية. وهذه أجهزة تقوية تعتبر جوهرية في أي نمو
اقتصادي. اقتصادي.

وإذا استمر الصناعات والصناعاتيون والمستهلكون الأمريكيون يشعرون بالثقة،
فإنهم سوف يكونون قادرين على ابتلاع الفقاعة المالية . ولكن بالأحرى
سوف نشهد عدة ارتجاجات ارتجاجات متتالية قبل أن نحصل على
ازدهار اقتصادي زدهار اقتصادي كبير. والاقتصاد العالمي أمام
قدرة نمو هائلة: فهو يجر وراءه إلى السوق 2,5 مليار نسمة - الصين،
الهند، والبرازيل، الذين يقومون بدور القاطرات للنمو. فالصين أصبحت
مصنع العالم بنمو يتراوح بين 7% و 8%. فهي تصنع في عدة قطاعات
منتجات متنوعة "داكنة" و "بيضاء"، 90% من الإنتاج العالمي. وليست
فقط صناعات الإلكترونيات والإلكترونيك، والتلحوم ، والمعلوماتية، هي التي
تهاجر وحدها إلى الصين، بل كذلك صناعات الورق، والبتر وكيمياء، و
السيارات، كلها تنتقل نحو هذا الاتجاه.

الاتجاه. هناك شبه إجماع على أن نموا وسطيا قويا للاقتصاد العالمي
العالمي أصبح مؤكدا في عام 2004. وتملك الولايات المتحدة الأمريكية
الدينامية اللازمة للبقاء ضمن دائرة الحركة. أما أوروبا فسوف تتبعها
بتواضع. فهناك طريقتان لتحليل تقديرات النمو في منطقة اليورو في
عام 2004. الأولى: وتتمثل في خروج القارة العجوز من الأوضاع
الصعبة في النهاية. وحسباً أخيراً. فحسب منظمة التعاون والتنمية الأ
وروبية، سوف يستقر النمو في أوروبا في حدود 1,8%، بعد أن كان
0,5% فقط خلال عام 2003. أما الثانية، فهي تقرر على عكس ذلك،
باستمرار استمرار التفاوت في النمو على ضفتي الأطلسي.

وعلى الرغم من إقلاع أوروبا الاقتصادية الاقتصادية، فإن التقدم الحاصل
في الناتج الوطني الإجمالي في منطقة اليورو يظل أقل بنحو مرتين من
الناتج الوطني الإجمالي لمنافستها الكبيرة أمريكا. وسوف يكون كأس ال
نتعاش الاقتصادي الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو نصف فارغ
ونصف ملآن. ملآن.

وعلى الرغم من أن النمو في أوروبا كان بنسبة 3,7% في عام 2000، و
1,7% في عام 2001، و 0,9% في عام 2002، و 0,5% في عام 2003،

إلى أن أصبح صفرا في النصف الأول من عام 2003، إلا أن النمو عاد من جديد. والفضل في ذلك يعود إلى ديناميكية الاقتصاد الإقتصاد الأمريكي، وعودة الانتعاش إلى الانتعاش العالمية، بفضل زيادة الصادرات الأوروبية. وسوف يظل هذا المحرك مشتتلا خلال عام 2004، إلا إذا حصلت تطورات نقدية أخرى. ويظل المنشط الخارجي جوهريا في عملية الانتعاش الاقتصادي الانتعاش الإقتصادي داخل القارة الأوروبية، ومع ذلك يظل الانتعاش إلى الانتعاش متواضعا بمحركات نمو تسير بسرعة أقل من قدرتها. إذ إن تحويل انفراج انفراج الصادرات الأوروبية على كشف الأرباح، وبالتالي إلى استثمارات استثمارات للشركات سوف يأخذ وقتا. والحال هذه، سوف تشكل الحالة المالية السيئة للشركات الأوروبية عائقا إضافيا للنمو. ويجب عدم انتظار انتظار معجزة من جانب المستهلكين الأوروبيين، الذين يعانون من ارتفاع ارتفاع معدلات البطالة، خاصة في فرنسا وألمانيا. فالمستهلكون الخائفون من فقدان وظائفهم يفضلون الادخار الادخار للأوقات الصعبة بدلا من الاستهلاك. الإستهلاك.

لكي تشهد منطقة اليورو نمو اقتصاديا اقتصاديا مستمرا، يجب على الدول الأوروبية الإسراع في تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية. وسوف تكون النتائج المترتبة على خلق سوق أوروبية مدمجة وتنافسية حقا، وزيادة الاستثمارات الاستثمارات في ميدان العلم والتخليق التكنولوجي، وإسراع إصلاح سوق العمل والتقاعد، جوهريا جدا في هذا الاتجاه. الإ تجاه. ولكن على النقيض من ذلك، يخشى بعض الاقتصاديين الاقتصاديين من عدم استغلال استغلال الحكومات الأوروبية عودة النمو لكي تقوم بـ الجهود الضرورية، خاصة في مجال تخفيض العجزات في الموازنات. وأبعد من قضية العوائق أو التأخر لهذا البلد الأوروبي أو ذاك، فإن النمو في منطقة اليورو يمكن أن يتعرض للانتكاسة للإنتكاسة بسبب استمرار استمرار الخلافات بين الدول الأوروبية حول العراق، والدستور الأوروبي، وميثاق الاستقرار. الاستقرار. وهذه الخلافات سوف تضع أوروبا في موقع ضعيف تجاه الولايات المتحدة الأمريكية حول الملف الأ كثر سخونة المتمثل في معدلات الصرف وتطور تكافؤ اليورو- الدولار. لقد عاد التفاؤل يخيم على الاقتصاد الإقتصاد العالمي بعد عودة النمو في كل مكان، حتى في تلك المناطق التي هجرها منذ وقت طويل. فالأ قتصادا الإقتصاد العالمي الذي تجره الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، عاد بسرعة إلى الانتعاش إلى الانتعاش، ويظل موضوعا لتساؤلات عديدة تتعلق بواقع هذا النمو في المدى المتوسط. ويرى الخبراء أن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة للنمو الذي استعاد قواه في عام 2004.

السيناريو الوري، ويقوم على وجود نمو قوي وموزع بشكل أفضل ومتجانس. ولن تقبل الولايات المتحدة الأمريكية معظم النمو، كما في السنوات الأخيرة، بل سوف "تعطي" القليل لليابان وأوروبا. وسوف يكون

لإعادة التوازن هذا أفضلية السماح لإعادة الهيكلة الهادئة، للحسابات الخارجية الأمريكية. ومع نمو الاستهلاك الاستهلاكي عند اليابانيين والأوروبيين، سوف يتم تخفيض العجز التجاري لواشنطن تدريجياً. وفي الوقت عينه سوف يدخر الأمريكيون مزيداً من الأموال من الآن فصاعداً مع تخفيض استهلاكهم. استهلاكهم. وهذه الحركات سوف تسهم في استقرار استقرار الدولار بالقياس إلى اليورو والين. وسوف تنشط عودة السلام إلى سوق صرف العملات ازدهار ازدهار التجارة العالمية. السيناريو الرمادي، ويقوم على وجود نمو رخو بعد مرحلة من ضخ المنشطات في الاقتصاد الاقتصاد العالمي. فالنمو موجود، لكن هناك العديد من المشكلات الاقتصادية الاقتصادية والإختلالات المالية الكبيرة تظل قائمة. وسوف يتكيف الاقتصاد الاقتصاد العالمي تدريجياً في عام 2004، للعيش في ظل مناخ نقدي وموازنة غير مشجعة، بسبب العجز التجاري الأمريكي، وصلابة الهيكليات الاقتصادية الاقتصادية في أوروبا واليابان التي تحتاج إلى إصلاحات جذرية، والتي تلجم الطلب الداخلي، مع عودة أسعار المواد الأولية إلى الارتفاع، والشكوك حول صلاصة النظام البنكي الصيني. كل هذه العوامل مجتمعة تؤكد أن الاقتصاد الاقتصاد العالمي يتجه نحو نمط من النمو الرخو.

السيناريو الأسود، ويقوم على توقع انهيار انهيار الدولار الذي سيحدث كارثة اقتصادية اقتصادية مع عودة الكساد. إنه السيناريو الكارثي. وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية موجة من هجرة الاستثمارات الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يشكل خطراً على تمويل العجز الضخم في الميزان التجاري الحالي (أكثر من 500 مليار دولار لعام 2003). ففي ظل انعدام انعدام الدعم الخارجي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة، يمكن للدولار أن يهوى إلى الهاوية. وهكذا سوف يكون الاقتصاد الاقتصاد الأمريكي ضحية العودة العنيفة لارتفاع ارتفاع معدلات الفائدة على المدى البعيد، الأمر الذي سيقود حتماً إلى سقوط عملتها. ولكن انهيار انهيار الدولار سوف تكون إسقاطاته مدمرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية أي في منطقة اليورو، حيث أن الانتعاش الاقتصادي الاقتصادي جاء متأخراً وهشاً هناك ويعتمد على الصادرات حصراً. ويقدر الخبراء أن ارتفاع ارتفاع اليورو بنحو 10% يساوي خسارة نقطة من النمو. وإذا إنهار الدولار فلن يبقى شيء يذكر من التقدم المتواضع في الناتج الوطني الإجمالي لمنطقة اليورو المرتقب في عام 2004. والأمر عينه لليابان. وربما تتمكن الصين من الإفلات من هذه الوضعية الصعبة للغاية.

7 - خطر عودة التضخم إلى الاقتصاد الاقتصاد العالمي:

قبل بضعة أشهر فقط كان الانكماش الانكماش هو العدو رقم واحد للاقتصاد للاقتصاد العالمي. أما اليوم، فإن بعض الخبراء يتحدثون عن الأ

أخطار التضخمية المقبلة. وفي الواقع، لم يختف الانكماش الإنكماش، ولكن الاقتصاديات الإقتصادية العالمية الكبيرة بدأت في تجاوزه. إذ إن خطر الانكماش الإنكماش العالمي قد تم استبعاده واستبعاده، غير أن عدة بلدان لا تزال تواجه ضغوطات الانكماش الإنكماش في الصناعة. في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تراجعت الأسعار الصناعية بنحو 3%. ويفسر المحللون الاقتصاديون الإقتصاديون هذا الانخفاض في انخفاض العام بالانتقال إلى الانتقال السريع لإنتاج بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإقتصادية (OCDE)، نحو البلدان الناشئة، كالصين مثلاً، حيث الأجور المنخفضة للأيدي العاملة، إذ تنقص كلفة ساعة الإنتاج في الصناعة من 8 أو 9 دولار إلى 40 سنت. وتبدو هذه الظاهرة على أنها تمثل نوعاً من التضخم السلبي، ولكن الأمر يتعلق بالأحرى بانخفاض انخفاض الأسعار الصناعية المرتبطة المرتبطة بخلق فيض القدرات العالمية: فالأمم الصناعية الغربية تخفض قدراتها قليلاً، والأمم الصناعية الناشئة تزيد قدراتها بسرعة. وفي آفاق سنة ونصف أو سنتين، إذا ما استمر هذا الانتقال إلى الانتقال الصناعي على هذه الوتيرة، فإن الاقتصاد الإقتصاد العالمي لن يشهد عودة التضخم الشامل. وبالمقابل، سوف تستمر مؤشرات الأسعار في خلق توترات اقتصادية إقتصادية مهمة إن لم نقل أزمات، ويمكن أن تتراجع أسعار السلع المانيفاكتورية بنحو 3% بينما سوف ترتفع أسعار سلع الخدمات بنحو 4%. بيد أنه بمجرد أن تنتهي هذه المرحلة من عملية نقل الصناعات من البلدان الغربية إلى البلدان الناشئة في العالم الثالث، سوف تطفو على السطح الظواهر التضخمية شديدة الخطورة.

لقد اتسم عقد التسعينات من القرن الماضي بتبلور نظريتين: الاقتصاد الإقتصاد الجديد المرتبط بانتصار النيوليبرالية على مستوى عالمي، وموت التضخم. غير أنه مع انفجار انفجار فقاعة الإنترنت وانهار انهيار مؤشر نازداك، تسبب الأول في إلحاق أضرار بالإقتصاد العالمي، في حين أن الثاني سوف يقود إلى عودة التضخم من جديد. يقول رئيس الجمعية الأمريكية لأقتصاديين الإقتصاديين الشركات، السيد دونكان ميلدروم، في هذا الصدد: "إن ارتفاع ارتفاع الأسعار الحالية إذ أضفنا إليها انتظار انتظار الأسعار والكلفة المرتفعة جداً أيضاً تزيدان في احتمال احتمال حدوث التضخم في المستقبل القريب لكي يصبح مشكلاً حقيقياً في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004". وليس في الولايات المتحدة الأمريكية فقط يتم الحديث عن التضخم، بل إن التضخم أيضاً عاد إلى الظهور في أوروبا، رغم أن المصطلح قد اختف باختفى من المفردات الاقتصادية الإقتصادية، ليحل محله مصطلح الانكماش. الإنكماش. فما هو التضخم؟

التضخم هو ارتفاع ارتفاع معمم ومستمر للأسعار، الذي يمكن أن يتوسع ويصبح من المستحيل السيطرة عليه. وتوجد عدة أشكال من التضخم:

فهناك أولا، التضخم النقدي الذي يحدث عندما يكون النمو النقدي أعلى من الإنتاج الحقيقي. وهناك ثانيا، التضخم المستورد الذي يجد مصدره في زيادة أسعار المواد الأولية المستوردة (مثل النفط). وهناك ثالثا، التضخم الناجم من ارتفاع ارتفاع كلفة وأسعار عوامل الإنتاج و/أو عوامل التسويق. وهناك أخيرا، التضخم الذي له علاقة بالموازنة، والذي يتطور عندما يتم تمويل العجز في موازنة الدولة بوساطة ضخ النقد.

ويتضمن التضخم وجود آلية لنقل ارتفاع ارتفاع الأسعار (عن طريق "الوسطاء" التضخميين) بحيث إنه عندما ينتقل من جيب إلى آخر، تتضرر عدة أسعار للخيرات والخدمات وأغلب الموارد. ويمكن أن يحدث هذا الانتقال لانتقال عندما توجد قواعد لتقيس لتقييس الموارد على الأسعار (المنشأة من قبل الدولة أو الاتفاقات لاتفاقات الجماعية)، الحريصة على الزيادات التلقائية للأجور عندما يصبح ارتفاع ارتفاع الأسعار أعلى من المعدل المسموح به.

وهناك عدة أسباب تقليدية لولادة التضخم، التي تتفاعل عندما ينطلق مسار التضخم. ويعتبر عادة الإفراط في كمية العملة المتداولة السبب الرئيس للتضخم. ويرى رواد مدرسة النقديين، الذين يتصدرهم الاقتصاديا لإقتصادي ميلتون فريدمان: "التضخم هو دائما ظاهرة نقدية في كل مكان". وحسب هذه النظرية، ينجم التضخم من تسامح السلطات النقدية، التي تقدم تنازلات لضغوطات "طالبى العملة" وتخلق بذلك عدم مطابقة بين كمية النقد المتداولة وحجم الصفقات التي يجب تأمينها. ويقود تقود عدم المطابقة هذا هذه إلى ارتفاع ارتفاع الأسعار الاسمية. الإسمية . كما أن زيادة الطلب على العرض الحاضر تشكل مصدرا إضافيا للتضخم. ويمكن للتضخم أن ينجم من انخفاض انخفاض في العرض المعزو إلى تناقص القدرة في الإنتاج، وزيادة النزوع الطبيعي إلى الاستهلاك للإستهلاك أو إلى دخول موارد قادمة من الخارج (تدفق رؤوس أموال أجنبية، فائض تجاري..). وفي هذه الحالة، يخلق الطلب توترا تضخيميا من غير "تسامح نقدي".

ويشكل ارتفاع ارتفاع كلفة الإنتاج المصدر الرئيس الثالث للتضخم. و يجب أن يكون هذا الارتفاع أعلى من أرباح الإنتاجية لعامل الإنتاج المعترف. ويمكن للتضخم أن تكون له مصادر أخرى مثل المطالب الأحادية لعارضي عوامل الإنتاج (ضغوطات النقابات للحصول على زيادة في الأجور في مرحلة التوظيف الكامل، أو قرارات من البلدان المصدرة للنفط..) أو تدهور في شروط الإنتاج.

هناك عدة عناصر تؤكد تسارع التضخم، والعنصر الرئيس فيها هو تأكيد عودة النمو في كل العالم - حتى في أوروبا - مع وجود منطقتين على حافة توتر الاقتصاد الإقتصاد العالمي حتى درجة التضخم: الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استقر معدل النمو على 8,2% في الثلاثة أشهر

الأخيرة من عام 2003، الصين، التي ارتفعت ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي إلى أكثر من 9,4% في عام 2003. وفي مثل هذه الظروف من الصعب جدا الاستمرار الإستمرار في الحديث عن الانكماش الإنكماش، وهو مفهوم اقتصادي مفهوم إقتصادي يعني انخفاض انخفاض الأسعار، ولكن أيضا، وبطريقة غير مباشرة، تراجع في الإنتاج والاستهلاك الاستهلاك و التوظيف.

وتترجم عودة النشاط الصناعي العالمي في الوقت الحاضر بزيادة الطلب على المواد الأولية - النفط، المعادن، القطن، - وارتفاع الجنوني لأ سعارها في مجملها بما يقارب 20% خلال عشرة أشهر. ويشكل ارتفاع ارتفاع المواد الأولية مصدرا آخر لارتفاع ارتفاع التضخم. وهناك سوء تقدير من جانب الدول الغربية لدور النمو في البلدان الناشئة على أسعار المواد الأولية، خاصة في الصين، إذ من الصعب جدا تكوين فكرة دقيقة حول حجم الاقتصاد الإقتصاد الصيني. رسميا، الناتج الوطني الإجمالي للصين يبلغ 1400 مليار دولار، وهو أقل من الناتج الوطني الإجمالي لإيطاليا. لكن بالمقابل عندما نحسب حسب التعادلات للقدرة الشرائية التي أنشأها صندوق النقد الدولي، فإنه يجب ضرب الناتج الوطني الإجمالي بسبعة، الأمر الذي يضع الصين في مصاف واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية. والحال هذه نفهم من خلال هذه الأرقام بطريقة أفضل، لماذا تستهلك الصين 30% من الفولاذ العالمي، و30% من الألمنيوم، العالمي، و25% من القطن.. أما فيما يتعلق ب وارداتها من النفط فقد ارتفعت ارتفاعت بنحو 20% سنويا، وارتفع أيضا استهلاكها استهلاكها لإجمالي من المواد الأولية بنحو 30%!(1).

(1) - Le Monde mardi 3 Fevrier 2004

وهكذا، فإن سوق المواد الأولية هو في وضعية غير مريحة، مع إمكانية حدوث إختلالات كبيرة. وقبل أن يتم استخدام استخدام التكنولوجيا التكنولوجية الاستبدالية الاستبدالية، كما هي الحال في ميدان الطاقة في عقد السبعينات من القرن الماضي، كان العالم الغربي يخشى من أن يشهد مرحلة مستمرة من ارتفاع ارتفاع أسعار المواد الأولية. وفي منطقة اليورو يمثل ارتفاع ارتفاع أسعار المواد الأولية بنحو 25% زيادة نقطة إضافية في معدل التضخم. ولن تكون قوة اليورو قادرة على حماية أوروبا من التضخم إلى الأبد. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن معركة الأسعار بين القوى الانكماشية الإنكماشية الباقية، والضغوطات التضخمية المتنامية مستمرة. مستمرة. ونظرا لاعتبار اعتبار الثورة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد الإقتصاد الأمريكي منذ عشر سنوات، فإن قليلا من الخبراء في الاقتصاد الإقتصاد يخاطرون اليوم بالتنبؤ بنتيجة هذه المعركة.

الفصل الثالث لإمبراطورية الأمريكية والحرب من أجل النفط

1-أمريكا توظف البحث العلمي لخدمة آلتها الحربية

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 سبتمبر زادت إدارة الرئيس بوش القروض المخصصة للبحث العلمي بقوة، خاصة في المجال العسكري بقوة ، إذ تسمح هذه الديناميكية للولايات المتحدة بالسيطرة على مجالات استراتيجية جديدة، وجذب المزيد من الباحثين والطلاب الأجانب إلى جامعاتها. وفي مواجهة هذه القوة الضاربة، تجد أوروبا نفسها عاجزة عن مواكبة التطور التكنولوجي المذهل في أمريكا، حيث باتت تشعر بأنها تعاني من تأخر، وإن كان يمكن تداركه. أما اليابان فقد قررت التركيز على التكنولوجيا والبحث عن الأساس لمواجهة هذه الأزمة التي لا مثيل لها .

فقد صرح ريتشارد سايكس، الرئيس السابق للمخبر الصيدلي غلاكسو سميث كلين في عام 2002 بأن " الجامعات الكبيرة للولايات المتحدة تفرز الطلاب والباحثين الجيدين للنظام التربوي العالي إذ توفر لهم شروط حياة وعمل لا مثيل لهما. وبدأ هذا الأمر يشكل مشكلة للشركات الأوروبية ". وقد تجاوزت الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي و التطوير في الجامعات الأمريكية 30 مليار دولار في عام 2001. وحسب دراسة جامعة وراويتكورايك، من أصل 1200 عالم الأكثر شهرة في العالم، هناك أكثر من 700 عالم يعيشون في الولايات المتحدة ". إنهم يدرسون في المؤسسات الجامعية الخاصة، مثل جامعة ماساشوسيتش للتكنولوجيا، وجامعة بريستينبريستون، وجامعة هارفارد. وأيضا في الجامعات العمومية مثل جامعات كاليفورنيا و و لوس انجلوس، وبركلي ومنسونامينسونا في مينيابوليس وميتشيغان .ميتشيغن . وهناك أكثر من 500000 طالب وأستاذ جامعي طالب و أستاذ أجنبي يترددون على الجامعات الأمريكية كل سنة، حيث يعمل 175000 من هؤلاء في فروع علمية وتكنولوجية. وقد فضل مليون من حملة الشهادات الجامعية (هنود، صينيون، روس، بريطانيون، ألمان وفرنسيون) البقاء في الولايات المتحدة في عقد التسعينات. ولا شك أن هذا عائد إلى الفلسفة التربوية الأمريكية التي تفضل بلا حياء النخب والتخصص، والروابط الوثيقة مع الشركات ومؤسسات التمويل الخاصة، وإلى إدارة عامة قوية .

ويوجد في البيت الأبيض فريق تكمن مهمته في تحديد وتنسيق إستراتيجية الولايات المتحدة في مجال البحث العلمي، للمحافظة من أجل المحافظة على الزيادة في تفوق الولايات المتحدة على الصعيد

التكنولوجي الذي أصبح هدفا تؤكد الإدارة الأمريكية لأسباب إستراتيجية وعسكرية واقتصادية .

وسبب انهيار "الاقتصاد الجديد" ضربة قوية لنظام التعليم الجامعي الأمريكي وللطلاب، إذ تم إلغاء موازنات بين ليلة وضحاها، وحتى المهندسين الذين كان لهم خمسة اقتراحات للعمل عقب نهاية دراستهم، يجدون واحدا الآن بصعوبة. غير أن الجامعات و فرق البحث وجدوا بدائل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتدفقا هائلا للتمويل من قبل الحكومة الأمريكية لتطوير الوسائل لمن أجل محاربة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. فارتفعت الموازنات العسكرية "التقليدية" للبحث العلمي والتطوير نسبيا، وسوف تصل إلى نحو 9، 53 مليار دولار في عام 2004 ، وو هو رقم يجب مقارنته مع مبلغ 5، 122 مليار دولار سوف تخصصه حكومة بوش لقطاع "البحث العلمي والتطوير". ومن أصل هذا المبلغ 9 ، 53 مليار دولار، سوف يتم تخصيص 9، 9 مليار دولار "للبرامج العلمية والتكنولوجية التابعة للبنتاغون". إن الأمر يتعلق بأبحاث نظرية يتم تطبيقها في مجالات الفيزياء والكيمياء والرياضيات، والبيولوجيا، ودراسات المحيطات والمناخ، والعلوم الإدراكية . ولم تتردد ريتا كولويل مديرة مؤسسة العلوم الوطنية من توظيف أحداث 11 سبتمبر لإقناع الكونغرس الأمريكي بالموافقة على موازنة 2004 لمؤسستها. فقد صرحت في 3 شباط 2003، "الماضي"، "إن تقدمنا الحديث إلى حدود العلوم والهندسة قد حول العلوم إلى قيمة اقتصادية ملموسة، وو أجاب عن التحديات الجديدة لتحسين أمن الوطن". وهو ما قاد إلى زيادة موازنة هذه المؤسسة بنحو 9% لعام 2004 لتصل مواردها المالية إلى نحو 48، 5 مليار دولار. وكانت موازنتها قد ارتفعت بنحو 5% في عام 2003. وحسب تقديراتها، فإن هذه الزيادة سوف تعمم خلال السنوات المقبلة بموازنة تصل إلى حدود 10 مليارات دولار في عام 2008، أي ما يعادل الضعف خلال خمس سنوات .

وكان الرئيس ترومان هو الذي أسس هذه المؤسسة في 10 مايو 1950، والتي كانت تدرج في إطار أزمة. إذ أن فكرة مؤسسة علمية مستقلة ولدت بعد الحرب العالمية الثانية والثانية عقب تقديم تقريرين أعدهما كل من فانيفار بوش في عام 1945 وجون ستسلمانستيلمان في عام 1947. وشكلت الحرب الباردة، والنجاحات الروسية في مجال الصواريخ (سبوتنك) حافزا قويا لولادة هذه المؤسسة، إذ انتقلت موازنتها من 50 مليون دولار في عام 1958 إلى 136 مليون دولار في عام 1959. ومنذ إذ لعبت هذه المؤسسة الوطنية للعلوم دورا رياديا في تطوير الانترنت. فبعد خلق شبكة الانترنت للإنترنت العسكرية في بداية عقد الثمانينات. لعبت هذه المؤسسة دورا مهما في تطوير شبكة الانترنت

لإنترنت المدنية ما بين أعوام 1986 و1995. وتوظف هذه المؤسسة 1300 شخص، لكن مصاريف إدارتها تظل محدودة إلى نحو 5% من موازنتها. ويتركز نشاطها على دراسة 30000 طلب لتمويل الأبحاث كل سنة بمشاركة 50000 باحث ومهندس يسهمون في هذه التقنية المستقلة.

وتوافق هذه المؤسسة على 10000 مشروع كل سنة، و تمويل بصورة إجمالية 19000 برنامج موزعين على 2000 جامعة ومؤسسة ومدارس عليا بهدف لا علاقة له بالربح. و تمثل موازنة المؤسسة الوطنية للعلوم اليوم 23% من النفقات الفيدرالية الأمريكية في مجال البحث العلمي الأساسي.

وما إن خلقت الولايات المتحدة وزارة كبيرة للأمن الداخلي حتى زودتها بمكتب علمي تكمن مهمته في بلورة برامج للبحث حول التكنولوجيات المرتبطة بالأمن. وقد خصصت له مبالغ كبيرة تتجاوز ملياري دولار في هذا العام 2003. أما المستفيدون الرئيسيون، فهم البرلمانيون، و جامعة هارفارد، وجامعة ماساوسيتشيتس للتكنولوجيا. للتكنولوجيا. وضمن هذا السياق يفكر الشيوخ في الكونغرس بخلق وكالة فيدرالية جديدة للأمن، وسوف تتراوح موازنتها ما بين 200 إلى 500 مليون دولار لتمويل الشركات والجامعات التي تقدم مشاريع تتعلق بمحاربة الإرهاب.

2- ما علاقة الحرب بأزمات الرأسمالية الدورية ؟

يتساءل معظم المحللين الأكاديميين في مجال الاقتصاد عن ما هي الأسباب الحقيقية التي تقود إلى الحرب ؟ وهل تكفي الأسباب الاقتصادية وحدها لإشعال فتيل الحرب ؟

يعتبر الاقتصادي الروسي نيكولاي كوندراسياف الذي مات إبان مرحلة القمع الستالينية، هو أول من ربط بين اندلاع الصراعات المسلحة و الدورات الطويلة للاقتصاد، عندما أشار إلى وجود موجات طويلة تمتد إلى خمسين سنة مشتركة لمجمل البلدان الرأسمالية الأوروبية . و كانت تتناوب في هذه الموجات أطوار من التوسع الاقتصادي، وأخرى من الانكماش، تمتد خمسة وعشرين سنة لكل واحد منها . و قدم مؤرخون أمثال أرنو لد أرنولد طونبي ، واقتصاديون أمثال جوزيف شومبيتر، إسهاماتهم النظرية في موضوع العلاقة بين الدورات الاقتصادية والحرب. غير أن الإسهام النظري الحديث كان قد قدمه الاقتصادي الأمريكي جو شيا غولدشتاين في كتابه " الدورات الطويلة، حرب وازدهار في العصر الحديث "، إذ ركز على العناصر التالية: -إن الدورات الاقتصادية هي حقيقة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي الغربي منذ القرن الخامس عشر.

-إن أطوار التوسع الاقتصادي للموجات التي نظر إليها كوندراسياف لا تكشف لنا الحروب أكثر من أطوار الكساد .

-بل على العكس، إن كثافة الصراعات المسلحة هي أكثر ارتفاعا في أطوار التوسع الاقتصادي منها في أطوار الكساد الاقتصادي .
-إن الحروب تسهم في مزامنة الدورات بين مختلف الاقتصاديات الوطنية .
-إن التضخم يعقب الحرب بقوة أكثر من أنه يسبقها .
-في كل مرة تندلع حرب كبيرة، تظهر على المسرح الدولي قوة عظمى مسيطرة مدة قرن
وو نصف، الأمر الذي يفسر لنا التفاوت التاريخي بين دورة قوة ودورة اقتصادية .

من أي عناصر تتكون الدورة الاقتصادية ؟ في الواقع الدورة الاقتصادية الطويلة هي تصورية المعلومات الإحصائية مقبولة كمقاييس عامة. ويمكن أن تكون هذه المقاييس أسعار مواد أساسية، أسعار مواد أولية، ومعدلات نمو أو ربح. وفي بداية القرن العشرين صنف الاقتصادي الروسي نيكولاي كوندراسياف إحصائيات أسعار بشكل خاص. لكن من المسموح به أن يكون لكل واحد دورات اقتصادية انطلاقا من سلسلة من الإحصائيات المعنية. وهذا يقودنا إلى تحديد حركات الدورة الاقتصادية. فالطور التصاعدي للدورة يلقب عامة بـ "النمو". أما الطور الهابط للدورة فيلقب بـ "الانكماش".
ولقد عمل العديد من علماء الاقتصاد السياسي على تحديد ماهية الدورات الاقتصادية، أمثال الفرنسي كليمينكليمينت جوغلار، الذي تحدث عن دورات اقتصادية تدوم عشر سنوات في عام 1860، والامقتصادي الأمريكي من أصل روسي سيمون كوزينت، الذي أقر بوجود دورات تدوم 22 عاما : وهي أطول من الدورات الظرفية، ولكنها أقصر من دورات كوندراسياف .

أما الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر، فقد حاول شرح كيفية تشكيل " محرك " الدورات من نمط كوندراسياف، فهو يشرح في أعماله التي قدمها عام 1939، بأن الموجات الطويلة (50 سنة كمعدل) قد تمت ملاحظتها منذ عصر الثورة الصناعية الأولى، التي ارتبطت بالتحويلات التكنولوجية. فالدورة الاقتصادية الأولى (1787 - 1840) ارتبطت باكتشاف البخار، والدورة الاقتصادية الثانية (1843 - 1897) ارتبطت بالسكك الحديدية، أما الدورة الاقتصادية الثالثة (1898 - 1939) فارتبطت بتطور الصناعات الكهربائية والكيميائية
وو بصناعة السيارات .

ويمثل الطور الصاعد من الدورة الاقتصادية المرحلة التي تنتشر فيها الابتكارات التكنولوجية في الجسم الاقتصادي والاجتماعي، أما في الأطوار الانكماشية فهي تفسر لنا عادة إزالة المواد والمصانع القديمة لتحل محلها الجديدة. وهو ما يطلق عليه اسم " الهدم المبدع " .

وقد تعرضت نظرية شومبيتر إلى النقد، لكن مع انبثاق الثورة العلمية و التكنولوجيا الراهنة، أصبحت هذه النظرية تحظى باحترام واهتمام لدى العالم الأكاديمي : فانطلاقا من هذا المفهوم الذي طوره شومبيتر، أعتقد اعتقد عدة علماء اقتصاد منذ سنتين أو ثلاث، أنه انه وراء هذا الا قتصاد الجديد بداية الموجة الصاعدة من الثورة الصناعية الخامسة للرأسمالية .

ويتساءل الآن المحللون الأكاديميون في الغرب، كيف أثرت الصراعات المسلحة الحديثة على الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة ؟ لقد كانت الحرب العالمية الثانية (1941 - 1945)، والحروب في كوريا (1950 - 1953)، وفيتنام (1965 - 1973) تأثيرات إيجابية، لكنها ليست دائمة، على نمو الاقتصاد الأمريكي. فقد حقق الاقتصاد الأمريكي نموا بنحو 18% في عام 1941، و 23، 6 % كمعدل في أعوام 1950 - 1953، و 38، 4 % في أعوام 1965 - 1973، ولكنه هبط إلى 1، 1% في عام 1946، و 7، 0% في عام 1954 ،

و 6، 0% في عام 1974. والأمر عينه بالنسبة للبطالة، فقد انخفضت بصورة مذهشة من

6، 14% في عام 1940 إلى 2، 1% في عام 1944، لكنها عادت إلى الارتفاع ارتفاعا لارتفاع إلى 9، 3 % في عام 1946، أو أيضا إلى 3، 5% في عام 1950 و 9، 2% في عام 1953، وبلغت 5، 5% في عام 1954. وعادت إلى الهبوط من 5، 4% في عام 1965 إلى 5، 3 % في عام 1969، لتعود مجددا إلى الارتفاع ارتفاعا لارتفاع إلى 9، 5% في عام 1971 . وفي حرب فيتنام ارتفع معدل التضخم من 3، 4% في عام 1967 إلى 8 ، 5 % في عام 1972، و 2، 10 % في عام 1974. وهكذا، فإن التأثيرات الظرفية للحروب تختلف بحسب فاعلية السياسة المتبعة من أجل محاصرتها .

وعمل المؤرخون والاقتصاديون على تحديد الأسباب الاقتصادية للحروب ونتائجها، معطين أحيانا لهذه العوامل وظيفة محددة في شن الحروب، وللحروب وظيفة محددة في انفجار الأزمات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن المؤرخين الذين يقومون بدراسة تسلسل القرارات السياسية و التاريخية التي تقود إلى الحروب، أو العلماء المختصين بدراسة علم الحرب أيضا الذين يحللون الحروب " كواقع اجتماعي شامل " واضعين تحت- توتر الأنشطة الاقتصادية، لا يعتقدون أن هذه الأخيرة هي المحددة في تفجير الحروب أكثر من غيرها. فحسب المؤرخ هوغوس تيرترايس، المتخصص في حروب الهند الصينية، فإن الدافع الرئيسي لخوض حرب فيتنام هو المركب الصناعي العسكري الأمريكي. إذ أن سباق التسلح النووي، وبرنامج أبوللو أبولو، يمنحانه موازنات مهمة . لقد كلفت حرب فيتنام في عام 1968، 26 مليار دولار، والصواريخ النووية 80 مليار دولار. إذا فالسبب الرئيسي لاندلاع الحرب في الهند

الصينية هي بالدرجة الأولى جيوبوليتيكية , لمن أجل محاصرة المد السوفيتيالسوفياتي في جنوب شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية . وانطلاقا من هذا التحليل يمكن أن نستنتج فكرتين جوهريتين, الأولى : إذا كان الاقتصاد ,

والصناعة, والبرامج التسليحية هي المكون الأساس للقوة السياسية, فإن البيانات نظرا لما تمتلكه الفواعل السياسية والعسكرية من وسائل النجاح والإرغامات في محيطها الاقتصادي , هي التي تؤثر على قراراتهم. الثانية: إن الحرب سواء أكانت مولدة للكوارث, أو للفوائد الاقتصادية, بمجرد أن تندلعتندلح , تتحول إلى شركة رأسمالية عملاقة, بما يتضمنه ذلك من وجود نفقات, ومدا خيل , ونمط من الإدارة والتصرف. وتؤثر إدارة الحرب من قبل السلطة السياسية - العسكرية, على الأحوال والبنية الاقتصادية للأطراف المتحاربة, أكثر منها كلفة الحرب الحقيقية. فعلى سبيل المثال , نظرا لشعور فرنسا بالعجز المالي عن دعم الحرب في الهند الصينية , فإنها "باعتها" للولايات المتحدة باستخدام حجة "الماركنتلية" لمن أجل محاصرة المد الشيوعي, حيث تكفلت هذه الأخيرة بتحمل كلفتها المالية (50% بداية من عام 1953), ثم أعبائها السياسية. وبالمقابل عندما أصبح التدخل العسكري في فيتنام- المقرر سلفا كعملية سهلة التكاليف- صراعا طويل الأمد , عاندت واشنطن في عدم برمجته على أنه كذلك, بالطريقة نفسها عالجت الصواريخ النووية. وظهرت الحرب في فيتنام باهظة التكاليف , لأنها لم تكن متوقعة,مجبرة الولايات المتحدة على مطالبة الكونغرس والمكلفين بزيادة في موازنة الحرب, الذين اعترضوا على هذا الصراع لأنه أصبح غير شعبي .

3- أمريكا وتجارة الحروب

يعترف الجميع تقريبا بأن الحرب الأمريكية - البريطانية العدوانية على العراق حرب إمبريالية, هدفها الرئيسي احتلال العراق, والسيطرة على نفطه. ومن مناصرة لحق الأمم المتحدة في تقرير مصيرها كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ويلسون أثناء الحرب العالمية الأولى, انقلبت الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية إلى أكبر مضطهدة للأمم في بلدان العالم الثالث, وفي القلب منه الوطن العربي. ومن داعية كاذبة من أجل الحرية, تحولت الولايات المتحدة الأمريكية الآن, على أساس العولمة الرأسمالية المتوحشة عالية التطور ومفرطة النضوج, إلى مضطهدة وظالمة لأغلبية سكان الكرة الأرضية وأممها . إن الإمبريالية الأمريكية تخذع الشعب الأمريكي نفسه حين تزعم أنها تخوض هذه الحرب العدوانية في سبيل إزالة أسلحة الدمار الشامل, وحرية الشعب العراقي, بينما هي في الواقع تخوض الحرب من أجل إستعمار العراق, وحفاظا على سيطرتها النفطية في المنطقة التي تجاوزت في سرقتها كل حد. وكانت حرب الخليج الثانية التي شنتها الو

لايات المتحدة على العراق عام 1991 مشروعا استثماريا ناجحا، إذ أن كلفة تلك الحرب كانت بنحو 40 مليار دولار. غير أن المحللين الاقتصاديين كانوا يتساءلون دائما من الذي دفع فاتورة الحرب؟ من الذي سيدفع تكاليف الحرب؟ في معالجة الأزمة العراقية، يحتل دور الولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة، لاعتقاد الأغلبية المطلقة من المحللين الإستراتيجيين أن النفط كان و لا يزال الرهان المركزي لهذه الحرب العدوانية. فكما هو معروف، إن للولايات المتحدة مصالح كبيرة في إستمرار تدفق النفط الخام الموجود في منطقة الخليج و منها العراق. و يطرح هؤلاء المحللون السؤال التالي: هل يستطيع النفط العراقي دفع تكاليف هذه الحرب؟

من خلال عملية حسابية بسيطة ليس من المؤكد أن إستغلال الموارد النفطية للعراق كافية لتسديد تكاليف العمليات العسكرية، لأن إقتصاد البلاد لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام الإستهلاكي و الإستثماري لتوفير العملات الصعبة المطلوبة للإستيراد. و قد طلبت إدارة الرئيس بوش مؤخرا من الكونغرس تخصيص مبلغا بقيمة 75 مليار دولار لدفع تكاليف شهر من العمليات العسكرية، و خمسة أشهر من الإحتلال الأمريكي للعراق. و إذا اعتبرنا أن هذه التكاليف هي تقديرية أي أنها أقل من حقيقتها الفعلية، فإنه يمكن زيادتها لتصل إلى مبلغ 100 مليار دولار. و إذا عرفنا أن الديون الخارجية العراقية تصل إلى مبلغ 60 مليار دولار حسب تقديرات البنك الدولي، و إلى 360 مليار دولار حسب المركز الإستراتيجي للدراسات الدولية، تنكشف لنا صعوبة الوضع المالي للعراق الجريح الخارج لتوه من حرب ضروس زادت من تدمير بنيته الأساسية.

لنعمد الرقم الذي أعلنه البنك الدولي فيما يتعلق بالديون، ومع إنتهاء هذه الحرب الأمريكية - البريطانية، فإن العراق مطالب اليوم بدفع ما قيمته 160 مليار دولار كتكاليف حرب و ديون، في ظل قدرة إنتاجية للنفط لا تتجاوز 2,5 مليون برميل يوميا، إذا افترضنا أن هذه القدرة سوف تستمر طيلة الأشهر الأولى التي ستلي إنتهاء العمليات العسكرية. و لنغض الطرف الآن عن مبلغ 2 أو 3 مليارات دولار كإستثمارات ضرورية في هذا الصدد.

و يعتبر إنتاج النفط العراقي الأقل تكلفة في العالم، إذ لا تتجاوز 4 دولار للبرميل الواحد. و يمكن القول بشكل عفوي إن الولايات المتحدة هي التي دفعت مبلغ الـ 40 مليار دولار، لكن الحقيقة غير ذلك تماما في الواقع. فهناك 25% من كلفة تلك الحرب أي 10 مليارات دولار دفعتها الولايات المتحدة الأمريكية، و 75% دفعتها البلدان العربية، خاصة المملكة العربية السعودية والكويت، أي 30 مليار دولار.

ولقد تم الحصول على تلك الأموال من خلال رفع أسعار النفط، إذ أن

سعر برميل النفط قبل بدء الحرب كان بنحو 15 دولارا، غير أنه مع بدء الحرب انتقل سعر برميل النفط إلى 42 دولارا، فتم جني فوائد جراء هذا الارتفاع بقيمة 60 مليار دولار. وتقاسمت البلدان العربية والولايات المتحدة هذه الفوائد بالنصف، إذ ذهب 50% منها للحكومات الخليجية المحلية وأل 50% الآخر للشركات الاحتكارية النفطية الأمريكية التي تشرف على إنتاج وتسويق النفط، أي 30 مليار دولار للشركات النفطية و 30 مليار دولار لحكومات البلدان العربية (الكويت والسعودية) . وفي الشرق الأوسط كانت عمليات استخراج وتجارة النفط ولا تزال من احتكار الشركات الأمريكية أي الشقيقات السبع، وهي شركات أمريكية تملك الدولة الأمريكية 5 شركات من أصل 7. وقسم مبلغ أل 30 مليار دولار الذي تم جنيه من ارتفاع أسعار النفط على النحو التالي : 21 مليار دولار ذهبت إلى الحكومة الأمريكية و9 مليارات دولار إلى المصالح الخاصة الأمريكية .

وفي المحصلة النهائية، ربحت الولايات المتحدة مبلغ 21 مليار دولار من حرب الخليج الثانية، وهي المسألة التي كانت تتستر عليها باسم مشروع " تحرير الكويت " .

وهكذا، فإن الذي مول الحرب في عام 1991 ضد العراق، هم الذين يستخدمون النفط. فالولايات المتحدة بسبب رفعها أسعار النفط ربحت 11 مليار دولار بشكل مباشر، و49 مليار دولار بطريقة غير مباشرة. ولا شك أن المبلغ 40 مليار دولار من نفقات تلك الحرب، ذهبت إلى المركب الصناعي الحربي الأمريكي . لهذه الأسباب نفهم أن الحرب الأمريكية في عام 1991، خيضة لأسباب اقتصادية، لا من أجل هدف إنساني أو الدفاع عن الحرية .

كذلك الحرب في أفغانستان أيضا، والحرب الأمريكية العدوانية الحالية ضد العراق. فقد كان للحرب في أفغانستان هدف رئيس مباشر يتمثل في إقامة حكومة موالية لواشنطن تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بمد خط أنبوب للنفط في أفغانستان بطول 2500 كيلومتر. ويعتبر هذا الأنبوب مهما جدا من الناحية الإستراتيجية، لأنه يشكل بديلا لأنبوب آخر طوله 5500 كيلومتر يكلف الولايات المتحدة مبالغ طائلة، بسبب الضرائب التي ستدفعها الولايات المتحدة للبلدان التي سوف يمر على أراضيها، ولهذا يصبح من السهل جدا خوض الحرب على أفغانستان، و القضاء على مقومات الشعب الأفغاني، وإدارة هذا الأنبوب. ولكي نفهم الأسباب الحقيقية لخوض الرئيس بوش الحرب على العراق، علينا أن نرى القطيعة المفتوحة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الممول الرئيس للنفط في الشرق الأوسط ألا وهو المملكة العربية السعودية، حيث أنه من الصعب جبر هذه القطيعة بعد تداعيات أحداث 11 سبتمبر على المنطقة والعالم. وحسب وجهة النظر الأمريكية، الوسيلة السهلة جدا لخوض الحرب ضد العراق تكمن في إقامة نظام

عميل تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر. أما لماذا العراق بالذات؟ فهناك أسباب رئيسية ثلاثة:
? العراق منهك بسبب الحروب الطويلة والحصار المفروض عليه منذ عام 1990.
? العراق يوفر ذريعة للأمريكيين بسبب ما تدعيه واشنطن من امتلاكه أسلحة الدمار الشامل.
? الاستحواذ على نفط العراق من أجل السيطرة على أهم مصادر الطاقة في العالم , لخلق منافسيها الاقتصاديين الأوروبيين واليابانيين , و الصينيين.

في معالجة الأزمة العراقية , يحتل دور الولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة, لاعتقاد الأغلبية المطلقة من المحللين الإستراتيجيين أن النفط كان ولا يزال الرهان المركزي لهذه الحرب العدوانية. فكما هو معروف , للولايات المتحدة مصالح كبيرة في استمرار تدفق النفط الخام الموجود في منطقة الخليج ومنها العراق. وي طرح هؤلاء المحللون السؤال التالي : هل يستطيع النفط العراقي دفع تكاليف هذه الحرب؟ من خلال عملية حسابية بسيطة ليس من المؤكد أن استغلال الموارد النفطية للعراق كافية لتسديد تكاليف العمليات العسكرية, لأن اقتصاد البلد لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري لتوفير العملات الصعبة المطلوبة للاستيراد. وقد طلبت إدارة الرئيس بوش مؤخرا من الكونغرس تخصيص مبلغ 75 مليار دولار لدفع تكاليف شهر من العمليات العسكرية , وخمسة أشهر من الاحتلال الأمريكي للعراق. وإذا اعتبرنا أن هذه التكاليف هي تقديرية أي أنها أقل من حقيقتها الفعلية , فإنه يمكن زيادتها لتصل إلى مبلغ 100 مليار دولار. وإذا عرفنا أن الديون الخارجية العراقية تصل إلى مبلغ 60 مليار دولار حسب تقديرات البنك الدولي , وإلى 360 مليار دولار حسب المركز الإستراتيجي للدراسات الدولية , تنكشف لنا صعوبة الوضع المالي للعراق الجريح الخارج لتوه من حرب ضروس زادت من تدمير بنيته الأساسية.

لنعمد الرقم الذي أعلنه البنك الدولي فيما يتعلق بالديون , ومع انتهاء هذه الحرب الأمريكية - البريطانية , فإن العراق مطالب اليوم بدفع ما قيمته 160 مليار دولار كتكاليف حرب وديون, في ظل قدرة إنتاجية للنفط لا تتجاوز 2,5 مليون برميل يوميا, إذا افترضنا أن هذه القدرة سوف تستمر طيلة الأشهر الأولى التي ستلي انتهاء العمليات العسكرية. ولنغض الطرف الآن عن مبلغ 2 أو 3 مليارات دولار كاستثمارات ضرورية في هذا الصدد.

ويعتبر إنتاج النفط العراقي الأقل تكلفة في العالم, إذ لا تتجاوز 4 دولار للبرميل الواحد. وفي ظل السعر الوسطي للبرميل الواحد بنحو 22 دولار

اراء) وهو سعر متوازن خارج العوامل الجيوبوليتيكية), فإن العراق يجب عليه إنتاج ما يقارب 9مليار برميل لدفع هذه الديون , دون أخذ به الحسابان الفوائد, على افتراضا افتراض أن مجمل إيرادات النفط سوف تذهب لتسديدها. وهذا يتناقض كليا مع مطلب الشعب العراقي الذي يريد الانتفاع بالانتفاع من الإيرادات المالية النفطية لتمويل مشاريع البنية الأساسية العامة لزيادة النمو الاقتصادي والإقتصادي والتنمية الاجتماعية. الاجتماعية. ثم إن مثل هذا الحجم من الإنتاج يتوافق مع معدل إنتاج وسطي بنحو 2,5 مليون برميل يوميا على مدى عشر سنوات, وهو يعادل القدرة الإنتاجية المستعادة بعد الحرب.

إن تخصيص مجمل الإيرادات المالية النفطية لتسديد الديون وتكاليف الحرب, ليس خيارا واقعيا , لأنه سوف يحرم الشعب العراقي من تنفيذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والإقتصادية و المالية والإدارية الآنية لمعالجة المشاكل الملحة كتوفير السلع والخدمات الضرورية والحد من البطالة والتضخم والفقر, وفي المدى القصير والمتوسط تطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية والإقتصادية والمالية والنقدية الكلية لتأمين الاستقرار الاقتصادي واستقرار الإقتصادي والسيطرة على التضخم. ولأن حرمان الشعب العراقي من إيراداته المالية النفطية يقود به الضرورة إلى وضعه رهينة للأزمة الاقتصادية والإقتصادية الناجمة عن توقف الصادرات النفطية وفرض الحصار الدولي , وقطع العلاقات الاقتصادية والإقتصادية والمالية والتجارية الدولية مع العراق. فهل هذا هو الهدف من الحرب ؟ وماذا يفيد شعار "تحرير العراق" الأجوف , ودمقرطة النظام, إذا كان يرافقه استمرار استمرار البؤس الاقتصادي والاجتماعي والإقتصادي والإقتصادي , وغياب المشروع الاقتصادي للتغيير والإقتصادي للإصلاح إلى توسيع الخدمات التعليمية الأساسية والصحية وتحسين توزيع الثروات والموارد العامة؟ وكيف يمكن أن يتم تقديم العراق كنموذج لشعوب المنطقة العربية والإسلامية, وهو خاضع لاحتلال أمريكي بشع, يجسد نمطا من الاستبداد والاستبداد الخارجي؟

وإذا افترضنا افتراضا جدلا تطبيق الافتراض الافتراض الثاني الذي ينص على تخصيص مجمل الإيرادات المالية النفطية العراقية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإقتصادية و الاجتماعية للسكان, فهل إن الطاقة الإنتاجية للنفط لفترة قبلما قبل الحرب: 2,5 مليون برميل يوميا الذي يدر على كل مواطن عراقي 630 دولارا في السنة , أو أقل من دولارين لكل مواطن في اليوم , سوف تقود إلى تحسين شروط المعيشة للسكان, وتجعل من العراق واجهة مقبولة في الخارج؟ وإذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية مضاعفة الإنتاج ليصل إلى 5 مليون برميل يوميا , فإن تكلفة تحديث البنية الأساسية للإنتاج النفطي

والصناعي سوف تصل إلى 30 مليار دولار, الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة المديونية. ولكن حتى هذا الحل سوف يقود إلى عدم الاستقرار إلى استقرار في السوق النفطية العالمية , محدثا بذلك انهيارا نهيارا في أسعار برميل النفط , أو على الأقل انخفاضا إنخفاضا كبيرا إلى أقل من 15 دولارا للبرميل الواحد, الأمر الذي سوف يقود إلى إلغاء مجمل الأرباح الناجمة عن زيادة الطاقة الإنتاجية , وبذلك نعود إلى نقطة البداية. ومن أجل وقف تدهور أسعار النفط , يجب تخصيص نصف الزيادة السنوية للطلب المقدرة من قبل وكالة الطاقة الدولية, وهذا الأمر ليس واقعا أيضا.

إن التحديات التي ستواجه العراق في مرحلة ما بعد الحرب, هي كيف يمكن تسديد الديون, و دفع تكاليف الحرب, والانتفاع بالانتفاع من الإيرادات المالية النفطية لإعادة إعمار البلاد, وتحقيق النمو الاقتصادي اقتصادي والتنمية الاجتماعية الاجتماعية, وبناء ديمقراطية فعلية؟ إنه من الصعب جدا القيام بكل هذه الأشياء دفعة واحدة. ومن هذا هنا المنطلق يتطلب الأمر الاختيار, والاختيار الاختيار, و الاختيار هو سياسي بالدرجة الأولى. فالولايات المتحدة التي تحتل العراق سوف تعطي الأولوية المطلقة لخدمة مصالحها , أي دفع تكاليف الحرب على حساب إعادة إعمار العراق... وتسديد الديون الخارجية. فضلا عن ذلك فإن إدارة الرئيس بوش سوف تمنح تطوير الصناعة النفطية إلى الشركات الاحتكارية الأمريكية, حتى لو لزم الأمر إخراج العراق من منظمة الأوبك, لأن انخفاضا انخفاض سعر البرميل إلى ما دون 15 دولار سوف لن يعجب البلدان المصدرة للنفط.

وفي حال إشراف الأمم المتحدة على إدارة العراق, فإنه من الصعب أن نتصور كيف يمكن لهذه المنظمة الدولية أن تقبل إعطاء الأولوية لتسديد ديون العراق الناجمة عن حرب لم توافق عليها؟ فالأمم المتحدة سوف تعطي الأولوية لإعادة إعمار العراق, والتقدم بطلب للدول الدائنة للعراق بإعادة جدولة ديونه الخارجية. ومن المؤكد أن إشراف الأمم المتحدة على العراق سوف يبقي العراق داخل منظمة الأوبك, وسوف يشهد هذا البلد زيادة في إنتاجه النفطي بالسرعة عينها لتطوره الاقتصادي اقتصادي بشكل عام. فهل ستتنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن دورها الأساس في الإشراف السياسي والاقتصادي على العراق لمصلحة الأمم المتحدة؟ الذين يعرفون جيدا الأهداف الحقيقية لهذه الحرب العدوانية على العراق يجزمون بأنه من الصعب جدا أن تضحي هذه القوة الإمبراطورية بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة لمصلحة التطور الاقتصادي والاجتماعي الاقتصادي و الاجتماعي للشعب العراقي , وإلا تحولت الإمبريالية الأمريكية إلى قوة تقدمية , وهذا ما لم تعبته كل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد الشعوب في العالم الثالث.

ونصل في سياق هذا التحليل لسيناريوهات مرحلة ما بعد الحرب , إلى إن الانتصارالانتصار العسكري الأمريكي في الحرب العدوانية على العراق, يمثل في حد ذاته إخفاقا سياسيا وتاريخيا لجهة بناء الديمقراطية السياسية والاقتصادية الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

وبالمقابل علينا أن نرى أن الخلفية الأخرى التي يجب كشفها في هذه الحرب , تتمثل في الهجوم الكاسح الذي تقوم به صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية, المستفيدة من دعم قيادات البنتاغون , والآ نقسامات الحاصلة في الإستراتيجيات الأوروبية. فالحرب الأمريكية على العراق ليست مقتصرة على العمليات العسكرية فقط, بل إنها تدخل في نطاق إستراتيجية هيمنة صناعات الأسلحة الأمريكية أيضا. وتستغل احتكارات صناعة الأسلحة الأمريكية الدعم القوي الذي تتلقاه من جانب الحكومة الأمريكية التي زادت من موازنة الدفاع إلى نحو 355 مليار دولار في عام 2003, مقابل أقل من 150 مليار دولار لمجمل البلدان الأوروبية, لدخول الشركات العملاقة لوكهيدمارتن, وبوينغ, ونورث روب غرومان, في حرب تجارية حقيقية مع شركات " أوروبا القديمة " وبقيّة شركات الأسلحة الأخرى في العالم ويبدو أن الهجوم الأمريكي حقق أهدافه: الاستفادة من الضعف النسبي لموازنات الدفاع الأوروبية من أجل استمالتها , حتى لا يترك لها المجال للحصول على قروض تستخدمها في تطوير برامج أوروبية مستقلة. وتعتبر طلبات وزارة الدفاع الأمريكية , ووزارة الأمن الداخلي, شبكة خلاص حقيقية لصناعة الأسلحة الأمريكية, إذ تقدر إدارة بوش شراء معدات إلكترونية حديثة بنحو 58,1 مليار دولار خلال العام 2003 مقابل 49,8 مليار دولار العام الماضي. فهل مازالت القارة الأوروبية تمتلك الإمكانيات اللازمة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد صناعة وتجارة الأسلحة؟ إن مصير المركب الصناعي الأمريكي , وكذلك الأمر لمستقبل نظام القطبية الأحادية , يتوقفان على مدى قدرة واشنطن على تحقيق أهدافها في الحرب العدوانية العراق.

4-الثروة النفطية العراقية في قبضة الاحتلال الأمريكي:

سقط النظام العراقي بفعل ضربات قوات الاحتلالالاحتلال الأمريكي - البريطاني, لكن آبار النفط العراقية لم تمس بأذى. وفيما تتنفس السوق العالمية الصعداء, بدأت أسعار النفط تنخفض. وبدأت الشركات الاحتكاريةالاحتكارية الأمريكية العملاقة تتقاسم الكعكة العراقية. والسؤال الذي يطرح نفسه من الآن فصاعدا, من الذي سيستفيد من النفط العراقي ؟

باحتماله المرتبة الثانية على مستوى الاحتياط العالمي للنفط, أثار باطن ا

لأرض لمنطقة وادي الرافدين شهية ومطامع القوى الإستعمارية الغربية, ثم الشركات النفطية الإحتكارية الإحتكارية, وأخيرا الديكتاتورية , بوصفه البقرة الحلوب. ويشكل النفط اليوم المورد الوحيد من العملة الصعبة لأجل إعادة إعمار العراق. وتستعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل العراق الآن, لتسمية شركة شل السابقة على رأس شركة النفط العراقية من أجل استغلال القطاع النفطي بشكل مباشر, قبل أن يتم تسليمه للعراقيين. ويعتقد العديد من المحللين أن الولايات المتحدة سوف تستغل هذه المرحلة من الإحتلال لاحتلال وفراغ السلطة في العراق لخصخصة الصناعة النفطية العراقية لمصلحة الشركات الإحتكارية الإحتكارية الأمريكية, الأمر الذي تخشاه البلدان المنتجة للنفط ومنظمة الأوبك.

1- سيطرة الشركات النفطية الإحتكارية على النفط العربي منذ قرن

ليس بنا حاجة كي نؤكد أن النفط هو الدم الذي يسير في شرايين النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي, والعصب المحرك للقوة الاقتصادية والصناعية, وأساس القوة العسكرية للأمم منذ بداية القرن العشرين. ويعتبر النفط دم الحضارة في القرن العشرين بوصفها حضارة نفطية في معناها الشمولي, خصوصا بعد أن تم استبدال الفحم الحجري الذي كان أساس الاقتصاد في الدول الصناعية الرأسمالية في القرن التاسع عشر بـ النفط الذي أحدث تبديلا جذريا في البنية الصناعية, وأعطى حركة التصنيع في العالم بعدا جديدا من خلال أوجه الاستعمال المتعددة, بوصفه مصدرا للحرارة والطاقة. وليس من قبيل المصادفة التاريخية أن قال جورج كليمنصو أثناء الحرب العالمية الأولى: "إن النفط ضروري كـ الدم". وكتب كولد ريج رئيس الولايات المتحدة في عام 1924, بهذا الصدد عند افتتاح اللجنة الفيدرالية للنفط: "إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته".

لقد ارتبط تاريخ الصناعات النفطية الرأسمالية منذ نشوئها ب بروز مجموعة من المتناقضات المتناقضات العميقة في الاقتصاد النفطي الرأسمالي, والمرتبطة أساسا بسيطرة الإحتكارات المطلقة على مقدرات الإنتاج والتسويق. ولما كانت مختلف المراحل المرتبطة مباشرة بإنتاج النفط, تتطلب استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة للتنقيب والحفر والاستخراج والتكرير, والاستثمارات المالية الكبيرة, احتدم الصراع بين الدول الإمبريالية من أجل السيطرة على منابع النفط وأسواقه في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة. كما أن الشركات النفطية الإحتكارية الإحتكارية المنضوية في الكارتل النفطي العالمي, والتميزة بالمستوى العالي جدا للاحتكار, للإحتكار, وبخاصة منها الشركات الأمريكية, سيطرت على عملية الإنتاج العالمي للنفط لمراحل تاريخية طويلة وحققته أقصى الأرباح في جميع مراحل صناعة النفط, من " البئر حتى

محطة البنزين ". وهي بذلك مارست سيطرتها المطلقة على طرفي الاقتصاد الرأسمالي : الاستخراج والتسويق، مبعدة بذلك أية مشاركة لأي رأسمال قومي محلي في عمليات التنقيب أو الإنتاج أو النقل أو التكرير. وهذا مع العلم أن الشركات النفطية الإحتكارية الإحتكارية اتبعت كافة الأشكال والأساليب التي يتبعها الاستعمار القديم والجديد في سبيل جني الأرباح الطائلة وتحويلها إلى البنوك المركزية لكي تشكل دعما أساسيا في ميزان المدفوعات للدول الإمبريالية وتحقيق الإثراء الفاحش على حساب الدول الرأسمالية غير المنتجة للنفط واستغلالها، كما لجأت الإمبريالية الأمريكية إلى هذه الحرب عندما أسهمت في خلق أزمة نفطية تزامنت مع بداية استخدام العرب سلاح النفط .

ومنذ أن تم اكتشاف النفط في الشرق الأوسط عامة، الخليج العربي خاصة، في أوائل هذا القرن، ومنذ أن احتلت صناعة النفط مكانة هامة ومتقدمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أصبح نفط الشرق الأوسط أحد أهم المجالات الاقتصادية الحيوية في إستراتيجية إستراتيجية الرأسمالية الإحتكارية وسياسة الاستعمار القديم والإمبريالية. ومن الواضح أن نفط الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونه موردا لأرباح جديدة للشركات النفطية الإحتكارية الإحتكارية، وسوقا جديدة لاستثمار رأس المال الإحتكاري، فإنه يشكل على الدوام امتزاج الأهمية والمكانة الاقتصادية العالمية والإستراتيجية والاستراتيجية العسكرية . لهذا السبب كان الشرق الأوسط عرضة في التاريخ للحملات الاستعمارية العسكرية، وولدت الإمبرياليين على حقول النفط، فزح تحت وطأة الإحتكارات النفطية التي فرضت شروطا في غاية القسوة والإجحاف لعمالها في بلدان الخليج العربي والعراق. وكانت الاتفاقات المجحفة والمعاهدات التي منحت بموجبها الإمتيازات الإمتيازات للبلدان الإمبريالية والشركات الإحتكارية الإحتكارية لاستغلال الموارد الطبيعية والقيام بمختلف أنواع العمليات النفطية، واستغلال قوة العمل المحلية، وسيطرة الرأسمال الأجنبي، تشكل جميعها أساس إستراتيجية إستراتيجية النظام الاستعماري. وقد وجدت الإمبريالية في تخلف البنية الاقتصادية والاقتصادية الاجتماعية المنهارة، القاعدة المادية لعلاقة السيطرة الاستعمارية .

وهكذا كان الشرق الأوسط ولا يزال، كقيمة إستراتيجية إستراتيجية عظيمة في معترك العلاقات الإستراتيجية الإستراتيجية الدولية، مسرحا لصراع قاس وعنيف بين الإحتكارات النفطية الكبرى، وولدت للتنافس بين الدول الإمبريالية المتنافسة في مصالحها الاقتصادية وفي إستراتيجيتها إستراتيجيتها السياسية، خاصة بين الإمبريالية الأمريكية وباقي دول أوروبا الغربية الاستعمارية، فيما بعد الحرب العالمية الأولى التي أحدثت تغييرا كبيرا في الخريطة السياسية والإقليمية لكل بلدان الشرق الأوسط. ومن هذا المنظار ارتبط تدخل الصراع على السيطرة على الشرق الأوسط بصورة وثيقة جدا بالصراعات البترولية

التي خيضت من قبل الاحتكارات النفطية الأمريكية والبريطانية و الفرنسية للسيطرة على مصادر النفط .
وإذا كانت موارد النفط التي اكتشفت موزعة بين الأمم بطريقة لا تتناسب مع حاجات هذه الأمم على صعيد التطور الصناعي - كما هي الحال في منطقة الخليج العربي التي تغص بالثروات النفطية - باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحاد السوفياتي، فإنه من الواضح تاريخيا أن الضرورات الموضوعية للصناعة الرأسمالية الثقيلة أوجدت احتياجات كبيرة إلى النفط، خاصة مع زيادة وتيرة تسارع تطور الرأسمالية، و ظهور الاحتكار الذي نشأ عن المنافسة الحرة وحل محلها والذي يعبر عن مرحلة تحول طابع الرأسمالية الحرة إلى طابع تشكل الاحتكارات الرأسمالية، ودخول الرأسمالية مرحلتها العليا الإمبريالية، ونشوء النظام الاستعماري، و التقسيم الاقتصادي للعالم بين اتحاد الاحتكاريين (1).

(1) - راجع لينين , الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية .

على أن العلاقة بين النفط والرأسمالية الإحتكارية وإستراتيجية الإحتكارية و إستراتيجية الإمبريالية الحربية - باعتبار أن النفط إحدى وسائل تنفيذ سياستها الاستعمارية التوسعية من أجل السيطرة على العالم - قد ازدادت وثوقا أثناء الحرب العالمية الأولى وفيما بعد. وقد قال المفوض بتأمين النفط لإحدى الدولادلو الإمبريالية الغربية خلال الحرب العالمية الأولى : "من يملك النفط يملك العالم، لأنه بفضل المازوت يسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات يسيطر على الجو، وبفضل بنزين السيارات يسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنهائه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجنيها من النفط يتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة" (1).

(1) - هارفي أكتور- إمبراطورية النفط, موسكو 1958, (ص366).

وتتميز الشركات الإحتكارية الإحتكارية النفطية عبر الكارتيل النفطي الدولي باعتبارها أقوى الفئات البرجوازية الإحتكارية العالمية المرتبطة بصورة عضوية بالطبقة البرجوازية الإحتكارية والاحتكارية و الطغمة المالية المسيطرة في البلدان الإمبريالية، بسيطرتها المطلقة " ليس على منابع النفط و استخراجها وحسب، بل وعلى شحنه أيضا وتكريره وتصريفه، وكذلك على تكنولوجيا هذه العمليات جميعها" (1). ونظرا إلى طبيعة أعمالها الاقتصادية الواسعة، وإلى المواقع الأساسية التي تحتلها في الاقتصاد النفطي الرأسمالي - بما أن الصناعة النفطية تشكل أهم فروع الاقتصاد الرأسمالي - وإلى قوتها المالية والاقتصادية و السمات المميزة للعلاقات بين البرجوازية الإحتكارية الإحتكارية النفطية والدول الإمبريالية، فإن الشركات النفطية الإحتكارية الإحتكارية

استطاعت أن تفرض مصالحها الخاصة، وأن تربط حركة إستراتيجيتها الخاصة بحركة إستراتيجية الإمبريالية العالمية، وأن تمارس تأثيرا كبيرا في دفع الصراع بين الدول الإمبريالية للسيطرة على مصادر النفط في الوطن العربي في فترة ما بين الحربين .

(1) - ألكسندر بريماكوف, نفط الشرق الأوسط و الإحتكارات الدولية, دار ألف باء للطباعة و النشر و التوزيع - ترجمة بسام,(ص15).

وفيما كانت الشركات النفطية الإحتكارية الإحتكارية في الولايات المتحدة كلها ملكا للرأسمال الخاص، جمع الكارتل النفطي الدولي في تركيبته العضوية اتحادا بين رأس المال الخاص ورأس مال الدولة الإحتكارية الإحتكارية لعدد من الدول الإمبريالية الكبرى. ولقد ارتبط النفط تاريخيا باسم روكفلر، ذلك أن هذا الأخير هيمن على الصناعة البترولية الأمريكية والعالمية مدة نصف قرن، وأسس شركة " ستاندرد أويل أوف أوهايو أوف أوهايو " في عام 1870. وهكذا استطاع روكفلر أن يسيطر سيطرة مطلقة على صناعة تكرير النفط، ووسائل النقل، وأنايب نقل النفط عبر الولايات المتحدة من المحيط إلى المحيط، واتسم بشراسة الرأسمالي الإحتكاري، وكان شعاره " الضعفاء هم أناس طيبون، فقط لأنهم لا يتمتعون بالقوة اللازمة ليكونوا أشرارا ".، وأصبح جون روكفلر في نهاية القرن الماضي الإمبراطور الذي يتربع على إحدى أهم الإمبراطوريات المالية في التاريخ " فشركة ستاندرد هي الشركة المسيطرة على صناعة النفط داخل أمريكا وهي أيضا أكبر مصدر للنفط في العالم "(1).

(1) - مازن البندك- قصة النفط- دار القدس, الطبعة الأولى , (ص27).

وفي عام 1911 وضعت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حدا لا حتكارات روكفلر، في ولاية ميسوري، بصدور قرارها التاريخي الذي قطع أوصال الإمبراطورية النفطية، حيث تقاسمت 33 شركة هذا التروست الضخم، وعندما انتقل مركز الثقل في إنتاج النفط إلى البنزين، ليأخذ مكان المازوت، ظهر هنري فورد الذي أطلق صناعة السيارات بسلسلة كبيرة، الأمر الذي نجم عنه زيادة كبيرة في استهلاك الزيوت التي ازداد الطلب عليها وارتفع إنتاجها، بعد أن كان إنتاجها ثانويا من زيت الإنارة. ثم أن عهد البنزين هو عهد الشركات الأمريكية العملاقة التي راحت تمتد خراطيمها في أنحاء العالم، حيث استطاع البترول أن يقوم مقام الفحم كمصدر حراري في الخطوط الحديدية والخدمات العامة وكمادة أولية في الصناعة الكيماوية(1). الكيماوية .

من المعروف تاريخيا أن السيطرة على المواقع الأساسية في الاقتصاد النفطي الرأسمالي تحكمت فيها سبع شركات نفطية إحتكارية، لقبت بـ الشقيقات السبع، أو العملاقة السبع. خمس منها أمريكية وواحدة

إنكليزية إنكليزية وواحدة إنكليزية إنكليزية هولندية، وهي على النحو التالي :

ستاندرد نيوجرسي وستاندرد أويل أوفافوف كاليفورنيا - بوكال
ستاندرد أويل وغولف أويل وو تكساس أويل وشركة رويال دوتش شل
وشركة بريتش بتروليوم الإنكليزية الإنكليزية (2).

2- العلاقة بين الشركات النفطية الاحتكارية والشرق الأوسط

(1) - هارفي أوكوتور، إمبراطورية البترول، تعريب نجدة هامرو سعيد
العز، منشورات المكتب التجاري للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، نيسان
1959، (ص 60).

(2) - انتوني سامبسون ، الشقيقات السبع ترجمة سامي مانع ،
مراجعة د. اسعد رزوق ، معهد الانماء العربي ، الطبعة الأولى بيروت
1976 ، (ص 60).

إن تاريخ الشرق الأوسط يجب أن يحلل وأن ينظر إليه خلال هذه
الحقبة من خلال تقلبات " المسألة الشرقية " في القرنين التاسع عشر و
العشرين، حيث اشتد الصراع بين الدول العظمى (روسيا وبريطانيا في
الدرجة الأولى، وألمانيا وفرنسا في الدرجة الثانية) للسيطرة على
شركات النفط في الشرق الأوسط ولتقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية .
وقد بدأ نفط الشرق الأوسط يلعب دورا بارزا بعد منح امتياز خط حديد
بغداد للألمان. " فالسلطان عبد الحميد أراد تزويد الإمبراطورية بخطوط
حديدية منذ فترة (1880-1885)، وو بما أن الموارد الألمانية كانت
محدودة، فقد اقتضى الأمر إشراك رؤوس أموال أوروبية من أجل بناء
الخط الحديدي، مع العلم أنهان يجب ألا يغرب عن البال ما للفرنسيين و
البريطانيين من مصالح خاصة في الإمبراطورية العثمانية، منها القروض
والسكك الحديدية، وخطوط النقل النهري في دجلة والفرات، والمناجم و
التبغ إلى آخر ذلك " (1). ولم يلبث أن أثار موضوع سكك الحديد قضية
النفط في المنطقة المذكورة الواقعة بين النهرين التي كانت مسرحا
للسيطرة على الوطن العربي .

(1) - اندرة نوسشي ، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، نقله الى
العربية الدكتور اسعد محفل ، دار الحقيقة للطباعة و النشر في بيروت ،
الطبعة الأولى ، ايار 1971 ، (ص 57).

ولما كانت العلاقات بين الإمبراطورية الامبراطورية العثمانية وألمانيا
جيدة، فقد منح السلطان عبد الحميد رخصة الامتياز للألمان ومنح حق ا
لأسبقية الاسبقية للشركة الأناضولية الأناضولية لتمديد مرحلة أنقرة أنقرة-
بغداد وو البصرة في عام 1899. ولم يوقع الاتفاق إلا في آذار - مارس
سنة 1903، وقد اشتمل أيضا على حق أصحاب الامتياز الإمتياز

(الشركة الألمانية)، استغلال كافة المناجم التي يقع اكتشافها في منطقة عرضها عشرون كيلومترا من طرفي خط يمتد من منتصف السكة، هذا مع الخضوع لكافة القوانين والأنظمة المرعية، ودون أن يتمتع أصحاب الامتياز، من جراء ذلك، بأي استثناء أو احتكار(1).

(1) - المرجع السابق عينه (ص 26).

وفي تلك الآونة ذاتها أخذت بريطانيا العظمى تضع قدمها في بلاد فارس بواسطة مغامرة رجل من رجال الأعمال اسمه (و.ك.دارسي،) حيث استطاع هذا الدبلوماسي الديبلوماسي المغامر أن يحصل على أول امتياز في كامل المنطقة، منحتة إياه الحكومة الإيرانية في عام 1901، وقد غطى 3/4 مساحة إيران. ومن الواضح أن دارسي و كان معنيا بالتنقيب عن النفط في بلاد فارس التي قضت إتفاقية إتفاقية 1907 بتقسيم مناطق النفوذ فيها بين البريطانيين والروس، حيث أخضع شمال البلاد للنفوذ الروسي وجنوبها للنفوذ البريطاني. وبما أن النفط اكتشف بكميات غزيرة في منطقة مسجد سليمان في أيار 1908، فقد اتجه دارسي نحو الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحاول وقتئذ استرضاء بريطانيا ومنحها بعض الإمتيازات الامتيازات الاقتصادية في أراضي الدولة. وقد تولى " غول بنكيان " إدارة المفاوضات والتوفيق بين المصالح المتضاربة " (1). في الرابع من نيسان - أبريل عام 1909 أسست الشركة البريطانية الفارسية للبترو، وفي كانون الثاني من عام 1911 أسست في لندن الشركة التركية للبترو التي توزعت الأسهم فيها على النحو التالي (50%) لشركة النفط الإنكليزية الإيرانية و25% لشركة شل و25% للبنك الألماني وو كتقدير لآتعا به تلقى غول بنكيان الأرمني 5% من الأرباح، تدفع إليه من حصة الشركة البريطانية (2).

(1) - مدخل إلى استراتيجية النفط العربي د. سمير التنير - الدراسات الاقتصادية الاشتراكية - معهد الانماء العربي (ص 76).

(2) - المرجع السابق عينه.

ولكن نجاح ثورة تركيا الفتاة (1908 - 1909) وما رافقها من تطورات سياسية، تمثلت في سقوط السلطان عبد الحميد الذي كان يدعم النفوذ الألماني في منطقة الشرق الأدنى، وفي تعرض الألمان لمجابهات دولية من طرف البريطانيين والفرنسيين الذين بدؤوا ويتقاسمون النفوذ بشكل واضح على كامل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، كل هذه التطورات مجتمعة أعطت دفعا جديدا لسياسة الهيمنة و التوسع للاستعمار بين البريطانيين والفرنسيين .

يضاف إلى ذلك أن مجيء ونستون تشرشل كوزير للبحرية البريطانية عام 1911 أحدث تطورا خطيرا، إذ بدأ عهد وزارته ببناء 56 مدمرة و74 غواصة تعمل كلها بالنفط. وازداد بذلك توجه الإمبريالية البريطانية، وفي

مقدمتها وزارة الحربية البريطانية بقيادة ونستون تشرشل، إلى البحث عن مصادر دائمة للنفط، يمكن السيطرة عليها لتأمين احتياجات الأسطول الحربي البريطاني .

انفجرت الحرب بين الدول الإمبريالية لمن أجل إعادة اقتسام العالم اقتصاديا والسيطرة على المستعمرات وأشباه المستعمرات، حيث لعبت المنتجات البترولية دورا مضطرد الأهمية في تلك الحرب. ومن هذا المنظار فتحت هذه الحرب الطريق أمام الدول الإمبريالية إلى مصادر النفط. وكان من نتائج هذه الحرب أن انهارت الإمبراطورية العثمانية، وانهزمت ألمانيا، ووتركزت السيطرة الاستعمارية البريطانية في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وقد راهن بعض الرومنطقيين في القاهرة واشهرهم ت. اي. لورنس الذي سيعرف لاحقا بلورنس العرب، على نهضة عربية تقوم على الاصاله البدوية وتمثل بديلا من الفساد العثماني والمشرقية الفرنكوفونية. وفي طبيعة الحال يقبل هؤلاء البدو تحت قيادة ابناء الشريف حسين من الهاشميين الوصاية البريطانية "العطوفة" اذ ان لندن تعدهم بدولة عربية مستقلة، لكن عن العثمانيين. من جهتهم اراد الفرنسيون توسيع "فرنسا المشرق" الى المناطق الداخلية واقامة "سوريا الكبرى" الناطقة بالفرنسية والمؤيدة لفرنسا وتحت وصايتها.

كيف ترسم الحدود بين الدولة العربية البريطانية وسوريا الفرنسية؟ عهد بالمفاوضات الى الفرنسي فرنسوا جورج بيكو والانكليزي مارك سايكس. وقد دامت شهورا عدة وعكست تطور ميزان القوى لتنتهي في ايار/مايو 1916 بتبادل رسائل بين السفير الفرنسي في لندن بول كامبون وامين سر وزارة الخارجية البريطانية ادوارد غراي(1) . يشرف الفرنسيون مباشرة على منطقة تمتد من الساحل السوري إلى الأناضول، توضع فلسطين تحت الوصاية الدولية (في الواقع كودومينيوم بريطاني فرنسي) بينما تكون منطقة البصرة ومعقل فلسطيني حول حيفا تحت الادارة المباشرة للبريطانيين. أما الدول العربية المستقلة التي يحكمها الهاشميون فانها تقسم منطقتي نفوذ ورعاية، واحدة فرنسية إلى الشمال والاخرى بريطانية إلى الجنوب. ويتيح خط سايكس بيكو الذي يقسم الشرق الاوسط بناء سكة حديد بريطانية من بغداد الى حيفا. وافق الروس والايطاليون على الاتفاق الذي لم يعلم به الهاشميون الا بصورة غامضة ومموهة(2).

(1) - اقرأ: "L - Le Monde, diplomatique octobre 2000 ...

Irak paiera ", Alain Gresh

Henry LAURENS Comment L Empire ottoman Fut - (2)

Depece Le Monde Diplomatique April 2003

و قد تم التوصل إلى التقسيم الكبير للوطن العربي بين الدولتين الاستعمارييتين من خلال معاهدة سايكس بيكو في أيار 1916، على أن يترك لبريطانيا حرية التصرف في العراق و الخليج العربي بينما تخضع دمشق وحلب وبيروت لسيطرة الانتداب الفرنسي .

مع مطلع العام 1917، بدأ البريطانيون السيطرة الصعبة على فلسطين وفي نيسان/ابريل دخل الاميريكيون الحرب بصفة "شركاء" وليس "حلفاء" الى جانب فرنسا وبريطانيا ضد المانيا. وقد ادرك البريطانيون و الفرنسيون كيف ان المكننة المتزايدة للحرب وارتهاهم للنفط عام 1918 سيحقق النصر للحلفاء بفضل "دفع من النفط".

لم يكن الرئيس وودرو ويلسون يشعر بأي التزام باتفاق "سري" معهود بين شركائه. فطرح حق الشعوب في تقرير مصيرها من دون أن يكون واضحا في ذهنه ما اذا كان ينطبق ذلك على الشعوب غير البيضاء من أمثال "السمر" (العرب) أو "الصفير" علما أن الحق لا يشمل "السود" في طبيعة الحال(1).

حاول بريطانيو القاهرة اعادة النظر في الاتفاق الماضي المعقود مع الفرنسيين بشأن فلسطين على الاقل إن لم يكن بالنسبة لسوريا باكملها. وكانوا يتمتعون بدعم قوي في لندن وخصوصا انهم احسنوا استخدام بلاغة الرئيس ويلسون الصادقة: على انقاض السلطنة العثمانية يقوم تعاون مشترك بين العرب والاكرد والارمن واليهود تحت الرعاية البريطانية.

(1) - رفض الاميريكيون بقوة في مؤتمر السلام المطلوب الياباني بتساوي الاعراق.

استخدم سايكس الحركة الصهيونية في هذا الاتجاه مما افضى الى وعد بلفور بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917(1)، الذي أعلن قيام وطن قومي يهودي في فلسطين. وارتكزت الخطة البريطانية على احتلال الارض من خلال تشجيع الثورة العربية على التوسع في اتجاه سوريا (وليس فلسطين) وعلى سلسلة من التصريحات الرسمية المؤيدة لحق تقرير المصير. فحق تقرير المصير يعني للندن اختيار الرعاية البريطانية، وعندما رفض الوطنيون العرب هذه الهيمنة اعطوا صفة "المشرقيين" المهينة والتي يتشاطرونها مع العناصر المؤيدة لفرنسا (وهم في الغالب من المسيحيين).

عام 1918 اصبح موضوع النفط طاغيا. وبحسب الاتفاق تسيطر فرنسا على الموصل حيث يوجد مخزون كبير لكن البريطانيون يحصلون على الامتيازات النفطية. اراد جورج كليمنصو تلبية ضغوط المجموعات الاستعمارية لكن بتحديد السيطرة الفرنسية في "سوريا المفيدة" التي لا تشمل على فلسطين ولكن تسمح بالوصول الى الموارد النفطية. ف التوسع المفرط على الارض من شأنه زيادة الكلفة الادارية بشكل لا

يتناسب مع العائدات المحتملة. كان ذلك بمثابة التخلي عن سوريا الكاملة او "سوريا الكبرى" كما تسمى اليوم. وغداة الهدنة راح كليمنصو يتفاوض مباشرة مع لويد جورج حول تقسيم الشرق الاوسط في غياب اي شهود.

(1) - إضافة إلى إعادة النظر في الاتفاق الفرنسي - البريطاني أرادت لندن أيضا إستمالة النفوذ اليهودي السري المفترض في روسيا والولايات المتحدة. أخيرا فإن الاشباع التوراتي للثقافة الدينية البريطانية قد سهل قبول الأطروحات الصهيونية.

سجل موريس هانكي، امين سر الحكومة البريطانية في يومياته بتاريخ 11 كانون الاول/ديسمبر من العام 1920 ما يأتي: "اجتاز كليمنصو وفوش البحر بعد الهدنة وأعد لهما استقبال عسكري وشعبي كبير. ذهب لويد جورج وكليمنصو الى السفارة الفرنسية ولما انفرد أحدهما بالآخر سأل كليمنصو: "طيب، ماذا نناقش هنا؟"، "بلاد ما بين النهرين وفلسطين" اجابه لويد جورج. فسأله كليمنصو: "قل ماذا تريد؟"، فأجاب لويد جورج: "أريد الموصل"، فقال كليمنصو: "انه لك. هل من شيء آخر؟". "بلى، أريد القدس"، اردف لويد جورج. فقال كليمنصو: "ستحصل عليها لكن بيشون(1)، سيصعب موضوع الموصل. لا يوجد اي اثر مكتوب او مذكرة تمت صياغتها في حينه (...) لكن وبالرغم من ضغوط معاونيه وكل الاطراف المعنيين لم يتراجع كليمنصو الصلب عن كلمته ابدا وانا خير من يعرف ان لويد جورج لم يعطه اي ذريعة للتراجع. هكذا صنع التاريخ"(2).

وما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى تفجرت التناقضات بين بريطانيا وفرنسا، المرتبطة ارتباطا وثيقا بقضية النفط، خصوصا إذا عرفنا أن فرنسا شهدت أزمة بترولية خانقة إبان الحرب، لأن فرنسا كانت تعتمد حتى ذلك الحين على نشاط الشركات الكبرى المستوردة للبترول و التي احتفظت بحرية الحركة حتى في أثناء الحرب(3). وكنتيجة لهذه الأزمة أدركت الأوساط الإمبريالية الامبريالية الفرنسية أن مسألة استقلال القرار السياسي للدولة الفرنسية يتطلب بالضرورة تأمين مصادر مستقرة ودائمة للنفط .

(1) - وزير الخارجية الفرنسية وقد نقلت "لوموند ديبلوماتيك" مؤخرا مكاتبها الى الشارع الذي يحمل اسمه في باريس.

(2) - Stephen Roskill, Hankey, Man of Secrets, Londres, Collins, Vol. II, 1972, pp. 28-29

(3) - أندرة نوسشي ، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، نقله الى العربية الدكتور اسعد محفل ، دار الحقيقة للطباعة و النشر في بيروت ، الطبعة الأولى ، ايار 1971 (ص 57) .

وجاءت إتفاقية إتفاقية سان ريمو في نيسان - أبريل 1920 لمنح الحكومة البريطانية لفرنسا حصة ملكية البنك الألماني (25%) في الشركة التركية للبترول، لقاء قبولها خطين للأنابيب والسكة الحديدية الضرورية لنقل النفط من أراضي ما بين النهرين وفارس عبر سوريا ولبنان اللذين وضعوا تحت الانتداب الفرنسي، مع بقاء الشركة التركية خاضعة للإشراف البريطاني الدائم. وو هكذا فإن جوهر إتفاقية إتفاقية سان ريمو ضمن لفرنسا الحصول على تمويل منتظم للمنتجات النفطية، مقابل إقرارها بمواقع السيطرة الاستعمارية البريطانية على نفط الشرق الأدنى .

وعندما فجرت الحرب الإمبريالية الأولى الثورة البلشفية البلشفية في عام 1917، زادت في اشتداد جبهة الصراع بين الاحتكارات النفطية الرأسمالية الضخمة لأقتسام غنائم هذه الحرب وجني الأرباح الخيالية. ولما كان الإنتاج والسوق النفطية العالمية تهيمن عليهما الشركات النفطية السبع والاحتكارات الرأسمالية الأمريكية تؤمن القسم الأساسي من إنتاجها في الولايات المتحدة، فإن الحرب الأولى قد أحدثت تغييرا جذريا في إستراتيجية إستراتيجية نشاط الشركات النفطية الأمريكية التي انفتحت شهيتها للحصول على الإمتيازات الإمتيازات النفطية، وللسيطرة على الشركات الأخرى. وقد لاحظت الشركات الأمريكية، بعد أن بدأت ترغب في أن تضمن لنفسها مصادر للإنتاج في الخارج، أن الشركات البريطانية مستولية على معظم الآبار البترولية الواقعة في خارج الولايات المتحدة (1). واصطدمت الشركات الأمريكية، الطامعة بتحقيق المساواة التجارية في مجموع أراضي الشرق الأوسط، بسياسة الهيمنة المطلقة البريطانية، ولذلك طالبت حكومة الولايات المتحدة حلفائها في الحرب " بحصتها " الاستعمارية، ومن هنا نشب صراع قاس وعنيف استمر ما يقارب عشر سنوات بين الشركات البريطانية والأمركية للسيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط .

(1) - دانيال دوران ، الاحتكارات البترولية و سياستها الدولية ، ترجمة وليم خوري ، مطبعة العروبة ، دار المعرفة للنشر و التوزيع ، (ص 17).

عمل الإمبرياليون الأمريكيون والإمبرياليون الأمريكيون كل ما في وسعهم لخوض الصراع من أجل السيطرة على مصادر النفط في الشرق الأوسط. وبعد نجاح الثورة البلشفية وإلغاء إلغاء كافة الإمتيازات الإمتيازات الغربية في حقول النفط الروسية وتوقف إمداداتها إمداداتها بالشروط السابقة ، وضعت بريطانيا، التي كانت تعرف قيمة النفط الاقتصادية والإستراتيجية الإستراتيجية، كل آمالها ومركز ثقلها السياسي والاقتصادي وو العسكري في الشرق الأوسط. وكانت الولايات المتحدة تخشى من نفاد مصادرها النفطية على الرغم من أنها كانت تنتج حوالي 65% من إنتاج إنتاج النفط العالمي، باستثناء الإتحاد السوفيتي. الإتحاد

السوفياتي . حينئذ برزت جبهة من شركات النفط الأمريكية تمثل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وو قادرة على أن تناطح المصالح الغربية الأخرى بقوة وعنف، وأن تضطر بريطانيا وفرنسا إلى الرضوخ لمطالب شركات النفط الأمريكية(1).

(1) - مازن البندك ، قصة النفط ، دار القدس ، الطبعة الاولى ، حزيران 1974 ، (ص 58)

وفي عام 1928 تمكنت الإمبريالية الامبريالية الأمريكية، بفضل ممارسة سياسة مبدأ (الباب المفتوح) في تقاسم تركة الإمبراطورية الامبراطورية العثمانية، من فرض إتفاقية إتفاقية على بريطانيا وفرنسا، بعد مفاوضات ومناورات معقدة دامت ست سنوات بين شركة الأنجلوالانجلو-فارسية (البريطانية) وو الشركات الأمريكية، بهدف إشراك شركاء الولايات المتحدة المتحدة بامتياز النفط العراقي. وقد وصف الفرنسيون مفاوضات أكبر شركات النفط العالمية هذه بقولهم : " لقد كانت البداية لحظة طويلة الأمد للسيطرة العالمية على النفط وتوزيعه في الشرق الأوسط " (1). ومن المعروف أن أهم ما في هذه المفاوضات هي " إتفاقية إتفاقية الخط الأحمر " التي أرست النمط النهائي للإمتيازاتللا متيازات في الشرق الأوسط " والتي أفضت إلى إنشاء شركة نفط العراق. وهكذا تقاسمت الشركات الخمس نفط العراق على النحو التالي : الشركة الإنكليزية-الإيرانية (23، 75 %) ورويال دوتش شل (23،75، 23%) والشركة الفرنسية للبتترول (23، 75 %) والشركتان الأمريكيتان ستانارد أويللاويل نيوجرسي (11، 875 %) وسكوني فاكوم أويللاويل كومباني (11، 875 %)، وترك للأرمني غول بنكيان (5%) .

(1) - المرجع السابق عينه (ص 58) .

وقد تعهد الفرقاء، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ضمن ما يسمى إتفاقية إتفاقية الخط الأحمر، بامتناع أية شركة عن التصرف وحيدة للبحث عن النفط ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية القديمة (تركيا، العراق، سوريا، الجزيرة العربية ماعدا الكويت). وأنشأت الشركات الأعضاء في شركة نفط العراق فيما بينها شركة بترول الموصل عام 1932، وشركة بترول البصرة عام 1938. وبذلك أصبحت الشركة تملك منذ ذلك التاريخ جميع الحقوق النفطية في العراق. وبما أن نصيب بريطانيا في شركة نفط العراق هو نصيب الأسد، لذلك ضمنت لنفسها النصيب عينه في كافة الاكتشافات المقبلة من منطقتي العراق والخليج " (1). غير أن الإمبريالية الأمريكية كانت تحاصر التوسع البريطاني باستمرار، وكان لها اليد الطولي الطولي في دعم الشركات الأمريكية بصورة مطلقة، ومساعدة شركة ستاندارد أويل أوفاويل أوف كاليفورنيا على انتزاع أول امتياز في جزيرة البحرين الصغيرة، حيث تمكنت من اكتشاف النفط في

هذه الجزيرة عام 1932 .

3-العراق :إسفنجة إسفنجة مبللة بالذهب الأسود
الجنود الأمريكيون والبريطانيون يعرفون جيدا أن انتشارهم إنتشارهم
وتمركزهم في العراق هو لحماية و " تأمين " آبار النفط, كما تريد ذلك الإ
دارة الأمريكية. فالحرب الأمريكية على العراق كانت من أجل نفطه,
بوصفه سببا أكيدا ورئيسا ووحيدا في هذه الحرب. وتؤكد تقارير مراكز ا
لأبحاث الإستراتيجية الأمريكية أنه بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح
النفط , والنفط وحده هو الأمن القومي الأمريكي الشامل. أما الإحتكارات
النفطية الأجنبية, الأطراف الفاعلة في المأساة العراقية, سواء كانت
أنكلوسكسونية ,أو روسية , أو فرنسية, أو صينية , فإنها كلها تنتظر
بفارغ الصبر مرحلة ما بعد صدام , بوصفها مرحلة إعادة توزيع الحصص,
أو اقتسام الكعكة العراقية.

(1) - نقولا سركيس ، البترول عامل وحدة و إنماء في العالم العربي ،
(ص 19).

إن مصلحة الاحتكارات النفطية مفهومة, لأن العالم كان على الدوام ولا
يزال عطشانا للنفط. ففي العقد المقبل, سوف يستهلك العالم نحو 20%
من النفط الخام أكثر من الاستهلاك الحالي (من 77 مليون برميل يوميا
إلى 90 مليون برميل يوميا), وسوف يكون العراق المصدر الأساس الذي
لا غنى عنه. فالبلد يمتلك 115 مليار برميل من احتياطي النفط أي ثاني
أكبر احتياطي عالمي. ويؤكد الخبراء أنه قد يكون المخزون الحقيقي
للنفط في العراق أكبر من ذلك بمراحل عديدة , إذ إن الإمكانات لإمكانات
النفطية الحقيقية في البلاد لم تكتشف بعد بسبب دخول العراق في
حروب متصلة (إيران والكويت) وعقوبات اقتصادية لسنوات عديدة.
فمنطقة الصحراء الغربية للعراق المحاذية للمملكة العربية السعودية والأ
ردن مازالت أرضا خلوا من كل تنقيب عن النفط فيها. وحسب تقديرات
المعهد الفرنسي للنفط , وهو مؤسسة أشرفت على تكوين عدد من
المهندسين العراقيين, فإن الأحواض الرسوبية لهذا الشريط يمكن أن
تحتوي وحدها على 200 مليار برميل من النفط الخام.

تبدو هذه الرؤية مقنعة للوهلة الاولى. فالمخزون المحقق للعراق يبلغ
112 مليار برميل ويعتقد العديد من الخبراء ان اعتماد تقنيات التنقيب
الجديدة من شأنه مضاعفة هذا الرقم مما يقرب المخزون العراقي مما
تملكه السعودية اي 245 مليار برميل. بالطبع ان الموقع المحوري
للسعودية داخل أوبيك والذي يسمح لها بتعديل انتاجها للمحافظة على ا
لاسعار التي تحددها المنظمة, ليس عائدا الى حجم مخزونها بل الى
قدرتها الانتاجية: أكثر من 10 ملايين برميل يوميا. لكن قدرة العراق في
هذا المجال بالكاد تتجاوز الـ 3,8 ملايين برميل يوميا. وفي ذهن
المحافظين الجدد أن بغداد قادرة على زيادة إنتاجها بنسبة مليوني

برميل يوميا لتصل الى 6 ملايين عام 2010 خصوصا إذا قرر النظام الجديد خصخصة حقول النفط وتسليمها الى الشركات المتعددة الجنسية المزودة بالتكنولوجيا والرساميل الضرورية للقيام بعملية زيادة متسارعة للإنتاج(1).

إن اللجوء إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة للتنقيب عن النفط يمكن أن يغير المعطيات كثيرا، إذ إن العراق مازال يستخدم التكنولوجيا التي تعود إلى مرحلة الستينات من القرن الماضي. وبما أن النفط العراقي يعد من بين أقل الدول تكلفة في العالم فهذا يجعله أكثرها رغبة عالميا. ومع ذلك ، فقد قال وزير النفط السابق عامر الرشيد العام الماضي إن من أصل 73 حقلا تم اكتشافها حتى الآن ، فإن 24 حقلا فقط هي التي تنتج فعلا. وعموما فإن حوالي 2000 بئر فقط هي التي تم حفرها في العراق (أما العدد المنتج منها حاليا فهو في حدود 1500 إلى 1700 بئر) هذا مقارنة مع حوالي مليون بئر في تكساس مثلا.

(1) :

Yahya Sadowsk Vérités et mensonges sur l'enjeu
pétrolier
Le Monde Diplomatique April 2003-

وتأتي غالبية النفط العراقي الخام من أكبر حقليين في البلاد هما الرميلة وكركوك. ويقع حقل الرميلة في الجنوب ويمتد إلى مسافة قليلة داخل الأراضي الكويتية ويشتمل على حوالي 663 بئرا وينتج ثلاثة أنواع من النفط هي: البصرة العادي، والبصرة المتوسط، والبصرة الثقيل. أما حقل كركوك الذي اكتشف أول مرة في عام 1927 فيحتوي على 337 بئرا. وتقع حقول النفط العراقية المهمة على طول الحدود مع إيران ، من المنطقة الكردية في كركوك والموصل في الشمال وحتى منطقة البصرة في الجنوب مرورا ببغداد في الوسط. قبل الغزو العراقي للكويت وصل الإنتاج النفطي العراقي في يوليو عام 1990 إلى 3,5 مليون برميل يوميا. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2002، كان إنتاج العراق العراقي يتراوح في حدود 2,02 مليون برميل يوميا نزولا من حوالي 2,45 مليون برميل يوميا في عام 2001، و2,69 مليون برميل يوميا في عام 2000. ولقد بلغ الإنتاج الشهري للنفط العراقي أدنى مستوى له في شهر أبريل 2002 بحدود 1,2 مليون برميل يوميا، ووصل أعلى مستوى له في شباط 2002 بحدود 2,5 مليون برميل يوميا. فالعراق ليس بمقدوره الآن إنتاج أكثر من 2,5 مليون برميل يوميا أو 2,8 مليون. وهذه لا تشكل سوى نسبة 3% من حاجة السوق العالمية، وهي النسبة عينها التي تنتجها بالكاد نيجيريا.

تقول دراسة عراقية أعدت عام 1996 ، إن كلفة المشاريع الضرورية لزيادة قدرة إنتاج النفط العراقي يمكن أن تبلغ 35 مليار دولار لكي

تتحقق زيادة تصل إلى 3,5 مليون برميل يوميا. لكن مصادر أخرى تقدر هذه التكاليف بنحو 7 مليارات دولار خلال مدة أداها ثلاث سنوات ويصبح العراق مصدرا لـ 3,5 ملايين برميل يوميا. وتضيف هذه المصادر أن زيادة أخرى على هذه التكاليف بقيمة 20 مليار دولار يمكن أن تجعل العراق قادرا على إنتاج 6 ملايين برميل يوميا حتى عام 2010. ويجمع الخبراء على أن إعادة تأهيل الحقول العراقية لكي تصل إلى مستوى إنتاج تتراوح بين 4,5 مليون برميل يوميا و 6 ملايين برميل يوميا , تتطلب ضخ 20 مليار دولار كاستثمارات في البنية الأساسية النفطية, لا سيما أن الحقول العراقية تتميز بقربها من سطح الأرض وبالتالي قلة تكلفة الإنتاج وتحقيق عائدات ضخمة مهما كان سعر النفط في الأسواق العالمية.

43- خصخصة النفط العراقي وتحويله إلى ملكية للشركات الأمريكية: ارتبط تاريخ الحركة الوطنية العراقية بتاريخ الصراع ضد الامتيازات النفطية والإمبريالية العالمية والعدو الصهيوني, وفي أول حزيران /يونيو, أذيع القانون رقم 69 لعام 1972 وو القاضي بتأميم عمليات شركة نفط العراق. وقد أنشئت بحكم هذا القانون شركة حكومية تسمى الشركة العراقية للعمليات النفطية, ثم صدر القانون رقم 70 لعام 1973, الذي اعتبر نافذ المفعول من يوم 7 أكتوبر 1973.

ومنذ التأميم لم تتغير بنية الصناعة النفطية العراقية. وكان الحفاظ على هذه البنية بعد الحرب قد أعاق تطور قطاع الصناعة النفطية العراقية. و الحال هذه فإن التكاليف الضخمة لإعادة تأهيل الصناعة النفطية العراقية , وإعادة إعمار العراق , وتحقيق الإقلاع الاقتصادي , سوف تحد من هامش مناورة الموازنة لأية حكومة عراقية مستقبلية. وكانت حكومة الرئيس السابق صدام حسين قد طلبت إسهام الشركات النفطية العالمية للاستثمار في النفط العراقي عام 1995, فتم توقيع عدة عقود لتقاسم الإنتاج لمدة محددة بعشرين سنة , من أجل التنقيب و الاستثمار للآبار المكتشفة في عام 1970, والتي تركت بسبب الحروب. الآن وقد أصبح العراق خاضعا للاحتلال الأمريكي , فإن أقطاب الإدارة الأمريكية الحالية يريدون خصخصة النفط العراقي لكي يصبح ملكية للشركات الاحتكارية الأمريكية, خاصة شركة بيكتيل للنفط ومجموعة شركات بارسون. ففي تقرير يحمل عنوان "المواد الخام وو المصالح النفطية وعدم تركيز الحكم الأمريكي على أسلحة الدمار الشامل", تظهر الجهود المكثفة التي بذلها المسؤولون المسؤولون الأمريكيون في إدارة ريغان في أواسط الثمانينات من أجل نيل موافقة صدام حسين على تمديد خط أنابيب نفط بكلفة ملياري دولار تتولى بناءه شركة "بيكتيل" من حقول النفط قرب الفرات إلى جنوب العراق عبر الأردن حتى خليج العقبة. وكان دونا لد رامسفيلد مبعوثا خاصا من البيت الأبيض لصدام حسين في عام 1983 في هذه المهمة.

وفي هذا الصدد يقول جيم فاليت مدير أبحاث "الطاقة الدائمة وشبكة الاقتصاد الإقتصاد" وأحد الذين أعدوا تقرير "المواد الخام والمصالح النفطية، وعدم تركيز الحكم الأمريكي على أسلحة الدمار الشامل في العراق عام 1983" إن زيارة رامسفيلد والتقاءه بصدام حسين في عام 1983 لم تكن من أجل التأكد من استخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية ضد إيران، وهذا ما أعلنته الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت، بل من أجل مصالح نفطية لشركة بيكتيل الأمريكية بتواطؤ من جورج شولتز الذي كلفه بهذه المهمة كمبعوث خاص من البيت الأبيض. وظهر أيضا أن شركة بيكتيل هي التي طلبت من ريغان ترتيب هذا الموضوع مع صدام.

وعلى الرغم من أن هذا الخط لم ينفذ بسبب الرفض العراقي في حينه، إلا أن شركة بيكتيل الأمريكية قامت في الآونة الأخيرة بتقديم طلب إلى وزارة التجارة الأمريكية طالبت فيه باستمرار تسجيل هذا المشروع وإبقائه رهن التنفيذ عدة سنوات أخرى. وشركة بيكتيل الآن ستحصل على عقود إعادة إعمار بناء العراق بعد الدمار الذي تسببت به الحرب. وقد كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن بيكتيل أصبحت إحدى شركتين تأكد إعطاؤهما إعطاؤهما عقود إعادة بناء العراق. و هو الشركة الثانية هي مجموعة "بارسون" التي تعتبر شركة "هاليبيرتون" جزءا من مجموعتها. و هو من المعروف أن ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي هو الذي يملك شركة "هاليبيرتون" وما زالت حصتها من أرباحها تصل إليه حتى الآن.

ويؤكد فاليت في رده على استفسار من مجلة "كونتر بانث": "إن كل النزاع والاختلاف الإختلاف بين الولايات المتحدة والعراق يعود إلى النفط ورغبة إدارة بوش بالسيطرة عليه. وإذا كان بوش و هو من معه في الإدارة الأمريكية لا يذكرون عبارة النفط في خطاباتهم السياسية ، فإن ذلك هو الدليل على أن النفط هو هدف حربهم ضد العراق، وتشيني نفسه أعلن قبل تطورات الحرب ضد العراق أن أسلحة الدمار الشامل العراقية تهدد الانتقال إلى انتقال الحر للنفط من الخليج إلى الولايات المتحدة، وهذا ما يعتبر تهديدا للأمن القومي الأمريكي بنظره.

ومنذ انهيار إنيار الإتحاد السوفيتي السوفيياتي وانتهاء الحرب الباردة أصبح النفط هو المحرك الأول و هو الأساس في سياسة الأمن القومي الأمريكي. فالنفط والأمن القومي الأمريكي يسيران معا و الولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن تكون بعيدة عن السيطرة على ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم وهو العراق. وفي ظل الانتصار للإنتصار الأمريكي على العراق ، تتضمن أهداف إدارة بوش المسائل التالية: أولا: إلغاء تأمين النفط العراقي الذي أنجزه صدام حسين في أوائل السبعينات، عبر السعي إلى خصصته خلال 24 شهرا مع منح الأفضلية المطلقة للشركات الأمريكية.

ثانيا: السعي إلى نزع صفة الكارتل عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبكأوبك) وتغيير سوق النفط العالمية وذلك باستعمال العراق كأداة في هذه السياسة، مما سيخرج العراق من منظمة الأوبك وو يؤدي إلى بدء أنهيار هذا الكارتل النفطي اليتيم في العالم الثالث. ثالثا: إغراق السوق بكميات تفوق حدود الأوبك وإلى مستويات تدفع سعر البرميل إلى مادون 20 دولارا في الفترة الأولى، ودفع العراق إلى ضخ المزيد من الكميات وبدون قيود الكارتل. رابعا: ربط المنشآت الصناعية الشرق أوسطية بشبكات إنتاج وتوزيع أمريكية ، تديرها بجدارة الشركات الخاصة الأمريكية.

أخيرا ، إن النفط أصبح مصلحة أمريكية قومية بامتياز لاستمرار قوة الإمبراطورية الأمريكية في طموحها الجامح نحو تحقيق سيطرتها على العالم.

-5-

الحرب تعمق أزمات الشرق الأوسط :

في مؤتمر المجلس العالمي للطاقة الذي عقد في مدريد عام 1992، قال وزير الدفاع الأمريكي السابق في عهد إدارتي الرئيسين نيكسون وفورد، جيمس شليسنجر، ووزير الطاقة في عهد إدارة كارتر، إن "ما أحتفظا به الشعب الأمريكي من حرب الخليج، هو أنه من السهل جدا على الإدارة الأمريكية رفس الناس في الشرق الأوسط، بدلا من القيام بتضحيات من أجل الحد من تبعية أمريكا تجاه النفط". ولقد عبر هذا الوزير السابق عن طبيعة الرهان الذي تمثله البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، وفي القلب منها العراق، للولايات المتحدة، حيث تنتظر الشركات النفطية الغربية لحظة التدفق باتجاه العراق. ومن المعروف أن منطقة الشرق الأوسط هي من أكثر المناطق الواعدة في الإنتاج النفطي، فضلا عن انخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي التصدير، إضافة إلى جودة النفط الخليجي العالية. وو تأتي أغلب الواردات النفطية الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط، إذ تستهلك الولايات المتحدة وحدها ما يقرب من 25% من الإنتاج العالمي من النفط، فضلا عن أنها تستورد ثلثي هذا الاستهلاك. الإستهلاك. ولهذا السبب ب الذات كانت منطقة الشرق الأوسط ولا تزال بؤرة اهتمام إهتمام الإ ستراتيكية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضي. وليس أدل على ذلك من تعبير الجنرال أنطوني أنتوني زيني عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأمريكية عام 1999 حين ذكر أن " منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من إحتياطيات النفط ، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل في الإقليم والاستفادة الإستفادة من هذه الثروة النفطية الهائلة".

ووفقا لأحدث تقارير وزارة الطاقة الأمريكية فإن الولايات المتحدة

تستهلك نحو 19,66 مليون برميل يوميا من النفط الخام, سترفع إلى نحو 26 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020. وإذا كانت الولايات المتحدة تستورد حاليا 11,600 مليون برميل يوميا (54% من مجمل استهلاكها إستهلاكها الحالي), فإن هذه النسبة سترتفع إلى أكثر من 16 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020 وإلى أكثر من 30 مليون برميل يوميا عام 2030, ويعود ذلك لاتجاه الإنتاج المحلي الأمريكي للانخفاض. إنخفاض بمقدار 5 مليون برميل يوميا عام 2030 بسبب نضوب الحقول الحالية وعدم اكتشاف اكتشاف حقول جديدة. ولهذا ركزت الولايات المتحدة على تنويع وتأمين مصادر مستقرة لنفطها المستورد من الخارج. وتملك المملكة العربية السعودية حليفة الولايات المتحدة منذ أكثر من ستين سنة, وحدها 262 مليار برميل من النفط (25% من الإحتياطيات العالمية) وتنتج نحو 8,8 مليون برميل يوميا (11,6% من الإنتاج العالمي). وتقدر كمية الإحتياطيات الإحتياطي المؤكدة لنفط الخليج العربي بنحو 671 مليار برميل (64% من الإحتياطيات الإحتياط العالمي) ولدول مجلس التعاون الخليجي وحدها نحو 446 مليار برميل (45% من الإحتياطيات الإحتياط العالمي). ومنذ أحداث 11 سبتمبر لم تعد العلاقات بين الرياض وواشنطن على أحسن ما يرام, إذ أصبحت إدارة الرئيس بوش تعتبر بغداد بمجرد تخلصها من الرئيس صدام حسين من الآن الان فصاعدا, بأنها سوف تكون أكثر من دواء مسكن .

وتقدم الإدارة الأمريكية العراق على أساس أنه العملاق النفطي الجديد للسنوات المقبلة, إذ يأتي في المرتبة الثانية عربيا بحجم إنتاج يبلغ حاليا 2,4 مليون برميل يوميا, وحجم احتياطي احتياطي يبلغ 112 مليار برميل أو ما يمثل (11% من الإحتياطيات العالمية), إضافة إلى وجود ما بين 150 إلى 250 مليار برميل من النفط غيرا لمستثمر, أي ما يعادل إحتياطيات المملكة العربية السعودية المثبتة الآن. وهو ما يمثل منبع غنى وفورة نفطية هائلة للولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا السبب , يظل النفط العراقي عاملا محوريا في الحرب الأمريكية المحتملة على العراق, وهو ما عبر عنه صراحة لورانس ليندسان ليندساي المستشار الاقتصادي الإقتصادي السابق للرئيس بوش حين ذكر أن النفط هو الهدف الأساسي من الحملة العسكرية الموجهة للعراق. وترغب الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على النفط العراقي , ولهذا وضعت عدة سيناريوهات لمرحلة ما بعد الرئيس السابق صدام حسين, حيث أخذت كل أهبتها لاحتلال الإحتلال العراق , وإقامة حكومة عسكرية في بغداد يرأسها جنرال أمريكي, تستمر سنتين على الأقل . وو يبدو أن هذا الجزء من لعبة الطاولة الخائنة في أرض الإسلام سوف يقود إلى زرع بذور عدم الاستقرار الإستقرار السياسي , وصدمة بترولية جديدة في المنطقة , التي عانت بدورها من صدمتين اقتصاديتين اقتصاديتين رهيبتين , حرب الخليج في عام 1991, و

الخسائر الجانبية الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر 2001. وقد كانت لهذه الأحداث الأخيرة إسقاطات مد مرة على اقتصاديات اقتصادية عدد من البلدان العربية , منها: مصر والأردن, وتونس , والمغرب, وهي البلدان التي تستقبل أعدادا هائلة من السياح الغربيين سنويا, حيث تشكل السياحة المصدر الرئيس من العملة الصعبة في ظل وجود اقتصاديات اقتصادية غير مصدرة كثيرا للسلع المصنعة.

ويعتبر الخبراء في الشؤون الاقتصادية الاقتصادية أن مصر تعيش أزمة اقتصادية اقتصادية خانقة, جراء هبوط معدل النمو من 5% في حزيران 2000/حزيران 2001, إلى 1,55 حزيران 2002. ثم إن هذا الوضع الخطير أجبر الحكومة المصرية على قبول تخفيض قيمة الجنيه المصري بنحو 30% بالقياس لليورو عقب السنتين الأخيرتين من الكساد الاقتصادي. الإقتصادي. وإذا كان العجز في الموازنة قدفد تجاوز 6% خلال عام 2000-2001, فإن مصر تخشى الأسوأ على اقتصادها اقتصادها في حال اندلاع اندلاع الحرب الأمريكية على العراق. ولم تكن بلدان مصر وتونس والمغرب والأردن محظوظة كثيرا لافتقارها لافتقارها موقعا جيوبوليتيكي مؤثرا, على غرار تركيا, التي كانت تساهم الولايات المتحدة قبل اندلاع الحرب الآن للحصول على مبلغ مالي كبير بقيمة 40 مليار دولار مقابل السماح للقوات الأمريكية بالانتشار وبالإنتشارو المرور فوق أراضيها باتجاه شمال العراق. إنه المبلغ الذي قدرت تركيا بأنها خسرت منذ حرب الخليج 1991, في الوقت الذي تقترح عليها واشنطن مبلغ 24 مليار دولار قطعا لكل حساب. وو كان العراق قبل الحرب أحد أهم الشركاء الاقتصاديين الإقتصاديين لتركيا, إذ أن الصادرات التركية للعراق التي كانت تتجاوز مليار دولار قبل الحرب , لاتصل اليوم إلى نسبة ما بين 100 إلى 200 مليون دولار سنويا طيلة عقد التسعينات, أي ما يعادل خسارة مقدرة بنحو 800 مليون دولار سنويا. إضافة إلى ذلك , هناك عوامل أخرى تفعل فعلها في تعميق الأزمة الاقتصادية الاقتصادية , ومنها الهبوط العنيف لعائدات السياحة التي انتقلت انتقلت من 3,2 قبل الحرب مباشرة إلى 2,6 مليار دولار في مرحلة ما بعد الحرب.

وكانت و تخشى تركيا تخشى الحرب على حدودها , إذ تقدر خسائرها بنحو 16,6 مليار دولار سنويا. وكان صندوق النقد الدولي قد منح تركيا قرضا بقيمة 16 مليار دولار في شباط 2002, الأمر الذي مكن تركيا من تجاوز الأزمة المالية التي عصفت بقطاعها البنكي قبل عامين. لكن الاقتصادية الاقتصادية التركي يظل قابلا للإنجراح بفعل العوامل الخارجية , وفي القلب منها عامل الحرب الأمريكية على العراق, إذ أن ديون تركيا تصل إلى مبلغ 150 مليار دولار , أي ما يعادل 85% من الناتج الإجمالي المحلي.

غير أن هذه الأزمة لم تتضرر منها البلدان العربية الفقيرة فقط، بل إن المملكة العربية السعودية رغم حصوها على ربيع نفطي قوي ولعدة عقود، إلا أنها راكمت عجوزات مالية كبيرة خلال السنوات الماضية، وديننا عاما مقلقا. وتقدر موازنة 2003 بلوغ العجز المالي سقف 10 مليار دولار، بيد أن استمرار استمرار ضخ عائدات النفط في موازنة الدولة بنسبة من 70% إلى 75% من الإيرادات الإجمالية، يجعل التكهّن بالتقديرات أمرا في غاية الصعوبة، بما أنها تظل خاضعة لتقلبات السوق النفطية، وتطورات الوضع الدولي. إضافة إلى الدين العام الذي يمثل 90% من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة، ذكرت دراسة رسمية سعودية نشرت محتواها صحيفة الوطن السعودية بتاريخ 4 آذار/مارس في الرياض، أن نسبة البطالة في المجتمع السعودي بلغت 31,7% من السكان العاملين. وهناك عامل مقلق في الوضع الاقتصادي الإقتصادي السعودي يتمثل في هبوط الاستثمارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي جعل السلطات السعودية تقرر قانونا جديدا للاستثمار والاستثمار أكثر ليبرالية في عام 2000، لتجاوز هذه العقبة.

بعد العراق سوف يكون الأردن البلد العربي الأكثر تضررا في كل منطقة الشرق الأوسط من الحرب، لأن العراق هو المزود الوحيد للمملكة الهاشمية بالنفط (5,5 مليون طن سنويا). ولما كان هذا الإرث ناجما من الدعم الذي قدمته عمان لبغداد في عام 1991، فإن نصف الكمية من هذا النفط يمنح كهبة، أما النصف الثاني فهو يباع بسعر مشجع جدا 19 دولارا للبرميل الواحد. وبالمقابل يستوعب العراق ما يقارب 20% من إجمالي صادرات الأردن، في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي حال اندلاع اندلاع الحرب، فإن توقف هذه الصادرات سوف يشل الاقتصاد. الإقتصاد.

بلا شك إن هذا التوقف سوف لن يتحدد بفترة طول الحرب فقط، بل بأسعار النفط التي ستنخفض عنها، وباستقرار واستقرار السلطة الجديدة في بغداد بعد أن في حال تمت الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين. وفي الوقت الراهن تؤكد الحكومة الأردنية أنها ضمنت احتياطا احتياطا إستراتيجيا لمواجهة مرحلة الحرب، لكن السؤال الذي يطرحه المراقبون ماذا ما بعد الحرب؟ لقد التزمت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت بنجدة الأردن. وإذا قدر للأردن أن يشتري نفطه من السوق، فإنه يتعين على الحكومة الأردنية أن تجد مبلغ 800 مليون دولار إضافية، الأمر الذي سوف يعرض مخططات الإصلاح والتنمية للخطر، لبلد سجل معدل نمو قريب من 5% مقابل معدل نمو ديموغرافي بنسبة 2%. وكمقارنة بسيطة فإن كلفة هذا البرنامج الإصلاحي الذي تم إطلاقه العام 2002 من أجل مكافحة البطالة التي تصل إلى نسبة 25% من السكان العاملين، يمثل نصف فاتورة الطاقة النفطية التقديرية هذه

6 - أمريكا في مواجهة إعادة إعمار العراق :

كان الحسم العسكري الأمريكي سريعا في العراق، لكن مسألة إعادة إعمار العراق وتحويله إلى بلد مزدهر وديمقراطية منفتحة تعيد تشكيل الشرق الأوسط، تبدو في غاية الصعوبة وو التعقيد. والسؤال الذي يطرحه المحللون الاقتصاديون المستقلون في الغرب، ماهي كلفة إعادة بناء الاقتصاد العراقي المنهار الذي دمرته عقود كاملة من الديكتاتورية و الحروب الإقليمية، وو الحرب الأمريكية - البريطانية الخاطفة، حيث أصبح اليوم مرتعا للفوضى ؟

في مطلع نيسان 2003 الماضي صرح معاون سكرتير الدولة لشؤون التخطيط السياسي في واشنطن "ريتشارد هاس" وتعتبر دائرته أحد مصادر صناعة القرار في الإدارة الأمريكية قائلا: إن أولى أولويات البيت الأبيض اليوم تتمحور حول إعادة إعمار العراق على الصعد الأمنية و المساعدات الإنسانية وتقديم الدعم المالي للإصلاحات السياسية والاقتصادية وما شابه. من هنا جاء تساؤل المراقبين: هل تتمكن إدارة مدنية أمريكية بقيادة الحاكم بول بريمر من النهوض وحدها بهذه المهمة أم ستشرك معها المنظمات التابعة للأمم المتحدة؟ وما زالت واشنطن تتحدث كثيرا عن إعادة إعمار العراق وتحويله إلى بلد مزدهر وديمقراطية منفتحة تكون نموذجا يحتذى به في كل منطقة الشرق الأوسط، غير أنه ما من أحد تكلم بوضوح عن تكاليف ذلك كله، ربما لأن دافع الضرائب الأمريكي لا يجب أن يسمع الأرقام الحقيقية. ستبدو المبالغ الموظفة، من الآن فصاعدا قد بلغت مستوى مقلقا بأعين الباحثين الأمريكيين: 17 مليار دولار سنويا لتكاليف الاحتلال وحدها التي يجب إضافة إليها (بحسب تقدير مجلس الأعمال الخارجية) " عدة مليارات " للمساعدة الإنسانية .

لكن هذا الرقم هو صغير في الحقيقة مقارنة مثلا مع 726 مليار دولار كتخفيض للضريبة التي ينوي الرئيس بوش في الوقت نفسه، جعل الكونغرس يصوت عليه. إضافة إلى ذلك، يبدو واضحا أن هذه المبالغ التي تنظر الإدارة في إنفاقها من أجل إعادة إعمار العراق سينتهي قسم كبير منها في جيوب أمريكية، نظرا لأن الشركات التي ستتولى إعادة إعمار الإعمار في مختلف المجالات هي شركات أمريكية بامتياز، أما الفتات فيذهب إلى حلفاء واشنطن في حربها العدوانية . إن إعادة إعمار العراق تستدعي التفكير بمخططات الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة اقتصاد هذا البلد. وقد عين الأمريكيون بالفعل المسؤولين المسؤولين المزمعين عن عدد من الوزارات، مثل التجارة و الصناعة والمعادن، لكن ليس المناصب الرئيسية في وزارة الطاقة، أو وزارة المال التي تقع عليها مهمات أساسية مثل إعداد الموازنة وإصدار عملة جديدة وتسلم الإيرادات وو إدارة الدين الخارجي الهائل الحجم. ف القضايا المسيطرة حتى الآن على التنافس الدائر حول مستقبل العراق لا

اقتصادي هي المساعدات وإعادة الأعمار، وبالطبع إيرادات النفط التي يمكن استعمالها لمواجهة هذه. وفيما يخص إدارة وملكية النفط، بدأت خارج العراق تساؤلات وشكوك الذين يعرفون ما يكفي عن "الاقتصاديات الريعانية" في أماكن ماكان إعادة تشكيل مجتمع مدني من قبل دولة تتمتع بمورد على هذا القدر من الأهمية. فعادة تستخدم الدولة أو النظام في العراق وفي باقي البلاد العربية الثروة النفطية في الدرجة الأولى لإدامة نفسها في السلطة. وهناك نقاشات في هذا الصدد ضمن الفريق الاقتصادي الأمريكي. فهناك المطالبون بإدارة مركزية قادرة على توجيه إيرادات النفط إلى مشاريع إعادة الأعمار والإعمار والتنمية، وهناك الذين يفضلون النموذج الأمريكي، حيث يدار النفط من قبل عدد من الشركات الخاصة المستقلة إلى حد كبير عن سيطرة الدولة .

ويبدو واضحاً من خلال تصريح الناطق الرسمي باسم الرئيس بوش آري فليشر، منذ احتلال العراق أن "العراق هو بلد ثري. وهو يملك قدرة مالية داخلية هائلة يمكن الاعتماد عليها .. بفضل ثرواته النفطية ". والحال هذه، فإن الرئيس بوش سيظهر أكثر من أجل إعادة إعمار العراق، مما كان عليه في أفغانستان عام 2001، إذ اقتصر ميزانية المساعدة إلى أفغانستان على 937 مليون دولار، بوجه احتياجات للسنوات الخمس المقبلة مقدرة بعشرين مليار دولار حسب حسابات وزير المالية الأفغاني . وترى إدارة بوش أن العراق يحتوي باطن أرضه على ثروة نفطية هائلة. لكن السؤال الحقيقي المطروح هو التالي : من سوف يدفع الفاتورة التي تقدر بخمسة مليارات دولار من أجل إعادة تحديث البنية التحتية التي دمرتها وسائل استخراج وتكرير النفط العراقي ؟ ومن دون هذا الاستثمار في البنية التحتية، سيبقى إنتاج البلد عند مستواه الحالي 5، 2 مليون برميل يوميا، أي بالكاد 3% من مجموع الاستهلاك العالمي، وإذا اعترفنا أن العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، قادر على زيادة إنتاجه إلى 3 مليون برميل في اليوم، وفي الفرضية حيث هذه الزيادة لن تتسبب بهبوط جديد لسعر البرميل، فإنه يمكن أن يقدر المدخول السنوي الإجمالي بـ 27 مليار دولار. ومن خلال هذا المبلغ الإجمالي يجب حسم كل أنواع التكاليف الآتية زيادة على التكاليف العادية للإنتاج ، الأول هو إقامة النظام والقانون في البلد. والثاني هو الدين الحالي الخارجي للعراق 60 مليار دولار لدائنين أجانب و200 مليار إضافية تعود للخسائر المتعلقة بالحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية .

وكان المسؤولون في وزارة الدفاع (والبيت الأبيض) افترضوا أن في مقدورهم استعادة كلفة الحرب من خلال المداخل النفطية العراقية وأنهم إذا احتاجوا إلى المال فلن يكون عليهم سوى فتح الحنفية في بغداد. لكنهم عندما شرعوا في دراسة الحسابات وقعوا على بعض

المفاجآت المزعجة. أولا ليس لأن زيادة الانتاج العراقي تتطلب وقتا طويلا بل إنها أيضا بحاجة الى استثمارات مالية ضخمة. فمجرد إعادة المنشآت الحالية إلى وضعها الطبيعي (إصلاح الآبار والأنابيب المتلفة إلى درجة أنها أضرت كثيرا بخزانات البلاد) ستبلغ كلفتها أكثر من مليار دولار، شرط ان لا يعتمد صدام خطة الارض المحروقة. ان رفع الانتاج إلى مستواه التاريخي اي 3,5 ملايين برميل يوميا يتطلب ثلاثة أعوام على الأقل وتقدر الاستثمارات في حقول النفط بثمانية مليارات دولار، إضافة الى عشرين مليارا لإصلاح شبكة الكهرباء الوطنية (التي تغذي المضخات والمصافي). أما إيصال الانتاج إلى 6 ملايين برميل يوميا فإن كلفته تبلغ أيضا 30 مليارا إضافية (1).

إنها ليست مبالغ ضئيلة في بلد يبلغ مردود صادراته النفطية 15 مليار دولار سنويا. ومع ذلك فإنها لا تمثل سوى النذر اليسير مما كان الأميركيون يأملون تغطيته من خلال الصادرات النفطية العراقية. لا احد يعرف بالضبط ماذا ستكون عليه كلفة اجتياح العراق لكن ادارة بوش تقدم رقم 100 مليار دولار.

(1) - المرجع السابق عينه.

ويقدر مكتب الموازنة في الكونغرس كلفة مرابطة القوات الأميركية في العراق بما بين 12 و45 مليار دولار سنويا. من جهتها خدمة الدين الخارجي العراقي البالغ أكثر من 110 مليارات دولار تتطلب ما بين 5 و12 مليار دولار سنويا. ما أن اكتشف الأميركيون ذلك حتى هرعوا إلى الضغط على الدائنين الكبار كالدول العربية وروسيا وفرنسا كي يعمدوا إلى إلغاء هذه الديون فور إنتهاء الحرب. إن التعويضات التي يطالب بها العراق إثر اجتياحه الكويت تصل إلى ما يقارب الثلاثمئة مليار دولار مع ان الوكالة المسؤولة عن جبايتها تقدر ما سيدفعه العراق في النهاية 40 مليارا فقط يعود هذا الخفض الى الضغوط الأميركية على الكويت كي تتخلى عن المطالبة بتعويضاتها (1).

أخيرا لا احد يستطيع تقدير عدد العراقيين المرشحين للتشرد وبالتالي حجم المساعدة الانسانية المطلوبة علما بأنه حتى في زمن السلم يستورد العراق سنويا اغذية وأدوية بمبلغ 14,5 مليار دولار. إذا أرادت الولايات المتحدة أن تجعل من العراق نموذجا للمنطقة، يجب إعادة بناء اقتصاده. ويقول المحللون الاقتصاديون المستقلون إن ذلك يحتاج إلى عشرة بلايين دولار عبر السنوات الثلاث المقبلة لإعادة الخدمات العامة، والزراعة، والبنى التحتية، ومستوى المعيشة إلى ما كان عليه أواخر الثمانينات. وجاءت الحرب الأخيرة لتضرب إمدادات الغذاء والمياه والتيار الكهربائي، والطرق، ووسائل المواصلات، وشبكات الاتصال، وإن لم تحدث أضرارا أساسية في البنية، في المدى الطويل. وفي الفترة نفسها أي ما قبل الحرب، زادت نسبة وفيات الأطفال إلى حد كبير وتراجع

المستوى التعليمي تراجعاً فظيعاً، وأصبحت البطالة قاعدة لا استثناء، واستطاعت أكثرية العراقيين البقاء على قيد الحياة ببطاقات الطعام الموزعة من الحكومة .

(1) - اقرأ: " L'Irak paiera ", Alain Gresh ,
Le Monde diplomatique, octobre 2000

إن الخروج من الحطام الاقتصادي والاجتماعي، سوف يستغرق سنوات عدة وعشرات بلايين الدولارات للاستثمار في تحديث وسائل استخراج النفط وتكريره وتصديره. وهذا يستدعي تطبيق خطة مارشال جديدة في العراق. لكن السؤال الذي يفرض نفسه، هل إن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتطبيق مشروع مارشال جديد في العراق، على غرار ما طبقته في ألمانيا وأوروبا عامة ؟

يملك الرئيس بوش رؤية تقليدية بما يكفي عن الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية. وقد صرح في شهر شباط 2003، من خلال القيام بمقارنة ضمنية مع عام 1945، مع ألمانيا الغربية واليابان بعد الإطاحة بنظاميهما " لقد أخذت أمريكا هذا النوع من الالتزامات وتمسكت به، بعد أن انتصرت على العدو، لم نغادر مخلفين وراءنا جيوش احتلال، بل تركنا دساتير و برلمانات. وللتأكيد في هذا المنطق: " سنبقى في العراق الوقت اللازم ولا يوماً واحداً أكثر " .

لكن الرئيس الأميركي الأميركي حساس جداً إزاء ذكر خطة مارشال لأوروبا التي وضعت بعد عام 1945، لأن مرجعية كهذه تعني أننا نستطيع أن نطلب منه دفع المال من أجل وضع خطة مارشال في الشرق الأوسط. وهذا ما يجب أن تقترحه الولايات المتحدة كي تصبح إعادة إعمار العراق حقيقة واقعية .

لقد وزعت الولايات المتحدة، على شكل مساعدات وليس قروضا، حوالي 11 مليارات دولار للإقتصادات الأوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وإذا قارنا هذا الرقم اليوم بالدولار آخذين بعين الاعتبار التضخم وحده، فإننا نصل إلى مبلغ جسيم 90 مليار دولار. وإذا دمجنا معه النمو، نلامس الـ 470 مليار دولار أي معدل 5، 4 % من إجمالي الناتج الداخلي العام الأمريكي. بكل تأكيد، لا أحد يدعي ولو لحظة أن العراق بحاجة إلى استثمارات كهذه. فالإقتصاد العراقي يحتاج إلى عشرات المليارات من الدولارات خلال السنوات المقبلة، لكنه يختلف كلياً عن اقتصاديات أوروبا الغربية .

إن القضاء على نظام صدام حسين أمر سهل وسريع للولايات المتحدة، لكن إعادة إعمار العراق للخروج من حالة دمار الحرب أمر في غاية الصعوبة، فهذا يحتاج إلى استثمار مالي تابع لإنهاض اقتصاد البلاد .

العراق محظوظ، بأنه يحتوي في أرضه على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم. ومن دون صدام، كان يمكن لهذا البلد بما لديه من ثروات -

أن يؤمن لشعبه حياة كريمة ورغيدة. وو للوصول إلى ذلك الآن، يحتاج الأمر إلى إنفاق هائل لا تريد إدارة بوش أن تعترف به، لأنها تريد تمويل الأعمال من خلال بيع النفط العراقي، ولكن للعراق التزامات لدول أخرى وشركات تراوح بين 60 و100 مليار دولار، توقف تسديد أقساطها منذ سنوات وسنوات، إضافة إلى التزامات الديون فحتى لو جرت جدولة الديون أو تأجيلها، فإنها ستظل تأخذ قسطا كبيرا من مدخول العراق من النفط.

وبعد مرور أربعة عشر شهرا من الإحتلال الأمريكي للعراق، ألقى بهذا البلد العربي الغني في مناخ من العنف والفوضى، أصبحت فكرة إعادة البناء مخالفة للصواب. وحتى بورصة بغداد التي افتتحت في 24 يونيو الماضي، أقيمت في مكان لا يزال سريا حتى هذه اللحظة. ومنذ عدة أسابيع ما انفكت العمليات العسكرية التي تستهدف تخريب المنشآت النفطية تتكاثر بانتظام. وخلال أسبوع - من 14 إلى 21 يونيو - كانت خزانة الدولة خالية من مداخيل الصادرات النفطية بعد تدمير خط أنابيب نفط في منطقة البصرة. كما أن الشركات الأجنبية أصبحت مستهدفة من قبل المقاومين العراقيين.

و إذا كانت العواصم الغربية مستمرة بضراوة في المراهنة على فرص هذه السوق الكبيرة المقدرة بنحو 56 مليار دولار- وهذا تقدير كعكة إعادة الإعمار التي قام بها البنك الدولي- فإنه على أرض الواقع، تغير القنابل وخطف العاملين في الشركات الأجنبية، حسابات هؤلاء. ومن بين آخر الفصول الدموية لهذه الهجمة نحو الذهب المعلن، فقدان شركة جنرال إلكتريك ثلاثة من موظفيها وحراسهم الشخصيين في انفجار ركبهم في قلب بغداد. وفي 22 يونيو الماضي تم قطع رأس مترجم كوري جنوبي لم يتجاوز عمره 33 عاما من قبل جماعة تنتمي إلى شبكة القاعدة. وكان القتل يعمل لمصلحة شركة غانا جنرال ترادينغ، مكلفة بتوزيع المواد الغذائية والتجهيزات للجيش الأمريكي. وأمام هذه الحالة من تنامي حالات الإختطاف لعمال وموظفي الشركات الأجنبية العاملة في العراق، بدأت هذه الأخيرة بالانسحاب. فشركة سيمنس، المتواجدة في بغداد لإقامة شبكة الهاتف الجوال، قررت ترحيل متعاونيها من الألمان. كما رحلت الشركة الروسية لإعادة تشغيل شبكة الكهرباء في العراق، في نهاية مايو الماضي.

و تعتبر المؤسسات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، أنه من المفضل الابتعاد عن الساحة العراقية. " فالعراق يشهد مزيدا من العنف وهذا الوضع يحول دون تواجد فعلي لموظفي الأمم المتحدة بهدف دعم المسار السياسي لإعادة الإعمار " حسب قول أمينها العام كوفي أنان. أما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان يقولان أنهما مستعدان لتقديم العون للشعب العراقي، فهما يديران أعمالهما انطلاقا من بيروت، وليس لديهما أي وصفة يمكن تطبيقها في موضوع العراق. فدعم " مسار السلام "

, و"إعادة الإعمار" اللذان طبقاه في البلقان, وأفريقيا, أو حديثا في أفغانستان, يبدو مبكرا في حال العراق.

وتتكون مصادر الثروة في العراق من النفط والغاز , ولكن أيضا من الماء على نقيض بلدان المنطقة الأخرى. بيد أن الزراعة التي تؤمن 8% من الناتج الداخلي الخام حسب تقدير البنك الدولي وتشغل 20% من العراقيين , عانت كثيرا من الحروب المستمرة منذ عام 1980. فالعراق يستورد أكثر من نصف حاجياته الغذائية . والقطاع الصناعي الذي تهيم عليه 192 شركة تابعة للقطاع العام, عانى بدوره كثيرا من نقص الاستثمارات منذ أكثر من عقدين. وتعرضت بنيته التحتية إلى خسائر كبيرة. وهكذا يظل النفط, المفتاح المتغير للإقتصاد العراقي , بما أنه يؤمن أكثر من 95% من عائدات الصادرات وكذلك من المحاصيل للموازنة. وقد حرم الهبوط العنيف في الإنتاج عام 2003 الناتج الداخلي الخام أكثر من 30%. وتعلن المؤسسات الدولية تداركا مشهديا هذه السنة , بزيادة في العائدات تقدر بنحو 30%. كل الأرقام جيدة , ولكن يجب التعاطي معها بحذر.

إن تأثير الحروب يمكن قراءته من خلال متوسط الدخل للفرد الواحد في العراق, الذي انتقل من 3600 دولار في عام 1980 بعد سنة على تسلم صدام حسين السلطة إلى معدل فارق إقتصادي محصور بين 960 دولار و720 دولار في عام 2002. وهذا الدخل الوسطي أضحى يتراوح ما بين 630 و420 دولار في عام 2003, الأمر الذي يجعل من العراق أحد البلدان الأفقر في العالم. وأصبحت كل مؤشرات التنمية البشرية من الآن فصاعدا من أضعف المؤشرات في المنطقة, بينما كان العراق يقدم كنموذج ناجح للتنمية في عقد السبعينات. وحسب إحصائيات البنك الدولي, فإن معدل البطالة تجاوز 50% , وأكثر من عراقي من ستة , رهن لنظام توزيع الأغذية , وما يقارب واحد من ثلاثة يعاني من نقص التغذية. كما ازدادت الوفيات بين الأطفال منذ بداية فرض الحظر الاقتصادي الدولي على العراق بداية التسعينات من القرن الماضي, وحسب الأرقام المتوافرة يمكن مقارنتها بالوفيات للأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء. وتؤكد المؤشرات أيضا التراجع الكبير الحاصل في إلحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية والثانوية.

في مثل هذا الأوضاع السيئة هل يستطيع السيد إياد علاوي أن يفعل أفضل من الحاكم الأمريكي بول بريمر؟ إن العقد ذو المدة المحددة الذي عهد إليه حتى الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 31 يناير 2005, هو أبعد من أن يفسح له في المجال للتصرف بحرية. فليس مسموحا له أن "يتخذ قرارا يلزم مصير العراق إلى ما أبعد من المدة الإنتقالية", طبقا لقرار مجلس الأمن رقم 1546. وإذا كانت مداخل الدولة من العائدات النفطية قد ارتفعت بقيمة إضافية قدرت بنحو 2

مليار دولار منذ بداية العام , بسبب ارتفاع أسعار النفط, إلا أن أقل عملية عسكرية تستهدف أنابيب النفط يمكن لها أن توقف هذا الربح.

لقد قررت المجموعة الدولية الإحتفاظ بصندوق التنمية للعراق الذي تودع فيه العائدات النفطية, ورصيد حساب " النفط مقابل الغذاء" ورؤوس الأموال العراقية المجمدة في الخارج. ويحظى هذا الصندوق بإعفاء يجعل من العراق في مأمن من دائييه.بيد أن العراقيين مستمرون في دفع 5% من المداخل النفطية إلى الكويت, تحت باب تعويضات غزو 1990(600 مليون دولار هذه السنة). والحال هذه , لا تزال هذه النقطة غامضة: تعيين بنك للوفاء بدفع التعويضات. لقد فتح الأمريكيون حسابا رئيسيا في الخزينة الفيدرالية بنيويورك , وحسابا آخر في البنك المركزي العراقي , اللذين يتما تحويل الأموال إليهما عندما تقتضي الضرورة ذلك. وفي آخر كشف حساب نشره التحالف في 9 يونيو الماضي, يمتلك صندوق التنمية للعراق أموالا بقيمة 9,7 مليار دولار منها 8,5 مليار دولار توجد في نيويورك. المنطق يقول يجب أن تحول كل هذه الأموال إلى بغداد قبل 30 يونيو 2004. بيد أن شيئا من هذا لم يحصل.

تقدر الموازنة المخصصة للحكومة المؤقتة بنحو 13 مليار دولار, أي ما يعادل موازنتي وزارة التعليم العالي ووزارة العدل في فرنسا. وهذه الموازنة تكاد تغطي نفقات إدارة غير مستقرة بسبب حملة التطهير التي طالت القسم الكبير من الكادرات المرتبطة بحزب البعث, ودفع رواتب مليون موظف يعمل لدى الحكومة, ومكافأة 500000 أجيرا يعملون في 192 شركة تابعة للقطاع العام, وضمان توزيع الحصة الغذائية الشهرية لكل مواطن. وهذا الإلتزام الموروث من برنامج " النفط مقابل الغذاء" الذي تم اعتماده إبان الحظر المفروض على العراق يبتلع أكثر من ربع إمكانيات الحكومة. وهكذا , فإن هذه الموازنة التي أقرها الأمريكيون تغطي بالكاد الحد الأدنى الضروري للإبقاء على عمل الدولة. لكن هذه الموازنة لا تزال بعيدة كليا عن تحقيق الإقلاع الاقتصادي , وخلق مناخ اقتصادي متكيف مع النمو والإزدهار...فبدون استثمار مكثف, من الصعب جدا أن يخرج القطاع الخاص من حالة الكساد الموجود فيها في الأمد المنظور.

هل ستسهم المساعدات الدولية في إعادة إعمار العراق ؟ منذ الوعود التي قدمت في مؤتمر مدريد الذي عقد في أكتوبر 2003- ووعده بتقديم 33 مليار دولار من قبل المانحين على مدى أربع سنوات-لم يقدم للعراق سوى مليار دولار واحد من أصل 4 مليارات دولار ضرورية مقرة لهذه السنة, من أجل تمويل المشاريع المعتبرة ضرورية من قبل الحكومة العراقية.لقد أفرجت الولايات المتحدة الأمريكية عن كمية من الأموال بقيمة 18,4 مليار دولار للمساعدة المستعجلة وإعادة الإعمار, لكن على

الورق، وتحت إشراف سلطتهم ، لم تقدم سوى 7,8 مليار دولار في أواسط يونيو.

وتدور معركة قوية الآن حول مستقبل العراق، ولكنها معركة من دون قتلى، وحوادث تفجير، وعمليات اغتيال، أو قطع الرؤوس. إنها تدور في كنف السرية المطلقة، في بغداد وواشنطن، وباريس، ولندن، وموسكو، وطوكيو. أما محور هذه المعركة، فهو مستوى إلغاء الديون العراقية، الذي سيوافق عليه الدائنون الرئيسيون. فمن أجل تمويل حروبه خاصة تلك الحرب الطويلة ضد إيران التي كلفته 100 مليار دولار لجأ نظام الرئيس السابق صدام حسين إلى الاقتراض الخارجي بكثافة. وفيما كان فائض من العملة الصعبة بنحو 40 مليار دولار في عام 1976 ارتفعت الديون العراقية بعد الحربين الخليجيتين إلى 120 مليار دولار أكثر من نصفها في شكل فوائد غير مدفوعة حيث أن عملية دفعها تشكل عبئا ثقيلا على الحكومة الجديدة المطالبة بإعادة إعمار العراق. هل يجب إلغاء الديون العراقية كليا أو جزئيا ذلك السؤال الجوهرى الذي لا يزال يثير جدلا ساخنا داخل المجموعة الدولية، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا؟ قبل غزوه للكويت، كان للرئيس السابق صدام حسين عدة مشاريع لتحديث بلاده، بفضل ما يمتلكه من ثروة نفطية هائلة، وأصدقاء كثيرين على الصعيد الدولي. وكانت اليابان، وروسيا، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، تتسابق للتوقيع على عقود لمصلحة شركتهما، والحصول على إجازات للاستثمار في حقول النفط، وبيع الأسلحة، وكانت القروض تقدم للعراق بسخاء كبير.

وعندما تسببت حرب الخليج الثانية في قطع علاقات العراق مع المجموعة الدولية، كان يتوجب على بغداد أن تدفع عشرين مليار دولار إلى البلدان الغربية المجتمعة في نادي باريس. وبعد ثلاث عشرة سنة من مرور تلك الحرب، تضاعفت هذه الديون إذا ما أضفنا إليها الفوائد غير المدفوعة. بيد أن هذا الدين تجاه أعضاء نادي باريس لا يمثل سوى الثلث من مجموع الديون العراقية التي بلغت 125 مليار دولار، والتي أصبحت بغداد مطالبة بتسديدها. ويضم نادي باريس الذي ترأسه فرنسا منذ إنشائه في عام 1956 الـ 19 الدائنين الرئيسيين من الدول الصناعية الغربية. وتصطف البلدان الأكثر فقرا، أو الخارجة من حروب دمرت بنيتها الاقتصادية، أو تلك التي ورثت ديونا من نظام استبدادي، التي لم تف بدفع ديونها أمام بوابة هذا النادي لإعادة جدولة ديونها، وبأمل الحصول على شروط دفع تتوافق مع إمكانياتها وكذلك تخفيف أعباء خدمة الديون التي عادة ماتكون "غير محتملة". على مر السنين، كيف نادي باريس معاييرها ليأخذ بعين الاعتبار أوضاع البلدان الأكثر فقرا. فمنذ عام 1994 على سبيل المثال، سمحت "حدود نابولي" بتخفيض الديون حتى نسبة 67% للبلدان التي لها دخل أقل من 755 دولار للفرد وسنوياً. وقد طالبت البلدان الفقيرة الأكثر استدانة في

مبادرتها برفع هذه النسبة إلى 90%. وكانت مقارنة قمة الدول الثماني لأكثر تصنيعاً في العالم التي عقدت في يونيو/ حزيران، 2003 أنها وسعت مبدأ إلغاء الديون إلى حدود 50%، مع دراسة كل حالة على حدة، للبلدان ذات الدخل المتوسط. ولا يستطيع نادي باريس أن يقترح إعادة جدولة ديون أي بلد من دون أن يوقع هذا الأخير اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي.

و يطرح الخبراء السؤال التالي: كيف يمكن معالجة الديون العراقية؟

العراق بلد غني بنفطه، ولا ينتمي إلى أي فئة من البلدان سوى تلك الفئة شديدة الحساسية بالجغرافيا السياسية. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة أن الموضوع يعتبر أولوية لها. فمُنذ أول مايو/ أيار 2003 طلب نائب رئيس الخزانة الفيدرالية الأمريكية، جون تايلور من الدول الدائنة للعراق بعدم التسرع في مطالبة بغداد تسديد ديونها. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، اعتقدت أنها وضعت حداً نهائياً لعملياتها العسكرية في العراق، وأنها طوت صفحة الحرب لكي تعطي للشعب العراقي حظوظه لإعادة بناء بلاده.

إذا كانت الدول الدائنة كلها، المجتمعمة في نادي باريس، متفقة على تخفيض الديون العراقية، إلا أنها تتصارع فيما بينها على حجم التخفيض هذا. وكان هناك فريقان يتصارعان حسب الانقسامات التي حصلت قبل اندلاع الحرب الأنجلو-أمريكية على العراق. فالولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أن الوضع المالي الكارثي هو نتيجة جنون صدام حسين، تطالب الدول الدائنة للعراق بإلغاء ديونها كاملة.

وبعد أشهر قليلة من الاحتلال الأمريكي للعراق، بدأ نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفوفيتز يمارس الضغوطات على كل من فرنسا وروسيا وألمانيا لإلغاء ديونها تجاه العراق كلياً أو جزئياً، مبرراً ذلك أن هذه الديون "ناجمة من الأموال التي أقرضتها هذه البلدان إلى صدام حسين لشراء أسلحة، وأجهزة قمع، وبناء قصور". ولم تكلل هذه الضغوط، كما المساعي التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر لدى البلدان الدائنة للعراق، بأي نجاح يذكر. وما انفكت باريس تردد أن الديون العراقية يجب معالجتها في إطار نادي باريس المتعدد الأطراف، وحسب مبادئه.

وعقب قمة الثماني الأخيرة في سي آيسلند، أكد الرئيس جاك شيراك موقف فرنسا الداعي إلى تخفيض "جوهري" للديون العراقية، أي ما يقارب 50%، الأمر الذي يتوافق مع مقارنة قمة إفيان. لكن لا يمكن أن نذهب أبعد من ذلك. فقد قال شيراك في حينه: "العراق بلد غني، بالقوة، حتى لو كانت ديونه ضخمة". وأضاف شيراك "كيف يمكن أن تشرحوال 37 بلداً الأكثر استدانة أننا سنفعل خلال ثلاثة أشهر للعراق أكثر مما فعلناه لتلك البلدان خلال عشر سنوات؟" إلى الحجة الأخلاقية الأمريكية العراق الجديد الديمقراطي لا يجوز له أن يدفع ديون عراق صدام حسين

تقود فرنسا معارضة لواشنطن هي أخلاقية أيضا. لاشك أن هذا الهجوم الأخلاقي يضحك المراقبين. فمن ناحية، تكمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق العراق نهضته الاقتصادية في أسرع وقت ممكن. ومن ناحية أخرى، لا تريد فرنسا بوصفها الدائن الثالث الأكبر للعراق بنحو 3 مليارات دولار أن تقدم هدية مالية لأمريكا جورج بوش، خاصة أن مسألة الديون العراقية مرتبطة في الوقت الحاضر بمسألة مساهمة شركات هذا البلد أذاك في سوق إعادة إعمار العراق. ولقد عرض المستشار الألماني غيرهارد شرودر هذه المسألة بصراحة في قمة الثماني: "يجب على نادي باريس التفاوض بشأن التخفيض الجوهري لديون العراق، نحن مستعدون لانطلاقة مسار إعادة الإعمار، ولكننا ننظر مقابل ذلك للاقتصاد الألماني". أما وزير المالية العراقي عادل عبد المهدي، فقد صرح لصحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ 9 يونيو/ حزيران الماضي: "إن العراق مفتوح للمصالح الفرنسية والأوروبية. ولا يوجد أي شخص هنا يمنعها من العودة. وسنكافئ فرنسا (على إلغاء ديونها) بعودة شركاتها واستثماراتها".

بيد أن الحرب المستمرة في العراق بصورها المعروفة تجعل النقاش حول نقل الشركات الأجنبية خطوط إنتاجها إلى ذلك البلد يدور في إطاره النظري. وفي الوقت الحاضر، الأعطية الوحيدة من المال التي يمكن أن تصل إليها الشركات التي تريد العمل في العراق هي تلك الأموال التي وافق عليها الكونجرس الأمريكي (18,4 مليار دولار). ومن هذا المبلغ تم منح 8 مليارات دولار إلى الشركات الأمريكية. ولم تمنح العقود سوى لبعض الشركات البريطانية أو الأسترالية. وكما كان متوقعا، فإن الشركات الفرنسية والألمانية والروسية، التي عارضت حكوماتها الحرب الأمريكية على العراق لم تحصل على أي من العقود الممنوحة.

7 - تداعيات ارتفاع أسعار النفط الاقتصادية :

تشهد أسعار النفط ارتفاعا مستمرا منذ ثمانية أشهر، حيث تجاوزت الأرقام التاريخية التي تحققت في 11 أكتوبر عام 1990، ألا وهي 40,42 دولار للبرميل. وما أنفك الخبراء في الاقتصاد العالمي يتحدثون عن الإسقاطات المدمرة للإرتفاع المطرد لأسعار النفط. ففي منشآت لمجلة الإيكونوميست البريطانية بتاريخ 6 مارس 1999، هبط سعر برميل النفط آنذاك إلى 5 دولار، بيد أن السيناريو اليوم مختلف كلياً، في ظل إلهاب أسعار النفط، الأمر الذي جعل وزراء المالية في البلدان الصناعية الثمانية G8 الذين اجتمعوا في نيويورك يوم 23 مايو 2004 يتساءلون متى "سيصل سعر البرميل إلى 50 دولاراً؟"

وبدأ معظم المحللين الإقتصاديين في العالم يتحدثون عن إمكانية حدوث صدمة بترولية جديدة، على غرار الصدمتين البتروليتين السابقتين اللتين حدثتا في عام 1973، وعام 1979. ولم ينجح إعلان

الولايات المتحدة الأمريكية رفع إحتياطياتها من المواد النفطية الأمريكية - حيث تمت تعبئة أحواض البنزين بصورة خاصة, بنحو 4 ملايين برميل إضافية لكمية الـ 204 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي , من أجل طمأنة الأسواق حول ضمان تزويدها بالنفط, على مدى بضعة أسابيع من الذروة السنوية في طلب الولايات المتحدة الأمريكية , قبل حلول الصيف.

و تطالب الدول الصناعية المتقدمة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الـ أوبك) بزيادة إنتاجها النفطي على غرار ما قامت به المملكة العربية السعودية. فقد كان سعر برميل النفط (159 لترا) في بداية عام 2002, يساوي 18 دولارا. ونظرا لإندفاعه نحو الإرتفاع بسبب المضاربة الخاصة بالأسواق المالية, فإن سعر البرميل اليوم يحوم حول 40 دولارا أو أكثر بقليل , ليقتررب من الرقم القياسي الذي حطمه في خريف عام 1990, بعد بضعة أشهر من الغزو العراقي للكويت. بكل تأكيد , هذه العودة إلى القمم التاريخية تتعلق بالقيم الإسمية للنفط. وبالأسعار الحقيقية. ونحن لا زلنا بعيدين عن 65 دولارا (لسعر الصرف 2000) الذي وصل إليه سعر البرميل في عامي 1980-1981, عقب الحرب العراقية - الإيرانية. لكن هذا الإتجاه نحو الإرتفاع يبدو أنه توطد بقوة, إلى درجة أنه بدأ يقلق الإقتصاديين والشركات فيما يخص تأثيره على الإلتعاش الإقتصادي العالمي. وقد قال السيد رودريغو راتو المدير العام الجديد لصندوق النقد الدولي, في أول حديث علني له في مدريد: إن زيادة 5 دولارات للبرميل الواحد سوف يكون لها تأثير سلبي بنحو 0,3 نقطة على النمو. والحال هذه , حسب الوكالة الدولية للطاقة (AIE), فإن إرتفاع سعر النفط هو أعلى بنحو 5 دولارات.

و حسب دراسة أعدتها الوكالة الدولية للطاقة ونشرتها في 3 مايو 2004, فإن سعر البرميل للنفط في شهر مارس 2004 هو أعلى بنحو 10 دولارا عن مستوى السعر الذي كان سائدا قبل ثلاث سنوات. وتضيف الوكالة , أن زيادة مستمرة , من 25 دولارا إلى 35 دولارا, لسعر البرميل سوف تقود إلى إنخفاض إجمالي بنحو 0,4% من الناتج الداخلي الخام في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) خلال السنة الأولى والسنة الثانية من إرتفاع الأسعار. وتذكر الوكالة بأن " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استوردت أكثر من نصف حاجياتها من النفط في عام 2003 , بقيمة إجمالية قدرت بنحو 260 مليار دولار- أي ما يعادل 1% من الناتج الداخلي الخام و 20% أكثر من عام 2001". كما أن الوكالة أبلغت عن عملية "نقل القيمة من البلدان المستورة نحو البلدان المصدرة للنفط بنحو 150 مليار دولار". وكمثال للتحدي , فقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر من البلدان النفطية المهمة في الخليج عن إرتفاع ناتجها الداخلي الخام بنحو 12% في عام 2003, الذي بلغ مستواه التاريخي بنحو 79,8 مليار دولار (1).

إن الوكالة الدولية للطاقة تجسد دور اللوبي بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط , وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية. وهي إذ تعترف بأنه يوجد إختناقات في معامل التكرير الأمريكية الشمالية , والكثير من المضاربة التي تعمق الزيادة في الأسعار, إلا أن رئيسها كلود مانديل , يندد بشطط منظمة البلدان المصدرة للنفط. إذا كان لا يمكن من الناحية التقنية التحدث عن صدمة بترولية جديدة , إلا أن المحافظة الدائمة على مستوى مرتفع من الأسعار-البرنت هو فوق 30 دولار منذ شهر نوفمبر 2003-لا يمكن إلا أن تكون لها تأثيرات سلبية على الإقتصاد العالمي.

(1) - Le Monde 7 MAI 2004

في الولايات المتحدة الأمريكية , المؤشر الواضح هو سعر البنزين, الذي أصبح موضوعا سياسيا ما وراء الأطلسي. فهذا الأخير بلغ أرقاما تاريخية قياسية, أكثر من 1,30 دولار للغالون الواحد (ما يعادل 3,8 لىتر). ومع أن تكلفة النفط الخام تعتبر قليلة من ناحية السعر , إلا أنها وجدت نفسها في تخاصم مع سعر المضخة. وأبعد من سائقي السيارات , وشاحنات النقل للمسافات الطويلة, فإن الخبراء يتخوفون من التأثير السلبي لارتفاع الأسعار على الإقتصاديات والصناعات " النفطية". وتقف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في الخط الأمامي, حتى وإن كانت حصتها من النفط بالقياس إلى وارداتها من المواد الأولية قد انخفضت من 13% في نهاية سنوات 1970 , وإلى 4% في عقد التسعينات.

بيد أن الصدمة سوف تكون قوية على البلدان النامية , حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة , التي تريد أن تتحرر من الصورة المأخوذة عنها كlobي للبلدان الغنية. وهكذا أنفقت الهند 15 مليار دولار لإستيراد النفط, أي ما يعادل 3% من ناتجها الداخلي الخام. وهذا يعتبر أعلى بنحو 16% من العام 2001. أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي الأقل تضررا, بما أن إنتاجها الداخلي من النفط يغطي أيضا 40% من إحتياجاتها... وتسجل أمريكا معدلات نمو في نهاية عام 2003 ولعام 2004 توجي بالخوف و الغيرة من جانب الإقتصاديات الأوروبية واليابانية. وإذا تأكدت الأرقام المقدرة لعام 2004, التي تحدد نمو الولايات المتحدة الأمريكية من 4 إلى 5% مع أسعار النفط التي تفوق 28 دولارا للبرميل, فإننا سوف نكون أمام وضع ماكرو- إقتصادي مهم سوف يكون له إسقاطات جيوبوليتيكية ذات قيمة كبيرة. وبسعر 28 دولارا للبرميل وبالأحرى أعلى من ذلك, تصبح عدة مصادر نفطية إقتصادية ويمكن تعبئتها, ومن خارج منطقة الأوبك. وبهذا السعر يمكن للبحر العميق لخليج المكسيك أن يرى تطور حقول نفطية من الحجم الصغير (من 50 إلى 100 مليون برميل كإحتياط), بإمكانها أن تصبح مفيدة إقتصاديا.

و ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن التأثير الرئيس لسعر النفط المرتفع بصورة دائمة يقع في قطاع النفط الثقيل. فبسر 28 دولارا للبرميل يصبح الإستغلال الكبير للرمال الزيتية في أثاباسكا بكندا أو حزام أورينوك في فنزويلا , مفيدا من الناحية الإقتصادية. ومن أجل إنتاج 2,5 مليون برميل إضافية في اليوم من هذه الإحتياجات المعروفة , يجب إستثمار 60 مليار دولار. والحال هذه, أن الولايات المتحدة استوردت 2,2 مليون برميل يوميا في الثلاثة أشهر الثالثة من عام 2003. ومن دون حسابان المصادر الأخرى, فإن الإقتصاد الأمريكي , من خلال إستثماره مرتين أقل مما كلفته الحرب في العراق لغاية اليوم , سوف يتحرر من تزويده بنفط الشرق الأوسط ومدة طويلة. وسواء تعلق الأمر بتأمين التزويد النفطي الأمريكي الدائم أم لا , فإن الحرب الأ مريكية على العراق لم تكن بكل تأكيد الإستثمار الجيد حسب رأي الخبراء.

أما الأوروبيون , فإنهم يشكرون اليورو, لأنه بفضل إرتفاعه حوالي 20% بالمقارنة مع الدولار خلال السنتين الماضيتين, أسهم وهو العملة الموحدة إلى حد كبير في تخفيف إرتفاع الفاتورة النفطية. وسوف ترتفع الفاتورة النفطية ميكانيكيا خلال الأشهر المقبلة , وهو ما يمثل تحديا للحكومات الأوروبية. وفي عام 2003 , بلغ طلب الصين من النفط 5,4 مليون برميل يوميا, أي بزيادة 9,8% بالقياس إلى العام 2002. وعلى أرضية هذه الأرقام , مثلت واردات الصين 1,6 مليون برميل يوميا. و الحال أن الإنتاج المحلي من النفط لم ينم عمليا , ويبدو من الصعب أن تقوم به الصين اليوم. وهكذا , فإن زيادة الطلب سوف يتم تحقيقها عن طريق المزيد من الإستيراد للنفط, الأمر الذي سيجعل الصين ما بين 2010 و 2020 تحتل المرتبة الأولى في قائمة البلدان المستورة للنفط , متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الظرف الجيوبوليتيكي للاقتصاد العالمي الحالي , المتسم بانعدام الأ من الذي يحول دون عودة العراق إلى إنتاجه النفطي الطبيعي الذي كان عليه قبل الحرب, واحتداد الصراع المسلح الصهيوني - الفلسطيني, واستمرار العمليات العسكرية المتفرقة هنا وهناك, كلها عوامل تؤثر مباشرة على أسعار برميل النفط. حتى أن وزير النفط القطري تحدث مؤخرا في الأردن عقب القمة الإقليمية للمنتدى الاقتصادي العالمي عن "عامل الخوف", الذي أسهم وحده في رفع سعر البرميل إلى نحو 8 دولارا. غير أن فورة أسعار النفط تجد تفسيرها في تضافر عدة عوامل مجتمعة, يمكن أن نصنفها على النحو التالي:

أولا: مازالت التوترات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط قائمة. كان الإحتلال الأمريكي للعراق سيجعل هذا الأخير جاهزا لإنتاج طاقات جديدة من النفط. بيد أن العكس هو الذي حصل. فالنفط العراقي لم يعد إلى الأ سواق, فضلا عن أن البنية التحتية المحلية كانت هدفا للعمليات

العسكرية التي ينفذها مقاومون عراقيون رافضون للإحتلال الأمريكي- البريطاني.

ثانياً: وكما هو الشأن بالنسبة لمعظم المواد الأولية , النفط يجب أن يلبي الطلب العالمي الذي هو في تنام متزايد. فهذا الطلب انتقل من 76 مليون برميل يومياً في عام 2003 إلى 81 مليون برميل يومياً مع بداية 2004, وفي جزء منها لتلبية حاجيات الصين , التي ازدادت وارداتها النفطية بنحو 30%. فالصين تغلي لعدة أسباب. هناك إتجاه نموها الاقتصادية نحو التهيج (9,7%) في الثلاثة أشهر الأولى من هذا العام, إضافة إلى انفجار الإستثمارات (+44%), وظهور التضخم (3%), لا شك أنه معتدل حتى هذه المرحلة لكنه يجسد قطيعة مع سبات طويل من عدم التضخم: فالقلق الصيني من فرط حمو محرك النمو الاقتصادي يعتبر شرعياً. في عام 1988, ارتفع معدل التضخم إلى 30%, و في عام 1992 هبط إلى 20%, لكن في الغرب لم يكن أحد مهتماً في تلك الفترة. وكان إرتفاع منحني السرعة للإقتصاد الصيني قضية داخلية محضة. أما اليوم, فهو قضية عالمية. وهنا يكمن كل الإختلاف, وهذا الأخير يشهد على عملية التدويل العميقة للصين التي أصبحت شرهة. إذ أن ثلثي نمو التجارة الدولية في عام 2003 معزو إلى الشهية الصينية. لقد امتصت إمبراطورية الوسط 7% من النفط الخام المستهلك عالمياً, و25% من الألمنيوم, و27% من الصلب, و30% من مناجم الحديد, و31% من الفحم و40% من الإسمنت. وبما أن الصين غير مكتفية ذاتياً, على غرار النفط الذي تستورد ثلث حاجياتها منه, فإنها تتمون بشكل مكثف من السوق العالمية, مفجرة بذلك أسعار المواد الأولية وأجور الشحن. و بالنسبة لبلد حساس تقليدياً لسيادته الاقتصادية , فإنه ينجم عن ذلك نتيجة مزعجة: أول مرة يتم تسجيل عجز تجاري في الثلاثة أشهر الأولى من عام 2004. إنها ثورة: فالصين بصدد الإنقلاب من وضع المصدر إلى وضع المستورد الواضح. وكل هذا بسبب المواد الأولية التي أصبحت تمتص العائدات من العملة الصعبة التي تحققها الصين من خلال مبيعات سلعها "made in china" إلى الخارج.

ثالثاً: في هذا الظرف, تتردد منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) في زيادة إنتاجها خشية من أن تكرر الخطأ عينه الذي ارتكبه عام 1997. في تلك الفترة, قررت زيادة حصص إنتاج أعضائها, مستبقة خطأ نمواً عالمياً قوياً. ومع انفجار الأزمة الآسيوية في العام عينه, حدث العكس , إذ انهارت عائدات البلدان المنتجة للنفط. وفي أبريل , قررت الأوبك أيضاً تخفيض حصصها لتعويض إنخفاض قيمة الدولار, بوصفه العملة المستخدمة لدفع كل فواتير الصفقات المتعلقة بالذهب الأسود. رابعاً: في إطار شرح إرتفاع أسعار النفط , لا يجوز إهمال الدور الذي تلعبه صناديق الإستثمار المضاربة. فمن خلال اللعب على دفع السوق النفطية

إلى الإرتفاع, وجدت هذه الصناديق في ذلك آفاق مردودية لا يمكن أن تحققها في موضع آخر..

إلى جانب تأثير الإمتصاص الذي تمارسه الاقتصاديات الناشئة, هناك أيضا الولايات المتحدة الأمريكية الحساسة تقليديا لجهة تخفيض إستهلاك البنزين, كما أنه يجب إضافة الحاجيات الجديدة لليابان ووقسم من أوروبا الذي يعيش حالة من الإنتعاش الاقتصادي. ولا تكتفي كل هذه البلدان باستيراد المواد النفطية بخطوات موزونة, بل إنها تستهلك أيضا بشكل كبير مواد أولية ما انفكت أسعارها في إرتفاع مطرد. لقد بدأ إرتفاع أسعار النفط ومعه بقية المواد الأولية يطرح على المحللين الاقتصاديين السؤال التالي: هل إن هذا الإرتفاع له علاقة بحركة ظرفية, أم أنه سيقود إلى حدوث صدمة ثالثة (بعد الصدمة البترولية الأولى في عام 1973 والثانية في عام 1979 التي أعقبت الثورة الإسلامية في إيران) تمس النفط ومواد أولية قبل أن تحصل إعادة هيكلة طبيعية, أو على العكس, بروز ظاهرة هيكلية تقود إلى نتائج اقتصادية وصناعية من طبيعة أخرى.

و على الرغم من أن الآراء والتحليلات متضاربة في هذا الشأن, إلا أن هناك إجماعا حول إرتفاع أسعار المواد الأولية بنحو 30% منذ سبتمبر 2003, وإن كان هذا الإرتفاع لا يمكن مقارنته مع المستويات التي كانت عليه أسعار المواد الأولية خلال القمم السابقة (1972-1973, 1980-1979, 1988-1987). كما أن الخبراء في الاقتصاد يجمعون على أن إرتفاع أسعار المواد الأولية منذ أكثر من سنة, ليس وليد إندفاع مؤقتة, بل هو ظاهرة في العمق. والهدوء الذي تم تسجيله منذ عدة أسابيع- خارج المواد المتعلقة بالطاقة- لا يغير من هذا التشخيص شيئا.

لقد ولى الزمن الذي كانت فيه المواد الأولية رخيصة. وإذا وضعنا النفط الذي نجد مصدر إرتفاع أسعاره المستمر في عدم الإستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط, وفي زيادة الطلب العالمي عليه في الوقت عينه, فإن الصعود المدوي لقوة الصين التي تعيش في أوج ثورتها الصناعية هو الذي يوضع في الأعم الأغلب لتعليل إرتفاع أسعار المعادن ومقومات أخرى تعتبر ضرورية لبلد أصبح يلقب ب"مصنع العالم", وحيث حاجياته من البنيات التحتية تظل ضخمة. فقبل عشر سنوات لم تكن الصين إلا مخاطرة من بين عدة مخاطر أخرى, تارة مستوردة, وطورا مصدرة, أما من الآن فصاعد, فقد أصبحت مستوردة هيكليا. ففي عام 2003 امتصت الصين ما يقارب 60% من تنامي الطلب العالمي على المواد الأولية. إضافة إلى ذلك, إن كل المناطق الاقتصادية الكبرى -إستثناء أوروبا- هي في نمو, وما بين نهاية 2001, حيث كانت أسعار المواد الأولية في أسفل درجات السلم, و2003, انتقل النمو العالمي من 2,4% إلى 3,9%, حسب تحليل صندوق النقد الدولي, الذي يقدر أرقاما جيدة أيضا في

2004 و2005. والحال هذه ليست الصين أو الهند البلدان اللذان يشهدان قفزة إقتصادية مستمرة منذ سنوات،هما الإستثناء في ذلك.

و مهما كان باروميتر الاقتصاد العالمي، فإن النتيجة واحدة: الطلب العالمي على المواد الأولية له أسباب قوية لكي يستمر. ذلك أن الإنهيار العام لأسعار المواد الأولية في نهاية التسعينات قاد إلى توقف كل مشاريع الإستثمار، التي حكم عليها في حينها بأنها غير مربحة إقتصاديا، بالمقارنة مع ما كان يحدث في مجال التكنولوجيات الجديدة. والنتيجة: أصبحت القلة في قطاع المعادن حقيقة ماثلة للعيان. ثم إن دخول الصين والهند في عهد الثورة الصناعية التي يمكن أن تستمر مدة طويلة، يشكل عاملا إيجابيا بالنسبة للبلدان المنتجة للمواد الأولية لكي تستفيد من هذا الربح غير المتوقع. وإن كان إرتفاع أسعار المواد الأولية لا يقلق كثيرا البلدان الغنية التي تحولت إقتصادياتها إلى إقتصاديات خدمات أقل حساسية بكثير لتقلبات أسعار المواد الأساسية.

أما الصين، فمن أجل تلبية حاجياتها النفطية، لديها ثلاث إمكانيات، كلها للأسف الشديد غير مرضية. الأولى وتكمن في شراء النفط من الشرق الأوسط، إذ تمتلك الصين الإمكانيات اللازمة لذلك، فبعد أن تحولت إلى مصنع-العالم، أصبح بإمكانها أن تغطي وارداتها النفطية بواسطة العملة الصعبة المتأتية من مبيعاتها للسلع في أسواق الشرق الأوسط وغيرها. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل يمكن للصين أن تؤمن مصادرها النفطية في منطقة لا تسيطر عليها سياسيا؟ الثانية وتكمن في إتجاه الصين نحو شمالها أي نحو سيبيريا الشرقية، حيث يوجد إحتياطي نفطي كبير يحتاج إلى إستثماره. لكن العائق في هذه الإمكانية هو أن الكمية من هذا الإحتياط النفطي في هذه الحقول غير معروفة لغاية اليوم، فضلا عن أن الإستراتيجية الروسية لتطوير هذه الإحتياطيات غير واضحة. والثالثة وتكمن في أن تحول جزئيا إحتياطاتها الضخمة من الفحم إلى سائل. بيد أن هذا الأسلوب المعروف عالميا له أضرار كبيرة على البيئة، لأنه ينتج غاز ثاني أوكسيد الكربون.

إن مطالبة الشرق الأوسط بزيادة إنتاجه اليومي بنحو 10 مليون برميل لا يشكل أي صعوبة تقنية. فالمملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران يمتلكون إحتياطيات نفطية كبيرة قادرة على تلبية مثل هذه الزيادة. بيد أن هذا الأمر، سوف يتطلب تجنيد مبلغ 80 مليار دولار للإستثمار. غير أن هذه البلدان على وجه الخصوص، بسبب نموها الديموغرافي، لا تستطيع أن تستقطع من موازاناتها مثل هذا المبلغ من المال. وإذا أراد الشرق الأوسط تلبية حاجة الصين من النفط في سنوات 2010-2020، فإنه بحاجة إلى أن يطلب الأموال من سوق رؤوس الأموال العالمية، وبالتالي من الشركات الإحتكارية الدولية. وهذا سوف لن يتحقق إلا بمزيد من خصخصة القطاع النفطي.

8 - دور النفط في إنعاش الاقتصاد الإقتصادي الروسي:
بعد خمس سنوات من أزمة 1998 المالية , تعيش روسيا أول مرة في تاريخها وضعاً اقتصادياً إقتصادياً جيداً. ففي التقرير الذي نشرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإقتصادية يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 الماضي, بلغ معدل النمو للاقتصاد الإقتصادي الروسي في عام 2003 هذه السنة 6% مقابل 4,2% في عام 2002. إضافة إلى ذلك تتمتع روسيا الآن بعملة مستقرة بعد أن سيطرت على التضخم الذي أصبح في حدود 10-12% , و بعد أن حققت فائضا ماليا بالحساب الجاري واحتياطا احتياطيا مريحا من العملات الصعبة.

ويعود الفضل في هذا الانتعاش الاقتصادي إلى التوسع القوي للصناعات النفطية , والأنشطة المتعلقة بصناعة الآلات, وكذلك البناء, والنقل, والاتصالات, والتجارة بالفرق. وقد ارتفع الطلب الداخلي بسبب تزايد نمط الاستهلاك الإستهلاك عند الروس وتسارع وتيرة الاستثمار الإستهثمار, وكذلك أيضا بسبب تشكل المخزونات. وبالمقابل إذا كان فيض الاستثمارات الإستهثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مهما في عام 2003 بالقياس إلى السنوات الماضية, فإن رؤوس الأموال هذه تظل غير كافية ومتركة في قطاع النفط بشكل أساسي. غير أنه من أجل المحافظة على هذا المستوى , يجب على الصناعة النفطية أن تجلب استثمارات إستهثمارات ما بين 8 إلى 10 مليار يورو سنويا حسب وكالة الطاقة الدولية.

خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإقتصادية يجمعون على أن النمو في المدى المتوسط تظل إيجابية, إذ ارتفع الدخل الحقيقي للروس بما يقارب 14% بالقياس إلى المدة عينها من سنة 2002, بينما بلغت البطالة رسميا 8,3% من السكان العاملين في روسيا مقابل 7,7% في شهر سبتمبر. غير أن النمو الاقتصادي الإقتصادي الروسي يظل هشاً, و السبب في ذلك أن الاقتصاد الإقتصادي الروسي يعتمد بالدرجة الرئيسية على الصادرات النفطية, علما أن سعر برميل النفط يبقى عاملا يصعب السيطرة عليه. ومادام النفط الخام العراقي لا يتدفق إلى الأسواق الغربية, ومادامت منظمة الأوبك ستوقف الإنتاج, فإن سعر البرميل النفطي سوف يظل مرتفعا بمعدل 28 دولارا في عام 2003. ولكن من ضمن عدم تدهور أسعار النفط الخام؟

إن الإنتاج النفطي الروسي (8,6 مليون برميل يوميا في آب 2003) ينمو بمعدل 10% في السنة, بينما الاستهلاك الإستهلاك الداخلي ما انفك يتقلص. ففي كل سنة , توجد عدة مناطق محرومة من الطاقة طيلة أشهر الشتاء القاسية. فضلا عن ذلك , فإن الإنتاج النفطي يتطور بسرعة أكبر من القدرة التصديرية للبلاد (3,5 مليون برميل يوميا). وهناك عدة مشاريع مد أنابيب نفط قيد الدراسة. وواحد من هذه

المشاريع تعنى بإنجازه الشركة النفطية العملاقة يوكوس , ويستهدف تصدير النفط الخام إلى الصين , المرشحة لأن تصبح ثالث مستورد للنفط في العالم. غير أن الوزارة الروسية للموارد الطبيعية المتشجعة لإنجاز خط أنابيب نفط نحو اليابان, عارضت ذلك المشروع لأسباب تتعلق بحماية البيئة. أما الرئيس السابق لشركة يوكوس الروسية للنفط ميخائيل خودوركوفسكي الذي عارض إحتكار مد الأنابيب للنفط من قبل شركة ترانسنيفت , فقد أدخل إلى سجن موسكو يوم 25 أكتوبر 2003. أكتوبر الماضي.

إن المتعهدين الرئيسيين للاستثمار للإستثمار المباشر هم الشركات البترولية , من بينها بينهن: بريتش بتروليم, ودوتش شال, اللواتي يرفضن التخلي عن استغلال الإستغلال الثروات الباطنية النفطية والغازية السيبيرية. ففي 3 نوفمبر الماضي , أكد دوتش بنك نيته شراء 40% من مجموعة فاينانشال يونيتد , وهو بنك للاستثمار للإستثمار متمركز في موسكو. ومع ذلك , يظل دور الاستثمارات الإستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإقتصاد الروسي محدودا من الناحية الإستراتيجية. ذلك أن الاستثمارات الإستثمارات الأجنبية الضعيفة متمركزة حصرا في قطاع المواد الأولية. وخلال السنوات الأخيرة , احتلت احتلت قبرص المرتبة الثانية من حيث دخول رؤوس الأموال إلى روسيا , بقيمة 7,6 مليار دولار. بيد أن هذه الأموال تمثل في حقيقة الأمر عودة لرؤوس الأموال الروسية التي تم تهريبها في وقت سابق نحو الجزيرة المتوسطية التي تمثل إحدى الفراديس الضريبية في العالم. وقد وضعت رؤوس الأموال المهربة هذه في حسابات أوفشور بقيمة 20 مليار دولار سنويا على مدى عشر سنوات, وتستخدم هذه الأموال المتهربة من دفع الضرائب الآن كأساس للاستثمار للإستثمار للطبقة الرأسمالية الروسية الجديدة. والحال هذه يسجل هروب رؤوس الأموال انخفاضا إنخفاضا ملحوظا في ثلاثة الأشهر الأولى من سنة 2003, وهذا إن يؤكد على شيء فهو يؤكد على عودة الثقة, إذ بلغت دخول رؤوس الأموال الصافية 4,6 مليار دولار. ر. غير أن الاتجاه للإتجاه تغير عقب الملاحقات القضائية ضد شركة يوكوس- مع اعتقال اعتقال بلاتون ليبيديف الذراع اليمنى لميخائيل خودوركوفسكي في شهر يوليو/تموز 2003. تموز الماضي. و قد بلغ خروج رؤوس الأموال الصافية من روسيا 7,7 مليار دولار في النصف الثاني من السنة , و 13,2 مليار دولار لكامل سنة 2003 , حسب قول رئيس البنك المركزي الروسي.

أما المحرك الآخر للنمو, فيتمثل في الاستهلاك الإستهلاك الداخلي الذي يعيش أيامه السعيدة بفضل زيادة الدخل للفرد الروسي (160 دولارا معدل وسطي) الذي من المتوقع أن يرتفع بنحو 46% حتى عام 2010 حسب دراسة سماسرة نهضة رأس المال. ويظل جنون هذا الاسته

لاكالاستهلاك متركزا في بعض المراكز المدنية .المدنية . فالفوارق
المناطقية داخل روسيا لازالت كبيرة جدا، والفارق في مستوى العيش
بين موسكو والمحافظات في الريف هو كبير إلى درجة أن سكان
العاصمة وضواحيها لا يتكلمون اللغة عينها كما يقول الروس بتهمك.
إن النجاحات الاقتصادية الإقتصادية الروسية لا يجوز أن ننسبها أن 12
شركة كبيرة تنتج وحدها 70% من الناتج الإجمالي الوطني , بينما تجد
الشركات المتوسطة والصغيرة صعوبات في تطوير نفسها في محيط
يتسم بعدم الشفافية وغياب القانون، والقرارات البيروقراطية التعسفية
وانتشار إنتشار الفساد. وقد ثبتت البيروقراطية مواقعها بقوة بالقياس
إلى المرحلة السوفيتية .السوفياتية . ويمكن القول أنها أصبحت الآن
العامل الأقوى على مسرح الأسواق غير الشرعية والفاصلة . فالوظيفة
في القطاع العام أصبحت بمنزلة بزنس خاص. وأصبح واجبا على رجال
الأعمال استرجاع إسترجاع بالشراء الحقوق الدستورية من
البيروقراطيين.

ويشكل المشروع السياسي "لديكتاتورية القانون" المقلق منذ وصول فلا
ديمير بوتين إلى الكرملين في عام 2000، والذي رحبت به الحكومات
الغربية، إشارة صحيحة تؤكد أن الأمور باتت ممسوكة بشكل أفضل. فبد
لا من الرأسمالية المتوحشة والمرتشية التي اتسمتسم بها عهد الرئيس
السابق يلتسين، فإن روسيا الرئيس بوتين تندفع نحو النظام والرخاء.
ومع ذلك هناك 40 مليون من الروس , أي 25% من عدد السكان الإ
جمالي، يستمرون في العيش تحت خط الفقر (أقل من دولار واحد في
اليوم ولكل شخص حسب إحصاءات البنك الدولي).
9 - الصدمة البترولية لعام 2004 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي:

ارتبط شهر آب من جديد مع التقليد، المحترم بانتظام منذ عام 1990،
أي مع الأزمات المالية الصيفية. وشكل الإرتفاع الجنوني لأسعار النفط
المسلسل الرئيس لصيف 2004، إذ كانت لكل حلقة من حلقاته، خاصة
غالبية : مالية، واقتصادية، ودبلوماسية، وبيئية، وعسكرية، ومضاربة في
البورصة أو جيوبوليتيكية وحتى دينية. ومع الإقتراب التدريجي لسعر
البرميل السقف التاريخي 50 دولار، ثمة سؤال يطرح نفسه بحدّة، إلى
أي مدى سيتأثر نمو الاقتصاد العالمي بهذه الموجة الجديدة من إرتفاع
أسعار الذهب الأسود؟

فالإرتفاع الجنوني لأسعار النفط، له علاقة مباشرة بأسباب سياسية أكثر
منها إقتصادية : ومنها التوترات السياسية في العالم وبشكل خاص في
الشرق الأوسط , جراء السياسات الإستعمارية للرئيس بوش في العراق
وعموم المنطقة العربية والإسلامية , حيث تحاول الإدارة الأمريكية
الحالية إلقاء المسؤولية على منظمة الأوبك والدول المنتجة، وتغض
النظر عن الإسقاطات المدمرة لسياستها في المنطقة، إضافة إلى الشكوك
التي تحوم حول الإنتخابات الأمريكية، وكذلك النمو الأمريكي، والتقلبات

النقدية: كل هذه العوامل مجتمعة تحدث نرفزة للفاعليات في الأسواق. ووجد المستثمرون صعوبات كبيرة في تحديد الإنعكاسات الاقتصادية الدقيقة لهذه الصدمة البترولية, خاصة لجهة التراجع في نمو الاقتصاد العالمي وإن اختلف أثر ذلك من اقتصادات إلى أخرى. فالشيء المؤكد أن الأمر يتعلق بخبر سيء لأرباح الشركات. والنتيجة, أن البورصات العالمية ما انفكت تتراجع لكي تجد نفسها في أدنى مستوى لها منذ بداية السنة. وإذا كانت البنوك المركزية تبذل جهودا لطمأنة الفعاليات الاقتصادية, فإن مهمتها تبدو صعبة, إذ إن عليها أن تظهر في الوقت عينه ثقتها في استمرار النمو الاقتصادي وحذرهما تجاه التضخم. لقد تعددت الأسباب التي قادت إلى هذا الإرتفاع الجنوني لأسعار النفط خلال الفترة القليلة الماضية, ويمكن حصرها فيما يلي:

1- تعتبر الحرب الأمريكية المستمرة في العراق وما قابلها من تصاعد في حدة المقاومة العراقية المتسبب الرئيس في زراعة المخاوف الأمنية في الشرق الأوسط, وفي تزايد حدة القلق من تعطل الإمدادات النفطية. فقد أعلن جيش المهدي الذي يقوده الزعيم الشيعي مقتدى الصدر بأنه في حال استمرار العدوان الأمريكي على النجف الأشرف, فإنه سيقوم بعمليات تستهدف خطي أنابيب التصدير الرئيسيين في جنوب العراق اللذين ينقلان معظم النفط العراقي الموجه نحو التصدير. وامتدت المواجهات العنيفة بين "جيش المهدي" والقوات الأمريكية - البريطانية إلى عمق الجنوب العراقي مركز صناعة النفط, وما صاحب ذلك من مخاوف حقيقية من تعرض المنشآت النفطية إلى عمليات تعطلها بالكامل. فالإنتاج النفطي العراقي هو الآن ملغوم من قبل عمليات المقاومة العراقية التي تشترط وقف الصادرات النفطية مادامت قوات الاحتلال الأمريكية تقصف النجف وتحاصرها. والنفط الذي يشكل مصدر الثروة الوحيد في العراق, والتي تتوقف عليه الموازنة الوطنية بنحو 95%, هو الآن رهينة في أيدي المقاومين العراقيين, إذ تخسر الحكومة العراقية المؤقتة 30 مليون دولار يوميا من عائدات النفط.

2- انخفاض المخزونات الأمريكية من أسعار النفط بشكل عام والبنزين بشكل خاص. فقد أعلن سبنسر أبراهام وزير الطاقة الأمريكي أن "الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى تخزين النفط لأن العالم يعيش الآن عصر الإرهاب" رافضاً بذلك أي ضغوط تمارس بشأن ضخ كميات إضافية من الإحتياطي للحد من ارتفاع الأسعار, حيث رفضت وزارة الطاقة الأمريكية المطالب التي نادت بضخ النفط الإحتياطي الأمريكي لتهدئة الأسعار مبررة ذلك بأن الإحتياطي النفطي "لا يمكن توجيهه لمواجهة الزيادة في الأسعار بل إنه يستهدف توفير الحماية للأمريكيين والمستهلكين في أوقات الطوارئ كوقوع هجومات إرهابية على الأراضي الأمريكية وحدوث تعطيل كبير في الإمدادات العالمية من النفط". ثم إن

إستمرار النهم الشديد في استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، أول مستهلك عالمي، يغذي إرتفاع اسعار النفط. 3- إن الإضطرابات السياسية الكبيرة التي تشهدها فنزويلا أصبحت تشكل مصدر قلق كبير بسبب الإستفتاء الذي جرى يوم الأحد 15 آب 2004 والذي تمحور حول بقاء الرئيس هيجو شافيز في الحكم حتى سنة 2006 ، موعد إجراء الإنتخابات الرئاسية، أو رحيله، وبالتالي إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة، بوصفها مطلباً رئيساً لأحزاب المعارضة. فحالة عدم الإستقرار السياسي في فنزويلا ، خامس بلد مصدر للنفط على صعيد عالمي بقدرة تتراوح بين 2,5 و 2,6 مليون برميل يوميا، زادت في لهيب أسعار النفط.

4- الغموض الذي يكتنف شركة النفط العملاقة الروسية "يوكوس"، أول منتج للنفط الروسي بسبب إستمرار تضارب السلطات الروسية منها ، زادت من مخاوف السوق في شأن الإمدادات النفطية، ومن الضغوطات على أسعار النفط. فالتهديدات بوقف الإنتاج، خاصة تصدير (1,4 مليون برميل يوميا) للعراق الروسي، الذي تشدد عليه الخناق مصلحة الضرائب وتدفعه إلى إعلان إفلاسه، تعتبر "حقيقية". وفرضت السلطات الروسية الحراسة القضائية على وحدتها الرئيسية لإنتاج النفط "يوغانسكنتغاز" للمرة الثانية. وقال مسؤولو وزارة العدل المكلفون تحصيل ضرائب متأخرة على "يوكوس" مقدارها 3,4 مليار دولار عن عام 2000 أنهم جمدوا أعمال وحسابات الوحدة المنتجة للنفط، على الرغم من أن قرار المحكمة الأسبوع الماضي بأن فرض الحراسة السابق غير قانوني.

5- إن الإرتفاع الجنوني لأسعار النفط هو التعبير الأكثر وضوحاً عن التوترات التي تهيئ أسواق المواد الأولية في العالم. فهناك تزايد كبير للطلب على النفط في العالم خلال الفترة الحالية، إذ تزايد إستهلاك النفط في العالم بشكل تدريجي من مليوني برميل في بداية القرن العشرين إلى 8 ملايين برميل يوميا في منتصف القرن العشرين، و 40 مليون في عام 1970، و 60 مليون في عام 1980، و 70 مليون في عام 1995 إلى أن قفز إلى 75 مليون برميل يوميا في عام 2000، ووصل إلى مستويات قياسية أكبر بكثير الآن بسبب الثورة الصناعية الصينية، حيث أصبحت الصين ثاني عملاق في العلم مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في حين لا تتجاوز الطاقة الإنتاجية الإحتياطية في العالم الآن مليوني برميل يوميا. ومن هنا حدث الإختلال بين زيادة الطلب العالمي الكبير على النفط وغياب العرض الكافي المقابل لذلك. وترى وكالة الطاقة الدولية أن زيادة الطلب العالمي على النفط سوف يكون بنسبة 2% فقط، يرجع 40% منها إلى الصين التي من المتوقع أن يزيد طلبها على النفط بنسبة 13% خلال هذا العام (2004) في حين تمثل الولايات المتحدة 20% من الطلب العالمي المتوقع، والباقي لبقية

دول العالم.

و يجمع المحللون والخبراء في الاقتصاد أن هذا الإرتفاع الجنوني لأسعار النفط له تداعيات عالمية كبيرة على صعيد تراجع النمو في الاقتصاد العالمي. ولا شك أن أكثر البلدان تضررا هي البلدان الآسيوية التي تعتمد اعتماداً كلياً على استيراد احتياجاتها النفطية. وتشير الدراسات الحديثة أن ارتفاع أسعار النفط أوقع أمريكا بعجز، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي 55,8 مليار دولار أي بارتفاع 7,7 مليار دولار عن الرقم القياسي السابق الذي سجل في نيسان/أبريل. ففي يونيو 2004 سجلت الصادرات الأمريكية أكبر تراجع منذ سبتمبر 2001، حيث تراجعت بنسبة 4,3% لتصل إلى 92,8 مليار دولار. وفي الوقت عينه، ارتفعت الواردات الأمريكية بنسبة 3,3% لتصل إلى 148,6 مليار دولار. وسجل العجز في المنتجات النفطية في الميزان التجاري رقما قياسيا أيضا في يونيو الماضي 13,9 مليار دولار. وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية ثلثي كمية النفط التي تحتاجها في وقت تسجل فيه أسعار النفط ارتفاعا كما أن الطلب يرتفع.

والحال هذه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت فعلا مواجهة العجز القياسي في الموازنة الذي بلغ أرقاما قياسية لم تشهدها من قبل، إذ بلغ 422 مليار دولار للعام المالي الحالي الذي ينتهي في 30 سبتمبر 2004. ويشكل هذا العجز 3,6% من الناتج الوطني الإجمالي. وللعام 2005 سوف يتم إنقاص هذا العجز إلى 348 مليار دولار، حسب تقديرات مكتب الموازنة للكونجرس، أي ما يعادل 2,8% من الناتج الوطني الإجمالي. وكان العجز في الموازنة قد بلغ 375 مليار دولار في عام 2003.

لا بد من رؤية آفاق الاقتصاد العالمي، إذ أن النزعة التفاؤلية للمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، التي تعول على نمو بنحو 4,6% هذه السنة، تتناقض مع إشارات اللهات للأنشطة الاقتصادية التي برزت خلال الربيع الماضي، من خلال الأرقام الأخيرة المعروفة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان، وبدرجة أقل في بلدان الإتحاد الأوروبي.

وهكذا، عاد النمو للاقتصاد العالمي خلال الفصل الثاني من هذه السنة إلى أقل من 3% في أمريكا بعد أن كان المعدل المسجل للنمو في الفصل الأول هو 4,2%. ولا شك أن هذا التباطؤ في النمو شكل قلقا حقيقيا للمستهلكين الأمريكيين في مجال التوظيف، وجعلهم يحتاطون أكثر في نفقاتهم للأشهر المقبلة. ويسهم ارتفاع أسعار الوقود ومعدلات الفائدة وكذلك بلوغ تخفيف الضرائب حده في تغذية هذا القلق.

و يتجادل خبراء النفط والاقتصاديون حول الطبيعة المستمرة أو الظرفية لإرتفاع الأسعار الملحوظة منذ العام 2002. وكما هي العادة، يقدم الخبراء لأسئلة بسيطة، أجوبة معقدة ومتناقضة راديكاليا في آن

معا. ويرى الأوائل , أن الأسوأ حتمي. إنه بسبب قلة الاستثمارات في استكشاف آبار نفطية جديدة وكبيرة كما كان الأمر في الماضي , لم يتوصل الإنتاج الحالي للنفط إلى تلبية الطلب المتنامي عليه, خاصة من قبل الصين, الأمر الذي يدفع بالضرورة الأسعار إلى الارتفاع. فضلا عن ذلك , فإن تمركز الذهب الأسود في المناطق المتوترة من الكرة الأرضية , التي تشهد صراعات دامية مثل (الشرق الأوسط , وبحر قزوين, وغرب أفريقيا) لن تترك للأسواق مهلة استراحة. فهناك من يرى أن أسعار النفط , بالنظر إلى أوضاع الشرق الأدنى والشرق الأوسط, وكذلك نزوب الإحتياطيات النفطية , ستظل مرتفعة دائما.

و كما هو الحال عقب الصدمتين البترولييتين في عام 1973 وعام 1979, يتربص التضخم والإنكماش بالاقتصاد العالمي. وسابقا , روجوا أن الاقتصاد الأمريكي أظهر إشارات ضيق نفس. فالناتج الوطني الأمريكي الإجمالي لم يتقدم سوى بنحو 2,8% في الفصل الثاني , مقابل 4,2% في الفصل الأول. وخيبة أمل مماثلة في اليابان, إذ لم يبلغ النمو سوى معدل 1,7% فقط خلال الفترة الممتدة من أبريل ولغاية يونيو- بينما كان المحللون يتوقعون معدلا وسطيا بنحو 4,1%! ويعود تفسير هذا التشاؤم , إلى استمرار سعر برميل النفط فوق 40 دولار, إضافة إلى الاختناقات, التي ستتحول إلى ركود اقتصادي.

و يعتقد " المتفائلون", أن الأمر عكس ذلك , وليس هناك من دواعي للقلق. فالارتفاع الحالي ناجم في قسم منه عن التوترات السياسية في مناطق إنتاج النفط (العراق, فنزويلا), وفي قسم آخر بسبب النقص في الإستثمارات الحديثة, الذي حدّ من قدرات الإنتاج. وإذا انعكست هذه الأسباب, فإن الأسعار ستتنخفض, إما من خلال عودة الهدوء والإستقرار إلى مناطق إنتاج النفط, أو من خلال حصول تباطؤ في النمو الصيني. وأخيرا, بعدم سماح الاستثمارات , المجتذبة من ارتفاع الأسعار , زيادة الإنتاج. وقد قدر عالم الاقتصاد في البنك الدولي , فرانسوا بورغينيون, يوم الخميس 2 سبتمبر 2004, إن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يحرّم النمو العالمي بنحو 0,2% نقطة. ويعتبر هذا الأمر غير مهم بالنظر إلى الإرتفاع بنحو 4,6% للنتائج المحلي الإجمالي العالمي المرتقب في عام 2004. وفي اليوم ذاته قال رئيس البنك المركزي الأوروبي , جان كلود تريشي, إن: "الانتعاش الاقتصادي يستمر في منطقة اليورو ويتوسع خلا ل الفصول المقبلة, ويقودها إلى تحسن تدريجي ومستمر في عام 2005".

و يركز هذا التفاؤل على واقع أنه , بفضل التغيرات التي حصلت في بنيتها خلال العقدين الماضيين, تجد اقتصادات البلدان الصناعية نفسها اليوم محصنة بشكل كبير من أخطار الصدمة البترولية حسب رأيهم. فمن خلال استخدام الطاقات البديلة, ومكافحة " التبذير"

في استهلاك الطاقة، توصلت معظم البلدان الأوروبية إلى تخفيض استهلاكها من النفط بالقياس إلى عام 1980. إضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى أسهمت في ذلك، ومنها: غلبة القطاع الثالث على الاقتصاد، وعدم ربط تبدلات الأجور بتبدلات الأسعار، وظاهرة نقل خطوط الإنتاج الصناعية نحو البلدان النامية حيث انخفاض الأجور ورخص اليد العاملة، والأهمية المتنامية للتكنولوجيات الجديدة، المستهلكة للنفط بصورة قليلة. وباختصار شديد، وباستعادة الشعار العظيم: لدى البلدان الغنية ما يكفي من الأفكار لكي لا تكون في حاجة إلى النفط، خاصة لجهة إمتلاك القدرة على مقاومة إرتفاع أسعار النفط الخام.

و ليس هناك مفاجأة في شيء أن تكون البلدان الأكثر فقرا في العالم، و المستوردة للمواد النفطية والأكثر استدانة، هي الخاسر الأكبر من إعادة توزيع الخرائط على الصعيد الكوني، الذي يستتبعها ارتفاع وسطي لبرميل النفط الخام بنحو 10 دولار سنويا. فهذا الإرتفاع سيحرم أكثر فأكثر قدراتها المالية الضعيفة أصلا.

و في الواقع، إذا كان تحويل بضع 150 مليار دولار من البلدان المستوردة نحو البلدان المنتجة، سيسهم في إثراء هذه الأخيرة، بيد أن هذا الإثراء سيكون له تأثيرات محدودة على النمو العالمي، خاصة للبلدان الأكثر تطورا، في حين سيكون له تأثيرات مدمرة للإقتصادات القابلة للإجراح بسبب سيادة التخلف في معظم بلدان الجنوب.

بكل تأكيد، لا يمكن لتأثيرات ارتفاع أسعار النفط أن تكون متماثلة بشكل ميكانيكي على جميع البلدان. وفي الواقع، تتبنى البلدان استراتيجيات مختلفة لتغيير المعطيات، ولتقديم أجوبة على الأخطار المطروحة، كما يشهد على ذلك ردات الفعل غير المتطابقة لثلاثة بلدان آسيوية أمام ثقل الفاتورة النفطية: لقد قررت الهند تخفيض الضريبة على المواد النفطية لحماية مستهلكيها، وفرضت تايلاندا حالة طوارئ يومية على محطاتها لبيع البنزين والمازوت للحد من الطلب، وخفضت كوريا الجنوبية معدلات الفائدة، للحفاظ على النمو.

و يمكن أن نلاحظ ثلاث فئات من البلدان حسب تأثيرات إرتفاع أسعار النفط على نموها الاقتصادي: 1- البلدان المصدرة: إنها المستفيدة الكبيرة من إستمرار بقاء سعر برميل النفط فوق 40 دولار. فقد خدم إرتفاع اسعار النفط الذي حصل بعد احداث 11 سبتمبر الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، الذي بقي في السلطة بفضل تطبيقه البرنامج الإجتماعي السخي والممول من قبل الربيع النفطي. أما روسيا التي كانت على أبواب إفلاس في عام 1998، استطاعت أن تعيد توازن موازنة ميزان مدفوعاتها، وأن تحترم استحقاقات ديونها المقدرة بنحو 123 مليار دولار، بفضل نمو عائداتها النفطية، التي تمثل 20% من ناتجها المحلي الإجمالي. وحققت المملكة العربية السعودية فائضا ماليا بنحو 35 مليار دولار، بعد أن سددت العجز في موازنتها.

2-البلدان المتطورة المستوردة للنفط: حسب حسابات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية, فإن إرتفاع أسعار النفط بنحو 10 دولارلبرميل سيكلفها هبوطا بنحو 0,4 نقطة من النمو.

3- البلدان المستوردة الناشئة: إنها تعاني. وحسب حسابات وكالة الطاقة الدولية فإنها ستخسر من النمو: -0,8 نقطة للصين(التي قفزت وارداتها النفطية بنحو 40% خلال السبعة الأشهر الأولى من عام 2004), -1 للهند, -1,6 للفلبين, -1,8 لتايلاندا, ولكن -0,4 فقط للأرجنتين, و البرازيل, وتشيلي.إن أعباء الفاتورة النفطية على هذه البلدان لن تكون كارثية, بما أن البعض من هذه الاقتصادات يسجل معدل نمو يتجاوز8% سنويا.

و نخلص إلى القول أن ارتفاع أسعار النفط تعود بالدرجة الرئيسية إلى أسباب سياسية, حيث تعاني مناطق إنتاج النفط في العالم من توترات سياسية وعدم إستقرار, جرأ الهيمنة الأمريكية.فاللوم يقع على الرئيس جورج بوش , بسبب سياساته الإستعمارية.

10- "الشرق الأوسط الكبير" مجال حيوي للهيمنة الأمريكية-الصهيونية -1-

تشكل جريمة إغتيال القائد المؤسس والزعيم الروحي لحركة حماس الشيخ أحمد ياسين , والدكتور عبد العزيز الرنتيسي من قبل الجيش الصهيوني , وياشرف مباشر من جانب مجرم الحرب أرييل شارون صبيحة يوم 22مارس الماضي, مظهرا جديدا من مظاهر مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" التي تنطلق كسابقتها "الشرق أوسطية" من ضرورة تصفية الصراع العربي- الصهيوني , وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية , كأساس لإغلاق ملفات الجغرافيا السياسية المفتوحة وصراعاتها الموروثة من القرن العشرين, لتستبدل بها ملفات الجغرافيا الاقتصادية القائمة على أنماط التعاون والتكتل وتدعيم النزعة العالمية المفترض كونها روحا للقرن الحادي والعشرين. فمبادرة الرئيس بوش تستهدف بـ الدرجة الرئيسة تأمين حماية الأمن الأمريكي بالتلازم مع الأمن الصهيوني, والقضاء على ماتسميه الإدارة الأمريكية بؤر الإرهاب, الذي يدخل في سياق تحقيق الهيمنة الأمريكية وتلبية مطالب المجمع الصناعي العسكري, وضمان التفوق الصهيوني الحاسم على الدول العربية , ونزع عقيدة القومية العربية في الوطن العربي.

ويستند مشروع " الشرق الأوسط الكبير" في عدد من فقراته الى تقرير التنمية الإنسانية العربية في العامين 2002 و2003 , فضلا عن أن الإ دارة الأمريكية تعتبره عملية انتقال من مرحلة الجغرافيا السياسية بكل صراعاتها إلى الجغرافيا الاقتصادية بكل ركائزها ومعطياتها ما يفرض ضرورة تصفية الصراع العربي- الصهيوني , وإشاعة روح ما يسمى السلا م كما تفهمه الولايات المتحدة , باعتباره مفتاحا لمرحلة أعلى في الجغرافيا السياسية تستطيع من خلالها اغتنام الفرص السانحة دوليا

وإقليميا لتحقيق المزيد من السيطرة الأمريكية وفرض الإرادة الصهيونية على النحو الذي يدفع العالم العربي في النهاية إلى التسليم لهما بمطالبهما في الاستقرار، ولكن من داخل قضاء التنمية التابعة وليس المستقلة، والتهادنية السياسية وليس الديمقراطية. ومهما يكن من أمر مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" الذي وضعته الإدارة الأميركية، فإن الرئيس الأمريكي جورج بوش يريد تحديث "الشرق الأوسط الكبير" على أساس تقارير التنمية الإنسانية التي أصدرتها المؤسسات الدولية عن العالم العربي. وهذه التقارير جرت كتابتها في العامين 2002 و2003 من جانب علماء المنطقة أنفسهم. وستكون المبادرة الأميركية في قلب المناقشات التي يجريها الثمانية الكبار في "سي أيلاند"، في ولاية "جورجيا"، الولايات المتحدة في حزيران المقبل، وسيطلب اعتمادها من قبل القمة .. وتشفي الفترة القصيرة المتاحة للنظر في المشروع الأمريكي بقلّة فرصة إدخال تعديلات جوهرية عليه من شركاء الولايات المتحدة في مجموعة الثماني، ناهيك بالدول والشعوب موضوع المشروع. ويعود الاستعجال، على ما يبدو، إلى استخفاف الإدارة الأميركية بجميع الأطراف المعنية. الأمر الذي يعد تعبيراً مجدداً عن عقلية التعالي التي تبديها الإدارة الأميركية الحالية تجاه بقية العالم، حيث أصبحت تتصرف وكأنها تستبد بمصائر الدول والشعوب في العالم أجمع.

إن مشروع "الشرق الأوسط الكبير" يعني عودة الولايات المتحدة إلى استخدام السياسات الإستعمارية القديمة - الجديدة ذاتها، التي كانت مستعملة من قبل القوى الإستعمارية الأوروبية، والتي تتعارض مع مطامح وآمال شعوب المنطقة نفسها. ولا يزال هذا المشروع يواجه التحديات، لأنه ظهر تحت نجم وشعار أميركي. وقد بادر كاتبو التقارير أنفسهم إلى نقد المقاربة الأميركية نقداً قاسياً، باعتبار أن الولايات المتحدة لا تتمتع بأي صدقية في المنطقة العربية، وتغطية مبادراتها بالتقارير، سوف يسيء إلى عمليات الإصلاح بالعالم العربي في المدى الطويل، ولا يعد ذلك بالنجاح. وأخيراً وليس آخراً لن ينجح مشروع "الشرق الأوسط الكبير"؛ ما لم يكن هناك حل عادل للقضية الفلسطينية، وما لم ترحل القوات الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط دون قيد أو شرط.

لا شك أن الإدارة الأميركية الراهنة تعمل على استغلال المشروع في دعم فرص الرئيس الأميركي الراهن في معركة الرئاسة المقبلة من ناحية أخرى. ويخص المشروع البلدان العربية إضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل. والواضح أن المفهوم الأميركي للشرق الأوسط الكبير يضم الدول الإسلامية الأساسية التي تدمغها الإدارة الأميركية، في ظل تشدد "المحافظين الجدد"، باعتبارها منابع "الإرهاب" الذي

شرعت تحاربه منذ أحداث أيلول (سبتمبر) 2001. إن مشروع " الشرق الأوسط الكبير" الذي تمتد حدوده من المغرب إلى باكستان يثير الرعب و الفزع في دول المنطقة , لأنه يملئ عليها الإصلاح من الخارج ومن طرف واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية. فطروحات هذا المشروع تقوم على تكريس الاقتصاد الحر والديمقراطية ومحاربة الفقر والحصول على حقوق المرأة إلى آخر ذلك من الشعارات التي ترفع ويتحقق عكسها تماما على الأرض. وفي الواقع إنه مشروع الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية بعد اتمام الهيمنة السياسية والعسكرية من خلال المنظور الأمريكي. وفي عقل جورج بوش المتأثر بتحليلات المحافظين الجدد, فإن تحويل منطقة الشرق الأوسط عبر القضاء على "الدول المارقة" أصبح ضرورة لضمان إستقرار المنطقة وأمن الولايات المتحدة الأمريكية بالتلازم مع الأمن الصهيوني.

إن مشروع " الشرق الأوسط الكبير " يدخل في إطار الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001, التي لم تكن علامة مميزة للشرق الأوسط , بقدر ما كانت كذلك للولايات المتحدة الأمريكية. فالقوة الإمبراطورية العسكرية والسياسية تعطي للولايات المتحدة الأمريكية الوسائل الكافية "لإعادة " رسم خريطة الشرق الأوسط بدلالة أولوياتها : الحرب على الإرهاب. وليست هذه المرة الأولى التي تبادر الولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بمثل هذا العمل. ففي عام 1978-1979, عقب توقيع إتفاقيات كامب ديفيد , وسقوط نظام الشاه في إيران , وإندلاع الثورة الإسلامية في إيران , والتدخل السوفياتي في أفغانستان لمؤازرة نظام بابر كرامال , قادت كل هذه العوامل مجتمعة واشنطن إلى إرساء أسس أول مشروع " للشرق الأوسط الكبير " يمتد من مصر إلى أفغانستان .

وكان أساس العقد الذي أبرمته الولايات المتحدة مع دول المنطقة مختلفا راديكاليا عن الآن, بما أنه يقوم على مساندة الأنظمة التسلطية مقابل ضمان أمن الكيان الصهيوني, و السيطرة على تدفق النفط. وكانت مصر التي خرجت من دائرة الصراع العربي الصهيوني , هي المستفيدة الكبيرة من هذه السياسة الأمريكية , حين حصلت على بضعة مليارات من الدولارات سنويا. وذلك لا يزال صحيحا دائما إلى اليوم. وقد مكن هذا الدعم المالي الخارجي القاهرة من تأخير الإصلاحات الاقتصادية العميقة.

ويزعم الرئيس بوش أن تلك المرحلة قد ولت. ولكن عقدين من المساندة العمياء تركا غالبية البلدان العربية تتخندق في جمودية قاتلة تدفع ثمنها الآن من تأخر تاريخي, ما انفكت المؤسسات الدولية التي وضعت تقرير "التنمية الإنسانية العربية" تركز على ضرورة أن ينبع الإصلاح في البلدان العربية من داخلها, هي الصيغة التي يتبناها تقرير "التنمية الإنسانية

العربية" في طرح رؤى استراتيجية لإقامة التنمية الإنسانية في البلدان العربية. وتبين أي قراءة أمينة لتقرير "التنمية الإنسانية العربية" أنه لم يضع في حسابه إلا مصلحة الوطن العربي، تأكيداً على أن الحرمان من حقوق الإنسان يهدد التنمية الإنسانية ومع التركيز على أن الاحتلال "الإسرائيلي" هو من أكثر معوقات التنمية الإنسانية استشرافاً في البلدان العربية. وليس أدل على نفاق واضعي المشروع في هذا الصدد من أن الإدارة الأميركية وهي تستند إلى تقرير "التنمية الإنسانية العربية" في محاولة التحلي بصدقية تفتقدها، تعمل على إهدار تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثالث، الذي كان مخططاً صدوره في الخريف المقبل، هذا في حين يركز هذا التقرير، على أحد المحاور الأساسية المدعاة للمشروع، ألا وهو توسيع نطاق الحرية وإقامة الحكم الصالح في البلدان العربية. قامت الإدارة الأميركية بخفض دعمها السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الحد الذي أقره الكونغرس الأميركي في موازنة العام المقبل بمبلغ كبير احتجاجاً على ما تضمنه تقرير "التنمية الإنسانية العربية" من انتقاد شديد لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وسلوك الإدارة الأميركية الحالية ذاتها في دعمه وفي غزو العراق واحتلاله. وتتجلى خسة موقف الإدارة الأميركية هذا في أن خفض الذي أدخلته على مخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعني عقاب أفقر الفقراء في البلدان النامية.

- 2 -

يعرف مصطلح الشرق الأوسط تاريخياً بثلاث محددات رئيسية، أولاً : بما عرفت به المسألة الشرقية منذ القرن السابع عشر - حيث أن الشرق الأوسط فرع منها - من أنها نزاع شديد بين السلطة العثمانية التي استأثرت بالسلطة في الماضي، وعقدت النية على الاستئثار بها في المستقبل أيضاً مع جهلها وتخلفها من جهة ، والأمة العربية التي تطلب المساواة باسم الحق والقانون والقوة من جهة أخرى، وثانياً، بانتقال المسألة الشرقية تدريجياً إلى قلب استراتيجيات الأمم الأوروبية الرأسمالية الصاعدة واهتمام أوروبا الاستعمارية بالنزاع العربي - التركي ، ودخولها فيه في أواخر القرن التاسع عشر، وفي مطلع القرن العشرين ، مدلاً لأطماعها الاستعمارية، وتحقيقاً لأمانها المتناقضة، وقد شهدت البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي تبدلات حقيقية في القرن التاسع عشر، كانت بمنزلة الحد التاريخي الفاصل بين عصرين ، القرون الوسطى والعصر الكولونيالي الحديث. وثالثاً الذي بدأ مع حملة نابليون على مصر في العام 1798، واكتمل مع التقسيم الإمبريالي بين الفرنسيين والإنكليز للشرق العربي إلى مناطق للإنتداب والنفوذ عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، وتحقيق مشروع الحركة الصهيونية العالمية إلى واقع قائم من خلال اقتطاع أرض فلسطين، وقيام الكيان الصهيوني على أرضها .

ولا شك إن قيام الكيان الصهيوني قد أحدث من منظور الجغرافيا - السياسية قطيعتين على حد قول الدكتور جورج قرم في كتابه عن الشرق الأوسط : أولا " مع مفهوم " المشرق " الذي كان يسمى المنطقة في الحقبة الكولونيالية، وثانياً مع مفهوم " العالم العربي " الذي فرض نفسه في المجال التداولي في الحقبة الاستقلالية، ومع أن المدى الجغرافي لمصطلح " الشرق الأوسط " يتخطى بكثير المنطقة الإقليمية للصراع العربي - الصهيوني، فقد جرى تعميم الأزمة المفتوحة التي دشنها قيام الدولة العبرية باسم " أزمة الشرق الأوسط " حصراً .

إذا كان الشرق الأوسط يعتبر من أعرق بؤر الحضارة في العالم، وأعظم ممر للهجرات كما للفتوحات، فإن أكثر ما يميز تاريخه منذ أن ظهرت المسألة الشرقية إلى الوجود متزامنة مع المرحلة الرومانسية للاستعمار الأوروبي، ومع بداية فرض الهيمنة الإمبريالية الأميركية على العالم في أعقاب ثورة التحرر الوطني التي اجتاحت البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أصبح الكيان الصهيوني أمراً واقعاً متجسداً في دولة عميلة، ركيزة للإمبريالية الأميركية بل قوة محلية أو إمبريالية فرعية، هو أن المشرق العربي (أو ما اصطلح على تسميته في المدارس الغربية باسم الشرق الأوسط) يمثل نظاماً سياسياً يحتوي على قسمات مشتركة لأنظمة الحكم المختلفة فيه ومخترقاً اختراقاً كاملاً " من جانب القوى الإمبريالية الغربية، وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية، وتابعاً لدول المراكز الرأسمالية الغربية في شكل الأعراض المرضية للمسألة الشرقية، كما شخصها لنا كارليون بروان على النحو التالي : حيث يتميز النظام السياسي المخترق بأربع خصائص :

الأولى، وتتميز بأن القوة أو القوى الإمبريالية الخارجية لا تقوم بالحقه بنظامها السياسي بالكامل ولكنها لا تتركه يفلت من قبضتها الخائفة ابداً . الثانية، وفيها يعيش النظام السياسي المخترق في مجابهة مستمرة متصلة (وربما يومية) مع القوة أو القوى الإمبريالية المهيمنة . الثالثة، وفيها تختلط القضايا المحلية والقومية بعضها ببعض وبحيث لا يفهم النظام السياسي للمجتمع المخترق (حتى على المستوى المحلي) دون الرجوع إلى القوة أو القوى الإمبريالية الخارجية المهيمنة . الرابعة، وفيها يكون النظام السياسي المخترق عبارة عن لعبة سياسية تلعبها القوى الاجتماعية والإقليمية والدولية في تحالفات متبدلة متغيرة .

ولقد تعزز الاختراق الإمبريالي الأميركي للمشرق العربي مع قيام الدولة الصهيونية، وولادة مولود جديد أصبح يسمى الأمن الصهيوني كلازمة للأمن الأميركي، وتزايد أخطار الكيان الصهيوني مع تنمية قواه التي تأتي ضمن إطار التحول النوعي في العلاقات الاستراتيجية بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي دوره في المخطط الأ

أميركي في المنطقة العربية بشكل رئيس بعد إحتلال العراق، وضمن إطار حشد قوى الحركة الصهيونية العالمية التي افسحت لها اتفاقيات كامب ديفيد في المجال فرصة تاريخية مهمة جداً لتحقيق هدفها الرئيس الا وهو تثبيت قاعدة الكيان الصهيوني واستثمار مواقع وعلاقات وخبرات اليهود في العالم عامة لتمكينه عن طريق الانخراط و التغلغل أن يصبح جزءاً من المنطقة العربية أولاً ، ثم على السيطرة على مقدراتها والتحكم في ثرواتها من خلال بناء " السوق الشرق أوسطية " ثانياً .

وفي الحقيقة التاريخية فإن إقامة مشروع " الشرق الأوسط الكبير " تأتي ضمن ثوابت الاستراتيجية الأميركية التي تخوض معركة التغلغل و السيطرة على الوطن العربي بأساليب مختلفة، أولها ضمان أمن وتفوق الكيان الصهيوني نوعياً بفضل المساعدات السياسية والاقتصادية و العسكرية والتكنولوجية التي قدمتها وتقدمها الحكومات الأميركية المتعاقبة، وثانيها ضمان التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة، تأتي أيضاً ضمن الميثاق الوطني التاريخي لمطامع وتطلعات الحركة الصهيونية العالمية في الوطن العربي. وإذا كانت ثمة قيود على المطامع الإقليمية للحركة الصهيونية، فإن لا حدود لمطامعها الاقتصادية. فالتطلعات الاقتصادية الصهيونية إلى السيطرة على ثروات العالم العربي وخبراته ومصادره الطبيعية وطاقاته البشرية وتسخيرها في خدمة الأهداف الصهيونية، لم تكن وليدة الساعة، ولا وليد المسار الذي بدأ بزيارة السادات للقدس. فهذه التطلعات ولدت مع الحركة الصهيونية، بل قامت عليها، وهي ملازمة أيضاً لطبيعة الكيان الصهيوني الذي لا يستطيع البقاء إلا بتوفير الرقعة الاقتصادية الأوسع - على حساب العالم العربي طبعاً.

إن بناء مشروع " الشرق الأوسط الكبير " ، برضى ودعم أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأميركية، يمثل شحناً إضافية جديدة للكيان الصهيوني في زيادة تنمية قوته وقدراته، وقوام هذه السوق الشرق أوسطية هي توزيع النفوذ والهيمنة بين التكتلات الاقتصادية العملاقة (أميركا - اليابان - وأوروبا الغربية) ومع الاحتفاظ بالمركز الأول للولايات المتحدة الأميركية بحكم ما تستأثر به من تفوق مطلق في القوة العسكرية والهيمنة السياسية والاقتصادية على المنطقة العربية وبين الكيان الصهيوني الذي أصبح يحتل المركز الأول المتفوق على الصعيد الإقليمي، باعتباره كياناً قائماً على ازدواجية ما بين كونه أداة وقوة ضرب وتدخل سريع تعمل لحساب الإمبريالية الأميركية ذات المصلحة ب التحالف الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، وبين كونه كياناً استيطانياً عنصرياً قائماً بذاته على أساس التوسع والعنوان، وتفتيت كيان الأمة العربية، وإثارة كل أشكال التناقضات الكامنة فيها، وخلق كيانات للطوائف والمجموعات الأثنية، وإعادة تشكيل خريطة الوطن العربي، " له أطماعه ونواياه الخاصة التي تتوخى في النهاية بناء قوة ذاتية قادرة،

هو ذاته النموذج الذي يقوم عليه التخطيط الإسرائيلي الاقتصادي للعاجل والأجل .

إن الكيان الصهيوني يعتمد أساساً على الأموال والمعونات الاقتصادية الخارجية، والمساعدات الأميركية في الدرجة الأولى، التي تهدف من خلا لها، تقوية أمن أميركا القومي، وتأكيد مكانتها كقوة عظمى قائمة للعالم خصوصاً في ظل ما يسمى "النظام الدولي الجديد" والوصول إلى أسواق الوطن العربي، ومصادر النفط الحيوية في منطقة الشرق الأوسط ، وضمان وصوله إلى "العالم الحر"، وحماية أمن الكيان الصهيوني ومساعدتها له للحفاظ على تفوقه العسكري والتكنولوجي النوعي على باقي البلدان العربية، وتأمين رفاهيته الاقتصادية. لكن الكيان الصهيوني منذ النتائج الكارثية لحرب الخليج الثانية، واسقاطاتها المدمرة على مسار التسوية للصراع العربي - الصهيوني، واحتلال العراق ، والتبشير الجديد بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" أوسطية، كإحدى رهانات المستقبل للمنطقة، وإعادة تشكيل العقل العربي من خلال الكتب و الندوات العلمية والصحافة والترويج السياسي، لكي تصبح هذه الفكرة الشرق أوسطية قوة مادية مؤثرة في الرأي العام، باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات مستقبل هذه المنطقة، إن لم نقل هي المستقبل بذاته، بحسب ادعاء هؤلاء المروجين الجدد، هذا الكيان أصبح الآن يطمح إلى أن يحل محل مرحلة المساعدات من مليارات الدولارات الأميركية، التي يقوم دافعو الضرائب الأميركيين بتحمل أعبائها، مرحلة جديدة يصبح فيها امتداداً للشركات المتعددة الجنسية، من خلال هذا الارتباط العضوي، لبناء اقتصاد قوي قادر على تحقيق النمو بالاعتماد على الذات، وذلك من أجل التغلب على العقبات والمشكلات الهيكلية التي تعترض الاقتصاد الصهيوني .

-3-

قبل الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير" في مراحل تكوينه الأولى، علينا أن نحدد المفهوم الإقليمي للشرق أوسط باعتباره لازمة النظام السياسي الإقليمي لهذا المشروع، إذ أن فكرة السوق الشرق أوسطية كظاهرة سياسية تتطلب تحليلها في بعديها المكاني والزمني ، وفي بعدها الدولي. ونبدأ بالتسميات - أولاً - يطلق الغرب الرأسمالي الاستعماري والإمبريالي على الوطن العربي اسم "العالم العربي" وذلك في نظراته التفكيكية، والابدالية، والاستملاكية، والاقتلاعية للعرب، على الرغم من معرفته بأن العرب يشكلون أمة واحدة، وشعباً واحداً يعيش على امتداد مساحة جغرافية واحدة، ويتكلم لغة عربية، ويعبد في غـ البيتة العظمى ديناً إسلامياً توحيدياً، وهويته هي الهوية العربية الإسلامية، أما المشرق العربي فيسميه عنده "الشرق الأوسط"، والتسمية أتت من دائرة المعارف الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، ويتألف من ثلاثة أجسام : جسم جغرافي يمتد على مساحة (7.200.000) كيلو متر

مربع، وجسم بشري يشمل 240 مليون نسمة وجسم عرقي أو لغوي بالأحرى يتألف من ثلاث أرومات كبرى : سامية - وأرية - وأفريقية بالأضافة إلى اقلية اثنية وقومية مثل الأكراد والأرمن . وفي سياق الطرح القديم - الجديد لمشروع " الشرق الأوسط الكبير " لا يبدو أن الإدارة الأمريكية قد حددت بشكل نهائي قائمة هذه المجموعة البشرية التي تمتد من " المغرب حتى باكستان " . وهناك عدد من الدول يمكن أن يتم حسابها بطريقة مؤكدة . فمن الغرب إلى الشرق تضم منطقة " الشرق الأوسط الكبير " البلدان التالية : المغرب - موريتانيا - الجزائر - تونس - ليبيا - مصر - السودان - لبنان - سورية - الأردن - مناطق السلطة الفلسطينية - العراق - البحرين - الامارات العربية المتحدة - اليمن - عمان - قطر - الكويت - السعودية - إيران . إلى جانب هذه القائمة من البلدان العربية يجب إضافة تركيا - الكيان الصهيوني - باكستان - أفغانستان .

و يرفض الأوروبيون إقحام أفغانستان وباكستان في هذه القائمة لأن هذين البلدين لا ينتميان إلى منطقة الشرق الأوسط وفق التعريف التقليدي الغربي . وإجمالاً يبلغ التعداد السكاني " للشرق الأوسط الكبير " نحو 587 مليون نسمة ، أي ما يعادل 9,4% من سكان العالم . فضلاً عن ذلك ، عندما يتم التحدث عن " الشرق الأوسط الكبير " تثار أيضاً مسألة جمهوريات آسيا الوسطى - أذربيجان - تركمانستان - أوزبكستان - كيرغيزستان - و كازاخستان نظراً لأهميتها الإستراتيجية على صعيد ثرواتها النفطية . بيد أن هذا الأمر يصبح حساساً لأنه يمدد مجال " الشرق الأوسط الكبير " إلى منطقة النفوذ المباشر لروسيا . وإذا كان أكثر من 9% من سكان الكرة الأرضية يعيشون في منطقة " الشرق الأوسط الكبير " ، إلا أنها لا تنتج بالكاد 4% من الثروة الإجمالية العالمية . وتتمثل البلدان ذات " الوزن الثقيل " بتركيا ، والعربية السعودية ، وإيران ، ومصر ، والكيان الصهيوني . فهذه البلدان الخمسة تنتج وحدها أكثر من 60% من الناتج الداخلي الإجمالي لكل المنطقة . فالشرق الأوسط الكبير " يتسم بضعف إندماجه في الاقتصاد العالمي ، إذ أن هناك تسع بلدان فيه لا تنتمي إلى منظمة التجارة العالمية ، وهي : الجزائر و أفغانستان ، العربية السعودية ، ليبيا ، إيران ، سوريا ، اليمن ، لبنان ، والعراق . وحسب دراسة أعدها البنك الدولي في عام 2003 ، فإن هذه المنطقة تظل دون مستوى قدراتها التجارية . فالصادرات خارج الهيدروكربور يمكن أن تتضاعف ثلاث مرات ، أما الواردات فتتحدد بمستوى أقل مرتين من المستوى الذي هي عليه البلدان المشابهة .

و يظل الفقر المشكل الرئيس الذي تواجهه البلدان غير النفطية . فهناك 30% من سكان المغرب العربي والشرق العربي يعيشون بأقل من دولارين في اليوم الواحد ، وفق إحصاءات البنك الدولي . وهو معدل مرتفع بـ

القياس إلى منطقة مصنفة عالميا في صفوف المناطق ذات الدخل المتوسطة. وفيما يتعلق بنسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر، فإن النسبة تصل إلى 33% في اليمن، و23% في مصر، و19% في المغرب، و14% في الجزائر، و8% في تونس. وبصرف النظر عن الإدراك العام، الذي يقول إن البلدان العربية هي غنية بسبب الطفرة النفطية في نهاية القرن العشرين، إلا أن الناتج القومي الإجمالي كان نحو 604 مليار دولار، أي ما يعادل الناتج الوطني الإجمالي لبلد مثل إسبانيا في المرحلة عينها، حسب تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

إلى جانب بلدان الخليج، وبلدان أخرى منتجة للنفط (ليبيا، العراق، الجزائر)، توجد البلدان العربية الأخرى الزراعية، التي ازدادت فقرا، بسبب وضعها في كماشة بين نمو ديموغرافي متصاعد ونمو إقتصادي معاق بسبب نقص المنافسة، وضعف النسيج الصناعي والتكنولوجي. وكانت النتيجة كارثية، إذ بلغ معدل البطالة في الكويت والإمارات العربية المتحدة نحو 3%، وارتفع في المغرب والجزائر إلى أكثر من 35%، ووصل حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 50%.

بالنسبة للبنك الدولي التحدي لا سابق له. وإذا انطلقنا من قاعدة أن المعدل الوسطي للبطالة في الوطن العربي هو 15%، فإن ذلك يرتب عليه خلق 90 مليون فرصة عمل خلال العشرين سنة المقبلة، أي ما يعادل ضعف النسبة خلال المرحلة الممتدة من 1950 ولغاية 2000. ومن هذه النقطة يجب الإنطلاق لتخفيف عدم المساواة الإضافية التي ظهرت في عقد التسعينات عندما أصبح الشباب (خاصة حاملي الشهادات الجامعية) والنساء الضحايا الأوائل للبطالة. وفي الوقت الحاضر، يوجد أكثر من 30% من النساء بلا عمل في الجزائر، ويزداد هذا الرقم تصاعديا في الأراضي العربية المحتلة. وإلى حد 90%، لا يجد الشباب عملا أوليا في مصر، وإلى حد 60% في اليمن والإمارات العربية المتحدة، وإلى حد النصف منهم في الأردن والمغرب. وترافق مع ازدياد البطالة، سيادة الركود في المداخل والأجور في الشرق الأوسط، إضافة إلى الإنهيارات التي شهدتها البلدان غير المنتجة للنفط. وفي الوقت عينه، شهدت تحويلات العمال المهاجرين من العملة الصعبة إلى بلدانهم الأصلية إنخفاضا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين. وتصل هذه التحويلات إلى 12% من الناتج الوطني الإجمالي في مصر، ومن 6% إلى 7% في المغرب، وهذه النسبة قد تم تقسيمها إلى النصف في نهاية الألفية الثانية. إضافة إلى كل ذلك، فإن المساعدات المقدمة إلى البلدان العربية تم تخفيضها أيضا، إذ انتقلت من 8% من الناتج المحلي لإجمالي الإقليمي مع بداية الثمانينات إلى 1,5% بعد عشرين سنة من ذلك الوقت.

وفي ظل عدم تناسب الطرائق القديمة لخلق فرص العمل، وضعف

الصادرات غير النفطية (التي بلغت 30 مليون دولار في عام 2000, مقابل 200 مليون دولار لشرق آسيا والأمر عينه لأمريكا اللاتينية), فإن اقتصاديات البلدان العربية هي في أمس الحاجة إلى تمثّل نمط جديد من التنمية , حسب تأكيدات البنك الدولي. وهذا يقتضي مزيداً من اللجوء إلى القطاع الخاص (الذي يمثل 30% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر, ومن 40% إلى 50% في تونس وسوريا) للإقتصاديات المندمجة من الآن فصاعداً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي, وكذلك إلى القطاعات ذات الأنشطة المتنوعة. وتؤكد المؤسسات المتعددة الأطراف ضرورة وجود "الحاكمية" أو ما بات يعرف بـ *good governance*, وهو المجال , الذي يضعه مشروع " الشرق الأوسط الكبير" في آخر سلم أولوياته. .

وعلى الرغم من أن الأمة العربية واحدة من الأمم القديمة، وهي أقدم من مفهوم "الشرق الأوسط الكبير"، وتناضل في سبيل تحقيق تحررها، ووحدتها واستقلالها، وتقدمها، وتحترم حق غيرها من الشعوب في الوحدة، وتحترم حق غيرها من الأمم في الاحتفاظ بحريتها إلا أننا نجد في عصور الظلام والهزائم السياسية والعسكرية، وبعد توقيع اتفاق أوسلو، والاتفاق الصهيوني - الأردني، والإحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، تياراً عربياً قوياً قد نما في أوساط المثقفين المستسلمين العرب، وقد جعلته استسلاميته يعارض مفهوم الأمة العربية بمفهوم الشرق الأوسط ويسقط من حسابه القضية القومية العربية، ويعتبرها مجرد أوهام من الماضي، أو مجرد صراع يعود إلى مرحلة الحرب الباردة , ويحارب بشدة فكرة الأمة العربية، وقضية الوحدة العربية، بحجة أنها لم تتحقق إلا في حالات ومراحل محددة كانت شواذاً في التاريخ العربي الإسلامي. وهذا التيار يبلور أطروحاته الأيديولوجية والاقتصادية على أساس أن مفهوم "الشرق الأوسط الكبير" كنقيض لوجود الأمة يتضمن كل مستلزمات التقدم، والازدهار الاقتصادي، والرفاهية لشعوب المنطقة، بل هو كل المستقبل .

ويعتبر أن النظام الإقليمي العربي الذي لعب دوراً مهماً، من الناحية السياسية على الأقل في مرحلة تصاعد الحركة القومية العربية، وحركة التحرر الوطني في المنطقة العربية خلال الخمسينات والستينات، في تدعيم « التكافؤ » العسكري والاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، هو محاولة شاذة لإنشاء نظام إقليمي لا أساس له في تاريخ المنطقة العربية. هذا التيار التبشيري على اختلاف دوافعه وغاياته، يعتبر نصيراً قوياً للتطبيع مع العدو الصهيوني، والا ندماج في النظام الشرق أوسطي، لأنه يرى في هذا، العودة إلى الوضع الطبيعي حسب منطلقه. ولذلك يقول مبشرو هذا التيار إنه يجب التخلي عن كل الممارسات والأفكار المشوهة التي لم تكن تعبر تعبيراً صادقاً عن حقائق ورغبات الأغلبية العظمى من شعوب المنطقة، هذه الأغلبية

العظمى لم تنتم يوماً لما كنا نسميه عروبة أو عرباً، وكانت ضحية لكلمات فضفاضة من لغة عقيمة ومتخلفة، وفي مثل هذا التوجه الشرق أوسطى لا تختلف إيران عن "إسرائيل"، ولا تختلف "إسرائيل" عن أي دولة عربية، ولا تختلف أي دولة ناطقة بالعربية عن تركيا أو باكستان أو الهند الكل يجمعهم توجه واحد وإقليم واحد ومصلحة مشتركة .

وتتبع الفكرة الإيديولوجية الأعمق لهذا التيار التبشيري من محاولة طمس الهوية العربية - الإسلامية للمنطقة العربية، معتبراً إياها أنها مساحة جغرافية تعاني من محنة الهوية، وبلا هوية حضارية. ولذلك يندفع هذا التيار بقوة انطلاقاً من استغلاله أزمة الهوية أو عقدة الهوية في الوطن العربي التي يعانيها العرب الآن لتسويغ وجود الكيان الصهيوني على أرض العرب، وقبول التطبيع معه، باعتباره دولة موجودة في الإقليم الشرق أوسطى نفسه، على هذا القدر الرفيع من التقدم الصناعي والاجتماعي والسياسي، يتطلب والحال هذه من العرب إن يكونوا مستعدين للدخول في مرحلة من التحدي الحضاري معها. وهي مرحلة قد تكون أصعب من مرحلة التحدي العسكري للكيان الصهيوني التي انتهت، أو قاربت على الانتهاء، وبالتالي القبول بالهوية الجديدة "الشرق أوسطية" التي تتموقع فوق هويات شعوب المنطقة - باعتبارها حاملة لواء الحضارة والتقدم والأمل في تغيير المجتمعات، وحل مشكلات النمو الاقتصادي والحريات الفردية والجماعية، والليبرالية السياسية، وبشائر الديمقراطية، والتطور الاقتصادي والاجتماعي المتناسق، و التبعية الثقافية .

فالمدقق في هذا المشروع " الشرق الأوسط الكبير" الذي يروج له الرئيس جورج بوش والعديد من الدول العربية ، وهذا التيار التبشيري من الذين لهم مصالح تجارية واقتصادية، ونفع ذاتي، ومصالح ضيقة، وقصر نظر سياسي، ومن المتذمرين من فساد أحوال مجتمعاتهم، ومن المنظرين « للتغريب » الثقافي ولمفهوم « الكونية » يرى فيه سياسة تستهدف تحقيق السلام بين الكيان الصهيوني والدول العربية، بما يعني ذلك إنهاء حالة الحرب والعداء، والاعتراف بشرعية الاحتلال الاستيطاني لفلسطين، والأمريكي للعراق، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وتجارية طبيعية معه، وإنهاء حالة المقاطعة الاقتصادية العربية له .

فالسلم والتطبيع شيان متلازمان ويعنيان الانتقال من حالة الحرب و العداء والمقاطعة للكيان الصهيوني إلى عكس هذه الحالات جميعها، لكي يكشف العرب في ظل التبشير بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" أنهم كانوا على خطأ طيلة المرحلة التاريخية السابقة، وكانوا يعيشون في ضلال، وليكتشفوا أيضاً أن الكيان الصهيوني هو البوابة الحقيقية والمنفذ الوحيد المناسب للتصدير إلى أوروبا، تتنافس دول المنطقة على كسب وده، حيث أصبحت " إسرائيل " القناة الوحيدة لتصدير التكنولوجيا إلى الدول العربية، وتلقين علمائها ومهندسيها وفلاحها .

كان شمعون بيرس قد كشف في كتابه « الشرق الأوسط الجديد 1993 » عن هذه المغالطة الكبيرة التي يروج لها التيار التبشيري، حين يقول بأن " إسرائيل " حسب مفهومه : « دولة متقدمة في محيط متخلف من البلدان العربية التي ترحب بالدور الإسرائيلي القيادي على كافة الصعدا لاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ». وهذه الرؤية لا تختلف في شيء عن المرتكزات الإيديولوجية لمؤسس الحركة الصهيونية العالمية ولدور الكيان الصهيوني الاقتصادي في الوطن العربي، وتلتقي الدراسات الأميركية والصهيونية في مضمونها الاستراتيجي، مع رؤية ومساعي " الشرق أوسطية " الصهيونية التي لا تخفي مطامعها الاقتصادية، التي تعتبر إقامة العلاقات الاقتصادية تحت ستار تحويل الصحارى إلى جنات خضراء، وإشاعة السياحة والازدهار فيها، ورفع المستوى المعيشي والثقافي لشعوب المنطقة، بداية التغلغل والانخراط في المنطقة العربية عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها بخاصة. و لا يمكن إن فصل الدور الاقتصادي الذي يريد الكيان الصهيوني ممارسته في الوطن العربي عن ثلاث محددات رئيسية تتحكم في أولها : ارتباطه بالراسمالية اليهودية والصهيونية العالمية، وثانيها : ارتباطه بالامبريالية العالمية مع المصالح والأطماع الصهيونية في قضية جوهرية في استغلال خيرات المنطقة العربية، وخلق وقائع اقتصادية كالتجارة والسياحة واستغلال الثروات والبيئة وغيرها، يمكن إن تشكل ضمان الأمن الصهيوني المستقبلي، وثالثها : التوافق في المفهوم الأميركي و الصهيوني للسوق الشرق - أوسطية، والتخطيط للتغلغل الاقتصادي في الوطن العربي، والسيطرة على ثروات الأمة العربية، نظراً لارتباط الكيان الصهيوني بالرأسمالية العالمية، وبالعولمة الرأسمالية الجديدة في بعدها الكوني، وفي طموحه إلى أن يصبح مركزاً للاستثمار في المنطقة.

وفي حديثه عن الدور الاقتصادي الصهيوني في الوطن العربي، عبر أبا إيبان، وزير الخارجية الصهيوني الأسبق، عن المطامع الصهيونية الحقيقية، مستمداً الثقة من نتائج حرب 1967، حين قال « إن أمل " إسرائيل " في أن تصبح الولايات المتحدة الصغرى، نحن لا نريد أن تكون لنا علاقات مع الشرق الأوسط على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان، نحن نريدها علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادي مع ملاحظة الفوارق التاريخية و الثقافية واللغوية، ونريد أيضاً المحافظة على طابعنا الغربي » . ثم إن الكيان الصهيوني يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من " الشرق الأوسط الكبير "، لهذا يريد أن يترجم مسار السلام الحالي إلى لغة الاقتصاد. ذلك أن السلام الحقيقي من وجهة نظره يتمثل في إقامة علاقات طبيعية مع دول المنطقة في جميع المجالات، وإقامة علاقات اقتصادية كاملة .

كما أن هذا السلام لن يكون مستقراً إلا متى انخرط الكيان الصهيوني في اقتصاديات دول المنطقة العربية عبر إقامة السوق الشرق أوسطية المشتركة، وتعاون اقتصادي إقليمي يعتمد على الخبرة والتكنولوجيا الصهيونية والأموال العربية والغربية، والثروات الطبيعية العربية. وفي معرض حديثه عن الاقتصاد الإقليمي يقول بيرس في كتابه، إنه ينطوي على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعة الأوروبية، وهو يقيم بشكل متواز بين واقع العداء التاريخي المكين، الذي استحكم بين الأمم الأوروبية، الذي استطال في بعض الحروب، قرونًا، ونجم عنه حربان كونيتان، والصراع بين الأمة العربية والكيان الصهيوني، لكي يبرهن بشكل منطقي ومغالط بأن هذا العداء التاريخي بين الأمم الأوروبية لم يجعل أية أمة أوروبية تنفي حق جارها في الوجود، مثلما لم يمنع من إقامة سوق أوروبية مشتركة كان رائدها رجل الدولة الفرنسي جان مونييه في الخمسينيات. لذلك يطرح بيرس خطته الاقتصادية لإقامة السوق الشرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة، بحيث أن السلام بعد حالة العداء لا يكمن في تجنب سفك الدماء فقط، بل أيضاً في توفير المزيد من المنافع الاقتصادية، وهذا لن يتم إلا من خلال تحقيق أهداف الصهيونية السامية بانخراط الصهيونية في المنطقة والإندماج فيها حقاً وإقامة « سوق شرق - أوسطية مشتركة » تضم في المرحلة الأولى العلاقات السياسية، والضفة الغربية، قطاع غزة، ومصر، وفي مرحلة ثانية الأردن، ثم دولاً أخرى في مرحلة لاحقة. ويقول بيرس بأن خطة بناء هذه السوق هي برنامج تعاون « يشبه هرماً ثلاثي الأضلاع تتضمن المرحلة الأولى مشاريع ثنائية أو متعددة القومية مثل إنشاء معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء أو مصالح تعاونية لتحلية المياه وإن التعاون المثمر بين " إسرائيل " ومصر في ميدان الزراعة هو مثال طيب على هذه المقارنة. .

أما المرحلة الثانية فتتضمن كونسورتيومات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتضمن استثمار رساميل هائلة بإشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة، علاوة على أطراف أخرى ذات مصلحة بالأمر أيضاً، ومن الأمثلة على هذه المشاريع قناة البحر الأحمر - البحر الميت - مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها، وإنشاء ميناء مشترك إسرائيلي - أردني - سعودي، وتطوير الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، وتطوير صناعات البحر الميت، جديد التخطيط إن قيام مشاريع الصحراء هذه يحقق، واحداً من أحلام بن غورين بتطوير النقب، وفتح آفاق جديدة لبلدان المنطقة وخلق مصلحة حقيقية في صيانة السلام. .

اعتقد الكثيرون أن مشروع شمعون بيريس الذي طرحه في كتابه الذي حمل اسم "الشرق الأوسط الجديد" قد طواه النسيان، بعد تعثر عملية التسوية، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، لكن هاهو المشروع يعاد طرحه من جديد من خلال دعوات الإدارة الأمريكية إلى مبادرة

للشرق الأوسط الكبير" , التي طرحت في الفترة الاخيرة , بعد إحتلال أمريكا للعراق, وبعد إستسلام معظم الدول العربية للمخطط الأمريكي- الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية.

وبالطبع فإن الرئيس بوش مثل المجرم شارون ومثل وزير الخارجية شمعون بيرس غلف مشروعه " الشرق الأوسط الكبير" لإخضاع المنطقة بـ الحديث عن " تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والنمو القومي وا لازدهار الفردي ". وكان المجرم شارون قد أشار إلى هذا الجانب حين تحدث أمام مؤتمر رجال الأعمال الإسرائيليين يوم 2002/4/14 قائلا : " إنه تحدث مع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول عن مؤتمر يعقد تحت زعامة الولايات المتحدة وتشارك فيه إسرائيل ومصر، والسعودية والأردن والمغرب، ومندوبون فلسطينيون " وأنه " يقدر أن يعقد مثل هذا المؤتمر في وقت قريب لبحث التسويات السياسية في الشرق الأوسط، ويعكف على تطوير المنطقة " .

قبل الحديث عن التأثيرات المباشرة للسلام على الاقتصاد الصهيوني، وعن أهداف السوق الشرق أوسطية المشتركة المقترح إقامتها من جانب بوش وشارون حاليا , وبيرس سابقا , علينا أن ندرس ما هي الصيغ المطروحة للسوق الشرق الأوسطية هذه .

لقد أصبح جليا وواضحا أن الدعوة الصهيونية- الأمريكية لإقامة الشرق أوسطية، والنظام الإقليمي الشرق أوسطي والتي تجد من يؤيدها على الصعيد العربي، تنطلق من الأفكار الصهيونية ومن مصلحة الكيان الصهيوني وأطماعه الاقتصادية أولا " وأخيرا، وبمشاركة دولية تكون غطاءا مناسباً للهيمنة الصهيونية على المنطقة العربية كلها . ذلك ان السوق الشرق أوسطية هي النقيض المباشر للسوق العربية المشتركة وتستهدف ربط الاقتصاديات العربية باقتصاد الكيان الصهيوني لكي تتحول " إسرائيل " إلى سنغافورة كما شرح شمعون بيرس بعد اتفاق أوصلو مباشرة. فالسوق الشرق أوسطية هي البديل للمشروع القومي الديمقراطي النهضوي، وتتطلب فيما تتطلب أولا " وأساسا القبول بالدور الصهيوني في الهيمنة والسيطرة في جميع المجالات، والتسليم بالدور الصهيوني في القيادة والريادة على كافة الأصعدة في المنطقة العربية، والقبول بالكيان الصهيوني كشريك للدول العربية، في حين أنه كان ولا يزال كيانا عدوانيا توسعيا استيطانيا يطمع إلى احتلال الأراضي والتوسع على حساب الأراضي العربية ويخطط دائما لاستغلال الثروات والقدرات والامكانات الاقتصادية العربية .

وهكذا، فإن مفهوم خارجي دخل حديثا على الأدبيات الاقتصادية و السياسية العربية، ويخدم السياسة الصهيونية والأطماع التوسعية الصهيونية، ولا يحتوي على أي مضمون حضاري أو اجتماعي أو تاريخي لتقدم الأمة العربية، أو شعوب المنطقة، بل أنه يتناقض على طوال الخط مع المشروع القومي الديمقراطي النهضوي العربي، ومع السوق العربية و

التكامل العربي، واستمرار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني. فضلا
عن ذلك فإن مفهوم السوق الشرق أوسطية يتعارض مع النظرية الا
قتصادية والتي ترى بأن إقامة سوق شرق أوسطية سواء بصيغة الاتحاد
الاقتصادي أو بصيغة السوق المشتركة، يتطلب تحديد مرحلة معينة
حيث يصعب القفز فوق المراحل، والحال هذه، فإن مرحلتى الاتحاد الا
قتصادي والسوق المشتركة لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية تتطلبان
وجود المقومات الضرورية لقيامها، ومنها التماثل في النظم الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية. فالاقتصاد الصهيوني يعتمد على المعونات الأ
ميركية بشقيها الاقتصادي والعسكري، باعتبار أن أمريكا هي أهم مصدر
دعم اقتصادي وعسكري وسياسي للكيان الصهيوني في الحفاظ على
بقائه ووجوده على أرض فلسطين العربية، والكيان الصهيوني يعاني من
مشاكل اقتصادية وأزمات مالية، ولا يمكن التغلب عليها، لأن هذا يتطلب
تغيير العقيدة الايديولوجية - السياسية الصهيونية التي قام عليها، أو
احداث تغييرات أساسية فيها .

ثم إن مشاكل " إسرائيل " الرئيسية اليوم يمكن وصفها بأنها ناتجة من،
وجزء من، ارتفاع مستويات المعيشة، وتوفير الخدمات بالقدر الكافي، وا
لانفاق بسخاء على مشاريع الاسكان ومشاريع الخدمات الاجتماعية بكل
أنواعها، لاغراء يهود العالم بالهجرة إلى فلسطين، وانخفاض الانتاجية،
ومحدودية المصادر الطبيعية، وارتفاع النفقات العسكرية، وكبر حجم
العجز في الميزانية، وفي الميزان التجاري والاعتماد المتناهي على
المعونات الخارجية وبخاصة المعونات الأميركية الرسمية التي بلغت منذ
قيام الدولة العبرية وحتى العام 1989 حوالي 46.0679 مليار دولار.
إن "إسرائيل " اليوم تستهلك ضعف ما تنتجه وتستورده من الخارج أكثر
مما هي تصدر بحوالي 50 بالمئة، وتنفق حكومتها 3 أضعاف ما تقوم
بتحصيله من ضرائب .

إن الاقتصاديات العربية خاضعة لمنطق التكيف لمقتضيات العولمة
الرأسمالية الجديدة، والتقسيم الامبريالي للعمل، وهذا ما يفسر لنا أن
بعض جذور استمرار التخلف، والتبعية للمراكز الرأسمالية الغربية،
وبالتالي انتشار الشكل الكمبرادوري للبرجوازية المحلية وللدولة القطرية
سواء بسواء، باعتباره أصبح الشكل الرئيس لعملية الاندماج غير
المتكافئ في مرحلة العولمة الرأسمالية الجديدة، حيث أن سيطرة
مفهوم الدولة الكمبرادورية التي وظيفتها الأساسية ضمان هيمنة رأس
المال الاحتكاري العالمي، والسمسة مع الشركات المتعددة الجنسية،
وبناء اقتصاد تصديري، يتناقض كليا مع مفهوم الدولة الوطنية. فضلا
عن كل ذلك، فالاقتصاديات العربية مجزأة إلى وحدات صغيرة
وقاعدتها الانتاجية ضعيفة، وأسواقها ضيقة، وتعتمد على استيراد
السلع المصنعة، والمواد الغذائية من السوق الرأسمالية العالمية بقيمة
100 مليار دولار سنويا، وهي قيمة تزيد حوالي مرتين عن نظيرتها

لتركيا والكيان الصهيوني وايران معا، وعلى طاقة تصديرية بقيمة 112 مليار دولار أي بزيادة مرتين ونصف عن تركيا وايران والكيان الصهيوني، وعلى حجم استثمارات محلية يصل إلى حوالي 100 مليار دولار، وهي قيمة منخفضة مقارنة مع حجم الاستثمارات العربية الخارجية التي تتجاوز 670 مليار دولار. كما تعاني الاقتصاديات العربية من مشكلة ترهل وتقهر القطاع العام، وانخفاض انتاجيته، وعجز القطاع الخاص عن الاستثمار في مشاريع انتاجية تنافسية على الصعيدين المحلي و الدولي، وارتفاع عجوزات الخزينة العامة، وتفاقم أعباء الدين الخارجي .

لهذه الأسباب كلها، ولغيرها كالاختلاف في مستويات التطور الاقتصادي، وفي مستوى الدخل القومي بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وانتفاء أهمية وجود مصالح اقتصادية مشتركة يتم بناؤها خلال مرحلة زمنية من التعاون الاقتصادي بين الدول الأطراف، بحيث تأتي إقامة السوق الشرق أوسطية كمطلب ضروري يستجيب لتطور الحاجات و المصالح الاقتصادية المشتركة .

ومع أن البرجوازية الكمبرادورية العربية تحاول الاستفادة من الكيان الصهيوني اقتصاديا كما تفكر بعض الدوائر العربية، والاستفادة منه في الوظيفة السياسية باعتبار ان الكيان الصهيوني قوة استيطانية معادية لكل تغيير قومي ديمقراطي ثوري، الا أن المشروع الامبريالي الأميركي - الصهيوني ببعديه العدواني الامبريالي واللاحاقي الاقتصادي لبناء سوق شرق أوسطية، يستهدف ضمان أداء المشروع الصهيوني لوظيفته في السيطرة على الموارد الذاتية والثروات الطبيعية العربية، التي تشكل شرطا أساسا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للكيان الصهيوني وتقليص اعتماده على الآخرين ، أي على المعونات الخارجية .

إن مشروع " الشرق الأوسط الكبير" كما يريد له الرئيس بوش، و صهيونيا كما ذكر بيرس تفصيلا " في كتابه، يعتمد على أربعة عوامل أساسية هي كما يلي : الاستقرار السياسي، الاقتصاديات والأمن القومي، و الديمقراطية، وهذه ليست عوامل نظام اقليمي أو سوق شرق أوسطية، بل هي تمثل إطارا صهيونيا واسعا للهيمنة والسيطرة، يخطط الكيان الصهيوني لإقامته، ولكي يصبح مركزا لاستقطاب استثمارات الشركات المتعددة الجنسية ذات التقنية العالية جدا، حيث يتمتع الكيان الصهيوني بوجود يد عاملة ماهرة، ومراكز أبحاث متطورة. وبفضل هذه الاستثمارات الدولية في مجال التكنولوجيا إحتواء المنطقة العربية عبر عملية الدمج بين التكنولوجيا الصهيونية المتطورة والمال العربي ، واليد العاملة العربية الرخيصة، يخطط الكيان الصهيوني كي يصبح مركزا ماليا في المنطقة عبر تأسيس مصرف شرق أوسطي للتنمية كحل لمشكلة تأمين رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع المشتركة في فئتين من المشاريع .

أخيرا إن مشروع "الشرق الأوسط الكبير" هو دعوة صهيونية-أمريكية

قديمة جديدة تستهدف ربط الاقتصاد العربي بعجلة التطور الصهيوني، حيث إن الاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للأمة العربية لتمزيقها من الداخل وتفتيتها، بعد أن عجز عن تحقيق ذلك بواسطة الحروب رغم تفوقه العسكري، ورغم الوظيفة الرئيسية التي كانت مناطة به في خدمة النظام الإمبريالي العالمي الا وهي دور رأس جسر عسكري، وقاعدة استراتيجية متقدمة للغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. إن مواجهة مؤامرة " الشرق الأوسط الكبير" تتطلب من الشعب العربي أفراداً واحزاباً وجماعات ومنظمات، التمسك بالمشروع القومي الديمقراطي النهضوي، وبالسوق العربية المشتركة، وبالتكامل الاقتصادي العربي واستمرار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، ومقاومة سياسة التطبيع، وخلق وضع عربي نضالي مناهض للهيمنة الإمبريالية الأميركية والصهيونية.

* ... * ... *

الفصل الرابع الإتحاد الأوروبي إلى أين ؟

1- أوروبا القوة البحرية الأولى في العالم

ليس من شك في أن التوسع الأوروبي إلى خمسة وعشرين بلداً، يفرض على أوروبا أن تكون القوة العظمى الأولى في مجال الأسطول البحري، بفضل الوزن الكبير لأصحاب السفن اليونانية والتأثير القوي لمركز لندن المالي لجهة إبرام عقود استئجار السفن والتأمين، وإدارة الأساطيل البحرية، واستقبال استقبال المنظمات الدولية المتخصصة، خاصة منظمة البحرية الدولية. كما أن دخول مالطا وقبرص إلى النادي الأوروبي، سوف يجعل أوروبا تنفتح أكثر على عرض البحر الكبير، وتحتل المركز الأول في مجال عدد السفن، وتجميع مراكز القرار، متقدمة بذلك على بنما وليبيريا، حيث أن عدداً من السفن التي تمتلكها شركات وهمية هي في الواقع ذات مصالح أوروبية.

و تعتبر قبرص ومالطا قوتين بحريتين وتجارتين كبيرتين لا يمكن لأي مالك سفينة تجارية أو وسيط، أو بحار، وباختصار أي متخصص في التجارة البحرية أن يتجاهلهما إضافة إلى ذلك، إذا ما توجهنا إلى الساحل البلطقي، فإن بولندا، وبلدان البلطيق الثلاثة، سوف تعطي إلى القارة العجوز بعداً بحرياً إضافياً ومهما في نادي الأمم. وكان البعد المتعلق بالأسطول البحري في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بين سلطات مالطا وقبرص والمفوضية الأوروبية صعباً لأن مالطا وقبرص تحتلان المرتبة الخامسة والسادسة على مستوى عالمي في مجال الحمولات على ظهر السفن وقد اشتهرتا منذ وقت بعيد بإيواء في أحواضهما

مضاربين ليسوا جديرين بالاحترام دائما.

ومن المعروف أن التشريعات الاجتماعية والإجتماعية والضريبية والمالية في قبرص ومالطا وو شروطهما في مجال أمن ومراقبة السفن تتسم بالليبرالية، بل بالتسامحية. وهذا ما يفسر لنا تدفق شركات "الأفشور" و الوسطاء التجاريين والمحامين، والإتجاربيين المتخصصين في مونتاج الشركات الواجبة، والتسجيلات الوهمية، على أراضيها. وتؤكد اليوم المفوضية الأوروبية في بروكسيل أن مالطا وقبرص قبلتا منذ عدة أشهر الالتزام بالإلتزام بالمواثيق والقوانين المتعارف عليها داخل الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال الأمن البحري.

وقد أعطي المجلس الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في بروكسيل في 21 مارس 2003 مارس، ثم اجتماع وزراء النقل في 27 مارس من العام عينه تحت رئاسة اليونان، دفعا قويا لتطبيق القوانين و التوجيهات الدقيقة المتعلقة بالأمن البحري. وإذا كانت المفوضية الأوروبية قد وضعت سقفا عاليا لإجراءاتها القانونية، إلا أن عدة دول أوروبية مازالت تقاوم أو تعرقل تطبيق مثل هذه القوانين، إما بسبب طبيعة تشريعاتها الليبرالية خاصة عندما يتعلق الأمر بحق النقل البحري (مثل بريطانيا واليونان وهولندا) أو لأن عملية تنقيح الإجراءات إلى التشريعات الوطنية معقدة وبطيئة كما هي الحال في فرنسا.

ومنذ غرق الناقل البترول الماطية أوريكا في ديسمبر 1999، اتخذت المفوضية الأوروبية عدة إجراءات لتأمين سلامة الأمن البحري، مثل توجيهات 19 ديسمبر 2001، وتعزيز المراقبة التي تفرضها الدولة على الميناء، وتوجيهات 19 ديسمبر 2002 الخاصة بتعزيز مراقبة حركة التهريب والموانئ الملاذ أي غير الشرعية. وهذه التوجيهات يمكن أن تطبقها كل دولة على حدة، أو على مستوى الدول الـ 15 في الإتحاد الأوروبي عن طريق المنظمة البحرية الدولية، وهي هيئة للأمم المتحدة خاصة بالبحر، تشكلت في لندن في مارس 1948، وتضم في صفوفها 162 دولة عضوا، لكن الإتحاد الأوروبي لا يجلس فيها بوصفه كإتحاد أوروبي.

فالوكالة الأوروبية للأمن تعمل، وتم تعيين رئيسها، وأقرت موازنتها، وسوف تشتري، أو تستأجر سفينتين لمقاومة التلوث في البحار. لكن الكل ينتظر أن تقرر الدول الـ 15 في الإتحاد الأوروبي التطبيق الإستباقي للإجراءات القانونية المتخذة في عامي 2000 و 2001 كما تنادي بذلك المفوضية الأوروبية، من تعزيز مراقبة السفن في الموانئ، ومراقبة متزايدة لشركات التصنيف والأنظمة التي تتبعها السفن في المياه الأوروبية، وقائمة الموانئ ومناطق الملاذ للسفن المبعدة من الموانئ الأوروبية، الموضوع على القائمة السوداء. وتتمنى المفوضية في بروكسيل الإسراع أيضا بالالتزام بالإلتزام بالجدول الزمني للتخلص

من ناقلات النفط القديمة وغلق الموانئ الأوروبية في وجهها، بوصفها ناقلات خطرة تم إبعادها من المصبات الأمريكية منذ وقت طويل.

ويتطور الأسطول البحري في العالم، سواء على مستوى عدد السفن، أم على مستوى طاقة التحميل. فقد انتقل عدد الناقلات الغازية و الكيميائية من 9547 ناقلة في أول يناير 2000 إلى 9716 في أول يناير 2002، وحاملات الصناديق من 2437 إلى 2726، وسفن نقل المسافرين من 5245 إلى 5611. وتحتل فرنسا المرتبة الـ 29 في ترتيب الأسطول البحري العالمي (221 سفينة، و 6,411 مليون طن من الحمولة القصوى)، وهي تقف بعيدة جدا خلف بنما التي تحتل المرتبة الأولى في العالم بنحو 5213 سفينة و 181 مليون طن من الحمولة القصوى، واليونان الثالثة، ومالطا الخامسة، وقبرص السادسة، وبذلك يمتلك الاتحاد الأوروبي الأسطول البحري الأول في العالم.

2 - . قمة إفيان وهيمنة الكساد على الاقتصاد الإقتصاد الأوروبي :
ما بين الأول والثالث من شهر حزيران/يونيو 2003، اجتمع في إفيان، رؤساء الجمهوريات والحكومات في الدول الأغنى والأقوى في العالم وذلك للمرة الثامنة والعشرين منذ العام 1975.

وكانت مجموعة القادة هؤلاء قد تحولت تدريجياً إلى نوع من مؤسسة عالمية، فيما أشكال المقاومة والاحتجاج على مجموعة الثماني قد اتخذت دفعا جديداً خلال السنوات الأخيرة مع ظهور حركة "العولمة البديلة" التي تنتقد تداعيات السياسات التي تنتهجها وحتى بالتحديد طبيعة هذه المؤسسة. واحتل الوضع الاقتصادي في أوروبا مكانا متميزا في قمة الدول الثماني الأكثر تصنيعا، جراء ضعف النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، الذي لم يتجاوز 0,8 % خلال النصف الأول من عام 2003. وفضلا عن ذلك، فإن أكبر بلد في منطقة اليورو ألا وهو ألمانيا يعاني من كساد حقيقي، أما إيطاليا فإن نموها سالب، وتعاين فرنسا من فقدان التوازن. فهل تملك قيادات هذه البلدان الثلاثة الأعضاء في قمة الدول الصناعية الثماني قوة الإقناع لتوجيه خطاب تفاؤلي حول واقع الاقتصاد الإقتصاد الأوروبي ؟.

كان الرئيس شيراك قد قال في مقابلة أجرتها معه صحيفة " الفاييننشيل تايمز" بتاريخ 26 مايو 2003 مايو الماضي: "أنا مقتنع بأن قمة إفيان يمكن أن توجه رسالة تركز على الثقة في النمو الاقتصادي العالمي. لكن يجب أن تكون هذه الرسالة ذات صدقية إضافة إلى أن الثقة يجب أن تكون مبررة. وبصرف النظر عن خلافاتنا (مع الولايات المتحدة الأمريكية)، فإننا في نادي الثماني، نبنى القيم الاقتصادية عينها. ويجب أن يفهم العالم أننا مصممون على العمل بشكل مشترك ".
إذا كان الطرف الأوروبي يريد أن يطوي صفحة الأزمة العراقية التي قسمت أوروبا، و خلقت أزمة في العلاقات بين واشنطن وباريس وبرلين،

فإن الإرهاصات حول الاقتصاد الإقتصاد تشكل قلب إهتمامات الرئيس بوش الذي لم يستطع تفاديها وهو على موعد مع الانتخابات خلال العام 2004. المقبل . ومع بداية الحرب الأمريكية البريطانية في العراق يوم الخميس 20 مارس 2003، اجتاحت السوق العالمي موجة إنتعاش على أمل نهاية سريعة للحرب، إذ إرتفع سعر الدولار مقابل اليورو والين في وقت كانت فيه السيولة محدودة وحركة التعامل متقلبة في ظل تركيز الأ نظار على تطور العمليات العسكرية في العراق.

لكن ما إن إنتهت الحرب، حلت تعرض الدولار الأمريكي إلى انخفاض إنخفاض حاد في قيمته، بعد أن طلب الرئيس بوش 75 مليار دولار من الكونغرس لتغطية تكاليف الحرب. وتواجه الموازنة البريطانية عجزا يبلغ 12 مليار جنيه استرليني بسبب تكاليف الحملة العسكرية على العراق. وو طرح المحللون الاقتصاديون السؤال التالي : هل بإنهاء الحرب يمكن أن يعود الانتعاش إلى إنتعاش للإقتصاد الأوروبي والأمريكي ؟ ما نشهد بعد نهاية الحرب هو عودة الهجمات الإرهابية، لا عودة النمو للإ قتصاد العالمي كما يبشر به بوش وبليز.

ينسب إلى القائد العسكري الصيني "صن تزو" قوله في عام 400 قبل المي لاد " أن الحرب تستهلك ثروات الشعوب لأن محاولة الحفاظ على الجيش على مسافات بعيدة تفقر الدولة". فالعرب التي خاضها بوش وبليز ضد صدام جاءت في وقت يواجه فيه الاقتصاد الإقتصاد الأمريكي حالة من التباطؤ، و في الوقت الذي تعاني فيه بريطانيا من عجز في الموازنة. ورغم ذلك فقد دخلا الحرب على أمل أن تكون سريعة خاطفة يتبعها إنتعاش اقتصاديا اقتصادي سريع. لكن الحرب إنتهت، وو النمو الا قتصادي لم يأت، بل إنها يمكن أن تتحول إلى كارثة اقتصادية إقتصادية، كما حدث في الحرب الأمريكية في فيتنام في الستينات من القرن الماضي.

هذا بجانب تكلفة الحرب التي قدرتها بعض المصادر بنحو 150 مليار دولار بالنسبة للولايات المتحدة و 3 مليارات دولار لبريطانيا، و 150 مليار دولار أخرى كمساعدات إنسانية وو مصاريف قوات الإحتلال وحفظ الأ من، في حين تبلغ تكاليف إعادة إعمار العراق مئات المليارات من الدولارات، مما يشكل عبئا إضافيا على الاقتصاد العالمي. كل هذه الأمور تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي الإقتصادي العالمي، وتضاعف أزمة الكساد السابقة للحرب على العراق، ما لم تتجاوز الولايات المتحدة خلافاتها مع الدول الأوروبية الرئيسية المعارضة للحرب، حتى لا تعود لأذهان الناس فترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

وبالفعل في شهر أيار 2003 الماضي إلتقى وزير الاقتصاد الفرنسي فرانسيس مير مع نظيره الأمريكي جون سنو على شاطئ النورماندي، وطويا صفحة الحرب. وكانت قمة دوفيل التي سبقت هذه المصافحة بوصفها حدثا رمزيا، لم تشكل مع ذلك حاجزا كما بدت لأصحاب المال

المتنفذين. فقد وجه وزير الاقتصاد الإقتصاد الأمريكي تحذيرا إلى شركائه الأوروبيين كي يتسلموا المشغل من الولايات المتحدة كمحرك لنمو الاقتصاد العالمي، عبر إجراء إصلاحات هيكلية ضرورية للإنتعاش.

لا شك أن هذا الطلب لم يكن أمريكيا فقط، بل إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وجهت نداء لأوروبا لإعطاء مزيد من المرونة إلى سوق العمل والقيام بإصلاحات هيكلية. ويسجل صندوق النقد الدولي دائما ملاحظات إنتقادية لأوروبا حول هذه المواضيع عيناها. فكيف يمكن أن تسهم أوروبا في الإنعاش في الوقت الذي تعاني فيه الاقتصادات الأوروبية كلها إنفجارا في العجوزات العامة، وإرتفاعا في معدلات البطالة، وتدهورا في الأوضاع الاجتماعية، يشهد على ذلك تفجر الجبهة الاجتماعية الاجتماعية في فرنسا خلال الأسابيع القليلة الماضية، ووجود البلدان الأوروبية الأخرى غير الأعضاء في نادي الثماني في وضع اقتصاديا اقتصاديا سيئ، إذ يلامس نموها الاقتصادي الاقتصادي الصفر منذ نهاية عام 2002 ؟

وتعاني أوروبا من عجوزات في الموازنة، وميثاق الاستقرار والنمو يحددها بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي. وما زال الاقتصادان الرئيسيان في أوروبا (الفرنسي والألماني)، لكي نتكلم عنهما، غير قادرين على تحريك الأمور. وتشهد فرنسا حراكا اجتماعيا قويا ضد مشروع إصلاح نظام التقاعد. أما ألمانيا التي دخلت في مرحلة من الكساد الشديد، فإن إقتصادها يطرح أكثر من تساؤل للقادة الأوروبيين. فألمانيا القوة الاقتصادية الأولى في منطقة اليورو، و الأكثر تصديرا، هي الآن أكثر حساسية من شركائها لعقبات الأحوال الاقتصادية الأمريكية و العالمية. وهي تؤثر أكثر من أي بلد على مجموع الإتحاد النقدي. فبعد سنتين من الكساد الاقتصادي، أصبحت ألمانيا في مؤخرة دول الإتحاد الأوروبي، إذ تراجع ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 2، 0 % في الفصل الأول من عام 2003 هذا العام (بعد 03، 0 % في نهاية فصل عام 2002). وسوف يكون من الصعب على النمو الاقتصادي الإقتصادي أن يتجاوز 5، 0 % خلا ل هذا العام. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن الإنكماش الداخلي سوف يستمر خلال السنة المقبلة.

ولا يملك المستشار غير هارد شرودر الوسائل الكفيلة لإخراج ألمانيا من مصاعبها الاقتصادية. الإقتصادية . فما زال شرودر عاجزا عن فرض الإصلاحات الهيكلية التي يعتبرها لا مفر منها. أما المشروع " أجندا 2010 " الذي قدمه شرودر لإعادة هيكلة دولة الرفاه، فقد ألقى بعشرات الآلاف من الناس في الشوارع. إنه برنامج يقوم على تبسيط إجراءات تسريح العمال، و تخفيض المساعدات المالية المقدمة للعاطلين عن العمل منذ فترة طويلة، وإصلاح النظام الصحي. غير أن هذا البرنامج يثير صراعات داخل أجنحة الحزب الاجتماعي الاجتماعي الديمقراطي الحاكم. وعلى

الرغم من أن النقابات الألمانية كانت على مر التاريخ الحديث حليفة للاشتراكية للإشتراكية الديمقراطية للحيلولة دون " تفكيك الدولة الاجتماعية " فألمانيا تعاني من البطالة (6، 4 مليون عاطل عن العمل). و العجز في الموازنة يصل إلى 6، 3 من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الماضي.

ويصف رئيس البنك الدولي جيم ولفيسوهن الوضع الراهن " بأن المشكل اليوم ليس الانكماش الداخلي وإنما التراجع في الاستهلاك والإستهلاك، ففي كل العالم، لا نجد أحدا يشتري والناس خائفون بسبب الحرب والإرهاب ".

3-الاتحاد الأوروبي وإصلاح السياسة الزراعية المشتركة :
اتفق وزراء الزراعة في دول الاتحاد الأوروبي على إصلاح واسع للسياسة الزراعية المشتركة (PAC). وأشادت حكومات الاتحاد، ومنها فرنسا التي كانت تعارض الإصلاح سابقا، بالاتفاق الذي أحرز في اجتماع إجتماع لوكسمبورغ يوم الخميس 26 يونيو 2003 الماضي ، بوصفه أحد أكثر ملامح التغيير شمولاً، في السياسة الزراعية المشتركة المتبعة منذ 45 عاما، والتي تلتهم نحو نصف موازنة الاتحاد الأوروبي.

وقال المفوض التجاري الأوروبي باسكال لامي، لمجموعة أعمال في واشنطن إن الإصلاح سيتيح مرونة أكبر في التفاوض داخل المنظمة، إذا وضعت الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء التجاريين، برامجها الزراعية على الطاولة للمناقشة. وأشار لامي إلى تشريع سنه الرئيس الأمريكي جورج بوش العام الماضي، لزيادة مدفوعات الدعم للمحاصيل الزراعية ومنتجات الألبان الأمريكية 1، 57 مليار دولار، في ست سنوات، أي بنسبة 67 في المئة. وقال رئيس اللجنة المالية التابعة لمجلس الشيوخ تشارلز غراسلي، وهو جمهوري: " الولايات المتحدة كانت وستظل مستعدة للتفاوض لإصلاح زراعي حقيقي في منظمة التجارة العالمية ".

ورحبت البرازيل، أكبر قوة زراعية في أمريكا اللاتينية، بالاتفاق بحذر، ورددت الرأي العام الأمريكي بضرورة أن يتحول ذلك إلى قوة للتفاوض في المنظمة. وقال وزير الزراعة البرازيلي روبرتو رودريغيت في بيان: " على الرغم من أنه بعيد عن الوضع المثالي، إلا أن قرار وزراء الاتحاد الأوروبي يعد بادرة على المرونة. وأضاف أن التقدم قد يظهر خلال اجتماع وزاري مصغر، لمنظمة التجارة العالمية في مونتريال الكندية، يومي 26 و 27 تموز 2003، الجاري وفي الاجتماع اجتماع الوزراء الشامل للمنظمة في المكسيك من 10 إلى 14 أيلول.

وتعتبر هذه التعبئة قوية بالنظر إلى أن الملف الزراعي يظل أحد الملفات الساخنة في دورة المفاوضات التي انطلقت في الدوحة عام 2001. ومنذ عدة أشهر ما انفكت الولايات المتحدة، وكذلك البلدان النامية أيضا، و البلدان المصدرة من مجموعة كاريش الليبرالية (استراليا، و

نيوزيلندا) تندد بالدعم الذي يتلقاه المزارعون الأوروبيون حتى هذه اللحظة ،و كانوا ينتقدون جمود القارة الأوروبية بصدد السياسة الزراعية المشتركة.

أما الآن، فإن الإصلاح الزراعي الذي أقر مؤخرا، جعل أوروبا تعتبر أن الإلتقادات الموجهة إليها جزءا من الماضي. وفي بروكسيل كما في عواصم دول الاتحاد الأوروبي، تعتبر فكرة التسوية الأوروبية متوافقة مع أهداف منظمة التجارة العالمية، لمن أجل فتح الأسواق الزراعية، حسب قول موظف كبير: "إن إصلاح السياسة الزراعية المشتركة يجب أن يحث المزارعين على إنتاج بدلالة حاجات السوق وتكاليف الإنتاج، لا حسب حاجات قيمة المساعدات".

وفي الوقت الحاضر، يتمسك الاتحاد الأوروبي باقتراحاته باقتراحاته التي قدمها حول الملفات الثلاثة التي احتلت صدارة المفاوضات حول الزراعة داخل منظمة التجارة العالمية، منذ بداية هذه السنة. فهو يقترح تخفيض الدعم للمنتجات الزراعية بنسبة 55%، والدعم للصادرات بنسبة 45%، وحقوق الجمارك بنسبة 36%. فمعظم أشكال الدعم الأوروية متطابقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية من الآن فصاعدا، فنظام الإصلاح الأوروبي لا يقود إلى توتر في المنافسة ولا يعيق أبدا البلدان النامية.

ويشكل الإصلاح الزراعي تغييرا في فلسفة السياسة الزراعية المشتركة. ويعتبر مفهوم " فك التقارن " بين الدعم المباشر ومستوى الإنتاج، المنتقد جدا في فرنسا، هو الجديد الأكثر أهمية، وإن كان ليس هو الوحيد. ففي فكر المفوضية الأوروبية، يجب أن يصبح الدعم المباشر مستقلا عن حجم الإنتاج. وسوف يعوض دفعا موحدا جديدا الدعم المختلف والمتنوع المقدم سابقا. وسوف يحسب بدلالة ما تم دفعه إلى كل استثمار استثمار زراعي طيلة فترة 2000-2002. ولكي يستلم المزارع هذه الأموال، عليه أن يلتزم باحترام احترام بعض الإجراءات المقررة بتحسين المناخ الزراعي، وكذلك الأمن الغذائي وصحة الحيوانات أيضا. ولن تدخل هذه الإجراءات الإصلاحية حيز التطبيق إلا في عام 2005، حتى وإن كانت بعض البلدان مثل فرنسا، ستطبقها بعد سنتين من ذلك التاريخ.

وقد تم تطبيق " فك مقارن جزئي " في بعض الحالات، خاصة في قطاع القمح (حيث أن 25% من الدعم يظل محسوبا على الإنتاج). أما لحم البقر فسوف يتم فصله جزئيا أيضا بدلالة التخلي عن بعض المكافآت المرتبطة بالذبح والإرضاع. وسوف يتم تحريم على المنتجين المستفيدين من هذا الدعم الوحيد التوجه ثانية نحو إنتاج الخضار و الفواكه أو البطاطا، من أجل عدم احتداد احتداد المنافسة. إن فك التقارن المطبق في مجال زراعي معين يسري مفعوله على كل المناطق الأ

أوروبية. أما الدعم المباشر المقدم للمزارعين في بلدان الاتحاد الأوروبي فهو مع ذلك مستثنى من إجراءات فك التقارن. ويتمثل التطور المهم في الإصلاح الزراعي في التعديل. فمنذ أكثر من سنة كانت المفوضية الأوروبية تتمنى فرض اقتطاعاً إقطاعياً إجبارياً على الدعم المباشر الذي تتلقاه الاستثمارات والاستثمارات الزراعية الرئيسية، من أجل تمويل "الركيزة الثانية" للسياسة الزراعية المشتركة، المخصصة لتطوير الريف (مساعدات مخصصة للمحافظة على الزراعة في المناطق الجبلية، من خلال تعويض التكاليف الباهظة التي لها علاقة بالمرتفعات والمنحدرات).

في عام 1999، سمح المجلس الأوروبي للدول بتقديم المساعدات حتى ارتفاع ارتفاع 20%. أما التعديل الإجباري، فإنه سوف يبدأ تطبيقه بداية من عام 2005 بإقتطاع أكثر تواضعاً بنحو 3%. وفي نطاق السعي من أجل تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والاجتماعية، فإن الاستثمارات الاستثمارات الزراعية التي تتلقى أكثر من 5000 يورو كدعم سنوي، سوف يتم حسم نسبة منها. والأمراً هنا يتعلق بربع الاستثمارات الاستثمارات هذه، التي تتلقى حالياً ما يقارب 80% من الدعم.. وهناك نسبة مئوية من المبلغ هذا سوف يتم توزيعها على المناطق الأكثر فقراً التي تتلقى دعماً بنويويونيوا (البرتغال، أسبانيا، أيرلندا). إسبانيا، أيرلندا).

وينص الإصلاح الزراعي أيضاً، على حث الدول الأوروبية المعنية على احترام الانضباط احترام الإنضباط المالي، بطريقة أن لا تتجاوز الحصص السنوية المخصصة لها، إذ إن الموازنة الإجمالية للسياسة الزراعية الأوروبية هي محسوبة لكي تظل مجمدة من الآن وحتى عام 2013، على إثر اتفاق اتفاق بروكسيل الذي أقر في عام 2002. فالمبالغ المالية لا تتغير: 45 مليار يورو لمجمل السياسة الزراعية المشتركة، منها 9.2 مليار يورو لفرنسا، المستفيد الرئيس.

وسوف يقر تخفيض في الدعم المباشر بداية من عام 2007، إذا تجاوزت المصاريف سقف الدعم الزراعي الذي قرره المجلس الأوروبي في بروكسيل، في أكتوبر 2002. ولقد طالبت المفوضية الأوروبية في البداية بتناقص الدعم مع بداية بدايه عام 2006، من أجل تمويل إصلاحات مستقبلية، مثل إصلاح زيت الزيتون، والتبغ، والقطن. لاشك أن الإصلاح الزراعي الأوروبي يتماشى مع رؤية أكثر عدلاً للعالم كان الرئيس جاك شيراك يدافع عنها، ولا يزال. لأن بلدان العالم الثالث، التي يدافع عنها الرئيس شيراك في المحافل الدولية، هذه البلدان الفقيرة هي زراعية بالدرجة الأولى، ولا تبغ إلا شيئاً واحداً: القمح، الصوف، الرز. وتجد الأسواق الأوروبية مغلقة في وجه بضاعتها بسبب الدعم الهائل الذي تقدمه البلدان الأوروبية إلى المزارعين الأوروبيين، والأمراً عينه ينطبق على الأمريكيين والأمريكيين واليابانيين.. إن بلدان العالم الثالث ترى في زراعتها الخاصة مهددة من قبل صادرات "الفائض" القادم

من الشمال، التي نجدها في الأسواق الإفريقية والآسيوية الآسيوية بأسعار مكسرة.

4-بريطانيا غير "مستعدة" لاعتماد اعتماد اليورو:

في إحدى خطبه التي ألقاها في برمنغهام، تشرين الثاني / نوفمبر عام 2001، ذكر طوني بليير البريطاني، بأن "تاريخ التزامنا بأوروبا هو تاريخ الفرص الضائعة". وأضاف بليير، أن "مأساة السياسة البريطانية، هي أن القادة أخفقوا في تقدير إنبثاق الاندماج الإندماج الأوروبي. و يارتكابهم هذا الخطأ، فإنهم ألحقوا ضررا كبيرا بمصالح بريطانيا. ففي كل مرة ينشئ الأوروبيون شيئا ما، نقول دائما بأن هذا لن يتحقق (...). ولن يكتب له النجاح. ولكن الأمر تحقق ونجح الإتحاد الأوروبي، وها نحن بقينا في المؤخرة. إن هذه الإخفاقات للمخيلة البريطانية تعتبر اليوم مهمة الحكومة".

هذا الجهر بعقيدة اعتماد اعتماد اليورو من جانب طوني بليير، المؤسس على الإزدراء الأعمى لأسلافه، يرى بغرابة اليوم الذي هو ليس مع موعد حاسم. وسوف يقول المستقبل وحده إن كان سيتوصل طوني بليير إلى تنظيم إستفتاء حول اليورو، وخاصة الفوز به. وفي إنتظار ذلك، يشكل تأجيل هذا الإستحقاق هزيمة خطيرة لطوني بليير. وكان التأجيل لهذا الإستفتاء قد حصل أول مرة من قبل غوردون براون في عام 1997، وو منذ حينئذ أصبح اعتماد اعتماد اليورو المعركة الكبيرة لحزب العمال، التي شكلت إحدى التزاماته الإنتخابية في الإستحقاق الانتخابي الإنتخابي عام 2001. في حين ركز حزب المحافظين بقيادة وليام هاغي حملته الإنتخابية على الدفاع عن الجنيه الإسترليني. ووعد بليير شركائه في الإتحاد الأوروبي بتنظيم إستفتاء سريع للبريطانيين.

وإذا كان طوني بليير قبل سلفا الحكم الاقتصادي الإقتصادي لغوردون براون، إلا أنه ظل يكرر منذ وقت أن الإنتماء إلى منطقة اليورو، يتعلق في نهاية المطاف، بخيار سياسي بامتياز، لأن البراهين السياسية تضغط بقوة في إتجاه الإنضمام إلى منطقة اليورو. فبالنسبة لطوني بليير، سوف يشكل اعتماد اعتماد اليورو، ضمانا التموقع في "قلب أوروبا"، ولم ليس في طليعتها.

ويؤكد أنصار طوني بليير مثل بيتر هان ممثل لندن في المفوضية الأوروبية ببروكسل أن "أعداء اليورو في بريطانيا، هم أعداء أوروبا أيضا". أما المعارضون للعملة الموحدة، فهم يعترضون على هذا الخلط، ويرفعون شعار: "نعم لأوروبا، لا لليورو". و يضيفون أن المكانة الدولية لبريطانيا لم تتأثر بسبب عدم إنتمائها لمنطقة اليورو.

وفي الواقع، بريطانيا منقسمة أمام اليورو. فالتناقض بين المؤيدين و المعارضين للعملة الموحدة يشق المجتمع البريطاني من أقصاه إلى

أقصاه: الحكومة، البرلمان، الأحزاب السياسية، النقابات، أجهزة الإعلام، جمعيات رجال الأعمال الخ...و يعتبر هذا التناقض بين المتحمسين لليورو، محامي الدفاع عن الإنضمام السريع، وبين المعارضين، الراغبين في المحافظة على الجنيه الإسترليني إلى الأبد، شرخا عميقا داخل المجتمع البريطاني. أما للآخرين، فهو يمثل غالبا حدودا ضبابية جدا، يتمحور حولها كلا المعسكرين لإقناع أحدهما الآخر. ويؤكد كل سبر أراء الرأي العام البريطاني منذ سنوات عديدة واقعا سياسيا جبريا: أغلبية بسيطة من البريطانيين تعارض اعتماد إقتصاد اليورو. و حسب آخر تحقيق نشرته الصانداي ميرور، هناك 60% من البريطانيين يعارضون اليورو في أي إستفتاء محتمل، حتى وإن كان طوني بليرو ووزير المالية غوردون براون يزكيان العكس، 33% فقط سوف يصوتون ب"نعم". ويرى أنصار ال"لا" أن الإنضمام لمنطقة اليورو "في السنتين أو الثلاث القادمت، سوف لن يكون فكرة جيدة".

وتعاني العملة الموحدة من البيئة المعادية لأوروبا التي غذاها طوني بليرو بسبب وقوفه إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب على العراق، والتي ترتد ضده اليوم. "فاليورو هو ضحية الحرب" حسب قول أحد المدافعين عن العملة الموحدة. وحتى الحكومة البريطانية نجدها منقسمة إلى معسكرين غير متكافئين على الصعيد العددي، إذ يلتف حول طوني بليرو، جيوف هون وزير الدفاع، وشارل كلارك وزير التربية، وباترسيا هويت وزير التجارة والصناعة، وجون ريد وزير العلاقات مع البرلمان، وآلان ملبورن وزير الصحة، فهؤلاء جميعا من أنصار إجراء إستفتاء قبل انتهاء إنتهاء مدة السلطة التشريعية. وبالمقابل، يتمحور حول غوردون براون وزير المالية "الفاترون" و"المعارضون" الذين هم أقل عددا وتأثيرا.

في جانب المعارضة، نجد حزب المحافظين الذي يعارض بشدة اليورو. إذ يقول إيان دونكان سميث "سوف تكون العملة الموحدة سيئة للإقتصاد، وللتوظيف، وللشعب. ولسنا بحاجة إلى إستفتاء لمعرفة ذلك". أما الحزب الليبرالي الديمقراطي، فهو من أشد المدافعين عن اليورو. و تعارض النقابات في أغليبيتها اليورو، لأنها ترى في هذا الأخير أداة لتطبيق الوصفة النيوليبرالية، التي سوف تمنع استمرار إستمرار تمويل الإصلاحيات الضروري للقطاع العام في بريطانيا.

ويعلم طوني بليرو أن رجال الأعمال سوف يكونون الناطقين الجيدين باسم إسم اليورو. غير أن المشكل في أنهم أصبحوا أقل حماسة على عكس ما كانوا قبل سنوات. وقد صرحت مؤسسة الأعراف رسميا أنها "محايدة" في الصراع الدائر بين المؤيدين والمعارضين لليورو. فهي ترى أن وضع الإقتصاد الإقتصاد البريطاني أفضل من الإقتصادات في منطقة اليورو، وأن البنك المركزي البريطاني حين أصبح أكثر إستقلالية إستطاع أن يعزز سلطته. وتؤيد نصف غرفة التجارة البريطانية موقف السيد

براون وزير المالية.

أما الصحافة التي تعتبر المفتاح الرئيس في النقاش حول اليورو، فهي منقسمة بدورها. فأقطاب المال المحافظون الذين يسيطرون على ثلاثة أرباع الصحافة المكتوبة : الأسترالي - الأمريكي روبرت مورديش (صن، تايمز، صندي تايمز)، والكندي كونراد بلاك (ديلي تلغراف، صندي تلغراف)، والبريطاني لورد روثيرمير (ديلي ميل، ميل أون صندي، إفينينغ ستاندارد)، هؤلاء جميعا معارضون بقوة لليورو. فصحيفتا الصن وديلي ميل توزعان يوميا 6 ملايين نسخة، تشنان حملة عنيفة بالتوازي على مشروع الدستور الأوروبي الذي أقر مؤخرا.

المسألة المؤكدة في بريطانيا أن طوني بلير ضيع الفرصة في خريف عام 2001، عندما بدا اليورو مدفوعا بنجاحه حين نزل للتداول في القارة الأوروبية، وعندما كانت أوروبا موحدة لمحاربة الإرهاب. ففي تلك الفترة لم يهيء رئيس الوزراء الوزاء البريطاني الرأي العام سياسيا للانضمام إلى نضمام إلى منطقة اليورو. كما أن السيد براون لم يساعده في ذلك.

فوزير المالية البريطاني ظل يتغنى بتفوق النموذج البريطاني، وهو ينتظر من منطقة اليورو أن تجري إصلاحا عميقا لكي تكون "جديرة" بأن تستقبل بإستقبال في داخلها الاقتصاد الإقتصاد البريطاني.

-5

الإرتفاع القوي لليورو تعبير عن أزمة :

بعد عدة أسابيع من الصمت، بدأت الحكومات الأوروبية في منطقة اليورو تنهياً لتقديم جواب على هذا الإرتفاع الجنوني لليورو. فبعد أن قدر بنحو 22% أمام الدولار في عام 2003، سجلت العملة الأوروبية ارتفاعا أوروبية إرتفاعا قياسيا يوم 6 يناير 2004 يناير الحالي عندما تجاوز اليورو عتبة 1,28 دولار. وبهذا الانفجار الانفجار العنيف لليورو تبدأ أوروبا سنة 2004 بأزمة نقدية حقيقية، بعد أن أنهت عام 2003 بأزمة سياسية نتيجة اختلافات اختلافات مواقف دولها إزاء قضية الحرب الأمريكية على العراق، و جراء أيضا المواجهة حول ميثاق الاستقرار الإستقرار حيث أخفقت بالتوصل إلى اتفاق اتفاق حول مجلس الإتحاد، وإخفاق قمة بروكسيل.

وكان أول من كسر جدار الصمت من جانب الطبقة السياسية الأوروبية هو رئيس الحكومة الأوروبية سلفيوسيلفيو بر لسكوني الذي قال في نهاية العام الماضي: "اليورو ارتفع من جديد وهذا يعاقب كثيرا اقتصاداقتصاد البلدان الأوروبية كلها، لأن منتجاتنا منتوجاتنا أصبحت غير تنافسية على صعيد الأسواق".

ومنذ انطلاقة انطلاقة العملة الموحدة اليورو في عام 1999، شهدت منطقة اليورو أوضاعا صعبة-نمو مصاب بالانيمية، ارتفاع إرتفاع قوي للبطالة- بينما تجاوز العجز في الموازنة للاقتصاديين الإقتصاديين

الرئيسيين في منطقة اليورو سقف 3% من الناتج المحلي الإجمالي المحدد من قبل ميثاق الاستقرار الإقرار. و يبرز هنا التناقض حاداً مع اقتصادات اقتصاديات البلدان التي لازالت ترفض اعتماد اعتماد اليورو، مثل بريطانيا والسويد والدانمركا والدانمارك، التي لديها معدلات بطالة أقل بكثير، ومعدلات نمو أكثر ارتفاعاً وعجوزات في الموازنة محدودة (عندما لا يعرفون فائضا في الموازنة). ويصل المحللون الاقتصاديون إلى نتيجة مفادها أن العملة الموحدة لم توقف إلا قليلاً المرض الاقتصادي الاقتصادي الأوروبي، وما فتؤوا فتأوا ويتساءلون عن احتمال احتمال مسؤوليتها في المصاعب الاقتصادية الاقتصادية الحالية لمنطقة اليورو. ففي الواقع، لم تحل العملة الموحدة مشكلة الأزمة الاقتصادية في أوروبا.

لقد ارتكزت انطلاقة انطلاقة اليورو في عام 1999 على قرار سياسي، أكثر منه على نظرية اقتصادية اقتصادية لمنطقة نقدية أفضل حيث . و يمكن لمجموعة من الدول لبلدان أو المناطق أن تشكل منطقة نقد أفضل وذلك حين نقدية أفضل عندما تكون اقتصاداتها اقتصاداتها شديدة التداخل، على صعيد تبادل الخيرات والخدمات، وكذلك على مستوى تحرك حركية عوامل الإنتاج. وتعتبر تعطينا الولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك في تحقيقها منطقة نقد نموذجاً أكثر تحقيقاً لنجاح المنطقة النقدية الأفضل.

فهل يستطيع يعتبر الاتحاد الأوروبي أن يشكل منطقة نقدية أفضل؟ إذا نظرنا إلى المبادلات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي نجدها لا تمثل سوى 15% من الناتج الداخلي الإجمالي لمنطقة اليورو، الأمر الذي يعتبر ضعيفاً جداً بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك أيضاً، حركية العمل في أوروبا هي محدودة جداً بالقياس إلى الولايات المتحدة الأمريكية (من دون الرجوع إلى المصادر إذ أن الواقع يؤكد أنها ضعيفة أيضاً داخل الدول الأوروبية ذاتها). وإذا تجاهلنا هذه المسائل الجوهرية، فإن اليورو خلق سياسة نقدية موحدة تدار من قبل البنك المركزي الأوروبي، وما نجم عن ذلك من حرمان حرمان بذلك كل بلد من اثنين اثنين (لثلاثة) من أسلحة سياستها الاقتصادية: أولاً، الحرمان من الاقتصادية : سياسة نقدية مستقلة. ثانياً، و مرونة في معدلات الصرف. ثالثاً أما السلا ح الثالث، سياسة الموازنة التي نجدها مقيدة بميثاق الاستقرار. مكبلة بسبب ميثاق الاستقرار.

الكل في أوروبا يتحدث الآن عن أزمات اليورو، بسبب النتائج الكارثية لالاقتصادات الاقتصادية الأوروبية: فقد سجلت أوروبا العجز أسوأ نتائج اقتصادية العجزاً سواء نتائج اقتصادية لفترة ما بعد الحرب من خلال ارتفاع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بنحو 0,4%. إنه في الوقت الدقيق، الذي بدأ ينتعش فيه اقتصادها أخيراً بفضل ديناميكية اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بدأت الإضرابات

النقدية النقدية تنهش في أوصالها. ومع هذا الإرتفاع الجنوني لليورو أمام الدولار شهدت أوروبا النقدية أزمته الكبيرة الأولى.

لقد أوضح السيد روبير منديلمانديل الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد الإقتصاد أن الضعف الذي سجله اليورو خلال أولى سنوات العمل به هو "نعمة" إذ قدم انخفاضا لانخفاض القيمة التنافسية لليورو منها مفاجئا لأوروبا. أما اليوم فنلاحظ النقيض، إذ إنه بتحقيقه يجر أذيال الكارثة، ومع أن مدير البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه ندد "بتحقيق اليورو" إلا أنه مدح انخفاضا لانخفاض سعر البضائع المستوردة وارتفاع القدرة الشرائية. بيد أن أطروحته هذه غير مقنعة كثيرا.

خبراء الاقتصاد الإقتصاد يحاكمون الأمور بمنطق مختلف، إذ يرون أن أن ارتفاع قيمة العملة الموحدة كان له الأثر الرئيس في زيادة المرض الخطير الذي يعاني منه الاقتصاد الإقتصاد الأوروبي منذ سنوات: العجز في النمو. ونقاط الضعف في هذا الأمر- الحالة الصحية السيئة للتمويل العام ومستوى البطالة المتزايد- ماهي إلا نتائج مباشرة لهذا الأمر. إن اقتصاد الإقتصاد منطقة اليورو مريض إلى درجة أنه غير قادر على تقدير محاسن النقد القوي، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، مع دولارها القوي.

وبشكل آلي تقريبا، فإن ارتفاع اليورو بنسبة 10% يكلف حوالي نقطة من النمو لمنطقة اليورو(1).

فبقدر استمرار استمرار العملة الموحدة في الإرتفاع على غرار الأسابيع الأخيرة، فإنه سوف لن يبقى أي شيء من الإرتفاع بالكاد 2% من الناتج الداخلي الإجمالي المحسوم بشكل عام لعام 2004. لا سيما، أن أوروبا ستعاني مرة أخرى من الإنذال وهي تراقب دينا مكية الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تبقى هي مصابة بالعطالة. ثم إن إيقاف ارتفاع اليورو، لا يعتبره الخبراء بدون شك شرطا كافيا لعودة نمو مستمرة وثابتة على صعيد القارة العجوز. لكنه شرط ضروري للنمو.

(1) - Le Monde 10 Janvier 2004

وفي ظل تحطيم اليورو كل الأرقام القياسية تتجه الأنظار الآن نحو البنك المركزي الأوروبي. وقد فسرا لعاملون في الأسواق والأسواق النقدية صمت البنك المركزي الأوروبي كإشارة على تفضيله استمرار انخفاض استمرار انخفاض الدولار. فالعملتان الرئيستان العالميتان، اليورو والدولار، تنتفضان كما لو أنهما كانتا في كفتي ميزان واحد. وكفة هذا الميزان تميل الآن إلى جانب اليورو الذي يسجل أرقاما قياسية بانتظام. إن منطق الأسواق المالية هو على النحو التالي: كلما تميل كفة الميزان إلى جانب، كلما يزيد المتدخلون في الأسواق المالية من وضع أثقال في الجانب عينه. إنهم يعتقدون حاليا أن العملة الأوروبية سوف تصل إلى 1,30 دولار في نهاية هذا العام ويوجهون

استثماراتهم استثماراتهم من أجل استغلال استغلال هذا الانفراج. الانفراج. وعلى النقيض من ذلك، كانت الآلية عينها، هي التي أحدثت الارتفاع الجنوني للدولار حتى عام 2000، إلى أن حان الوقت لكي تقرر السلطات النقدية وضع حد له من خلال التدخل على صعيد أسواق الصرف (1). ومنذ سنة، تعمق ارتفاع اليورو بسبب انتهازية إنتهازية المستثمرين الذين فضلوا استثمار رؤوس أموالهم في أسواق ذات مردود عالية من خلال استغلال استغلال المنحة المقدمة من مستوى معدلات الفائدة الأوروبية المرتفعة أكثر من مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأثر الإيجابي لعملية تحويل عملاتهم. ويمتلك البنك المركزي الأوروبي ثلاثة أسلحة لتخفيف ارتفاع اليورو، تحديد، و تخفيض معدلات الفائدة، و التدخل المباشر على صعيد سوق الصرف. و لكن تخفيض البنك المركزي معدلات الفائدة لن يكون ممكنا إلا إذا وصل اليورو حد 1,35 دولار حسب قول نوريبرت والتر رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية الإقتصادية في البنك المركزي الألماني.

(1) - Le Monde 8 Janvier 2004

ومن الواضح أن مصالح النظام السياسي والنظام النقدي في أوروبا متعارضة. فبينما تخشى الحكومات الأوروبية الوصول إلى تطور يشل النمو ويشل محاربة البطالة، نجد بالمقابل موقف مصرفي البنك المركزي الأوروبي مختلفا، إذ يمكنهم أن يسروا من توجه نقدي يقلص من توترات التضخم النقدي. وفي ظل استمرار استمرار هذا الارتفاع الجنوني لليورو، يبرز عجز القادة الأوروبيين عن إيجاد حل لأزمة اليورو. ويضع هذا الخواء النقدي أوروبا في وضع ضعيف وعاجز مقارنة مع منافسيها الاقتصاديين الإقتصاديين الرئيسيين : أمريكا، اليابان، والصين، الذين يتمتعون كلهم بسياسات صرف ثابتة.

6- صراع أوروبا لنيل حصتها من السوق العالمية يمثل اتجاهاً تجاه أوروبا (المركز الرأسمالي التقليدي في العالم) نحو تخصص البلدان الناشئة بالإنتاج الصناعي التقليدي (بما في ذلك أدوات الإنتاج) جزءا من صيرورة سيرورة العولمة الرأسمالية، واحتفاظا احتفاظ الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة بالنشاطات الاقتصادية الاقتصادية الأكثر عصرية، التي جاءت بها الثورة العلمية والتكنولوجية (الإنتاج الآلي، الصناعة الإلكترونية، غزو الفضاء، الذرة). إننا نعيش الثورة العلمية و التكنولوجيا الهائلة. هذه الثورة تؤدي إلى إلغاء الأشكال التقليدية للتراكم، والاتجاهات الاتجاه نحو تقسيم جديد للعمل على المستوى العالمي القائم حسب المؤسسة التي تملك أوضاعا مهيمنة، وليس حسب البلدان.

ويشهد العالم اليوم ظاهرة جديدة تتمثل في نقل المصانع والصناعات

التقليدية من المراكز الرأسمالية الغربية لإعادة إنغراسها في البلدان الناشئة. حتى فترة قريبة كانت هذه الظاهرة أمريكية خالصة، لكن أوروبا اليوم تسير في الصيرورة السيرورة ذاتها. ويكاد لا يمر أسبوع واحد من دون أن نقرأ تقريراً يؤكد أن نقل المصانع والخدمات المنغرسه حديثاً في البلدان الناشئة أصبح واقعاً حقيقياً أكثر من أي وقت مضى. وهناك عدة ملايين من الوظائف الأوروبية والأمريكية الشمالية أصبحت مهددة اليوم لمصلحة الصين التي تستقبل الأنشطة الصناعية التقليدية، وو الهند التي تستقبل قطاع الخدمات على أراضيها. والظاهرة تمتد لتشمل المهن كلها، الأياقات الزرقاء، والأياقات البيضاء، ولكن أيضاً مراكز الأبحاث والتنمية التي تتطور بسرعة كبيرة. وحسب تقارير بنك الأعمال غولدمان ساشس، هناك ستة ملايين من الوظائف في قطاع الخدمات سوف يتم نقلها إلى بلدان العالم الثالث خلال السنوات القليلة المقبلة. وحسب آخر إحصاء أجرته مجلة فوربس مؤخراً، انطلاقاً انطلاقاً من الترتيب لـ 1000 من كبريات الشركات العالمية، هناك 400 منها أعلنت نيتها، إن لم نقل قد بدأت بالفعل في نقل جزء من أنشطتها الخدمائية إلى البلدان الناشئة. وفي الوقت الحاضر فقدت الولايات المتحدة الأمريكية 800000 فرصة عمل في إطار عملية الترحال هذه. ومن المؤكد أن الصناعة المالية الأوروبية سوف تنقل مليون من الوظائف في القريب العاجل.

في مواجهة الصعود القوي للبلدان الناشئة وللمواقع المكتسبة من قبل الشركات العملاقة الأمريكية في ميدان التكنولوجيا المتقدمة، هل أصبحت أوروبا القديمة عاجزة عن المنافسة العالمية؟ الجواب حسب آراء الخبراء الاقتصاديين الإقتصاديين هو بكل تأكيد بالنفي. لأن أوروبا أو لا، هي أرض استقبال. فالاستثمارات المستقبلية. فالاستثمارات الأجنبية التي جاءت إلى أوروبا ما بين أعوام 1998 و 2002 أسهمت في خلق 1,24 مليون فرصة عمل حسب قول فبريسفابريس حاتم المستشار الا قتصادية الإقتصادية للوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية، وأستاذة الاقتصاد الإقتصاد في جامعة باريس 1. ثم ثانياً، إن التاريخ غني بالدروس، إذ قبل 15 سنة، كان معظم الخبراء يقولون إن الصناعة الأمريكية متأخرة أيضاً، بسبب النمو القوي للصناعات الإلكترونية، وصناعة السيارات اليابانية التي أرعبت قلوب كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. لكن اليوم، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات المتقدمة المرتبطة بها. أما أوروبا، فهي مستمرة في احتلال احتلال موقع قوي في العديد من القطاعات، يشهد على ذلك حجم مبيعاتها من التجارة الخارجية : فأوروبا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي أسهمت أكثر من سواها في نمو الصادرات العالمية ما بين 1990 و 2001. ويمكن إدراج مثال شركة أرباص التي باعت طائرات أكثر من شركة بوينغ. وحسب تحليل

فرانسواز ليموان، ودينيز أونالكيسنسي من مركز الدراسات المستقبلية وإعلام الدولي، يقدر إسهام أوروبا في مجال نمو الصادرات العالمية بنحو 41%، مقابل 30% لآسيا، و25% لأمريكا.

لا شك في أن هذه النتيجة الجيدة ليست معزوة فقط إلى القطاعات التقليدية من الصناعة الأوروبية. فقد أسهمت أوروبا في نمو الصادرات العالمية من الإلكترونيك والإلكترونيك بنحو 30% خلال مرحلة العشر سنوات عينها، إذ انتقلت انتقلت حصة مجموع الصادرات الأوروبية من 9% إلى 14%. وتعتبر هذه النتيجة باهرة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذا النشاط الاقتصادي الإقتصادي ليس إستراتيجيا فقط، ولكنه أيضا نتيجة نوعية بالمعنى الدقيق للكلمة. وفي الواقع ضمنت الصناعة لإلكترونية لأوروبا 17% من التجارة العالمية في عام 2001، وهي نتيجة تضعها في المرتبة الأولى قبل الصناعة الميكانيكية (14,2%) والصناعة الكيميائية (13,8%) (1).

وهناك قطاع راهن هو قطاع الصيدلة. فبعد أن كان وزن أوروبا ضعيفا في التجارة العالمية (2,3% من الصادرات خلال عام 2001)، تضاعف هذا الوزن خلال العقد الماضي، وتمثل الصيدلة في الوقت الحاضر صناعة متقدمة. والحال هذه، ارتفعت حصة المواد الصيدلية من صادرات أوروبا من 1,8% إلى 4,4% خلال المرحلة عينها. وهكذا تسهم القارة الأوروبية بنحو ثلاثة أرباع النمو للمبيعات العالمية من المواد الصيدلية. وبكل تأكيد، ارتفعت الواردات الأوروبية في مختلف القطاعات (إلكترونيك، كيمياء) ولكن بدرجة أقل خلال المرحلة عينها. ولم يتحسن الرصيد بعد.

(1) - Le Monde Economie 10 Fevrier 2004

وتتميز أوروبا بخاصية معينة، كون البلدان الأوروبية تصدر بشكل جوهري نحو بلدان أوروبية أخرى. وتحتل أوروبا مواقع جيدة في الأسواق الكبيرة، بدءا من سوقها في المنطقة الأوروبية، إذ تمثل التجارة الأوروبية البينية 28% من التجارة العالمية، أي 70% من الصادرات الأوروبية. وإذا اعتبرنا اعتبرنا صادرات أوروبا الوحيدة لباقي أنحاء العالم (خارج المنطقة الأوروبية)، فإن وزنها يمثل خمس التجارة العالمية، وظل ثابتا طيلة المرحلة عينها. ومع ذلك، فإن أوروبا ليست حاضرة إلا قليلا في الأسواق العالمية الأكثر ديناميكية مثل أسواق أسواق آسيا، والصين، والهند.

وهناك مفارقة يجب التوقف عندها، إذا كانت أوروبا تأتي خلف آسيا بكثير كمورد للتكنولوجيات المتقدمة للصين، فإن صادراتها لهذه الأخيرة، تتسم في المتوسط، بكثافة من التكنولوجيا المتقدمة تفوق بكثير مثيلا لها من الصادرات الآسيوية أو الأمريكية. ومن جهة أخرى، تعزز الاستثمارات في الخارج الصادرات: فتقسيم العمل يفرض تصدير أكثر ما

يمكن من المواد المتوسطة نحو البلدان الناشئة التي تقوم بدورها بإعادة تركيبها. ويحتل الألمان مركزا متقدما في السوق الصينية، بفضل مبيعاتهم من الماكينات الآلية.

ففي ألمانيا يعمل أجير من أصل ثلاثة لمصلحة التصدير، وقد سجل البلد فائضا تجاريا بنحو 95,25 مليار يورو في عام 2003 حسب تقرير المؤسسة الفدرالية للإحصاء. وتستمر ألمانيا في استغلال استغلال عود النمو في عام 2003، إذ أن تجارتها الخارجية مع البلدان الناشئة شهدت قفزة نوعية. فصادراتها إلى الصين ارتفعت من 26,9% خلال التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، إلى 15,1 مليار يورو (+17% للواردات، بقيمة 20,2 مليار يورو) وارتفعت المبيعات باتجاه بلدان أوروبا الشرقية والوسطى من 5,7% إلى 67,3 مليار يورو (+6,9% للواردات إلى 64,2 مليار يورو). وكما هو الشأن بالنسبة للمنافسين الأمريكيين، تبيع الشركات الألمانية، وتشتري، وتغرس مصانعها في البلدان الناشئة، وتستثمر، وتعيد استيراد استيراد المواد نصف الجاهزة الخ... وقد نقلت ألمانيا عدة مصانع وورشات كاملة إلى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، والصين، واستثمرت كثيرا في تلك البلدان. فمعمل فول سفاكن لصناعة السيارات الذي نقلت خطوط إنتاجه إلى كرواتيا يمثل وحده خمس صادرات البلد. وأصبح مصنع فول سفاكن في الصين يحتل المرتبة الأولى، إذ يصنع سياراته لبيعها في السوق المحلية المزدهرة. أخيرا، تظل صناعات السيارات، والنقل، والطيران، والمواد الغذائية، ومواد التجميل، والسياحة، تحقق أوروبا فيها تفوقا واضحا على صعيد السوق العالمية. أما الصناعات التي لها علاقة بالتكنولوجيات المتقدمة كالاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، فإن بلدان أوروبا الشمالية تسد جزئيا ضعف بلدان أوروبا التقليدية، كألمانيا وفرنسا. وعندما يلتقي القادة الأوروبيون، أصبحت نقاشاتهم تتركز على قضايا التخليق والإبداع التكنولوجي، وإصلاح سوق العمل، والبحث العلمي والتعليم العالي، لكي تحل محل السلع المصنوعة في أمريكا التي هيمنت على السوق العالمية منذ 1990، السلع من إنتاج أوروبا في بداية القرن الواحد والعشرين.

* ... * ... *

الفصل الخامس

أوروبا انطلقت انطلقت لكنها لازالت بعيدة عن منافسيها

1- هل تنجو دولة الرفاه الكينية في السويد؟

من المعروف أن دول الرفاه التي تمول من الضرائب العامة أصلا، أو تلك التي تمول من مدفوعات أرباب العمل والضرائب على لرأس المال والا قترأض الحكومي الكبير، تعاني من أزمة حادة خلال التسعينات، وهذا ما يؤكد لنا على نطاق واسع أن العولمة قد قضت على خيار إتباع اتباع سياسات اقتصادية قومية متميزة. ولم تشذ السويد التي تعتبر التجسيد

الكلاسيكي للدولة الكينزية أو دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية، بين اشتراكية الدولة ورأسمالية المنافسة الحرة، عن هذه القاعدة. بل إنها عانت من أزمة حادة تماما في مطلع التسعينات نتيجة ثلاث ظواهر مترابطة تضافرت لتخفض العمالة والإنتاج وهي: انتقال رأس المال السويدي إلى الخارج استباقا لاكتمال السوق الأوروبي الموحد وقبل دخول السويد إلى الاتحاد الأوروبي، ثانيا: استثناء الكساد الاقتصادي في أوروبا مطلع التسعينات، وثالثا، السعي الدائب للحفاظ على قيمة مكافئتهم كآفته ثابتة للكرون السويدي إزاء المارك الألماني بعد التخلي عن سياسة التنافس على خفض قيمة العملة خلال الثمانينات.

إزاء هذه الأزمة، ما انفك كبار المحللين الاقتصاديين في العالم الغربي يقولون أن النموذج السويدي قد مات، بعد ما أكدته مرحلة الثمانينات، لأن الزمن لم يعد زمن الإرادية الكينزية، وإنما هو زمن العولمة الرأسمالية المتوحشة المتناقضة جذريا مع أعلى الضرائب المرتفعة في العالم، أي ارتفاع مستويات الضرائب المفروضة على الشركات، وعلى الضرائب المفروضة على رواتب أرباب العمل. والحال هذه فإن دولة الرفاه السويدية يجب أن تستسلم أمام جبروت قوة السوق المفتوحة. ومن مظاهر هذه الأزمة الحادة التي شهدتها السويد خلال فترة 1990-1995، أن نمو المعدل الوسطي لم يزد عن 4، 0% على مدى هذه السنوات الخمس، كما بلغت البطالة نسبة 10% في بلد يعتبر العمالة التامة وسواسا وطنيا، وتجاوز العجز في الموازنة 12%، وقاربت القطاعات الضريبية المفروضة نسبة 56%. كما أن السويد التي تمتاز بتوجهها نحو التصدير في مجال الصناعة التحويلية، بفضل الشركات السويدية التي تحقق نصف إنتاجها في الخارج، والتي تستخدم تدويلها هذا، لمعارضة المساومة التشاركية، تخلى فيها اتحاد أرباب العمل عن المساومة المركزية على الأجور في التسعينات. واعترضت الشركات بدورها على ارتفاع كلفة الأجور ولا مرونة هياكل الأجور. وهكذا انهارت القدرة التنافسية لواحدة من أكثر الأمم ثراء في العالم، وبالتالي انهار معها "نموذج" دولة الرفاه، التي ضمنت العمالة التامة، ومستوى من المساواة ومن الضمان الاجتماعي لا نظير له خلال فترة الازدهار الطويلة 1945 - 1973.

لقد وضعت العولمة دولة الرفاه السويدية أمام مأزق كبير، لأن العولمة تزيد المطالبات الدولة لكي توفر الضمان الاجتماعي، بينما تقلص قدرة الدولة على أداء هذا الدور بشكل فعال. ومع ذلك، فإن ما يهمنا هنا هو كيف ردت السويد على هذه الأزمة التي تعرضت لها ؟

هناك ردان على هذه الأزمة. الأول يزعم أنها سمة نموذجية وحتمية للإففاق العام المفرط، والتوسع المفرط لمخصصات الرفاه. ذلك أن السويد هي حالة متطرفة لمشكلة عامة من مشكلات دول الرفاه الأوروبية. أما الثاني، ويمثله إسبيج-أندرسن فيرى أن الأزمة ظرفية في الأساس.. ذلك

أن الاقتصاد السويدي سوف يتعافى، بل إنه يتعافى حقاً، وإن دولة الرفاه سوف تنجو، بمجرد تقليص مناسب. إن لهذا الرأي حسنة، لكن من الواضح أن هناك سمات بنيوية ينبغي معالجتها أيضاً. أما نقيصة الرأي الأ ول فتكمن في أنه لا يقبل بقدر معين من العامل الظرفي، ولا يعطي مجا لا للخصوصية السويدية. ولا ينبغي لنا أن ندع مكانة السويد بوصفها المثال النموذجي لرأسمالية الرفاه تخفي عن أبصارنا السمات المميزة الخاصة لاقتصادها ولسياستها الاقتصادية، والتي تفسر سبب انكشافها إلى هذا الحد للكوابح العالمية في مستهل عقد التسعينات(1).

(1) - بول هيرست جراهام طومبسون - ما العولمة - ترجمة د. فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة العدد 273، سبتمبر 2001 الكويت، (ص 249).

بدأت خطة الإصلاح لدولة الرفاه في أواسط عقد التسعينات، في ظل حكم يمين الوسط، ثم في ظل نظام الاشتراكية الديمقراطية مع مجيء رئيس الحكومة الحالي غوران بيرسون إلى السلطة في عام 1994. فمن جهة اتخذت الحكومة السويدية عدة خطوات مهمة منها، إعطاء دفعة قوية للبرالية الاقتصادية على الطريقة الأمريكية: تخفيض الضرائب على الشركات (28%)، وهو واحد من المعدلات المنخفضة في داخل الاتحاد الأوروبي)، وإصلاح نظام التقاعد حيث تكمل المخصصات التقاعدية القسم المضمون من قبل التوزيع (50 %)، ومرونة في العمالة مقبولة من قبل النقابات مقابل سياسة تكوين مهني نموذجية. ومن جهة أخرى المحافظة على دولة الرفاه قوية، للخدمات العامة، وهذا يتطلب تمويل الإنفاق الحكومي عموماً اعتماداً على ضرائب الدخل التي تعتبر الأثقل في أوروبا. وهذا يعني أن على الجمهور السويدي الذي يرغب في خدمات الرفاه هذه، أن يقبل دفع ثمنها. إنه البراديغم الاشتراكي الديمقراطي السالك على الأقل في السويد، يفترض وجود قيم تضامنية ومؤسسات سياسية موائمة، ترغم صانعي القرار على الاستجابة لمثل هذه القيم، حيث تغدو المؤسسات والقيم المركزية، تشكل تراثاً قومياً متميزاً يميل إلى التضامني ويؤيد استهلاك الجمهور. ويقدم هذا البراديغم على تحرير الشركات أكثر ما يمكن لضمان خلق الثروة ثم فرض ضريبة على المواطن الذي يعتبر راتبه من أعلى الرواتب في العالم، من أجل ضمان عدالة في التوزيع.

تعتبر دولة الرفاه السويدية نموذجية إذ إنها تعتمد على الضرائب العامة، وتعتبر الإنفاق ليس وسيلة للتأمين من الصدمات الخارجية فقط، بل هو أيضاً وسيلة لتعديل الاقتصاد الكبير. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف وفقت السويد بين السوق وبين الانفتاح العالمي ونمو الأسواق المالية الكونية، والحفاظ على التضامن الاجتماعي؟ إن مصلحي الرفاه في السويد يعتبرون هذه المسألة في قلب مستقبل الاشتراكية

الديمقراطية الأوروبية، و لهذا قدموا جوابهم الأصيل على ذلك. وترجح كل التقديرات فوز غوران بيرسون في الانتخابات التشريعية التي ستجري في سبتمبر المقبل للمرة الثانية على التوالي، وذلك بفضل المؤشرات الاقتصادية المشجعة. فالنمو الاقتصادي سوف يكون في حدود 2 % خلال 2002، لكنه سوف يتجاوز 3 % خلال العام المقبل، واستطاعت الدولة أن تحقق فائضا في الموازنة بنحو 2 %، أما البطالة فقد انخفضت إلى نسبة 4 % من السكان العاملين. والحقيقة أن " النموذج السويدي " الجديد الذي يقوم على استراتيجية أوسع لإصلاح دولة الرفاه، يستهدف درء تحاشي الضريبة والهرب إلى تأمين الرفاه بالوسائل الخاصة، والرفاه على قاعدة مخصصات عامة (حكومية) تتولى توزيعها اتحادات رفاه طوعية، ذاتية الحكم، وإيجاد نظام يوفر حدا أدنى لائقا ولكنه يعفي الأغنياء خيار الزيادة عليه بخدمات يختارونها بأنفسهم، إنه وحده الكفيل بالحفاظ على التضامن الاجتماعي، و منع انقسام الرفاه إلى خدمات خاصة قائمة على التأمين، وشبكة ضمان حكومي ممولة من الضرائب يدفع لها الجميع ولا يستخدمها اليائسون.

ففي السويد تمثل الهجرة 10 % من السكان الأصليين الذين لا يتجاوز تعدادهم 10 ملايين نسمة، و " النموذج السويدي " يدمج في صلبه المهاجرين، الذين يتمتعون بحقوق كبيرة و و حقيقية. كما أن المركزية النقابية التي تمثل العمود الفقري للاشتراكية الديمقراطية السويدية تضم في صفوفها مليونين من المنخرطين، أي أن حوالي 80 % من الإجراء السويديين هم نقابيون. وتتميز هذه النقابية بالبراغماتية، والبحث عن العمالة الدائمة والتكوين المهني للشباب (إذ أنها في خطتها خلال عام 2005، سوف يحصل 80 % من السويديين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 65 سنة على عمل)، وبفلسفة العقد الاجتماعي الدائم. وقد بدأت صيغ العقد الاجتماعي هذه بإطلاق أدب جديد يقوم على " نزعة تشاركية تنافسية " جديدة تستهدف بالأساس تعزيز القدرة التنافسية العالمية. في حين أن هدف " النزعة التشاركية " في عهد الدولة الكينزية القديمة هو تقاسم أهداف المساواة وإعادة التوزيع الاجتماعية. وتعتبر المركزية النقابية أن انتماء السويد إلى الاتحاد الأوروبي قد ساعد برنامج الإصلاح لدولة الرفاه. فالسويد الآن تحترم معايير معاهدة ماستريخت، ولديها معدل بطالة هو الأدنى في كل أوروبا، وحافظت على نظام الضمان الاجتماعي، وهي تتجه الآن إلى القيام باستفتاء في ربيع 2003 لمصلحة تبني العملة الأوروبية الموحدة اليورو، وإلى الدخول الفعلي إلى الاتحاد النقدي في عام 2005.

ونخلص إلى القول إن السويد هي " قوة عظمى على الصعيد الأخلاقي " ونموذج جديد للاشتراكية الديمقراطية الأوروبية تستحق الدراسة و التحليل عن كثب، خاصة بعد أن تعرضت معظم الاشتراكيات

الديمقراطية الحاكمة في أوروبا إلى هزائم فظيعة خلال السنوات الأخيرة.

2-الأسماوية الألمانية في مواجهة معوقات البنية

ألمانيا هي أحد بلدان الاتحاد الأوروبي الأكثر تضررا من التباطؤ في النمو العالمي، إذ أجبرت الأحوال الاقتصادية الحكومة على مراجعة تقديراتها بشأن النمو الاقتصادي، حيث يدور الإجماع اليوم حول معدل 0,75 في المئة لعام 2002، و2 في المئة للعام 2003. وقد اصطفت الحكومة الألمانية على هذه الأرقام بعد تقدير سابق رسمي لمعدل النمو بنحو 5,2 في المئة لعام 2003.

وتذهب بعض المؤسسات الكبيرة مثل مؤسسة كيال إلى اعتماد معدل نمو بنحو 4,0 في المئة خلال هذه السنة، أما البنك المركزي الألماني - البند ستانك - فهو أكثر تشاؤما من الحكومة، إذ يقدر النمو بنحو 5,0 في المئة. ويخشى كبار المحللين الاقتصاديين من سقوط البلاد مجددا في الانكماش الاقتصادي.

وقد احتلت البطالة مركز الصدارة في وعود المرشحين الرئيسيين غيرها رد شرودر إدموند شتويبر، إذ بلغت أكثر من 4 ملايين عاطل عن العمل. ويحمل المرشح اليميني إدموند شتويبر المسؤولية في ذلك للمستشار شرودر، الذي لم تنجح حكومته في الالتزام بوعده متهور تم التعبير عنه في نصف مدة حكمه

5,3 مليون عاطل عن العمل حتى خريف 2002. ويبلغ معدل البطالة 6,9 في المئة في عموم ألمانيا، و18 في المئة في شرق البلاد، مقابل 3,4 في المئة في منطقة البافيا القريبة من التوظيف الكامل. وتعتبر النساء والشباب الأقل من 25 سنة الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من البطالة في شرق ألمانيا.

ويقول إدموند شتويبر عن البطالة بأنها "الكارثة الوطنية الثانية"، وأن تأثيرها يأتي في مرتبة الفظائع التي خلفتها الفيضانات التي عمت البلاد في آب الماضي. وبالمقابل اعتمد المستشار شرودر على تقرير لجنة هارتز - الاسم مشتق من مدير شركة فولسكفاغن للسيارات بيتر هارتز - التي كلفت من قبل الحكومة بتقديم دراسة حول إصلاح سوق العمل. ويقترح التقرير تخفيض البطالة إلى مليونين خلال ثلاث السنوات القادمة.

وعلى الرغم من معضلة البطالة هذه، إلا أن ألمانيا لا تبدو ضعيفة إلى هذا الحد. فعقب تحقيق وحدتها، دفعت ألمانيا الثمن غالبا من أجل إرادة تجميع الألمان كلهم في جمهورية واحدة، إذ إن الدعم الاقتصادي لشرق ألمانيا كان في حدود 3 في المئة من الدخل الوطني الخام، وهو مبلغ يسهم في ضمان الحياة لهذا الإقليم أكثر منه يساهم في عملية خلق ديناميكية اقتصادية جديدة. وقد بذلت جهودا كبيرة في سبيل تحقيق

بنية تحتية قوية (مد طرق، سكك حديد، كهرباء)، غير أن هناك حدودا لتدراك التأخر التاريخي لألمانيا الشرقية. ففي غرب البلاد تتراوح البطالة في حدود 7,8 ٪، بينما في شرق البلاد تصل 18 ٪. ولأول مرة منذ تحقيق الوحدة الألمانية حقق شرق البلاد نموا اقتصاديا، أكثر رداءة من الغرب في عام 2001.

أما في مجال التكنولوجيا الجديدة، فقد ركزت ألمانيا كثيرا على البيوتكنولوجيا، وهي تحتل الآن المرتبة الثالثة عالميا في هذا المجال، و المرتبة الثانية على صعيد القارة الأوروبية بعد بريطانيا. وفي الوقت الحاضر، وبالمقارنة مع بريطانيا، فإن الشركات الألمانية تحقق مجموع المبيعات ثلاثة مرات أقل (حوالي 1045 مليون يورو). وتوظف مرتين أقل من الأجراء (14400 مليون يورو تقريبا). وقد تم إطلاق سياسة تطوير البيوتكنولوجيا هذه في أواسط عقد التسعينات، عبر ضخ أموال كبيرة في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي. وبصورة إجمالية تقدر الحكومة حاليا عدد العاملين في مجالات التكنولوجيا المدنية بنحو 200000 شخص. ووبصرف النظر عن جهود ألمانيا ونجاحاتها في مجال التكنولوجيا الجديدة، فإن ألمانيا لا يمكن أن تعتمد على الركائز التي شكلت النهضة والقوة الاقتصادية الألمانية، ألا وهي: الفحم الحجري، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الكيمياء الثقيلة.

وتعتبر ألمانيا بلدا جذابا للاستثمارات الأجنبية. فبعد المستوى التاريخي الذي تحقق في عام 2000، انخفض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاتحاد الأوروبي في عام 2001، بنحو 40 ٪ -، حسب أوروستات. ومع ذلك، تفردت ألمانيا، ومعها اليونان بتحقيق نمو في مجال تدفق الاستثمارات الأجنبية بنحو 6 ٪، حتى وإن كانت على مستوى الحجم الإجمالي تظل في المرتبة الرابعة على الصعيد الأوروبي بعد بلجيكا ولوكسمبورغ ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا. وتظل الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأجنبي الرئيسي في ألمانيا من خارج بلدان الاتحاد الأوروبي. وفضلا عن ذلك، فإن ألمانيا تعتبر المستثمر الرئيسي في بلدان الاتحاد الأوروبي خلال عام 2001، إذ تصل استثمارات ألمانيا إلى نحو 60 مليار يورو و30 ٪ من إجمالي استثمارات الاتحاد الأوروبي. وينظر المحللون إلى ألمانيا على أنها البلد المريض في أوروبا، مريض بوحده، ومريض أيضا بتكيفه الذي أضحى ضروريا من قبل العولمة الرأسمالية، التي تسارعت مع سقوط جدار برلين عام 1989. فهل ستستمر ألمانيا في المحافظة على نمط رأسماليتها الخاصة القائم على " نموذج رينان"، أي الإدارة المشتركة للشركات عبر مشاركة الأجراء كما ينص على ذلك صراحة قانون 1951، ؟ لقد تألقت ألمانيا بما لديها من نظام تدريب غاية في التطور وبما سادها من تعاون متين بين رأس المال والعمل. وعلى هذا النحو كان المستوى، من حيث التكنولوجيا والعمل البشري والوثام الإجتماعي، قد غطى على السلبيات السائدة في

القطاعات الأقل أداء(1).

(1) - هانس-بيترمارتين وهارالد شومان- فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: أ.د. رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة العدد 238، الطبعة الأولى أكتوبر/تشرين الأول 1998، (ص 231).

أما اليوم فمع الإقترءاء بالمبدأ السائد في الولايات المتحدة الأمريكية ألا وهو النيوليبرالية المتوحشة، فبدأت ألمانيا تشهد نهاية التشاركية بين رأس المال والعمل، لأن هذا النهج الإقتصادي لم يعد " يتماشى مع طابع العصر أصلاً". المتفائلون يقولون بأن هذا النظام لازال صالحاً. نما الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا على مدى السنوات العشر الماضية بمعدل سنوي لم يتجاوز 1,4%، أي بنصف سرعة النمو في بقية دول الاتحاد الأوروبي وبمعدل مساو تقريباً لمعدل النمو في اليابان الذي ضرب المثل ببطئه على مدى السنوات القليلة الماضية. وأما التفسيرات الأكثر شيوعاً لهذا الأداء المخيب للآمال، فهي تتمثل في النفقات التي ترتبت على إعادة توحيد شطري ألمانيا والحالة غير المشجعة لأسواق العمل في البلاد الموحدة. ولكن دراسة جديدة أجراها بنك "جولدمان ساكس" الاستثماري تقدم مبرراً غريباً بعض الشيء، ألا وهو أن التكلفة المنخفضة ظاهرياً لرأس المال شجعت الاستثمار الزائد الذي يقع عليه اللوم في ببطء النمو بالدرجة الأولى. ويمكن لارتفاع تكلفة رأس المال في السنوات الأخيرة أن يفسر الجزء الأكبر من ضعف النمو في ألمانيا وإمكانية مواصلته كبج هذا النمو على مدى بضع سنوات قادمة. وتبدأ الدراسة بتسليط الضوء على العائدات المنخفضة جداً على رأس المال. ويقدر "جولدمان ساكس" أن الشركات الألمانية حققت متوسطاً في العائد قبل اقتطاع الضريبة على رؤوس أموالها لا يزيد على 5% منذ عام 1991. وفي المقابل، فإن متوسط العائد في بقية الاتحاد الأوروبي بلغ 12%، وهو معدل أعلى من المتوسط الذي حققته الشركات الأمريكية والبالغ 10%.

ويمكن إلقاء جزء من اللائمة على توحيد جزأي ألمانيا، حيث اسهم دمج الشركات في ألمانيا الشرقية سابقاً ضمن الاقتصاد الألماني بالإضافة إلى الطفرة الكبيرة في استثمارات رأس المال في أعقاب توحيد اللمانيتين، في تقليص متوسط العائدات. ولكن ألمانيا الشرقية لا تشكل سوى 11% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة لا تكفي لتبرير انخفاض معدل العائد إلى هذا الحد.

ويذهب بعضهم إلى أن الاتحادات التجارية القوية في ألمانيا رفعت الأجور مما أدى إلى تقليص العائد على رأس المال. ولكن الاتحادات التجارية في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى لا تقل قوة كما أن أسواق هذه الدول لا تقل صرامة عن السوق الألمانية، ومع ذلك، فإن عائدات الاستثمار فيها هي أعلى.

ويضاف الى ذلك، أنه إذا كانت الاتحادات العمالية قد زادت الدخل الاجمالي للعمال، فإن الشيء المنطقي في هذه الحالة هو أن يؤدي انخفاض العائد على رأس المال الى تراجع الاستثمارات. ولكن عكس ذلك تماماً كان ما حصل. فمنذ عام 1991 تراوح معدل استثمارات قطاع الأعمال في حدود 21% من الناتج المحلي الاجمالي لألمانيا مقارنة مع 18% في بقية دول الاتحاد الاوروبي و15% في امريكا. ويقول البنك ان اجتماع المعدلات العالية للاستثمار مع انخفاض العائدات على هذه الاستثمارات يدل على أن تكلفة رأس المال كانت في ألمانيا عند معدلات ادنى مما كانت عليه في أي مكان آخر. وأما التوجه السائد، فهو لجوء الشركات الى الاستثمار الى الحد الذي تغطي معه العائدات الاضافية تكلفة رأس المال وتحقق هامشاً من الربح. وفي حال المحافظة على انخفاض تكلفة رأس المال، فإن النتيجة تكون زيادة في الاستثمارات وانخفاضا في العائدات.

وهذا يقودنا الى نتيجة مفادها أن سوق المال الالمانية وليس سوق العمالة فيها هو ما جعل ألمانيا تختلف عن بقية الاقتصادات الاوروبية. ولكن هذا يجعل البلاد شبيهة في كثير من الجوانب المهمة "والمقلقة" لليابان، حيث الاستثمار يمثل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الذي تعتبر فيه عائدات رأس المال منخفضة جداً. وفي ظل وجود اقتراض منخفض التكلفة، فقد كانت تكلفة رأس المال أقل بنقطتين مئويتين على الاقل من بقية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في أواخر التسعينات، مما حدا بالشركات الالمانية الى زيادة الاستثمار. وكانت النتيجة أن تكلفة رأس المال ذات المخاطر المعدلة سترتفع الى معدلات طبيعية أكثر. وبالفعل، فقد ارتفعت في السنوات الأخيرة معدلات الفائدة التي يدفعها العديد من الشركات الالمانية، على الرغم من ان المعدلات الرسمية تراجعت. وطبقاً لدراسة "جولدمان ساكس"، فإن تكلفة رأس المال المتزايدة هذه هي التي يقع عليها اللوم في ضعف الاستثمارات الالمانية وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات القليلة الماضية، فقد انخفضت النسبة التي تمثلها الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي من 24% في عام 1991 الى 16% في عام 2003. وقد تتراجع أكثر لأن تكلفة اقتراض الشركات لا تزال أقل من مثيلاتها في بقية الاتحاد الاوروبي.

وتقدر دراسة "جولدمان ساكس" أن ارتفاع متوسط تكلفة رأس المال في ألمانيا الى معدلات مماثلة لتلك الموجودة في بقية دول الاتحاد الاوروبي سيؤدي الى تقليص الناتج المحلي الاجمالي في ألمانيا بواقع 5%. وبعبارة أخرى، قد يصل هذا التراجع الى نصف نقطة مئوية من معدل نموها السنوي على مدى 10 سنوات. ويقدر البنك ان البلاد قد قطعت نصف الشوط على هذا الطريق.

وعلى المدى البعيد، ستقود إصلاحات سوق رأس المال إلى استخدام الموارد المالية بكفاءة أعلى وبالتالي إلى عوائد أكبر على رأس المال. وبالفعل، فإن الدخل الوطني الإجمالي وبما فيه الدخل الخارجي سيرتفع في المقابل. ومع تلاشي الدعم الحكومي لرأس المال، فإن المزيد من الأموال سيتم استثمارها في الخارج في ظل سعي الشركات إلى تحقيق عوائد أكبر. ولكن سوق العمل يحتاج إلى تعديلات سريعة إذا كان يراد للاقتصاد الألماني أن يستفيد، وإلا فإن تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج سيؤدي إلى فقدان فرص العمل.

وعليه، مع أن تكلفة رأس المال هي السبب الرئيسي لتباطؤ النمو الاقتصادي الألماني، إلا أن إصلاح سوق العمل لا يزال يشكل عاملاً مهماً لأنه سيحد من الخسائر على المدى القصير الذي يلزم الشركات للتكيف مع ازدياد تكلفة رأس المال. ولكن العقبة الأساسية هي أن مضي ألمانيا قدماً في الإصلاحات العمالية لن يمنع تكلفة رأس المال من تكبيل الاستثمار والنمو.

3- صمود بلدان أوروبا الشرقية أمام الأزمة العالمية والتبعية لأمريكا منذ أن بدأ التصدع داخل المعسكر الغربي بشأن المسألة العراقية، أصبحت دول أوروبا الشرقية تمثل القاعدة الخلفية الأكثر وفاء للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأوروبية. وليس أدل على ذلك من صفقة الطائرات أف 16 التي أبرمتها بولندا مع أمريكا في نهاية ديسمبر 2002، على حساب المنافسين الفرنسيين، والاصطفاف المطلق للموقف البلغاري في مجلس الأمن على أرضية الخط السياسي الأمريكي فيما يتعلق بالحرب الأمريكية المرتقبة على العراق.

وكانت رسالة الدول الثماني المؤيدة للعدوان الأمريكي على العراق بريطانيا، أسبانيا إسبانيا، بولندا، إيطاليا، الدانمرك الدانمارك، هنغاريا، البرتغال، وسلوفينيا، قد تبعتها بعد بضعة أيام رسالة مماثلة أرسلتها هذه المرة قمة العشرة في فيلينوس التي ضمت بلدان البلطيق الثلاثة وبلدان أوروبا الوسطى والبلقان. وشكلت هاتان الرسالتان ضربة موجعة للمحور الفرنسي-الألماني الذي بدأ يشكل عامل قلق فعلي لفرض الاستراتيجية الأمريكية على العالم.

فرسالة العشرة الأكثر أطلسية تم تحريرها انطلاقاً من المقترحات التي قدمها مستشار أمريكي لدى أوروبا الشرقية بروسى جاكسون، وهو يعمل في الوقت عينه مدير "لجنة تحرير العراق". وهذه الرسالة تمثل "بطاقة الدخول" إلى منظمة حلف شمالي الأطلسي. ومن الواضح أنه في ظل الحرب الدبلوماسية المحتدمة بين محور الحرب، ومحور السلام، استخدمت واشنطن كل وسائل الضغط لكسب بعض البلدان إلى صفها. وفي الواقع عمقت الحرب على العراق الهوة التي أحدثتها حرب كوسوفو قبل أربع سنوات، إلا في بولونيا، بين شعوب دول أوروبا الشرقية وحكامها، وكان بعضها (بولونيا وتشيكيا والمجر) قد انضم حديثاً إلى

حلف الأطلسي(1).

(1) - المرجع : Catherine Gousseff, "L'effet Kosovo sur les "nouveaux partenaires" Courrier des pays de l'Est, n° L'OTAN, d'un ", janvier 2000 et François Guilbert, 1001 élargissement à l'autre", in Edith Lhomel (ed.), L'Europe -centrale et orientale, dix ans de transformations (1989-1999).

ففي شباط/فبراير عام 2003 عارضت الشعوب في مجمل الدول المرشحة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي، بمعدل 75 في المئة، التدخل العسكري في العراق بدون قرار من الأمم المتحدة. وحتى مع فرضية صدور قرار عن مجلس الأمن ظلت نسبة معارضة التدخل متفوقة (49 في المئة مؤيد مقابل 42 في المئة معارض)، بعكس الرأي العام في أوروبا الغربية (38 في المئة معارض مقابل 57 في المئة مؤيد)(1). وهكذا فإن "رسالة الثمانية" و"إعلان العشرة"(2) وفيهما تأييد للحرب التي خططت لها الولايات المتحدة لم يعكسا لا رأي الشعوب ولا حتى نتائج المداولات البرلمانية. وفي ظل تحول المرشحين العشرة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي في بداية عام 2004 إلى أشد المدافعين عن الحرب الأمريكية على العراق، شن الرئيس الفرنسي جاك شيراك حملة قاسية على تلك الدول التي خانت العهد الأوروبي، حين قال: إن دول أوروبا الشيوعية سابقا كانت "غير مهذبة بما يكفي وغير واعية تماما للمخاطر الناجمة عن دعم متسرع للموقف الأمريكي". واتهم الرئيس الفرنسي الأعضاء الجدد بعدم اعتماد اعتماد "سلوك مسؤول" واصفا موقفهم بـ "غير اللائق". وأعرب شيراك عن خشيته من أن تؤدي هذه الخطوة الخطيرة التي قامت بها هذه الدول إلى "تعزيز شعور عدائي تجاهها لدى الرأي العام في الدول الـ 15 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

(1) - Le Monde du 1er février, qui titrait pourtant: Les

... ? pays de l'Est justifient leur fidélité aux Etats-Unis

(2) - وقعت "رسالة الثمانية" في 30 كانون الثاني/يناير من جانب رئيسي الوزراء البولوني والمجري والرئيس التشيكي (قبل أيام من انتهاء عهده) مع رؤساء حكومات اسبانيا وبريطانيا والبرتغال وإيطاليا والدانمارك. اما "إعلان العشرة" فقد وقع في 5 شباط/فبراير عام 2003 من جانب زعماء ألبانيا وبلغاريا وكرواتيا وأستونيا وليتوانيا ولاتفيا ومقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

ويتساءل المحللون في فرنسا عن الأسباب العميقة التي قادت دول أوروبا الشرقية إلى الاصطفاف على أرضية الخط السياسي الأمريكي ؟. إن دول أوروبا الشرقية عانت كثيرا من هيمنة الاتحاد السوفياتي

الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية سقوط جدار برلين، ولهذا يفسر دخولها حلف شمالي الأطلسي كضمانة لتحقيق أمنها، العسكري والنفسي في آن معا. فمن خلال الإحتماء بالبند رقم 5 في معاهدة الحلف، فإن كل هجوم تتعرض له أي دولة من دوله يعتبر هجوما ضد كل الحلف. ولما كانت بلدان أوروبا الشرقية أما حصلت على إستقلالها من الهيمنة السوفيتية السوفياتية حديثا، ولا تمتلك القدرة على الدفاع عنه، فإن دخولها حلف شمالي الأطلسي يشكل مصدر حمايتها أيضا. وهناك سبب آخر مرتبط باستغلال الإدارة الأمريكية الجاليات الأوروبية الشرقية المهاجرة البولندية ووالهنغارية وسواها، لحث بلدانها الأصلية على الإرتماء في أحضان الولايات المتحدة من أجل الحصول على القروض من صندوق النقد الدولي الذي تتحكم فيه الولايات المتحدة، ووالمساعدا الأمريكية المختلفة. وحين نعلم أن النخب الحاكمة في أوروبا الشرقية مرتشية وفاسدة، فإن هذا وحده كاف لانصياعها لأية ضغوطات تمارس عليها من قبل واشنطن. وتعتبر دول أوروبا الشرقية أن دخولها إلى الاتحاد الأوروبي، هو بمنزلة دخول إلى نادي الأمم الديمقراطية، وإلى سوق كبيرة يمكن أن تحصل من خلالها على عدة منافع اقتصادية وتجارية.

ويقول السيد جاك سابير مدير مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية الإجتماعية في باريس إنه يوجد تناقض بين المصالح الاقتصادية الإقتصادية والسياسية لدول أوروبا الشرقية. فهي تريد من أوروبا أن تكون وسيلة اندماج اقتصاديا اندماج إقتصادي لا أداة سياسية. وتستغل بلدان أوروبا الشرقية الإنقسام الحاصل في أوروبا بين بلدان "محور الخير" الذي يضم بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا، والذي يدافع عن الالريثوقسية الليبرالية الاقتصادية الاقتصادية ويساند الولايات المتحدة في حربها على العراق، وبين "محور السلام" الذي يضم فرنسا وألمانيا وبلجيكا، التي تدعو القارة الأوروبية إلى إتباع نموذج منطقة التبادل الحر، كما توصي بها في الواقع لجنة بروكسيل. وهذه المعادلة تنال رضى الولايات المتحدة الأمريكية، التي عرفت كيف تتحلل بالطبع مفهوم "المجموعة الأوروبية - الأطلسية"، التي تمكنها من منح بلدان أوروبا الشرقية الأمن العسكري عبر الناتو، في ظل حرمان الاتحاد الأوروبي من بناء السياسة الدفاعية المشتركة.

والحال هذه، فإن اختيار اختيار بلدان أوروبا الشرقية حلف شمالي الأطلسي كأداة لتحقيق أمنها، يعني من وجهة النظر السياسية العملية اختيار اختيار الولايات المتحدة الأمريكية، سواء تعلق الأمر بالمسألة العراقية، أو بأية قضية أخرى. ويكشف لنا مثال بولندا هذه الحالة، حين وقعت هذه الأخيرة عقدا مع الولايات المتحدة الأمريكية لشراء 48 طائرة أمريكية أف 16 في 27 ديسمبر 2002، بدلا من شراء طائرات ميراج

الفرنسية 2000-5, على الرغم أن الاستثمارات الإستثمارات الفرنسية في بولندا تصل إلى نحو 13 مليار يورو بوصفها أول مستثمر أجنبي, في حين أن الاستثمارات الإستثمارات الأمريكية في ذلك البلد لا تتجاوز 8 مليارات يورو. وتأمل بولندا من خلال هذه الصفقة الحصول على استثمارات إستثمارات أمريكية جديدة بقيمة 3,8 مليار يورو لتطوير قطاع التكنولوجيا المتقدمة. فمثلا ، بات من المعروف أكثر فأكثر دور "مفوض" الولايات المتحدة الذي لعبه السيد بروس جاكسون (1) وهو رئيس لجنة تحرير العراق وقد نجح في ضم العديد من شخصيات أوروبا الشرقية إليها، ونائب رئيس شركة تصنيع السلاح "لوكهيد - مارتن" وفي الوقت نفسه مهندس توسيع نشر قواعد حلف الأطلسي في المنطقة، ورئيس مشروع العصر الأميركي الجديد الصادر عن اليمين الأميركي من المحافظين الجدد بعد أن كان خدم في وزارة الدفاع. وهو بنوع خاص الذيفاوض بولونيا على "صفقة العصر" لبيعها 48 طائرة مقاتلة من نوع "أف 16" من تصنيع شركة "لوكهيد - مارتن". وفي الواقع موّلت الولايات المتحدة بنفسها هذا "الاتفاق"، فعملية الشراء هذه تم "التعويض" عنها بواسطة قرض وبشراء البضائع البولونية بمبالغ تصل قيمتها إلى 12 مليار دولار (2).

(1) - راجع بنوع خاص:

The Baltic Times, 15 novembre 2001, International Herald Tribune, 20 février 2003; Radio Free Europe, 10 février 2003.

(2) - راجع صحيفة "ذي غارديان" (The Guardian) في 6/12 و 2003/5/16.

فلا عجب إذن إذا كانت بولونيا، الدولة الوحيدة في أوروبا الشرقية التي انضمت إلى التحالف الذي قاده السيدان جورج دبليو بوش وتوني بليز، قد تولت قيادة القوة المتعددة الجنسية في المنطقة الجنوبية الوسطى من العراق. وربما حظيت بـ "العرفان" مع تعيين رئيسها، الشيوعي السابق الكسندر كوازيوسكي، على رأس حلف الأطلسي ومع نقل أربع قواعد أميركية من ألمانيا إلى بولونيا. وهناك زعماء أوروبيون شرقيون آخرون، وعلى غرار العديد من زعماء أوروبا الغربية، قد فتحو أراضهم وأجواءهم أمام العمليات الأميركية أو أرسلوا بضعة مئات من الجنود لحماية ديبلوماسيهم والعمليات المسماة إنسانية، وهم لا يفوتهم بالطبع أن يشجعوا شركاتهم على المفاوضات الجارية حول "إعادة بناء" البلاد (1).

وقد تم سوف يوقع في أئينا يوم 16 أبريل 2003 المقبل توقيع معاهدات دخول البلدان الثمانية من أوروبا الشرقية والوسطى إلى الإتحاد الأوروبي في 1 مايو 2004. وتكشف لنا المقارنة التاريخية، بين

سقوط جدار برلين 1990، واليوم، الطريق الذي سلكته هذه الأمم التي أصبحت مستقلة، وو المتهمة في الوقت الحاضر بالتبعية للحلف الأ نكلوسكسوني، وخيانة التضامن الأوروبي. وتكمن الأولوية الرئيسة لهذه البلدان في الإلتحاق بالمعدل الأوروبي. ومن بين البلدان المرشحة، وحدها بولندا وسلوفينيا لهما ناتج إجمالي محلي أعلى بنحو 20%، مما كانا عليه في عام 1989، بينما بقية البلدان هنغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا، ظلت في نفس المستوي الذي كانت عليه في عام 1990.

(1) - كاترين ساماري-إنقسامات وآمال في "أوروبا الجديدة"- لوموند ديبلوماتيك-نوفمبر/تشرين الثاني 2003.

ومن هنا نرى أن اللحاق بالمستوى الاقتصادي الإقتصادي للبلدان الغربية مازال بعيد المنال. غير أن السؤال المطروح اليوم على هذه البلدان يتمثل في إختيار جنسية النموذج الاقتصادي الإقتصادي الذي يجب إتباعه للوصول إلى هذا الهدف؟ وهل أصبحت أوروبا الشرقية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي الإقتصادي و الإجتماعي "أمريكية" أكثر من اللازم حين اعتمدت اعتمدت نهج السوق والتبادل الحر؟ في الواقع تحقق بلدان أوروبا الشرقية أكثر من نصف مبادلاتها التجارية اليوم مع الإتحاد الأوروبي. وقد فتحت إقتصاداتها على الخارج من أجل ضمان التحديث السريع، مع أفضلية في ذلك للقارة الأوروبية. ففي استونيا إستونيا، وجمهورية التشيك، وهنغاريا، فإن حصة الرأسمال الأجنبي، الأوروبي في معظمه، من الناتج الناتج الداخلي الخام، أعلى بنحو 40%. وتحتل ألمانيا المرتبة الأولى، تليها فرنسا وإيطاليا في قائمة المستثمرين الأجانب الأوائل.

وإذا كانت البنية الاقتصادية لبلدان الإقتصادية لبلدان أوروبا الشرقية تقترب شيئاً فشيئاً من مثيلاتها في الإتحاد الأوروبي، إلا أنه بالمقابل، مازالت السياسات الاجتماعية الاجتماعية، تشكل الحلقة الأضعف في نموذج الليبرالية الاقتصادية الاقتصادية المأخوذة عن النموذج الأ نكلوسكسوني الأمريكي - البريطاني. ف ضمان البطالة لا تموله الدولة، بل يركز على اشتراكات اشتراكات أرباب العمل والأجراء فقط. وبصورة إجمالية فإن السياسات الاجتماعية الاجتماعية المطبقة في أوروبا الشرقية قريبة جدا من النموذج البريطاني والإيطالي والأسباني. الإسباني. وإذا كان النموذج الأمريكي لا زال يشكل جاذبية خاصة لبلدان أوروبا الشرقية، فإنه يصطدم في الوقت عينه بانغراس قاري أوروبي لدى شعوب تلك المنطقة.

9

صمود بلدان أوروبا الشرقية أمام الأزمة العالمية

أصبحت بلدان أوروبا الشرقية تلقب بالنمور الصغيرة، حيث يتهيا الإتحاد الأوروبي لاستقبالها لاستقبالها في الأول من أيار المقبل. وبينما تظل الأ

أحوال الاقتصادية الإقتصادية عبوسة في الغرب, تعرف بلدان أوروبا الوسطى والشرقية نموًا اقتصاديًا بنحو 3,3% من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2003. وفي عام 2002 كان معدل النمو الوسطي لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المستعدة للتحاقق بالتحاقق بالاتحاد الأوروبي أعلى بنقطتين من معدل النمو الوسطي في منطقة اليورو. وفي العام الذي تلاه تعمق هذا الفارق أيضًا, بمضرة البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والإقتصادي و النقدي, وهذه النتائج الجيدة سجلتها على وجه الخصوص دول البلطيق الثلاث التي تجاوز معدل نموها الوسطي 6% في عام 2002, واستمر النمو عينه في العام الذي تلاه.

ويذكر التقرير حول "الاقتصادات الانتقالية الإقتصادية الإنتقالية" الذي نشره البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والإعمار والتنمية في نهاية العام الماضي, أن هذه النتائج الجيدة يمكن أن تكون ممتازة إذا أخذنا بعين الاعتبار الإعتبار مجمل البلدان الـ 27 للكتلة الشيوعية السابقة. فقد سجلت بلدان أوروبا الجنوبية والشرقية, باستثناء البلدان المرشحة للإتحاد مستقبلياً (ألبانيا, البوسنة والهرسك, بلغاريا, جمهورية مقدونيا, رومانيا, وصربيا والجبل الأسود) نموًا وسطيًا بنحو 3,9% في عام 2003. أما البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة, فقد بلغ معدل نموها الوسطي 6,2% في عام 2003, ولكن هذه النتائج الجيدة هي نتاج استخراج واستخراج النفط والغاز.

وحسب ما جاء في التقرير الأوروبي, فإن بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية حققت تقدماً مذهلاً, إذ يوجد ما يبرر ذلك خاصة دخولها إلى الإتحاد الأوروبي. وتشكل هذه المرحلة فرصة مهمة للداخلين الجدد, حتى وإن كانت تمثل في الوقت عينه مصدراً للمصاعب, مع تزايد المنافسة, و التدمير المكثف لفرص العمل في القطاعات التي تشهد إعادة هيكلة مثل (المناجم, الحديد والصلب, موانئ صناعة السفن, الزراعة), من دون أن ننسى الجهود المبذولة لتمثل المعايير الأوروبية في الإنتاج, المطابقة لسياسة "استعادة إستعادة المكسب المشترك".

فمن أصل 28 مليار دولار من الاستثمارات الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت على المنطقة التي يغطيها البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والإعمار والتنمية, تم تخصيص ثلث هذا المبلغ إلى بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية. وخلال هذه السنة 2004 سوف تستفيد هذه البلدان المعنية من الدعم الإضافي المقدم من الأموال المعتمدة من الإتحاد الأوروبي. والحال هذه يركز النمو الاقتصادي الإقتصادي للأعضاء الثمانية الجدد للإتحاد الأوروبي على زيادة قوية في النفقات العمومية. ويفسر الخبراء في الاقتصاد الإقتصاد أن مقاومة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية للأزمة العالمية يعود إلى عدة عوامل, منها: اعتماد اعتماد سياسة التصدير التي لعبت دوراً مهماً إذ جعلت هذه البلدان تحقق فوائد من انتزاع انتزاع

حصصها من الأسواق الأوروبية الغربية، على الرغم من " الطابع الواهن لطلب الاتحاد الأوروبي ". بيد أن العامل الجوهري يظل تعاظم الطلب المحلي المدعوم من الاستهلاك الإستهلاك الداخلي الذي تغذيه زيادة جوهريّة في المداخيل (13,6% من ارتفاع ارتفاع القدرة الشرائية في هنغاريا عام 2002). وفي المحصلة النهائية تراوح معدل النمو عام 2003 بين أدناه 2,3% في جمهورية التشيك وأعلاه 6,5% في ليتوانيا.

إضافة إلى هذا العرض البانورامي للأعضاء الجدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، يجب إضافة رومانيا وبلغاريا، البلدين المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في حدود عام 2007، اللذين حققا ناتجا محليا إجماليا بنحو 4% في عام 2003، ومعدل نمو بنحو 6% لكل من روسيا وأوكرانيا(1).

وإذا كان مسار مقاومة التضخم استمر خلال السنتين الماضيتين، تحت تأثير العوامل الخارجية، خاصة بعد انخفاض انخفاض تكاليف بعض الواردات بسبب انخفاض انخفاض قيمة الدولار، فإن العجوزات في الموازنات العامة ارتفعت بشكل كبير في بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية، إذ بلغت نسبة 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية التشيك، و 6,9% في بولندا، و 5,5% في هنغاريا، و 5% سلوفاكيا، بينما لم يسجل أي من هذه البلدان الأربعة في عام 2002 عجزا ماليا أقل من 6,7% من ناتجه المحلي الإجمالي.

ومع ذلك فإن تدهور ميزان المدفوعات الخارجية الناجم عن عملية التحديث وإعادة الهيكلة الاقتصادية الإقتصادية، قد تم تخفيفه بسبب التمويل المضمون الذي تجلبه الاستثمارات الإستثمارات الأجنبية خاصة في السنتين الأخيرتين 2002 و 2003، إذ استفادت منها على وجه الدقة كل من بولندا و جمهورية التشيك. أما على جبهة التضخم، فإن المعدل السائد في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية هو 2,9% لعام 2003، وإن كان يخفي تمايزات قوية. وبمعدل تضخم يناهز 8,5% تظهر سلوفاكيا كأسوأ طالب في الصف، أمام هنغاريا(4,7%).

(1) - Le Monde Economie 27 Janvier 2004

وتظل النقطة السوداء الرئيسة هي مشكلة التوظيف، التي على الرغم من هذا النمو الاقتصادي الإقتصادي المدعوم، إلا أنها لم تتحسن بصورة فعلية. وهنا نجد تمايزا بين مجموعتين من البلدان. البلدان. المجموعة الأولى من البلدان تسجل معدلات مرتفعة في البطالة مثل سلوفاكيا (17%)، بولندا(20%)، وكذلك بلغاريا(18%)، وليتوانيا(13%). أما المجموعة الثانية من البلدان فتتشكل من هنغاريا، وسلوفينيا، وجمهورية التشيك، الذي يتراوح معدل الطلب على العمل فيها بين 6% إلى 8%. ففي ميدان البطالة تبدو هذه المجموعة الثانية الأكثر تباينا داخل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية(1).

ويمكن تفسير هذه التباينات بوضع الانطلاق والانطلاق الذي شهدته بعض البلدان في المرحلة الانتقالية. الإنتقالية. لكن هذه التباينات تجد تفسيرها أيضا في القضاء على فرص العمل الناجم بوجه خاص بعد انهيار إيهيار بعض الصناعات تحت تأثير ضرورة التغيير الراديكالية في الأنشطة الاقتصادية الاقتصادية التي يمنحها الاستثمار الاستثمار الأجنبي الباحث عن تحقيق أرباح كبيرة وبأسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد لن يفلت القادمون الجدد إلى الاتحاد الأوروبي من الإغرامات الكونية التي تشهدها اليوم البلدان الأوروبية كلها التي تتعرض لمنافسة عالمية شديدة وترى أيضا أن الإغرامات هذه ازدادت بفعل التزامات التزامات المنافسة المرتبطة بالاندماج بالاندماج في الاتحاد الأوروبي.

4- أوروبا الموحدة بين الآمال والتحديات

(1) - المرجع السابق عينه.

احتفلت أوروبا يوم السبت الأول من مايو 2004 بانضمام عشر دول أوروبية من الكتلة الشيوعية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي، الذي بات يضم 25 دولة بينها 12 تتبنى العملة الأوروبية الموحدة اليورو. وتعتبر عملية التوسع التاريخي هذه للإتحاد هي الأكبر من نوعها منذ " معاهدة روما" عام 1957 التي أنشأت ما كان يسمى بـ " المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، وهي من القوة بمكان إلى درجة جعلت الباحث الروسي في العلوم السياسية بموسكو تيموفي بورداتشيف، يقول، إنها ستشمل عاجلا أم آجلا روسيا، التي تتقاسم الانتماء الثقافي والاقتصادي عينه لتاريخ القارة الأوروبية.

ويمثل هذا التوسع غير المسبوق بضخامة حجمه، نقلة تاريخية نوعية في مسيرة التوحيد، الرسمي والرمزي لأوروبا الممزقة من قبل قرنين من النزعات القومية والإمبريالية المتنافسة، وتتويجا لمسار طويل بدأ مع سقوط جدار برلين عام 1989، وإنهيار الإمبراطورية السوفياتية. وينتهي هذا التوسع تقسيم القارة الأوروبية إلى شطرين من قبل الستار الحديدي والحرب الباردة الممتدة من 1945 ولغاية 1989. فالإتحاد الأوروبي الذي يشمل خمسة وعشرون بلدا يشكل من الآن فصاعدا فضاءا إقتصاديا وسياسيا يضم 450 مليون نسمة، ومن هنا سيكون التكتل الديمقراطي الأول الأكثر اتساعا في العالم، إذا ما استثنينا الهند. وتضم أوروبا الموحدة أربع عشرة لغة بعد سقوط جدار برلين، وسوف يسجل هذا اليوم في مدينة دوبرن أين سيقع الإحتفال الرسمي بعملية التوسع، عقب قمة رؤساء وحكومات الدول الأوروبية، الذين جاؤوا لمناقشة عدد من الملفات الشائكة: الموازنة الأوروبية، والدستور، و المفوضية. وسوف يتم تجديد البرلمان الأوروبي الذي يضم 732 نائبا، عقب الانتخابات الأوروبية في 13 يونيو المقبل.

من الجدير بالذكر أن أوروبا هذه لم تتوحد في تاريخها، بإستثناء بعض

المحاولات القسرية، التي تمت بغير إرادة مواطنيها. لهذا السبب بالذات، فإن الخطوة التي قطعتها اليوم، تعتبر تاريخية، لأنها تشكل أول مرة في تاريخ أوروبا، أول عملية توحيد حقيقية، ناقصة بكل تأكيد، ولكنها إرادوية، وسلمية، وديمقراطية، ومرتكزة على القيم المشتركة، لهذه الأراضي المجروحة والمليئة بالندوب.

لقد كانت عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي عاملاً جوهرياً في ترسيخ الديمقراطية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وتحديث البنية الاقتصادية، والانفتاح على العالم في البلدان المنضمة حديثاً. فاليوم لا يمكن أن نتحدث عن هذه البلدان وكأنها تعيش على هامش أوروبا، إذ كانت طموحاتها وتطلعاتها لاتزال أوروبية، فضلاً عن أن المدة الزمنية التي قضتها في الإنتظار أربع عشرات، جعلتها تبذل جهوداً كبيرة خلال ثلاث مراحل إنتقالية متتالية: تفكك الاتحاد السوفياتي وإنهيار النظم الشيوعية وعملية الإنتقال من الأنظمة الشمولية على الطريقة السوفياتية إلى الديمقراطية البرلمانية، والتحول من أنظمة التخطيط المركزي في الإقتصاد إلى اقتصاد السوق، ومن الإختناق داخل حلف وارسو إلى الاندماج في أوروبا الديمقراطية.

إن عملية إنتقال البلدان الأوروبية من الخمسة عشر إلى الخمسة والعشرين لا يجوز النظر إليها على أنها عملية كمية بل هي كيفية. وعلى الأرجح، سوف يتعرض هذا الاتحاد الأوروبي الموسع والمتنوع إلى صعوبات أكثر لكي يكمل مسيرة إندماجه، خاصة في مجال السياسة الخارجية. وفي الواقع عمقت الحرب على العراق الهوة التي أحدثتها حرب كوسوفو قبل أربع سنوات، إلا في بولونيا، بين شعوب دول أوروبا الشرقية وحكامها، وكان بعضها (بولونيا وتشيكيا والمجر) قد انضم حديثاً إلى حلف الأطلسي.

على أية حال، سوف تركز السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لا على القرارات بوساطة الإجماع وإنما على التصويت بالأغلبية. من هنا تكمن أهمية المفاوضات الجارية لتعديل إعادة توزيع السلطة في الدستور الأوروبي الجديد. غير أن هذه المعاهدة لن تسوي كل المشاكل المؤسساتية لكي يصل هذا الاتحاد الموسع إلى خمسة وعشرين، وقريباً إلى سبعة وعشرين أو إلى ثلاثين، بطريقة مرضية. فالإتحاد الأوروبي لم يكن مهياً كفاية لهذا التوسع، والأمر عينه في ما يخص الأعضاء الجدد، يشهد على ذلك ببلاغة التأخر في ترجمة كل المكسب الأوروبي المشترك إلى اللغات التسع الرسمية الجديدة التي جاءت لتنضم إلى اللغات الإحدى عشرة الحالية.

هناك رأي سائد في البلدان المتنفذة داخل الاتحاد الأوروبي هو أن الجبهة الاقتصادية تشكل لعبة جمع إيجابية، حيث أن الكل له مصلحة في عملية التوسع والاندماج الأوروبيين. فالأعضاء الجدد هم أكثر فقراً في الأعم الغالب، لكن نموهم الإقتصادي هو أعلى من بلدان الاتحاد الأ

أوروبي الـ 15، ويمتلكون رأسمالا بشريا وتكنولوجيا تنافسيا. بيد أن مسألة زيادة الانفاقات العسكرية فيما يجري خفض الإنفاق على الصحة والتربية، جاءت لتطرح بدورها قضية المعايير، النظرية، في معاهدة ماستريخت وفي البناء الليبرالي في أوروبا. فالرأسمال الأجنبي، الذي لا يميل كثيرا إلى دعم الوظائف والخدمات العامة، يتحكم بقوة بالأنظمة المصرفية في أوروبا الشرقية منذ نهاية تسعينات القرن الماضي (وحدها سلوفينيا قاومت هذا المنطق المفروض من المفوضية الأوروبية). أما التوظيفات البنيوية، التي تحتل الباب الثاني في الموازنة الأوروبية بعد الزراعة والتي يفترض بها أن تعوض آليات نظام السوق ومساعدة المناطق الأكثر فقرا، فقد باتت محكومة بسقف ومشروطة بالتمويل المشترك. وبالنسبة فإن خفض أعمال التمويل العام وسعي الإعتمادات الخاصة إلى الربح، قد جعلتا المساعدة تخصص للمحظوظين أكثر.

وربما تشكل بولونيا وإسبانيا جبهة واحدة حول موضوع العراق وحول معايير التمثيل داخل الاتحاد. لكن إذا ظلت موازنة هذه الأخيرة على حالها، ونسبتها أدنى من 1.27 في المئة من مجمل ناتجها المحلي، فإن منطق إعادة التوزيع، الضعيف جدا أساسا، سيزداد ضعفا كلما كان الأعضاء الجدد أكثر فقرا. وهكذا فإن إسبانيا سوف تخسر تقريبا كل التمويل من الاتحاد الأوروبية التي حصلت عليها حتى الآن في الوقت الذي ينظر فيه في خفض المبالغ الممنوحة (ينال المزارع البولوني في البداية ما نسبته 25 في المئة مما يحصل عليه المزارع الفرنسي). إن أوروبا الموسعة يجب أن تكون أكثر تضامنية تجاه أعضائها الجدد. ويشكل نجاح اندماج إسبانيا، وأرلندا، والبرتغال، واليونان، دليلا قاطعا على أهمية السياسة التضامنية. فكسب السلام الذي مثلته نهاية الحرب الباردة، على الرغم من التهديدات "الإرهابية"، سوف يجبر الاتحاد الأوروبي على إعادة بلورة سياسة تماسك إقتصادي وإجتماعي على الصعيد الأوروبي التي أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وهذه السياسة التضامنية يجب أن تتجه إلى خارج بلدان الاتحاد الأوروبي، نحو الجيران الجدد، الذين هم روسيا وأوكرانيا وبلدان الشرق الأدنى، ومحيط البحر الأبيض المتوسط، لتطبيق سياسات جديدة إزاء التحديات الإقليمية المطروحة، والإسهام أيضا في بناء أوسع منطقة إقتصادية في العالم.

إن الاتحاد الأوروبي هو من الآن فصاعدا الكيان الديموغرافي الثالث في العالم بعد الصين والهند، وهو القوة الإقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو القوة التجارية الأولى. وهو لا يمثل إمبراطورية صاعدة بل هو "أنتي - إمبراطورية" بامتياز بعد مرارة حربين عالميتين على أراضيه. ويظل التحدي الرئيسي يتمثل في تحويل هذه الطاقات الجديدة إلى وزن سياسي عالمي للإتحاد الأوروبي، لكي يكون قادرا على موازنة الأحادية الأمريكية الطاغية والمتغطرة.

على الصعيد الاقتصادي، بات التوسع أمراً واقعاً في هذه الدول لأسباب ثلاثة على الأقل: الأول، لقد اتبعت البلدان العشرة إقتصاد السوق، وسعت إلى إقامة سوق ليبرالية كبرى في أوروبا الشرقية، من خلال الانفتاح التجاري، وإلغاء الحمائيات الاجتماعية، وبيع الشركات الفضلى وإعادة الترميم. وهذا ما جعل 80% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان يتأتى أيضاً من القطاع الخاص. ثانياً، إن القطاع المهيمن في إقتصاديات البلدان العشرة هو القطاع الثالث حيث نجد أكثر من نصف السكان العاملين يعمل في التجارة، والخدمات، والتأمينات الخ. وأخيراً، إن إقتصادات البلدان العشرة أصبحت متجهة نحو التصدير للخارج، إذ تضاعف معدل إنفتاح المبادلات مع السوق العالمية من 40% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990، ليصل اليوم إلى 80%. وأصبح المجري غابور بوجار، مؤسس غرافيسوفت: وهي شركة للكمبيوتر خاصة بالمهندسين المعماريين، أحد الرواد العالميين في هذه السوق، وهو يبين لنا إنفجار ديناميكية وجسارة المباشرة في التعهدات.

لقد انتقلت دول أوروبا الشرقية مباشرة من الرقابة والارتباكات البيروقراطية في نظام الحزب الواحد السابق، الضامن اجتماعياً على الأقل، إلى الإرهاب الفكري والرأسمالية المتوحشة التي حملتها العقائد الليبرالية. وفي عملية التحول المؤلمة هذه بدأ الإتحاد الأوروبي مصدراً لضبط الأمور، إنما أيضاً حاملاً للأمل في تلاق جديد على مستوى القاعدة. ويلفت عالم الإقتصاد المجري المناهض للعولمة لاسزلو أندور إلى أن "النخب السياسية الجديدة في الشرق كانت تخشى أن يشكك في وضعها. ومن أجل تعزيز التحولات المتحققة أرادت الإلتحاق في أي شيء بالغرب، بحلف الأطلسي أو بالإتحاد الأوروبي، لا هم، شرط أن يكون أول وافد من المجتمع الأوروبي - أطلسي." وبغية العمل على تأخير المرشحين للإنضمام تمسكت قمة كوبنهاغن في العام 1993 ببعض المعايير مثل التعددية السياسية واقتصاد السوق "الكفيلة بمواجهة المنافسة" وإنجاز "الشروط المكتسبة الاتحادية". غير أن التطبيق الفعلي لهذه المكتسبات، بحسب ما يعتبر أندور، استدعى في الواقع عملاً انتقائياً إذ إن الوعود الأولية بالإنفتاح على الشرق لم تتحقق إلا مع دولة أو إثنين اعتبرتا بمثابة واجهة.

أما القمة الأوروبية التي انعقدت في كانون الأول/ديسمبر عام 1999، فهي التي شكلت المنعطف في اتجاه "الحدث الكبير". فقد تقرر أن انضمام مجمل المرشحين أمر "حاصل" لكن لم يحدد له وقت. إلا أن تطبيق معايير كوبنهاغن بدأ يخف شيئاً فشيئاً، فالميزان التجاري مع الاتحاد في الدول المرشحة للدخول إليه، هو في حالة عجز ولا يمكنه "مواجهة المنافسة"، و"المكتسبات الاتحادية" غير محددة ومتحركة في ما يخص السياسة الزراعية المشتركة والصناديق البنوية، وهما الرهانان

لأساسيان في المفاوضات النهائية. أما على الصعيد السياسي فإن تصاعد حالات المقاطعة والتيارات المعادية للأجانب التي زادت من حدتها نتائج حرب حلف الأطلسي على يوغوسلافيا، قد سرعت عملية الإنعطاف. لم يسبق للإتحاد الأوروبي أن استقبل في صفوفه بلدانا فقيرة مثل البلدان العشرة، التي تضم 75 مليون نسمة - نصفهم يقطن بولندا- حيث يمثلون خمس سكان الدول الـ 15 في الإتحاد الأوروبي، لكن وزنهم الإقتصادي يتموقع بين بلجيكا وهولندا، أي أقل بنحو 5% من الإقتصاد الأوروبي. والثروة للمواطن في هذه البلدان العشرة هي أقل بنحو 4% من المعدل في دول الـ 15. ولن تضيف الدول الـ 10 أكثر من 5% إلى إجمالي الناتج الإقتصادي للإتحاد الأوروبي، حيث أن دخل الفرد في دول البلطيق مثلا يعادل ثلث مستويات الإتحاد. ومع ذلك، لا تظهر لنا هذه الأرقام سوداوية الوضع الإقتصادي. فالآفاق تبدو أكثر إشراقا لدى الأخذ بعين الاعتبار دور القطاع الخاص في الأمدين القصير والمتوسط، حيث أن رأس المال الخاص بدأ يخطط لإستغلال " الطاقات الشابة" لأوروبا الشرقية، والمترافقة مع أجور متدنية يقبل بها عمالها، على الأقل في مرحلة أولى (خمس ما يتقاضاه عامل ألماني).

و تظل رهانات توسع الإتحاد الأوروبي والشكوك التي تحوم حوله كثيرة، سواء تعلق الأمر بسياسة الموازنة، أم بالسياسة النقدية ومستقبل السياسة الزراعية المشتركة (PAC)، وسياسة المساعدات للمناطق الفقيرة، وسياسة الأعمال الكبيرة المخصصة لدعم الإنتعاش الإقتصادي الخجول. فمن خلال عملية التوسع زاد الإتحاد الأوروبي عدد سكانه بنحو 20% لينتقل من 380 مليون إلى 454 مليون نسمة، بيد أن ثروته (ما يعادل 9613 مليار يورو) لم تزد إلا بنحو 5% بالقياس إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) للدول الـ 15، وهذا يعني إجمالا أن معدل الدخل لكل أوروب قد انخفض من 10% إلى 15%، وأن الفوارق في الثروات ستتعمق أكثر. ويقود هذا الوضع إلى إعتماد توزيع جديدة للصناديق البنوية، بدون شك على حساب المناطق الفقيرة في الدول الـ 15، التي هي أقل فقرا من المناطق المحرومة في الدول الـ 10 المنضمة حديثا.

في الواقع، هذه خاصية عملية التوسع هذه بالنظر إلى سابقاتها: في عام 1986، فإن الإسبان والبرتغاليين الذين انضموا إلى الإتحاد الأوروبي كان لهم دخل يمثل ما يقارب 70% من المعدل السائد داخل المجموعة الأوروبية. أما سكان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإن دخلهم يقارب 40% من مستوى نمط الحياة في البلدان الـ 15. وتكمن مهمة الإتحاد الأوروبي في تدارك هذا التأخر التاريخي، ولكن، إلى الإستماع لرؤساء الدول والحكومات، وتحديد أهداف طموحة وشجاعة..

لقد حسبت المفوضية الأوروبية أن موازنة المجموعة الأوروبية سوف

تزداد بنحو الثلث، منتقلة من 1,1% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) الأوروبي في عام 2006 إلى 1,24% في نهاية التوسع (2013)، أي السقف المحدد من قبل المعاهدات. وفي مواجهة مفوضية يتهمونها باستمرار بأنها مسرفة بالصرف، حذرت البلدان "الغنية"، وهي (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، هولندا، السويد، والنمسا) المفوضية الأوروبية بأنها سوف لن تقبل أن تتجاوز الموازنة الأوروبية مستواها الحالي القريب من 1% من الدخل الوطني الخام للإتحاد الأوروبي. وكان رد رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية على البلدان الست "الشحيحة" بأن مثل هذه الموازنة للإتحاد الأوروبي سوف لن تلبي الوعود المعطاة إلى الأعضاء الجدد، خاصة في مجال الزراعة. فالرقم المحدد من قبل بروكسيل 1,24% سوف يترجم إلى موازنة تقدر بنحو 147 مليار يورو في عام 2013 (مقابل 108 مليار يورو في عام 2006)، مع المحافظة على المصاريف الزراعية، حيث أن الحصة النسبية سوف تنتقل والحال هذه من 46% إلى 36%، وزيادة المساعدات المناطقية، إذ سوف يزداد المبلغ من 38 إلى 47 مليار يورو. و بمثل هذه الزيادة، سوف يكون بالإمكان مضاعفة المساعدات الأوروبية (من 5 إلى 10 مليار يورو) المخصصة للبحث العلمي. إنه لهدف إستراتيجي، إذ يتعلق الأمر بتخصيص 3% من الناتج المحلي الأوروبي (مقابل 1,9% حاليا) للبحث والتخليق التكنولوجي، لتنشيط النمو الاقتصادي، وتدارك تأخر أوروبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

5-قراءة في الانتخابات الأوروبية

أصبحت أوروبا بإخفاق ديمقراطي في الانتخابات التي جرت يوم 13 يونيو/ حزيران الجاري. فقبل بضعة أسابيع، أي يوم الأول من مايو/ أيار احتفلت بتوحيدها، من خلال دخول البلدان العشرة إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث كانت ثماني دول تنتمي إلى المنظومة السوفييتية قبل خمس عشرة سنة. وكانت مفاوضات الانضمام، طويلة ومعقدة، وجرت بشكل رئيسي بين الحكومات، وبين التكنوقراطيين. وفيما كان الاعتقاد السائد أن الشعوب ستستغل فرصة هذه الانتخابات الأولية إلى برلمان ستراسبورغ لأوروبا الموحدة، لإظهار انخراطها أيضا في هذه المغامرة الأوروبية، والاستمرار معا في هذا المصير المشترك، جاءت ردة فعل المواطنين الأوروبيين مغايرة تماما، إذ إنهم لم يستخدموا وسيلة الحرية ، المكتسبة حديثا للعديد منهم، حين قرروا الامتناع عن التصويت. لقد أكدت نتائج الانتخابات الأوروبية معاقبة الشعوب للأحزاب الحاكمة. وما يشكل مصدر قلق الطبقات السياسية هو أنه ليس هناك شعب أوروبي واحد عبر عن مستقبله في هذه الانتخابات، وإنما خمسة وعشرون مجتمعا، منشغلون بمشاكلهم الداخلية، هم الذين قرروا معاقبة حكوماتهم الوطنية، سواء بسبب الحرب على العراق لبعضهم، أو لأسباب

أخرى لبعضهم الآخر. ولم تكن نسبة المشاركة سوى 6.44%، مقابل 49، 8% عام 1999، في حين بلغت نسبة المشاركة في أول انتخابات أوروبية جرت عام 1979، 63%. فهناك 55% من أصل 350 مليون أوروبي مسجلين في القوائم الانتخابية قرروا الامتناع عن التصويت. ولقد شكل الممتنعون عن التصويت ظاهرة عامة في الاتحاد الأوروبي كله، وبشكل خاص في البلدان الأوروبية العشرة المنضمة حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي، إذ بلغت نسبة المشاركين في الاقتراع نحو 28،7%.

من دون شك، هناك عدة أسباب فعلت فعلها: أولاً، غياب القراءة الصحيحة للمؤسسات الأوروبية من جانب ناخبي بلدان أوروبا الشرقية، الذين لم يروا أي فائدة من التصويت بكثافة لبرلمان بعيد، معقد، ومن دون سلطات كبيرة حسب الظاهر. ثانياً، البرلمان الأوروبي لا يعمل على طريقة البرلمانات الوطنية، حيث تعود الناخبون عليها. فآلقةة ليسوا مسؤولين حقيقة أمام البرلمان الأوروبي، الذي لا يعمل على النموذج الكلاسيكي للبرلمان البريطاني: أغلبية ومعارضة. إن هذا يقتضي بالضرورة إسماع صوت الناخبين حتى لا تكون أوروبا مجرد سيرورة تكنوقراطية فقط، ولكن أيضاً ديمقراطية.

إن المواطنين الأوروبيين ليسوا مغفلين حول حقيقة دور البرلمان الأوروبي، إذ يعرفون أن القرارات تؤخذ على مستوى آخر، مستوى رؤساء الدول والحكومات. فالمواضيع الأساسية المتعلقة: بالتوسع، واليورو، والحرب على العراق، والدستور الأوروبي، وانضمام تركيا، وتعيين رئيس المفوضية الأوروبية، والتي تسمح بتسيير الحياة الأوروبية، هي بين أيدي الحكومات. وعندما يوجد مثل هذا الفصل بين استحقاق انتخابي وتأثيره الحقيقي، فإنه لا غرابة في أن نشهد هذا المستوى المتدني من المشاركة. وفي مثل هذه الحالة، تتحمل الأحزاب الأوروبية مسؤولياتها.

في ألمانيا حققت المعارضة المحافظة فوزاً كبيراً في هذه الانتخابات الأوروبية بنحو 44،8%، بينما مثني الحزب الاشتراكي-الديمقراطي الذي يرئسه المستشار جيرهارد شرودر بهزيمة تاريخية حين حصل على 21، 4% من الأصوات، وهي أسوأ نتيجة يحققها الحزب منذ قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1949. وفي بريطانيا حصل حزب العمال على عدد المقاعد نفسها لحزب المحافظين في البرلمان الأوروبي، أي 19 مقعداً من أصل 732 مقعداً. في إيطاليا مثني حزب سلفيو برلسكوني بخسارة حقيقية، إذ حصل على 20،5% من الأصوات، بينما حققت المعارضة اليسارية الديمقراطية فوزاً كاسحاً بنسبة تتراوح بين 41% و52%. وفي إسبانيا حقق حزب العمال الاشتراكي فوزاً مهماً بنحو 71.43%، وهذا الفوز هو استمرار للفوز الذي حققه في الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر مارس/ آذار الماضي. أما في بولندا، أكبر البلدان العشرة المنضمة حديثاً، فقد سحقت المعارضة اليسار الحاكم. وانتخبت بولندا

عشرين نائبا إلى برلمان ستراسبورغ مناهضين تماما لأوروبا، من أصل 54 عدد نواب هذا البلد في البرلمان الأوروبي. لن تتغير موازين القوى بين الأحزاب الأوروبية الرئيسية كثيرا بعد الانتخابات الأخيرة. وإذا كان بعضها يتقدم في بلد أو عدة بلدان، فإن بعضها الآخر يتراجع. إنه حال الحزب الاشتراكي، الذي فاز في فرنسا، ولكنه خسر في ألمانيا وبريطانيا. وبصورة إجمالية، فإن التغيرات ستكون ضعيفة، إذ حصل اليمين ويمين الوسط على 269 مقعدا، وهو بذلك سيستمر في السيطرة على الحياة السياسية في الاتحاد الأوروبي. وحصل الاشتراكيون على 199 مقعدا، وبذلك يصبحون القوة السياسية الثانية، فيما حصل الليبراليون على 66 مقعدا، والخضر على 39 مقعدا، أما المدافعون عن السيادة الوطنية فقد حصلوا على 46 مقعدا. وهناك 76 نائبا لا ينتمون إلى أي من هذه العائلات السياسية.

إن الدرس الأكثر إثارة في هذا الاستحقاق الانتخابي يكمن في صعود نزعة الحذر تجاه الاتحاد الأوروبي، التي تم التعبير عنها بتزايد عدد الممتنعين عن التصويت، وباندفاع أحزاب السيادة الوطنية، والأحزاب الشعبوية، أو من خلال التصويت - العقاب الذي راحت ضحيته الأحزاب الحاكمة. فقد أصبح الحزب الأول في أوروبا حزب الممتنعين عن التصويت.

6- إصلاح نظام التقاعد يوجب الجبهة الاجتماعية الإجتماعية في فرنسا

كان التقاعد يعتبر غرفة انتظار انتظار للموت في الماضي، إذ يتقاعد الإنسان عن عمر يناهز خمس وستين سنة لكي يموت في السبعين. أما اليوم فقد أصبح التقاعد يمثل حياة جديدة، تثار من طول مدة العمل و الخوف من عدم وجوده.

وشهدت تشهد فرنسا في بداية ربيع 2003 منذ أكثر من عشرة أيام إضرابات متعددة بدأت هادئة، ثم ما انفكت تتصاعد تشهد تصعيدا يوميا خصوصا على صعيد المواجهات والتظاهرات الطيارة المربكة للحركة، و التي جاءت احتجاجا احتجاجا على تقديم رئيس الوزراء بييار رافاران وحكومة مجموعة إصلاحات تتناول قطاعات مهمة، خاصة مسألة التقاعد وسنوات الخدمة، وهي قطاعات تطالب مختلف الأحزاب والقوى السياسية الفرنسية بإجراء إصلاحات سريعة فيها. وكان مجلس الوزراء الذي يعقد أسبوعيا برئاسة الرئيس جاك شيراك قد أقر في جلسته بتاريخ 28 أيار 2003 الماضي، مشروع القانون حول التقاعد الذي قدمه وزير الشؤون الاجتماعية الإجتماعية فرانسوا فيلون.

وأمام اشتداد اشتداد المواجهة الخطيرة على صعيد الجبهة الاجتماعية الإجتماعية بين حكومة جان بييار رافاران والنقابات العمالية في محاولة شبه يائسة لوقف شكل أكثر القطاعات العامة حيوية، بعد أكثر من أسبوعين من شد الحبال بين الحكومة والنقابات واليسار الذي لم تكل

عزيمة تظاهراته وإضراباته، دخل الرئيس جاك شيراك على الخط، وألقى خطاباً أمام حشد من 4 آلاف شخص قال فيه: بأن " الإصلاح ليس غاية بحد ذاتها وإنما هناك لحظات تصبح فيها الإصلاحات ضرورية لحماية وتدعيم ما نراه ضرورياً لتجمعنا ". وأضاف " في عالم يتغير للحفاظ على مكتسباته، علينا أن نتغير نحن أيضاً، وأي مجتمع لا يؤمن مستقبل الحماية الاجتماعية الإجتماعية لشعبه هو مجتمع يقبل الظلم ولا يتكيف مع متطلبات العصر ولا يتطور، وهذا ما يعني أن عقد الجمهورية سيتعرض للتمزيق ". وفي محاولة لتطبيب خواطر الناقلين على السياسة اليمينية الراهنة، قال شيراك " عندما تصبح المصلحة العامة هي الهدف، يمكن إيجاد طرق غير المجابهة في سياق البحث عن حلول، و الجمهورية هي لنا جميعاً، وبالتالي فليس عبر المجابهة، والصراع يمكن أن نحافظ على حياة عقدنا الاجتماعي الاجتماعي وإنما عبر الحوار و التعايش الديمقراطي " .

ويتكون مشروع قانون إصلاح التقاعد من النقاط الرئيسية التالية :
مخطط مشروع للقانون حول التقاعد قدم إلى رئاسة مجلس الوزراء يوم 28 أيار 2003 أيار الماضي،

ويتضمن في الحساب التغييرات والإضافات المتعلقة بالإصلاح عقب المفاوضات مع الأطراف الاجتماعية يومي 14 و 15 أيار. وهو يتضمن 81 مادة موزعة على خمسة فصول.
مدة التأمين :

في القطاع الخاص، سوف يتم الحفاظ عليها لغاية 40 سنة حتى عام 2008، أما في القطاع العام فسوف تنتقل من 5، 37 سنة إلى 40 سنة عام 2008، أي بنحو ستة أشهر كل سنة.
قاعدة حساب المعاش :

في القطاع الخاص، سوف تكون مدة الإحالة مقومة تدريجياً في القطاع من 150 إلى 160 فصلاً (ثلاثة أشهر) من الآن ولغاية 2008، أي بنحو فصلين كل سنة. أما في القطاع العام، فإن الإحالة سوف يتم حسابها على قاعدة المعاش المقبوض خلال ستة أشهر الأخيرة من العمل.

الإعفاء من الضريبة

في القطاع الخاص سوف يتم العمل به لغاية 2004 بنسبة 10%، وسوف يتم إنقاذه تدريجياً إلى 5% في عام 2013.
في القطاع العام، فإن الإعفاء من الضريبة سوف يتم مأسسته بداية من عام 2006، وسوف يصعد تدريجياً ليبلغ 5، 2% كل سنة ناقصة في عام 2010، و 5% في 2015.
سن التقاعد.

في القطاع الخاص، العمال الذين بدأوا يعملون في سن مبكرة ما بين 14 ، 16 سنة، سوف يكون لهم الحق في التقاعد قبل بلوغ 60 سنة.

على الرغم من ديمومة الإضرابات والتظاهرات الشعبية التي تجد سنداً لها لدى جبهة المعارضة اليسارية الديمقراطية: الحزب الاشتراكيالاشتراكي، والحزب الشيوعي، ونقابة CFDT المحسوبة على الاشتراكيين الاشتراكيين ونقابة CGT المحسوبة على الشيوعيين، إلا أن هذه الجبهة الاجتماعية الاجتماعية المشتعلة المناهضة لمشروع إصلاح التقاعد لم تحقق كل النجاح المطلوب. ففرنسا لم تشمل الحركة فيها كما حصل ذلك عندما اندلعت اندلعت الحركة الاجتماعية الاجتماعية الصاخبة في عام 1995 إبان حكومة ألان لانجوييه.

ومع ذلك، فقد تراجع رئيس الحكومة الفرنسية رافاران، عندما أُرجئ التصويت على مشروع قانون إصلاح اللامركزية في الدولة، وإن كان سوف يتم التصويت على مشروع قانون إصلاح التقاعد في البرلمان في شهر تموز المقبل. ويطرح الحزب الاشتراكي اقتراحات لإشترائي اقتراحات بديلة لمشروع الإصلاحات المطروحة، وهو يريد أن يبحث عن تأييد جديد لقاعدته الانتخابية الانتخابية، على الرغم من أن مشاريع الإصلاحات الحالية ليست بعيدة عن مشاريع الإصلاحات التي قدمها رئيس الحكومة الأسبق ليونيل جوسبان. ووفق استطلاع استطلاع للرأي فإن الفرنسيين ليسوا مقتنعين بأن الحزب الاشتراكيالاشتراكي قادر على إيجاد حلول بديلة للمشاكل الحالية. فالحزب الاشتراكيالاشتراكي الذي لم يخرج بعد من امتحان اختيار فرنسوا إمتحان إختيار فرانسوا هولند أميناً عاماً للحزب وجد نفسه بين مطرقة النقابة المؤيدة له التي وقفت إلى جانب الحكومة وإصلاحاتها، وسندان الانتقادات الانتقادات الداخلية، من ميشال رو كار وميشال شاراس الذي يمثل صوت " الميترانية الأثوثوكسية ".

فرنسا الآن أمام لحظة تاريخية مهمة. إنها تقوم بإصلاحات ضرورية، لأن أنظمتها الاقتصادية الاجتماعية الاقتصادية أصبحت متأخرة تاريخياً عن باقي البلدان الأوروبية الأخرى. فالوحدة الأوروبية من جهة، وضرورات العولمة الرأسمالية والاتفاقات الإتفاقات التجارية من جهة أخرى، تجعلها مضطرة للقيام بإصلاحات مرة، غير أن فرنسا تشهد هذه الإصلاحات على طريقها. إنها تشهد الإصلاحات بوساطة القانون، لا عن طريق الحوار الاجتماعي الاجتماعي، عن طريق النموذج لا عن طريق العقد الاجتماعي الاجتماعي.

فرنسا بلد الصراع الاجتماعي بامتياز الاجتماعي بامتياز، وهي تمتلك ثقافة سياسية وإيديولوجية في مجال هذا هذا الصراع، غير أن حكومة رافاران تخوض الآن معركة مصداقيتها، وهي رفضت إلى حد الآن تفضيل منطق الحوار مع النقابات. علماً أنه توجد جبهة إصلاحية على صعيد خيارات النقابات الفرنسية يمكن التفاوض معها. فطريقة رافاران لم تساعد على انبثاق انبثاق هذه الجبهة الإصلاحية، و هناك فرصة حقيقية للخروج من ثقافة المواجهة والصراعات الا

اجتماعية الإجتماعية العنيفة إلى تأمين عقد اجتماعي جديد يخرج فرنسا من أزمته الراهنة من دون منتصرين ومهزومين. وإذا كان الرئيس شيراك يشعر حتى الآن بقدر من الطمأنينة والقدرة على تمرير الإصلاحات لأنه يستفيد من أغلبية ساحقة في البرلمان، فإن تاريخ الصراع الطبقي في فرنسا يفيد بأن الشعب قادر على تغيير المعادلات حين تصبح مصلحته في مكان آخر، مهما تفننت رئاسة الجمهورية و الحكومة في تزيين هذه الإصلاحات.

7-أسباب تراجع الصناعة في فرنسا

في عام 2001, كانت فرنسا تحتل المرتبة الرابعة في الإنتاج الصناعي العالمي, خلف الولايات المتحدة الأمريكية, واليابان, وألمانيا, وتماثلا قبل إيطاليا وبريطانيا. ويتحدد وزن الصناعة الفرنسية أيضا من خلال وزن شركاتها الصناعية الكبيرة. وهكذا يوجد في فرنسا 45 شركة صناعية عملاقة من بين 1000 شركة صناعية عالمية (منها طوطال, بيجو, رينولت الخ) حققت 550 مليار دولار من مجموع مبيعاتها لعام 2001, مقابل 3300 مليار دولار للشركات الصناعية العملاقة الأمريكية. وفي عام 2002 حققت الصناعة الفرنسية فائضا تجاريا بقيمة 22,2 مليار يورو.

وتلعب الشركات المتعددة الجنسية المتمركزة في فرنسا من خلال فروعها دورا مهما, بما أنها تسهم بنحو الثلث من المبيعات والقيمة المضافة للصناعة المانيفاكتورية الفرنسية. وتمثل هذه الشركات 36% من الصادرات الصناعية المحققة والمتحققة, وتوظف 30% من اليد العاملة الصناعية. ومن بين المستثمرين الرئيسيين في فرنسا, تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بنحو الثلث من مبيعات الشركات الصناعية الأجنبية, تليها ألمانيا بنحو 14%, ثم هولندا بنحو 11%, وأخيرا بريطانيا بنحو 9%.

وحتى عام 2002 كانت الصناعة الفرنسية تعد 141000 شركة توظف أقل من 20 أجيرا, و 22000 شركة توظف أكثر من 20 أجيرا. وتعزز دور الشركات الصناعية الصغيرة و المتوسطة منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي. وأصبحت الكاتدرائيات الصناعية قليلة نسبيا. كم تمكثتم تحويل الأنشطة الخدمائية إلى الخارج وكذلك أنشطة إنتاج الفروع المستقلة للشركات. بينما أصبحت الشركات الصناعية المتوسطة التي توظف أقل من 500 أجير, والتي تسهم في الإنتاج بنحو 39%, كثيرة خاصة في الصناعات المسماة صناعات اليد العاملة المتخصصة في إنتاج خيرات الاستهلاك الإستهلاك (ملابس, نشر, طباعة), حيث تجمع ربع فرص التوظيف (3,8 مليون وظيفة مباشرة في عام 2002). في حين تتمركز الشركات الصناعية العملاقة في القطاعات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة, حيث يكون حجم الاستثمار والاستثمار الضروري للإنتاج نابعا بشكل رئيسي من قواها الذاتية: صناعة السيارات, صناعة الطيران, صناعة الطيران, صناعة مترو الأنفاق والسكك

الحديدية, الصناعات الكيماوية والكيماوية والزجاجية, الخ...

لقد بدأ التوظيف في القطاع الصناعي في التناقص خلال ربيع 2001, على الرغم من أن فرنسا عرفت نموا خلال الثمانية أشهر الأولى من العام ذاته. وكان الإصلاح الهيكلي متركزا بالدرجة الأولى حول القطاع الصناعي الذي يوظف الأجراء بشكل مؤقت- وهو قطاع مهم في صناعة السيارات- وقد تناقصت الوظائف فيه بنحو 62000 وظيفة خلال عام واحد. وكانت الصناعات الفرنسية بما فيها الصناعات الغذائية والطاقة, توظف 4,1 مليون من الأجراء في نهاية عام 2001. ولم تتحسن الاتجاهات الإيجابية نحو الأفضل في عام 2002. فالصناعة عامة, والصناعات المانيفا, و الصناعات

المانيفا كتورية بشكل جوهري زادت في إلغاء فرص العمل (88000 خلا ل عام 2002, أي 2,1% من المجموع). و كنتيجة للمصاعب التي تواجهها الصناعة, فإنها تلجأ في المحصلة النهائية إلى البطالة الجزئية, على نقيض قطاع الخدمات الذي نادرا ما يلجأ إلى مثل هذا الأسلوب. وخلال عام 2002 استخدمت الصناعات الصناعية الفرنسيون 2,3 مليون يوم من البطالة الجزئية, أي بزيادة 16% عن عام 2001. وعلى سبيل المثال نظرا للأزمة التي تعاني منها صناعة الحديد والصلب في فرنسا, فقد طلبت هذه الصناعة نصف مليون يوم من البطالة الجزئية, أي بزيادة ثلاثة أضعاف من العام 2001.

ويجمع المحللون الفرنسيون على مسألة محددة, وهي أن فرنسا تشهد ترجعا واضحا في صناعتها. وقد أظهرت الحقبة الممتدة من عام 1980 وحتى 2002, اتجاهاتها إتجاها نحو الهبوط لجهة إسهام الصناعة في الثروة الوطنية. ففي عام 1980, كانت القيمة المضافة الخامة للصناعة المانيفا كتورية غير الغذائية تمثل 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي, أما في عام 2002, فإن هذه النتيجة انخفضت وانخفضت إلى 14.3%. إنه السقوط العنيف. ويعزو الفرنسيون هذا التراجع إلى المنافسة الأوروبية أولا, والمنافسة العالمية ثانيا, إضافة إلى أن التكليف الإنتاجية أسهمت في تدهور أسعار السلع الصناعية.

وفيما يتعلق بالتوظيف, يلاحظ مركز الدراسات والإحصائيات الصناعية أن هناك انحدارا إنحدارا تاريخيا تشهده فرنسا في هذا المجال مابين 1980 و 2001, إذ انتقل التوظيف الصناعي من 21% من المجموع إلى 14%. والسبب في ذلك يعود إلى عملية نقل خطوط الإنتاج الصناعية إلى بلدان العالم الثالث نظرا لخص اليد العاملة. فصناعة الطيران نقلت قسما من أنشطة الصيانة والإصلاح للطائرات المدنية و العسكرية إلى المغرب وتونس, وكذلك الأمر في قطاع المعلوماتية. وعلينا في هذا الصدد أن نتوخى الحذر, وأن نفرق بين فقدان فرص العمل بسبب ارتفاع ارتفاع التكاليف الإنتاجية, و بين فقدان فرص

العمل بسبب انتقال الصناعة إنتقال الصناعة إلى التمرکز في بلدان أخرى. ومن جهة أخرى، نلاحظ أيضا، أن فرنسا استقبلت في عام 2002 ما قيمته 52,4 مليار يورو كاستثمارات كإستثمارات أجنبية مباشرة، بتراجع عن عام 2001 (58,8 مليار يورو). وبصورة تماثلية بلغت الاستثمارات الإستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج مبلغ 70,9 مليار يورو عام 2002، مقابل 92,5 مليار يورو في عام 2001. فرنسا أصبحت تستثمر في الخارج من الآن فصاعدا أكثر مما يستثمر الصناعيون غير المقيمين فيها. وهذا الفارق، يعود إلى التدويل السريع للشركات الصناعية الفرنسية، وموجة الاستثمارات الإستثمارات المرتبطة بفقاعة التلكوم. وهذه الحركة من الأنشطة الإنتاجية في الخارج تعكس تداركا فرنسيا متأخرا بالقياس إلى البلدان الصناعية الغربية الأخرى التي سبقتها في هذا المجال..

ويتساءل هؤلاء المحللون لماذا وصلت فرنسا إلى هذه الحالة؟ هناك سببان، الأول: إن الصناعة نادرا ما كانت أولوية سياسية. والثاني، على نقیض ما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، تقف القرارات التحكيمية التحكيمية الأوروبية في أغلب الأوقات ضد الصناعة، سواء تعلق الأمر بالسياسة التنافسية، المرنة في الولايات المتحدة الأمريكية، و الأكثر مرونة في اليابان، أو بسياسة حماية البيئة. فالأمريكيون يرفضون التوقيع على إتفاقية كيتو، الأمر الذي يضع الأوروبيين في وضع تنافسي صعب.

إضافة إلى ذلك، لا يجد الصناعيون الفرنسيون تشجيعا قويا من الدولة، بسبب انعدام انعدام وجود موازنة للمشاريع الصناعية الكبرى الخاصة بالبحث العلمي والتطوير الصناعي. إنها عقبة بالمقارنة مع ما يجري في الولايات المتحدة واليابان، حيث تشكل الصناعة المحرك الرئيس للبحث التكنولوجي. ولا يمكن للصناعة الأوروبية عامة، والفرنسية خاصة، أن تصبح تنافسية للصناعات اليابانية والأمريكية الشمالية على الصعيد العالمي، إلا من خلال الدعم القوي من جانب الحكومات لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي.

إن تطوير الصناعات الجديدة على غرار ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن يكون مرتكزا على نمو الصناعات المتوسطة كنقطة ارتكاز إرتكاز كما هي الحال في النمط الفرنسي الذي أصبح متأخرا تاريخيا. بل إن تطوير أوروبا عامة وفرنسا خاصة، صناعيا، يحتاج إلى لاعتماد إلتعتماد على الشركات الأوروبية العملاقة، وإلى الدعم الحكومي. وهاهي فرنسا تدفع الآن الثمن باهظا بسبب غياب سياسة إرادوية نحو تطوير صناعتها. ولا يمكن قلب هذا الاتجاه إلتجاه الذي تسير فيه فرنسا نحو الإنحدار التاريخي لصناعتها من جهة، ونحو الفقر العام من جهة أخرى، إلا ببروز حركة سياسية إرادوية تعمل على الصعيدين الفردي والفرنسي والأوروبي.

الفصل السادس تطور الرأسمالية في الصين جارة اليابان

1- صيرورة سيرورة تطور القطاع الخاص في الصين:
الانعطاف الإيديولوجي الذي اتخذته الحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره الأخير، والمتمثل في التعديل التاريخي لميثاق الحزب بشكل يسمح رسمياً بدخول الرأسماليين، لم يكن مفاجئاً في شيء، إذا ما نظرنا إلى تطور القطاع الخاص في الصين، وما أفرزه من تشكل طبقة جديدة من الرأسماليين. ولم يعد الرأسماليون يشكلون "العدو الطبقي" في الصين كما كان ينظر إليهم في السابق، بل إنهم أصبحوا الآن جزءاً من خارطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
وكان أول نص قانوني يشرعن وجود "المؤسسات الخاصة" يعود إلى تموز 1981. فهذه المؤسسات الخاصة مطالبة بتشغيل سبعة أشخاص على أقصى تقدير، ويجب أن تكون مكتملة للمؤسسات المملوكة من قبل الدولة والتعاونيات الجماعية. وجاء المؤتمر الثالث عشر الذي عقد في عام 1987، ليعترف بضرورة تشجيع تطور الاقتصاد المدار من قبل القطاع الخاص. وبعد سبعة أشهر من ذلك التاريخ، تغير الدستور الصيني، أول مرة، وحدد واجبات وحقوق ما بات يسمى بـ "المؤسسات الخاصة".

ولقد فرض الإصلاح الاقتصادي الذي طبقه الزعيم الراحل دنغ سياوينغ من أجل تحديث وتطوير الزراعة، إحلال الرأسمالية في الريف الصيني، الأمر الذي أدى إلى تفكيك الكومونات الشعبية، التي أطلق عملية بناءها ماوتس تونغ عقب القفزة الكبرى إلى الأمام العام 1958. ونجم عن هذا الوضع تعميم الملكية الخاصة في الأرض، وتمركز الإنتاج. وبذلك انتقل الملاك الجدد الذين راكموا رأس المال والأرض إلى عمليات الاستثمار الرأسمالي في مختلف المجالات الزراعية والعقارية والصناعية الخفيفة.

وقد بدأت موجة النزوح صوب المدن في النصف الأول من الثمانينات، عند بداية الإصلاحات التي قام بها دنغ زياوبينغ. وقد اتخذ هذا النزوح حجماً واسعاً في نهاية هذا العقد نفسه حيث قدر عدد النازحين من الفلاحين ما بين 50 و60 مليوناً (1). وجاء أكبر عدد من مقاطعة سيشوان التي تضم عشر سكان الصين. استمرت الحركة ولو في صورة متقطعة في التسعينات إذ حاول النظام احتواءها ما بين 1989 و1991 أو تنظيمها ومراقبتها بدون نجاح يذكر ابتداء من العام 1992. إن الهجرة التي يضخمها منطق الليبرالية الاقتصادية تنتج أيضاً من عجز نسبي ولكن كبير أصاب قدرة الحزب الشيوعي الصيني (2) على الرقابة الاجتماعية وضبط السكان. وقد اتخذت الحركة أشكالاً جديدة وأحجاماً غير مسبوقة (من 80 إلى 100 مليون نسمة) مع بداية هجرة كثيفة،

نوع من النزوح الحقيقي عن الريف.

- (1) - Hein Mallee, "Migration, hukou and resistance in reforme China", in E. Perry and M. Selden, Chinese Society: Change, Conflict and Resistance, Routledge, London, 2000.
- (2) - H. Mallee, op.cit, pp 84 et 55.

ومنذ أواخر السبعينات، وخصوصاً منذ العام 1989، اتبعت الحكومة الصينية سياسة تحرير جذرية وانضمت الى أكثر الفاعليات حماسة لنظام العولمة. واذا كانت الاصلاحات المهيأة لاقتصاد السوق قد حظيت بالكثير من التعليقات، فبالعكس لم يعر أحد التفاعل بين الدولة والاسواق اهتماماً. والحال أن الإصلاحات وتحديد تلك التي تناولت التنظيم المدني الذي بوشر منذ العام 1984، قد أدت الى إعادة توزيع الثروات. فالتحويل والخصخصة في الموارد التي كانت الدولة تمسك بها حتى ذلك الحين قد أتت لفائدة مجموعات جديدة ذات مصالح خاصة حولت المسار الاصلاحى لأهدافها الشخصية. وقد ظهرت بعض المظالم الشديدة كما يشهد على ذلك تفكك عطاءات الضمان الاجتماعي والهوة المتزايدة بين الاغنياء والفقراء والبطالة الكثيفة وهجرة سكان الريف إلى المناطق المدنية(1).

وانطلاقاً من النجاحات التي حققتها التحديثات الاقتصادية في الريف، وضعت القيادة الصينية الحالية موضع التنفيذ برنامجاً شاملاً للتحديثات الاقتصادية على مستوى المدن وكل الصين. فأقامت أربع مناطق اقتصادية، أسمتها مناطق اقتصادية خاصة منفتحة بشكل حر على كل العالم الرأسمالي، مثل منطقة شنزهان، المحاذية لهونغ كونغ، وكانتون، وشنغهاي، وتيانجين.

وفي العام 1984 بدأت مرحلة ثانية، مدنية، واعتبرت في شكل عام حاسمة في تطوير اقتصاد السوق. ومن وجهة النظر الاجتماعية تميزت هذه الفترة بـ "الغاء مركزية السلطة والمصالح" في عملية إعادة توزيع المنافع الاجتماعية والمصالح الاقتصادية عبر تحويل الموارد التي كانت تمسك بها وتنسقها الدولة، الى مصالح خاصة(2).

(1) - راجع:

-Wang Hui - Aux origines du néolibéralisme en Chine
Le MondeDiplomatique April 2002

(2) - راجع :

Zhang Wali, "Twenty years of Research on Social Class and Strata in China", Shehuiwue janjiu, Pekin, 2000

Wang Shaoguang, "La construction d'un Etat democratique puissant

فانخفض بقوة، بعد العام 1978، انفاق القطاع العام واكتسبت الحكومات الاقليمية سلطة واستقلالية متزايدتين (1). إذا كانت المؤسسات التي يملكها الأفراد هي التي نجدها سائدة في الريف الصيني، فإن الأمر ليس كذلك للشركات الخاصة. ففي خلال العشر سنوات الممتدة من 1989 إلى 1999 انتقل عدد المؤسسات الخاصة الريفية من 60% إلى 40% من مجموع المؤسسات الخاصة في عموم البلاد. وفي عام 1999 نجد 5، 16% من المؤسسات الخاصة متمركزة في المدن الكبرى، و55، 2% في المدن الصغيرة، و2، 28% في القرى الريفية، وهذه المؤسسات الرأسمالية موزعة بصورة لا متكافئة على الأراضي الصينية، إذ أصبحت المناطق الساحلية تجتذب رؤوس الأموال، وكذلك اليد العاملة الرخيصة، والشباب الجامعي الذي يحمل شهادات عليا، ويريد الاستفادة من الأجور المرتفعة والشروط الجيدة في أماكن العمل.

(1) - أنظر: in Dangdai zhongguo yanjiu ... , vol.4, 1991

وما كان لكل هذه الأمور ان تحدث لولا تدخل الدولة التي أبقت النظام السياسي قائما، لكنها تخلت عن بقية المهمات التي كانت تمارسها في المجتمع. أضفت هذه الازدواجية بين الاستمرارية السياسية والانقطاع الاقتصادي والاجتماعي على النيوليبرالية الصينية طابعا خاصا. فقد كان من الاهداف الرئيسية للسلطة حل أزمة شرعيتها التي باتت موضع بحث مع الحركة الاجتماعية التي قامت في العام 1989. ومذاك أصبح الخطاب النيوليبرالي طاغيا، مانعا أي بحث في الخطط والبدائل المختلفة. وبحسب ما يؤكد عالم الاجتماع السيد زهانغ والي، فإن اللا مركزية "لم تعطل بأي شكل سلطة الكيانات العامة في توزيع مداخيل الشعب، بل كل ما فعلته هو أنها قلصت من سلطة الحكومة المركزية (...). وبالعكس فإن التدخل الإداري في الحياة الاقتصادية قد تعزز بدلا من أن يعدل، بل أخذ دورا مباشرا أكثر مما كان يمارس على يد الحكومة المركزية. فالغاء المركزية لم يعن قط زوال الاقتصاد التقليدي الموجه، بل بكل بساطة عني تجزئة هذه البنية التقليدية" (1). وقد شجعت الدولة المبادرات الرأسمالية الفردية في الاستثمار الصناعي، التي أصبحت مراقبتها صعبة جدا جراء تحول قسم أساسي إلى عصابات تهريب للتلفزيونات الملونة، والسيارات، وتهريب العملة .. الخ وانتشر الفساد والرشوة عند بعض الصينيين المتنفذين، الذين تحولوا إلى تجار عملة صعبة، من خلال الضرائب غير المباشرة المفروضة على المستثمرين الأجانب، على صعيد السكن، ورواتب الموظفين، والعاملين الصينيين، المتساوية نظريا مع زملائهم الغربيين، ولكنها تعود في

المحصلة النهائية إلى جيوب رجال الإدارة المتنفذين .

(1) - راجع كتاب Zhang Wali.

أما على صعيد المناطق الاقتصادية الحرة التي كان مخططا لها أن تكون محطات لجلب الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية، ومحطات تقوية للصادرات الصينية، فقد تحولت إلى قواعد أساسية لاستيراد المواد الاستهلاكية الغربية .

وكان من نتائج هذه التحديثات الاقتصادية التي فرضت نفسها في المدن الصينية: تعميم اقتصاد السوق، باعتبار أن الإصلاح الاقتصادي يحمل في سيرورته بعض عناصر الاقتصاد الرأسمالي، وينطوي على مخاطر ليبرالية برجوازية، ويعمق الفوارق المكانية، ويخلق أنعدام التوازن في القطاعات الاقتصادية لمصلحة القطاع الاستهلاكي، أولا. ويشجع إنتاج المواد الاستهلاكية الكمالية، والمنتجات الصناعية نصف الجاهزة المخصصة لتلبية الأسواق الرأسمالية، ثانيا. ويقوي الصناعات الخفيفة المعتمدة على التكنولوجيا الغربية ورأس المال الأجنبي أو الصيني المغترب، على حساب تطوير الصناعات الثقيلة، ثالثا. وفضلا عن ذلك كله، فإن التحديثات الاقتصادية عملت على خلق تفاوت في الرواتب والأجور بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وعرف الناتج الداخلي الخام الصيني نموا حقيقيا ولا متساويا خلال العقدين الماضيين، إذ بلغ معدل نموه 8%، واستمر مرتفعا بالقياس إلى معدلات النمو في الاقتصاديات الغربية، ولكنه تعرض لتآكل مستمر، بسبب الفوارق الموجودة بين المؤسسات، وبين المناطق. ومع ذلك استمر عدد المؤسسات الخاصة في التزايد بنحو 5، 35 % سنويا طيلة عقد التسعينات. ويمثل القطاع الخاص اليوم ربع الإنتاج الصناعي، وثالث الناتج الداخلي الخام الصيني. ويعمل الآن 11,4% من السكان العاملين في القطاع الخاص (المؤسسات الخاصة بحصر المعنى، والمؤسسات الفردية والمؤسسات الأجنبية). وهذا المعدل يكاد يكون هو نفسه للسكان العاملين في قطاع الدولة (39، 11%)، أما المعدل في التعاونيات، فلا يتعدى 11، 2% من مجموع السكان العاملين.

إن النمو الذي سجله الاقتصاد الخاص، ليس نتيجة الانتقال القسري من اقتصاد المخطط مركزيا من قبل الدولة إلى اقتصاد السوق - كما حصلت عملية الخصخصة في بلدان أوروبا الشرقية - إنما هو نتيجة لنمو نسبي لكنه سريع جدا للقطاع الخاص. ولا شك أن هذا عائد إلى التغيير الذي حصل في التشريعات القانونية التي جاءت لمصلحة نمو القطاع الخاص. ولم تحصل عملية خصخصة للقطاع العام في الصين، إنما تم إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل الدولة، وتحويل وضعها القانوني، من دون أن تعرف ما هي حصة رأس المال الذي تملكه الدولة، خاصة في ظل التداخل بين الملكية العامة والملكية

الخاصة .

وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العائلي المحرك الأساسي لتطور القطاع الخاص في الصين. ففي تايوان كما في الصين اليوم. فإن كبريات المؤسسات الخاصة تطورت على أساس العلاقات المركنتيلية مع الدولة. لكن المقارنة تقف عند هذا الحد. ذلك أن القطاع الخاص في الصين، نشأ في ظل إطار قانوني يسوده الغموض، وغير مكتمل اليوم، وهو الأمر الذي يدفع بالرأسماليين الصينيين إلى إبرام الصفقات المشبوهة مع البيروقراطيات المحلية .

الصين اليوم انفتحت بشكل كامل على العالم الخارجي من خلال نيل عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وفتح أبوابها على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، ومد السجاد الأحمر للشركات المتعددة الجنسية، لكن يظل القطاع الخاص الصيني ملجأ بقوة، بصرف النظر عن تطوره في ظل الفجوات المفتوحة من قبل النظام. لهذا كله نقول إن مستقبل القطاع الخاص في الصين ليس مرتبطا بدخول الرأسماليين الجدد إلى قلعة الحزب الشيوعي الصيني فقط، بل بعملية تحرير مصادر تمويل الشركات والمؤسسات الخاصة.

كما أن القطاع الخاص في الصين نما وترعرع في ظل "المنطقة الرمادية" ، إن لم نقل في ظل انعدام الشرعية القانونية، بسبب غياب دولة القانون، والتشريعات القانونية في المجالين المالي والضريبي، الأمر الذي سمح بتفريخ عصابات مافاوية في عدة مناطق من الصين، تزاوج بين مصالح كادرات الحزب المحلية، والرأسماليين الخواص. وهذه هي نقطة ضعف القطاع الخاص الصيني الذي يتصرف "برأسمال" رمادي "أو" أسود" ، وتربطه علاقات زبائية وشخصية مع بيروقراطية النظام السياسي القائم، تعقد وتتفكك، حسب تعسف الدورات السياسية.

ثم إن الحياة الإقتصادية في الصين تظل مسألة سياسية بامتياز، لهذا السبب بالذات يحتاج تطور القطاع الخاص إلى عملية تطهير للعلاقة بين الرأسمال والبيروقراطية. ولكن السؤال الذي يطرحه المحللون كيف يحصل ذلك، وقد تحول الحزب الشيوعي الصيني إلى "حزب الأمراء" يتحكم فيه أبناء القيادات التاريخية التي واكبت وأشرفت على برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي أرسلت أبنائها للتعلم في الجامعات الأمريكية، والحصول على شهادات جامعية عليا، ثم أفسحت لهم المجال للإثراء غير المشروع، وتبوؤ مراكز قيادية عليا في الحزب والدولة لا حقا.

2- ازدهار السياحة الصينية المتوقع

تعيد إنطلاقة السياحة الصينية رسم خطوط القوة للسياحة العالمية. وهذا ما جعل الإتحاد الأوروبي والصين يوقعان في بكين في 30 أكتوبر 2003 اتفاقا يسهل منح التأشيرات السياحية للمسافرين الصينيين، بوصفهم كتلة ضخمة من الزبائن تستثير شهية المحترفين الأوروبيين. ويتعلق الأمر هنا بتحول في موقف بلدان الإتحاد الأوروبي، التي بدت

حتى الآن متخوفة من خطر الهجرات الصينية.

وإذا كان منح التأشيرات السياحية للصينيين معقدا في الماضي, إلا أن هذا لم يمنع الصينيين من بداية التجوال في أوروبا بفضل تأشيرات أعمال متفاوض عليها من قبل وكالات أسفار مجهزة بصلاحيات جيدة. وكانت ألمانيا بادرت برفع الطابو من خلال التوقيع على اتفاق منفصل حول التأشيرات السياحية في بداية عام 2003. ومنذئذ, أصبح الحذر لأوروبي جزءا من الماضي بسبب تأثير آلية التنقل في فضاء شينغن. وبذلك فرض التجانس في التعامل مع السياح الصينيين داخل بلدان الإتحاد الأوروبي, الذي أفسح في المجال لتوقيع اتفاق 30 أكتوبر الماضي, الذي سينشط تدفق السياحة الصينية.

ومن الواضح أن السوق الصينية واعدة, مع انبثاق طبقة وسطى اكتشفت مؤخرا ثقافة الاستمتاع بأوقات الفراغ. ففي عام 2002, سافر 16,6 مليون صيني إلى الخارج, أي بإحراز تقدم بنسبة 37% في غضون سنة. وحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة (OMT ...), فإن الرقم سوف يرتفع إلى 100 مليون سائح في عام 2020. في الوقت الحاضر, تظل أكثرية هؤلاء المسافرين الصينيين (85 %) في آسيا, وهونغ كونغ التي تستوعب نصف هذا التدفق.

بيد أن زيادة القدرة الشرائية والمرونة في منح التأشيرات السياحية سوف تجعل أوروبا قبلة السياح الصينيين. وفي عام 2002, زار 700000 سائح صيني بلدان الإتحاد الأوروبي, حسب الأرقام الرسمية الصينية, التي يبدو أنها غير دقيقة. فقد جذبت فرنسا ما يقارب 137000 سائحا صيني. ويعطي معدل التقدم ما بين 2001 و2002 فكرة عن الاتجاه الذي يتبلور: +19% لفرنسا أو لألمانيا, +44% لبريطانيا. وتقول السيدة باترسيا طرطور-جوناثان مديرة دار الصين أن "الطلب ضخم"(1).

(1) - Le Monde-Dimanche 2-Lundi 3 N0vembre 2003

وكانت الوكالة الباريسية للأسفار التي تعتبر رائدة في السوق الصينية تترصد منذ سنوات انبثاق التدفق المعاكس, أي تدفق الصينيين نحو فرنسا. ولم يكن إغلاق باب منح التأشيرات السياحية هو المعيق لهذا التيار فقط, بل إنه أفسد سوق استقبال الصينيين في فرنسا على وجه الخصوص, عندما تركه بين أيدي المضاربين الصينيين الذين يصطادون في المياه العكرة تقريبا. وسوف يضع اتفاق بكين الأمور في نصابها, وفي مثل هذه الظروف الجديدة, فإن وكالة أسفار مثل دار الصين تستعد لفتح كيانية جديدة, فرنسا- أوروبا للسياحة, التي ستكون "مركز استقبال على الصعيد الأوروبي" حسب قول مديرة الوكالة. ويتساءل الخبراء, هل سيستفيد العالم كله من هذا الوضع؟ للمحترفين من قطاع الفندقية, سوف يكون أحد الرهانات الحصول على قسم من

الزبائن الصينيين الذين يفضلون العواصم الكبيرة، وبالأحرى الملقبة "بالرومانسية"، مثل باريس وروما. وتظل السلطات الفرنسية حذرة من تدفق المهاجرين الصينيين. ففي مقابل تبسيط إجراءات منح التأشيرات السياحية، يقر الاتفاق الصيني-الأوروبي فعليا "شرط قبول مجدد": ف السفارات الصينية في أوروبا مطالبة بالتعاون في تحديد هوية وإعادة السائح إلى الصين، حين يصبح مهاجرا غير شرعي. وتبدو المسألة معقدة.

وتعتبر الصين أيضا قبلة سياحية في أوج الازدهار، إذ ما انفكت تتعزز الصناعة السياحية المحلية. فقد جلبت السياحة مبلغ من 6 إلى 7 مليار دولار إلى الصين في عام 2002. ولا شك أن نمو القطاع السياحي (+11,4%) هو أعلى من نمو الناتج الوطني الإجمالي. فقبل أن يسافر الصينيون إلى الخارج للسياحة، فقد بدأوا بالتجوال والتعرف على بلدهم أولا، بواسطة ثلاثة أسابيع من العطلة المدفوعة - المقررة حديثا - بمناسبة السنة الصينية الجديدة، في أول أيار والعيد الوطني في أول أكتوبر. وكان عدد الزبائن المحليين من السياح بلغ 878 مليون سائح، أي بزيادة 12% سنويا.

وبتاريخها المجيد ومناظرها الطبيعية الخلابة وثقافتها الفريدة وعاداتها المحلية المثيرة للفضول، تقدم الصين لزوارها شريطا لا متناهيا من المشاهد المثيرة والمتغيرة الأشكال والالوان والثقافات. وفي السنوات العشرين الأخيرة لجأت الصين إلى تطبيق بعض الإصلاحات واعتماد سياسة الإنفتاح على بقية دول العالم، الأمر الذي نقلها إلى مصاف الوجهات السياحية العالمية، خاصة في ظل الإنجازات الكبيرة والتطور المذهل الذي حققته على صعيد بنيتها التحتية.

وتقع الصين في منطقة شرق آسيا على الشط الغربي من المحيط الهادئ، وهي أكبر دولة في آسيا مساحة، والثالثة على مستوى العالم، حيث تبلغ مساحتها 9,6 مليون كيلومتر مربع. وتمتلك الصين شريطا ساحليا يصل طوله إلى 18 ألف كيلومتر، كما أنها تمتد أكثر من 5 آلاف كيلومتر من الشرق إلى الغرب، وأكثر من 5500 كيلومتر من الشمال إلى الجنوب.

وتتباين الطوبوغرافيا بشكل كبير في بلاد الصين، وتتضمن أعلى قمة في العالم "إيفرست" على الحدود الصينية النيبالية، والتي يصل ارتفاعها إلى 8848 مترا، كما يوجد فيها حوض "توربان" الأخفض في العالم، حيث ينخفض بمقدار 154 مترا تحت سطح البحر. وهناك نحو 6536 جزيرة ومجموعة جزر متناثرة في المياه الإقليمية للصين.

كما توجد فيها أنهار بطول 220 ألف كيلومتر، أشهرها نهرا "شانجيانج" و"هوانجي" وبشكل عام تتمتع الصين بمناظر خلابة تتضمن السلاسل الجبلية والمرتفعات والسهول. وتشكل المرتفعات والمناطق الجبلية نحو 65 في المائة من مساحة الأرض، التي تضم نحو ألفي بحيرة.

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية تتصدر الصين دول العالم في عدد كبير من احتياجات المعادن المؤكدة، كما لا توجد دولة أخرى في العالم غنية بحياتها البرية كما هي الصين، التي تستوطنها بعض الأنواع التي لا توجد في غيرها، مثل الباندا العملاقة، والقرد الذهبي ذي الأنف الأفطس و التمساح الصيني، ولكي تحمي حيواناتها ونباتاتها، وبخاصة الأنواع المهددة بالانقراض، أنشأت الصين أكثر من 700 محمية طبيعية. إداريا تنقسم الصين إلى 23 مقاطعة و5 أقاليم مستقلة و4 بلديات تخضع لسلطات الحكومة المركزية، بالإضافة إلى اقليمين يتمتعان بالحكم الإداري الذاتي، وهما هونج كونج ومكاو، أما البلديات الأربع فهي بكين وشنجهاي، وتيانجن وشونج كنج. العاصمة هي بكين، عصب السياسة والاقتصاد والثقافة، وهي مدينة عصرية من الطراز العالمي، انصهرت فيها معالم المدنية الحديثة في اتساق تام مع أمجاد الماضي البعيد، والصين كما هو معروف هي الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، حيث يصل تعدادهم إلى قرابة 1,3 مليار نسمة، أي ربع سكان العالم تقريبا. و92 في المائة من السكان من إثنية ال "هان"، فيما تشكل البقية من نحو 55 عرقية من الأقليات، واللغة الرسمية هي ال "ماندرين" ويستخدمها نحو 70 في المائة من السكان، ولدى معظم العرقيات ال 55 لغاتها الخاصة، واللغة الصينية المكتوبة موحدة في جميع أنحاء البلاد، وهي مستخدمة منذ ما يزيد على 6 آلاف سنة.

بني سور الصين العظيم، أكبر مشروع من صنع الانسان على وجه الارض، قبل 2500 عام. ويعتبر هذا السور الممتد أكثر من 6 آلاف كيلومتر أحد اعظم الإنجازات المعمارية والحصون المنيعة في تاريخ الصين القديم. بل هو واحد من المعلمين الأرضيين اللذين يمكن لرواد الفضاء رؤيتهما من القمر. ويقول قدامى الصينيين: "لا يمكن وصفك بالبطل إذا لم تشاهد السور العظيم، كما لا يمكنك التعرف على مدى اتساع الصين وعلى جوهر الشخصية الصينية إذا لم تقف بجواره".

وبدأ بناء السور العظيم في القرن السابع قبل الميلاد. وقد تولت كل دولة من الدول الاقطاعية التي تسيطر عليها أسرة شو الحاكمة في الأجزاء الشمالية من الصين بناء الجزء الخاص بها من السور لأغراض الحماية، وبعد قيام دولة كين بتوحيد الصين في عام 221 قبل الميلاد، تم ضم الأ سوار إلى بعضها، لمنع الغزاة من الوصول إلى قبائل "زوينجنو" في الشمال، ثم تم مد السور بنحو 5 آلاف كيلومتر إضافية.

ومن وقت لآخر كان السور يخضع لعمليات تجديد، أبرزها ما قامت به أسرة "مينج" الحاكمة في عام 1367 والذي استمر مدة 200 عام. و السور الذي نراه اليوم هو ثمرة هذه الجهود، ويمتد السور من مقاطعة "جانسو" في الغرب إلى نهر "يالوش في مقاطعة لياوننج في الشرق.

كذلك يعد نهر "يانجتزي" من معالم الجذب الرائعة، حيث الإبحار بالمراكب بالقرب من المنحدرات الصخرية والجمال الطبيعي الذي يعجز

اللسان عن وصفه، وهنا يمكن مشاهدة صيادي السمك وهم يتحدثون التيار الجارف لأجل كسب رزقهم، والطيور وهي تنقض من السماء على فرائسها.

وهناك عشرات الآلاف من الينابيع الحارة منتشرة في طول البلاد وعرضها، أشهرها ينابيع "كونجوا" في "جوانج زو" وينبوع الشمال وينبوع الجنوب في "شونج كنج". أيضا يعد ميدان "تيان آن من" في وسط بكين من المعالم الجاذبة للسياح، وقديما كان هذا الميدان البالغة مساحته 400 ألف متر مربع، يشغل الواجهة الأمامية للقصر الامبراطوري في عهد اسرتي "منج" و"كنج". وهناك صورة لهذا الميدان في وسط الشعار الوطني للصين.

وتتوافر في الصين بنية تحتية متطورة للسياحة، تتضمن مجموعة كبيرة من الفنادق الراقية المستوى التي يديرها الصينيون بأنفسهم، وتوجد تشكيلة واسعة من الفنادق التي تلائم جميع الميزانيات، من فنادق الخمس نجوم إلى الفنادق المتوسطة، وهي تتميز بغرفها المريحة و النظيفة حتى بالنسبة للفنادق الرخيصة. وذلك متاح في كل المدن الصينية الرئيسية تقريبا، وبحلول نهاية عام 2000، بلغ عدد الفنادق المصنفة ضمن فئة النجوم أكثر من 6 آلاف فندق، منها 117 خمس نجوم و352 أربع نجوم و1899 ثلاث نجوم و3061 نجمتان و600 نجمة واحدة

ويأتي السياح الأجانب أيضا بأعداد كبيرة، إذ بلغ عددهم 36 مليون سائحا في عام 2002 (+11%). أما إحصائيات عام 2003 فلا تبدو ذات مغزى مهم بسبب أزمة مرض الالتهاب الرئوي الحاد (السارس)، الذي تسبب في تراجع السياح الأجانب في النصف الثاني من العام عينه. ومع عودة النمو والانتعاش الاقتصاديين على صعيد عالمي، فإن الصين ستجدد إيقاع نموها السابق في عام 2004. وحسب تقديرات منظمة السياحة العالمية، سوف تستقبل الصين 130 مليون سائحا في عام 2020، متخطية بذلك فرنسا التي تحتل القبة العالمية الأولى للسياحة بنحو (77 مليون).

وهناك أيضا، تستثير السوق الصينية شهية المستثمرين الأجانب، بيد أن السلطات الصينية تريد الاستحواذ على حصة الأسد. وبموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تلتزم بكين بتسهيل إنغراس الوكالات الدولية للسياحة على أراضيها. وإذا كانت هذه الأخيرة مجبرة اليوم على التحالف مع شريك محلي في إطار القطاع المشترك، فإنها سوف تؤسس شركات خاصة بها، ومراقبة كليا من قبلها في آفاق 2005. ومع ذلك، فإن انفتاح السوق الصينية يظل شكليا، سواء في قطاع السياحة، أو غيره من القطاعات الأخرى، بسبب من الإرغامات البيروقراطية التي تضعها بكين. فقط الوكالات الأجنبية التي يمكن لها

أن تثبت أن لها مجموع مبيعات سنوية بقيمة 500 مليون دولار، يسمح لها بتأسيس بنىات تحتية خاصة بها في الصين ومراقبة بنحو 100% من قبلها.

وبينما يسبب انطلاق السياحة الجماهيرية كوارث حقيقية على البيئة و التراث، فإن الانتقائية المرتكزة على القوة الضاربة المالية وحدها من دون إدماج معايير أكثر نوعية -كسمعة احترام الثقافة أو التراث- تؤكد لنا الإيديولوجية الماركنتيلية التي تشكل الدافع الحقيقي للقيادات الصينية.

وفي مقابل ازدهار السياحة الصينية تعيش السياحة العالمية أزمة حقيقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. غير أن خبراء الاقتصاد والإقتصاد يقولون إن هذه الأزمة ليست بنيوية. وفي هذا الصدد يقول الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية السيد فرانكيسكو فرا نجاني : خلال السنتين الماضيتين عرف قطاع السياحة أوضاعا صعبة، لكن التراجع التاريخي لعدد السياح (-0,6%) في عام 2001، ظل غير منسجم. ففي عام 2002 عاد عدد السياح في العالم إلى الارتفاع من جديد بنحو 3,1% ليصل إلى 715 مليونا. وبلغت حصيلة إيرادات إيرادات القطاع السياحي نحو 473 مليار دولار أو ما يعادل 500 مليار يورو.

وعلى الرغم من الإسقاطات المدمرة للحرب الأمريكية على العراق، و التباطؤ في النمو الاقتصادي الإقتصادي، والشكوك التي تحوم حول نهاية مرض الالتهاب الرئوي الحاد (السارس) المعدي، فإن معدل النمو للقطاع السياحي سوف يبلغ 3%. ونادرا ما عرف قطاع السياحة أزمات حقيقية. فبعض الأحداث العالمية مثل حرب الخليج الأولى كبحت نموه، وأجبرته في أسوأ الأحوال على أن يسجل استراحة.

وتقدر منظمة السياحة العالمية ارتفاع عدد السياح إلى 1.5 مليار سائح خلال عام 2020، أي ضعف العدد الحالي، وسوف يسافر هؤلاء السياح إلى مختلف أصقاع المعمورة، وسينفقون مزيدا من الأموال من الآن فصاعدا. وهكذا، فإن الإيرادات المتأتية من السياحة سوف تتضاعف أربع مرات لتصل إلى حدود 2000 مليار يورو حسب تقدير منظمة السياحة العالمية.

وقد تضررت البلدان التي شهدت أعمال عنف من تدفق السياح إلى أسواقها، نذكر على سبيل المثال الجزائر، وعدة بلدان شرق أوسطية المقترنة في المخيال الاجتماعي الاجتماعي للمستهلكين الغربيين بـ الشبكات الإرهابية. وفي ظل هذا الوضع المشكوك فيه، يعلن المسافرون تحفظهم للبلدان البعيدة من الآن فصاعدا. فال 715 مليون من السياح العالميين الذين تم إحصائهم عام 2002 ليسوا بالمسافرين الكبار: فهناك 8 سياح من أصل 10 ظلوا في القارة التي ينتمون إليها.

إن المسافرين المنتجين الحقيقيين، الذين يخططون للرحلات السياحية تكيفوا بسرعة مع هذه المطالب الجديدة. ويقول جان فرانسوا ربال

المدير العام لمسافري العالم : "بكل تأكيد هناك أماكن سياحية لم تكن ناجحة معنا مثل آسيا بسبب مرض السارس أو بصورة أقل الولايات المتحدة الأمريكية، لكن فيما بعد ركزنا على الأماكن السياحية التي تمتلك معدلات نمو قوية مثل أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وأوروبا، ومصر، والمغرب أو الهند".

وتمثل الدول النامية المدفوعة نحو النجاح الاقتصادي الإقتصادي أماكن جيدة للسياحة العالمية. فخلال عشر سنوات تضاعف عدد السياح الذين زاروا تلك البلدان، لكي يقارب 300 مليون، حسب تأكيد منظمة السياحة العالمية. ففي 149 بلدا ناميا، أصبحت السياحة المورد الرئيسي لجلب العملة الصعبة. وهو اتجاه سوف يزداد في المستقبل، حتى وإن كانت البنيات التحتية لا تجاري هذا التطور. أما سياح المستقبل، فإنهم سوف يأتون من البلدان الآسيوية التي تمثل الديناميات المحركة للنمو الاقتصادي. الإقتصادي. في الوقت الحالي يوجد 18 مليون سائح يا باني، لكن سوف يتبعهم جيرانهم من الصين، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، وتايلاند. وسوف يسافر في المستقبل القريب 100 مليون سائح صيني خارج حدود بلدهم، وسوف تتحول الصين إلى القبة العالمية الأولى لاستقبال السياح بنحو 130 مليون سائح .

ويصر بعض الباحثين المتخصصين في مجال السياحة العالمية على معالجة التفاوت التاريخي في التطور، الناجم عن الاختلال في مجال الثروات واختلاف الثقافات ، بين السياح وبين سكان البلدان السياحية التي يقصدونها، إذ كلما كانت الفوارق صارخة، كلما ازدادت الأخطار. 3-الصين مصنع العالم، قوة اقتصادية إقتصادية صاعدة: باتت الصين اليوم مصنع العالم، مع تنوع المشاريع التي تستقطب الاستثمارات الإستثمارات الأجنبية، والزيادة الكبيرة في التشغيل في قطاع التكنولوجيا الراقية، التي تستفيد من التكلفة المنخفضة لليد العاملة الصينية، والنوعية المتقدمة للصناعة، وقدرة الصين على تسويق منتجات التكنولوجيا الراقية، حسب شهادة المجلة الأمريكية، الشهيرة "بزنس ويك".

فالصين أصبحت تنتج لحساب العالم 50% من آلات التصوير، و30% من التلفزيونات، و25% من الغسالات الأوتوماتيكية، والأمر عينه للبرادات. ونحن نعلم اليوم، أنه في مجال التكنولوجيا الراقية، وتحديدًا في مجال السلع الرخيصة، أقامت "الصين الكبرى" (القارة الأم + تايوان) العقوبات في وجه الولايات المتحدة بعد أن تجاوزت أوروبا، وسوف تتجاوز أمريكا في حدود 2008 .

وخلال السنوات الخمس المقبلة، عندما ستقام الألعاب الأولمبية في بكين ، سوف تنتج إمبراطورية الوسط في كسب رهانها المتمثل في ردم الهوة

التكنولوجية التي تفصل الصين عن منافسيها الرئيسيين : كوريا الجنوبية واليابان. فالبلد الذي اعتنق رسميا الرأسمالية الاجتماعية يعد المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي، وسط تحول أساسي اقتصاديا وسياسيا، وبصدد دخول الصين منظمة التجارة العالمية، قد أنهى فتحه لسوق الإلكترونيات الواسعة على حساب جيرانه الآسيويين، حيث تقدر قيمة هذه السوق اليوم بنحو 300 مليار دولار . وبعد أن كانت المصنع السحري لصناعيي العالم، الذين نقلوا مصانعهم إلى هذا الغرب الأمريكي الجديد خلال العقدين الماضيين، لإنتاج المواد الاستهلاكية الإستهلاكية المذكورة سابقا، والتي يضاف إليها ألعاب الأطفال والملابس، تنجز هذه القوة الاقتصادية الإقتصادية والصناعية العظمى الحبل، قفزة نوعية حاسمة ، بإنشاءاتها للأسلاك شبه الموصلة في شنغهاي، وشانزهان أو في دون غويان.

والحال هذه، تجسد لنا الصين الجنوبية هذا التحول النوعي، بعد أن كانت متخصصة في إنتاج الألعاب والأحذية. ففي شانزهان، يمثل قطاع التكنولوجيا الراقية من الآن فصاعدا 46% من الإنتاج الصناعي الإجمالي (13 مليار دولار) للمنطقة الاقتصادية الإقتصادية الأولى المتخصصة التي أنشئت في عام 1979 لتعطي مضمونا "لاشتركية السوق". وهذا لم يكن إلا البداية، إذا ما نظرنا إلى وتيرة النمو للقطاع، الذي هو بنحو 50% سنويا. وسواء تعلق الأمر بسلاسل الإنتاج أو بمراكز أبحاث وتنمية، فإن الأسماء الكبيرة للتكنولوجيا الراقية العالمية اتخذت محلات مختارة أو أصبحت ممثلة في تلك المنطقة، التي أضحت واحدة من أقطاب التكنولوجيا الصينية. ونجد هناك اختلاط الحابل بالنابل :أي بي أم، كومباك، سانيو، أولمبوس. أما الشركات العالمية التي لم تصل بعد، فإن أونيفارسال أنستريمو قد أعلنت أنها ستنقل إلى جانب شنزهان نصف إنتاجها العالمي من الأسلاك شبه الموصلة من الآن ولغاية 2005. ويتغذى تيار الأعمال هذا من التدفق الهائل للاستثمارات الأجنبية- في قسم كبير منه آت من أصل إقليمي - المجتذبة بسبب الإمتيازات المقارنة التي تتمتع بها الصين من الأجور المنخفضة جدا إلى غياب التشريعات الاجتماعية. الإجتماعية. وسوف يضخم الوافدون الجدد أعداد 420000 شركة أجنبية، استثمرت 450 مليار دولار في الصين المحتاجة طيلة العشرين سنة الأخيرة. وفي عام 2002، ولأسباب تتعلق بضعف النمو، أفسحت هذه الاستثمارات الإستثمارات الأجنبية للولايات المتحدة لكي تبلغ استثماراتها 52 مليار دولار، منها الثلث ذهب إلى إقليم غوان دون، وبالتحديد إلى دلتا نهر اللؤلؤة، حيث توجد ضواحي كانتون وشانزهان.

لقد أصبحت الصين مركزا عالميا في مجال صناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، إذ نجحت في جذب استثمارات إستثمارات مباشرة

قيمتها 34.44 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2002، منها 15% في قطاع صناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، واستثمرت نحو 400 شركة من أكبر 500 شركة عابرة للقارات على مستوى العالم، في أكثر من ألفي مشروع في الصين. وكان قطاع الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات حقق العام الماضي نسبة نمو غير مسبوقة هي 28%، ومثلت نسبة صادراتها 24.3% من مجمل حجم التجارة الخارجية.

ومن المتوقع أن تتجاوز حصة صناعة المعلومات والإلكترونية من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 7% بحلول عام 2005، حين يقدر أن تبلغ قيمة مبيعاتها 1,5 تريليون يوان. وتعمل الصين على تعزيز استخدام استخدام تكنولوجيا المعلومات لحث التصنيع، وتطوير الصناعات ذات التكنولوجيا الراقية والجديدة أيضا. وبلغت الاستثمارات والاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين 53 مليار دولار في عام 2002، بينما كانت بحدود 60 مليون دولار في عام 1980، لتشكل وحدها 92% من الاستثمارات والاستثمارات الخارجية المباشرة الموجهة إلى منطقة آسيا وشرق الباسفيك. وحسب أرقام إدارة العلاقات الاقتصادية الاقتصادية الخارجية الفرنسية، فإن مجمل هذه الاستثمارات تهيمن عليها الشركات الآسيوية، وتحديدًا من قبل رؤوس الأموال للدياسبورا الصينية. وتعتبر هونغ كونغ أول مستثمر رئيسي في الصين بنسبة 50%، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في إعادة رسكلة رؤوس الأموال الصينية.. وتأتي لاحقا بالتسلسل تايوان وأليابان، والولايات المتحدة الذين يمثلون 8% من مجمل الاستثمارات. الاستثمارات. ثم تأتي بريطانيا بنسبة 2.7%، وألمانيا 1.7%، وفرنسا 1%.

وكان دخول الصين في منظمة التجارة العالمية في 11 ديسمبر 2001 قد سارع من الانفتاح والانفتاح البطيء للسوق الصينية أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال الأجنبية، لكنه لم يحدث انقلابات جذرية، نظرا لأن الصين قامت بمجهود كبير لكي تكون مقبولة داخل المنظمة العالمية. ووفق المطامح الكبيرة، تعتقد القيادة الصينية سيفوق حجم اقتصاد اقتصاد الصين حتى العام 2005 حجم اقتصاد اقتصاد فرنسا، وأن تصبح في العام 2020 ثالث أكبر قوة اقتصادية اقتصادية في العالم، وأن تتفوق في العام 2050 على اليابان وتحتل مكانتها الاقتصادية الاقتصادية قتصادية كأكبر ثاني اقتصاد اقتصاد عالمي.

لكن هذا التطور الاقتصادي الاقتصادي المذهل الذي حققته الصين لا يحجب عنا المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع الصيني. فنحو 800 مليون صيني ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية، وتزيد الهوة في المداخل بين المناطق الحضرية والريفية. فضلا عن ذلك تولد البطالة المتصاعدة مشاكل جمة، إذ يتوقع أن يزيد عدد العاطلين عن العمل إلى 150 مليونًا، ويفاقم من المشكلة تنامي عدد الفلاحين الذين

ينتقلون من الريف للعيش على هامش المناطق الحضرية الكبرى للعمل في مؤسسات القطاع العام. غير أن الشركات الحكومية الخاسرة تستغني عن ملايين العمال في إطار اتجاهها نحو التحديث، وهي تواجه منافسة الشركات الأجنبية مع سقوط الحواجز التجارية في أعقاب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، التي يتنامى الاتجاه إلى تخصيصها، وإقفال تلك غير المجدية منها، ما يزيد عدد العاطلين عن العمل.

لا شك أن إصلاح شركات القطاع العام، والدخول في منظمة التجارة العالمية، واضطراب الريف والضغط لبلوغ نسبة نمو سريع، دون المضي قدما بخطوات أوسع على طريق الإصلاح السياسي، تشكل مجتمعة تحديات تواجه الصين. وعلى الرغم من هذه الحقائق، إلا أن الاقتصاد الإقتصادي الصيني كان موضع حسد في معظم أرجاء العالم.

إضافة إلى أن الصين تطورت كثيرا في مجال صناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، هناك مجال آخر أصبحت الصين تخوض فيه صراعا تنافسيا على صعيد عالمي، ألا وهي صناعة النسيج. فبعد أن نالت إعجاب العالم بصعود اقتصادها القوي، بدأ الخبراء يتساءلون، هل تلبس الصين الكرة الأرضية؟ إن تحرير سوق النسيج في 1 كانون الثاني/يناير 2005 في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيجعل من الصين المصدر كلي القدرة. وبدأ الموزعون والصناعيون الأوروبيون يكتفون إستراتيجياتهم للشراء بدلالة هذه التحولات.

حتى الوقت الحاضر، كانت البلدان الأوروبية محمية بحصص الاستيراد. وهكذا، فإن المنتجات القادمة من البلدان النامية لا يمكن لها أن تتجاوز حاليا 18% من إجمالي تجارة النسيج في منطقة الاتحاد الأوروبي. وبعد ذلك، يجب على البلدان المصدرة أن تدفع ضريبة معادة. ويحتوي غياب هذه الحصص تغييرا راديكاليا في قواعد اللعبة: بالنسبة لفا نيليا بسعر التكلفة 1,5 يورو، ستصل هذه الضريبة المعادة إلى 1,7 يورو (1).

(1) - Le Monde - Samedi 29 N0vembre 2003

وفي ظل تحررا لصين من هذه الإرغامات الجمركية، سوف تكون الأ سببية التنافسية للصين التي لا تقاوم. فالصين المجهزة الآن بقدرة إنتاجية هائلة، هي بصدد الصعود بقوة إلى القمة: وهي تستورد 80% من آلات النسيج المصنوعة في العالم. ويقدر الخبراء أن إلغاء الحصص حول النسيج سيخلق 10 مليون فرصة عمل في الصين. ويتخوف الأوروبيون من هذا الوضع لأن التذبذب سيستمر سنوات طويلة. فإلغاء الحصص على عدد من الأدوات خلال السنوات الأخيرة يعطي شعورا مسبقا بما ينتظره الأوروبيون. وسوف يعطي القضاء على الحصص شفافية حقيقية للتبادل، وسيلغي التوازنات الاصطناعية التي كانت موجودة بين مختلف مناطق التموين. على سبيل المثال في الولايات

المتحدة الأمريكية, سوف تهبط الواردات القادمة من المكسيك بشكل قوي لمصلحة البلدان التي هي مقيدة اليوم بوجود الحصص, ومنها الصين. وبهذه المناسبة, سوف يتقدم الوزن الإجمالي للصين بصورة واضحة, على غرار ما حصل لقطاعات الدراجات والألعاب. وفي قطاع الألبسة الجاهزة الخاضعة للحصص أيضا, لا تتجاوز الواردات الصينية 15%, ومن المحتمل جدا عقب إلغاء هذه الحصص, أن ترتفع حصة الصين بصورة مهمة جدا.

وعندما تحررت سوق رافعة النهدين في عام 2001, كانت النتيجة بعد سنة من ذلك التاريخ, أن تضاعفت الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية بنحو سبع مرات, بينما هبط السعر المتوسط بنحو 54%. ولم تكن هذه إلا البداية, لأنه حسب ديوان مستشاري Kurt Salmon Associates(KSA), إذا كانت 70% من أصناف المواد هي الآن خاضعة لنظام الحصص, فإن باقي البضاعة يمثل 80% من استهلاك البلدان الأوروبية. ولقد أبطأ نظام الحماية الجمركية المحفوظ من الحصص النمو الطبيعي للسوق: وسوف يكون النهوض عنيفا.

ويتهيا الآن الموزعون والصناعيون للمواد النسيجية لهذا الاحتمال. وإذا كان من الصعب تقدير الصدمة, إلا أنه من المؤكد أن البلدان الغربية مجبرة على إعادة تحقيق توازن مناطقها الشرائية لمصلحة الصين. وينتاب الأوروبيون قلق شديد من أن تتحول الصين إلى المزود الأول للكرة الأرضية بالألبسة النسيجية, فهذا الوضع سيلحق أضرارا كبيرة بالبلدان المصدرة, التي طورت صناعتها النسيجية بفضل وجود نظام الحصص, وبدرجة رئيسية بلدان بنغلادش, المكسيك, ولكن أيضا بلدان المغرب العربي, خاصة تونس والمغرب. وإذا كانت المصانع النسيجية للألبسة قد تم غرسها بشكل كبير في البلدان النامية, فإن فرنسا لا تزال تباع بمليارات اليورو من الأقمشة والخيطان لبلدان مثل تونس والمغرب. وإذا أصبحت الصين أكثر تنافسية في مواجهة هذه البلدان, فإن فرنسا ستخسر أسواقا مهمة.

إن أول مؤشر مقلق في هذا الصدد, عندما تصبح الصين هذه السنة, المزود الأول لفرنسا بالألبسة, متقدمة على تونس. ومع ذلك, سوف تجد الحركة حدودها, لأن الموزعين الأوروبيين يجب عليهم المحافظة على إعادة تفعيل جزء من سلعهم التصنيعية, التي تجبرهم على التوجه إلى مناطق الإنتاج القريبة. ثم إن الإندفاع الصينية سوف يتم تخفيفها بفضل بند الحماية المقرر في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: إذا لا حظ بلد ما زيادة كبيرة في وارداته عقب السنة الأولى من تحرير السوق, فإن لديه إمكانية طلب تحديد سقف الواردات في السنة التي تليها إلى 7,5%. إنه البند التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقه الآن, محدثة بذلك أزمة مع الصين(1).

(1) - المرجع السابق عينه.

هناك بعض القلق الأوروبي غير مبرر، حيث أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية هي من طبيعة "أعط نعظ". ومن جهتها قبلت الصين بفتح حدودها، إذ توجد بعض القطاعات يسيطر عليها الغربيون. وزد على ذلك، لا يجوز أن ننسى أن 60% من الصادرات الصينية هي من إنتاج الشركات الأجنبية المنغرس في الصين. والحال هذه، تشكل نهاية الحصص فرصة جيدة لأمري السحب الغربيين، لتحسين شروط الشراء. وهذا التحسن سيستفيد منه المستهلك الغربي.

ومع كل ذلك، فإن المراقبين منشغلون اليوم بتوتر الاقتصاد الوطني للصين، إذ بدأوا يتساءلون: هل سيحمى "مصنع العالم" إلى درجة حرارة مرتفعة جداً؟ ولجأ المراقبون الأكثر قلقاً إلى حتى التشكيك بالإحصائيات الصينية وتقدير فاعلية النمو الاقتصادي بأقل من الحقيقة. وكانت السلطات الصينية بذلت جهوداً كبيرة لتبديد مشاعر الخوف في الخارج حول تهيج النمو الاقتصادي خارج السيطرة الذي من شأنه أن يقود إلى إعلان هبوط اضطراري في المستقبل.

لقد سجلت الصين معدل نمو اقتصادي بنحو 9,1% في عام 2003، مقابل 8% في عام 2002. وكانت سجلت أعلى معدل نمو اقتصادي بنحو 9,7% في عام 1996. وبعد عدة سنوات من الانكماش البسيط، ارتفعت الأسعار بنحو 1,6% في عام 2003. وبلغ الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية الصينية مبلغ 851,21 مليار دولار في عام 2002، أي أن الصين حققت قفزة بنحو 37,1% نتيجة شهية الصين للمكونات التكنولوجية، والآلات الميكانيكية والمواد الأولية والواردات التي ارتفعت بنحو 39,9% أكثر من الصادرات (+34,6%). وهذا ما جعل الصين تحقق فائضاً تجارياً بنحو 25,54 مليار دولار (-16,1%) بالقياس لعام 2002. وبلغ تدفق رأس المال الأجنبي المستثمر في الصين رقماً قياسياً تاريخياً بنحو 53,5 مليار دولار في عام 2003. بيد أن هذا الارتفاع في الاستثمارات (+1,4%) تراجع بالقياس إلى عام 2002 (+12,5%). وبعد أن تجاوزت الصين أزمة مرض التهاب الرئوي الحاد (السارس) بلا مشكلات كبيرة، شهد النمو الاقتصادي تطوراً سريعاً وبلغ معدل 9,9% في الثلاثة أشهر الأخيرة من عام 2003 (1).

4- هل تنجح الشركات الصينية في فرض نفسها عالمياً؟

مع تبني الشركات الصينية إستراتيجية تقودها إلى التدويل، يبدو أن هناك تحولاً قد حصل لجهة توجه الصين "مصنع العالم" تدريجياً نحو غزو الكرة الأرضية. فالصين تعد اليوم من بين اللاعبين الكبار في هذا العالم. فقد أعلنت شركة (TCL) الرائدة في الصناعة الإلكترونية الصينية، والمنتجة الأولى في العالم للتلفزيونات الملونة - بعد أن تملك شركة شneider الألمانية للإلكترونيك في عام 2002، وأدمجت أنشطتها

في مجال صنع التلفزيونات مع شركة طومسون, حيث أن شركة ألكاتيل
جاءت لتسندھا بتلفونها الجوال- موجة من التدويل للشركات الصينية, ا
لأمر الذي إعتبره الخبراء في الإقتصاد بمنزلة تحول حقيقي.

(1) - Le Monde - Mardi 27 Janvier 2004